# التكشيف الاقتصادي للتراث التعامل الزراعي (ر) موضوع رقم (٥٥)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران

بإشراف أ . د / علي جمعة محمد

### فهرس محتويات ملف ( ؟ ٦) التعامل الزراعي ( ٢ ) موضوع ( ٥٥)

### **هه التعامل الزراعي**

### مالك بن أنس، المدونة الكبري

- ۱ رسالة عمر بن عبد العزيز إلى عامله على الطائف بشأن كراء الأرض جـ ٤ ص ٥٠٧، جـ ٥ ص ٣ ، ١١٦/١٢، ١١/ ١٤٦.
- ۲ الرجل يكترى الأرض سنين ليزرعها فيغور بثرها أو تنقطع عينها جـ ٥ ص ٥٢٥، ٥٢٨،
   ١١٠ ١٦٩ ، ١٧٥ .
  - ٣ الرجل يكترى الأرض ليزرعها فيغرق بعضها قبل الزراعة جـ ٥ ص ٥٢٨، ١١ / ١٧٠.
    - ٤ اكتراء أرض المطر سنين والنقد فيها جـ ٥ ص ٥٢٨، ٥٢٩، ١١١ / ١٧١.
- حنب عمر بن عبد العزيز إلى عامله على مصر أن لا تكرى أرض مصر حتى يجرى عليها الماء
   وتروى جـ ٥ ص ٢٩٥ / ١١ / ١٧١ .
- ٦ الرجل يكترى أرض المطروقد أمكنت من الحرث ثم تقحط السماء ولا يقدر على الحرث جده
   ص ٥٢٩، ٥٣٠، ١٧١/١١ ، ١٧٢.
- ٧ الموقف من الكراء في حالة كشرة المطر واستعذار الارض وفيها الزرع وعطب الزرع جده
   ٣٠٠ ١١٧ / ١١١ .
- ٨ اكتراء أرض النيل وأرض المطرقبل أن تطيب للحرث والنقد في ذلك جده ص ٥٣١، ٥٣٢،
   ١٧٣/١١ ، ١٧٣.
  - ٩ كراء أرض الصلح أو أرض الخراج، فتعطش أو تغرق جـ ٥ ص ٥٣٣، ١١ / ١٧٥.
- ١٠- الرجل يكتري الأرض سنين، فيريد أن يغرس فيها جـ ٥ ص ٥٣٣، ٥٣٤، ١١١/١١٥، ١٧٦.
- ۱۱ الرجل يكترى الأرض سنين، فتنقضى السنون وفيها غرسه أو زرعه أخضر، فيريد ربها أن
   يكريها جـ ٥ ص ٥٣٥، ١١ / ١٧٦/ ١
- ۱۲- الرجل يكرى أرضه سنين فتنقضى السنون وفيها زرع ولم يبد صلاحه فيريد صاحب الارض ان يشتريه جـ ٤ ص ١٧٦، ٥٣٥، ٣٥، ١١٠/ ١٠٨.

- ۱۳- الرجل یکری ارضه سنین فتنقضی السنون وفیها غرس المکتری فیکتریها عنه المکتری ینصف غرسها جـ ٤ ص ٥٥، ١١/٧١١.
- ١٤ الرجل بكرى أرضه سنين على أن يغرسها المتكارى فإذا انقضت السنون فالغرس للمكرى جـ٤
   ص ٥٣٥، ١١/١٧/١١.
- ٥١- الرجل يكتسرى الأرض كل سنة بمائة دينار ولا يسمعي سنين بأعسيانها جـ ٤ ص ٥٣٥،
- ٦٦- الرجل يكترى الأرض وفيها زرع فيقيضها إلى أجل والنقد في ذلك جرع ص ٥٣٠،
- ١٧- الرجل يكترى الارض سنة بعينها فيزرعها ثم يحصد زرعه منها قبل مضى السنة أو بعد
   مضى السنة ج ٤ ص ٥٣٧، ٥٣٨، ١٨٠ / ١٨٠ /
- ١٨- التعدي في الأرض إذا احكتراها أن يزرعها شعيرًا فزرعها حنطة جـ ٤ ص ٥٣٨، ١١/ ١٨١.
  - ١٩ الدعوى في كراء الأرض جـ ٤ ص ٥٣٨، ٥٤٠، ١١٢/١١.
    - ٢٠ تقدم الكراء جـ ٤ ص ٥٤١ / ١١ . ١٨٣ .
  - ٢١- اكتراء الارض الغرفة والنقد في ذلك جـ ٤ ص ٥٤٢، ١١ /١٨٤.
  - ٢٢ الزام مكترى الأرض الكراء في حالة عدم زرعها جـ ٤ ص ٥٤٢ ، ١٨٤/١١.
  - ٢٣- اكتراء الأرض كراء فاسداً جـ ٤ ص ٥٤٢، ٥٤٣، ١١٢، ١٨٤، ١٨٤.
  - ٢٤- اكتراء الأرض بالطعام والعلف حـ ٤ ص ٥٤٣-٤٥٤، ١١١/١١٨٠.
  - ٣٥- موقف الرسول ﷺ وبعض الصحابة من كراء الارض جـ ٤ ص ٥٤٥، ٥٤٦. ١٨٨/١١.
    - ٢٦- اكتراء الأرض بالطيب والخشب والحطب جـ ٤ ص ٥٤٥، ٥٤٦، ١٨٨ / ١٨٨٠ .
  - ٢٧- عبد الرحمن بن عوف كان يأخذ أرض أناس آخرين مزارعة جـ ٤ ص ٥٤٦. ١١٨٨/١١.
    - ۲۸- سعد بن أبي وقاص يعطي أرضًا له مزارعة جـ ٤ ص ٥٤٦، ١١٨ / ١١.
      - ٢٩- الرجل يكري مراعي أوضه جـ ٤ ص ٥٤٧، ١٨٦. ١١٠
      - ٣٠- اكتراء الزرض بالأرض جـ ٤ ص ٥٤٧، ٥٤٨، ١٨٩، ١١٠ .
        - ٣١- اكتراء الأرض بالشجر جـ ٤ ص ٥٤٧، ١٨٨ / ١١.
        - ٣٢- اكتراء الأرض بدراهم إليأجل جـ ٤ ص ٥٤٨ ، ١١٠ .

- ٣٣ الرجل يكرى أرضه بدراهم إلى أجل فإذا حل الأجل أخذ مكانها دنانير أوطعامًا جـ ٤ ص ٥٤٥، ١٩٠ / ١١.
- ٣٤ ـ الرجل يكريارضه بدراهم إلى أجل فإذا حل الأجل فسخها في عرض بعينه إلى أجل حـ ٤ ص.٥٥٠ / ١٩ / ١١ .
  - ٣٥ اكتراء الأرض بصوف على ظهور الغنم جـ ٤ ص ٥٥٠، ١٩٢ / ١١.
  - ٣٦ ـ الرجل يكري أرضه بثياب موصوفة إلى غير أجل جـ ٤ ص ٥٥٠، ١٩٢ /١١٠ .
    - ٣٧ الخيار في اكتراء الأرض جد ٤ ص ٥٥١، ١٩٣٠ ١١١.
- ٣٨- الرجل يكترى الأرض، إن زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم، وإن زرعها شعيراً فكراؤها خمسون درهماً جـ ٤ ص ٥٩١، ١٩٢، ١١.
- ٣٩ الرجل يكترى الارض بالشيئين المختلفين أيهما شاء المكرى أخذ وأيهما شاء المتكارى أعطى جرع ص ٥٥١، ١٩٣، ١٩٢، ١٩٨٠ .
- ٤ الرجل يكرى أرضه من رجل يزرعها، فما أخرج الله عز وجل فبينهما نصفين جـ ٤ ص ٥٥٢،
   ١٩٤ .
- ٤١- الرجل يكرى أرضه من رجل على أن يزرعها حنطة من عنده على أن له طائفة أخرى من
   أرضه جـ ٤ ص٥٥٠، ٥٩٣ / ١١.
  - ٢٤ ـ اكتراء ثلث الأرض أو ربعها أو اكتراء الأرض بالأذرع جـ ٤ ص ٥٥٣، ١٩٤ /١١٠
  - ٤٣ ـ الرجل يكتري الأرض البيضاء للزرع وفيها نخل أو شجر جـ ٤ ص ٥٥٥، ١٩٦ / ١١٠.
- 3٤ الرجل يكرى أرضه ويشترط علفي المكترى تكريتها وتزبيلها ويشترط عليه حرثها ج ٤ ص ٥٥٥، ٥٥٥، ١٩٦/ ١٩٦ .
  - ٥٥ ـ اكتراء الأرض الغائبة والنقد في ذلك جـ ٤ ص ٥٥٥، ١١ /١٩٧.
    - ٤٦ ـ الرجل يكري مراعي أرضه جـ ٤ ص ٥٥٥، ١١ /١٩٧.
  - ٤٧ ـ الرجل يكري أرض امرأته والوصى يكري أرض يتيمه جـ ٤ ص ٥٥٦ ، ١٩٨/ ١٠.
- 48- الرجل يكترى الأرض فيزرعها ويحصد زرعه فينتشر من زرعه في أرض رجل فتنبت قابلاً جع ص ٥٥٦- ١٩٨/١١.
- 94 الرجل يشترى الزرع لم يبد صلاحه على أن يحصده ثم يكترى الأرض بعد ذلك فبريد أن يتركه جـ ٤ ص ٥٥٦، ١٩٥/ ١١، ١٩٨/ ١٩٩

- ٥ الرجل يكترى الارض بالعبد أو بالثوب أو بالعرض بعينه فيزرع الارض ثم يستحق العرض أو
   العبد أو الثوب جـ ٤ ص ٥٥٥، ١ / ١٩٩/ .
  - ٥١ اكتراء الأرض من الذمي جـ ٤ ص ٥٥٧ ، ١١ /١٩٩ .
- ٥٢- الرجل يكري أرضه من رجل سنة ثم يكريها منرجل آخـر سنة بعـد السنة الاولى جـ ٤ ص ٥٧/٥١/ ١١.
- ٥٥٣- الرجل يكتبرى ارضًا من ارض الخبراج من رزجل فيهجوز عليه السلطان جـ ٤ ص ٥٥٨، ٢٠٠/١١
  - ٥٥- افلاس متكارى الأرض جـ ٤ ص ٥٥٨، ٥٥٩ /١١ /٢٠٠، ٢٠١.
  - ٥٥ الإقالة في كراء الأرض بزيادة دراهم جـ ٤ ص ٥٥٥، ١١ / ٢٠١.
    - ٥٦ المساقاة على قسم من التمر جـ ٥ ص ٢، ١٢ / .
    - ٥٧ كراءَ الأرض بالذهب والورق جـ ٥ ص ٣، ١٢ / . `
      - ٥٨- مساقاة النخل الغائبة جـ ٥ ص ٢ ، ١٢ / .
  - ٩٥ مساقاة الحائط في حالة وجودعبد ودواب فيه أو عدم وجودهم حـ٥ ص ٣-٦، ١٢ / .
    - ٦٠- نفقة المساقى ورقيق الحائط ودوابه جـ٥ ص ٢، ١٢ / .
    - ٦١- جداد النخيل وحصاد الزرع في المساقاة جـ ٥ ص ٦، ١٢.
      - ٦٢- تلقيح نخل المساقاة جـ ٥ ص ٧، ١٢ /.
      - ٦٣- المساقي يساقي غيره جـ ٥ ص ٨، ١٢ / .
    - ٦٤- المساقى يشترط لنفسه مكيلة من التمرجه ص ٩، ١٢ / .
      - ٥٠ المساقاة التي لا تجوز جـ ٥ ص ١٠ ١٢ ، ١٢ / .
      - ٦٦- المساقي واشتراطه الزكاة جه ٥ ص ١٢، ١٢ / .
      - ٦٧- المساقاة إلى أجل جـ ٥ ص ١٢، ١٣، ١٢ / .
        - ٦٨- ترك المساقاة جـ ٥ ص ١٣، ١٤، ١٢ / .
        - ٦٩- الإِقالة في المساقاة جـ ٥ ص ١٤، ١٢ / .
      - ٧٠- الموقف من سواقط نخل المساقاة جـ ٥ ص ١٢، ١٢ / .
        - ٧١- الدعوي في المساقاة جـ ٥ ص ١٥، ١٢ /.

٧٢ مساقاة الحائطين جده ص ١٥، ١٦، ١٢ / .

٧٣- النخل يكون بين الرجلين يساقي أحدهما الآخر جـ ٥ ص ١٦، ١٢ /.

٧٤ - مساقاة الوصى والمديون والمريض جه ٥ ص ١٦، ١٧، ١٢ / .

٧٥ المساقاة في حالة ميت الساقي جـ ٥ ص ١٧، ١٢ / .

٧٦ - مساقاة البعل جـ ٥ ص ١٧، ١٨، ١٢ / .

٧٧- مساقاة النخلة والنخلتين جـ ٥ ص ١٨، ١٢ / .

٧٨ - مساقاة المسلم حائط النصراني جـ ٥ ص ١٨، ١٢ / .

٧٩- إفلاس المساقى جـ ٥ ص ١٨، ١٩، ١٢ /.

٨٠ مساقاة النخل وزرع البياض جـ ٥ ص ١٩ - ٢٠ / ١ / / .

٨١ - مساقاة الزرع جـ ٥ ص ٢١، ٢٢، ١٢ / .

٨٢ - مساقاة الياسمين والورود جـ ٥ ص ٢٢ ، ١٢ / .

٨٣ مساقاة المقاثي جده ص ٢٢، ١٢ / .

٨٤- مساقاة البصل والقرط والبقول جـ ٥ ص ٢٢، ٢٣، ١٢ / .

٨٥- مساقاة الموزجه ٥ ص ٢٣، ٢٤، ١٢ / .

السرغستاني، الهداية ج ٨ / ٧٠٠

١ - المزارعة عقد على الزرع ببعض الخارج منه جد ٤ ص ٥٣، ٨ / ٧٠٠ - ٧٠١.

٢ - آراء بعض الفقهاء في جواز المزارعة على بعض الخارج من الأرض جـ ٤ ص ٥٣، ٨٠٠٨.

٣ - النهى عن المخابرة جـ ٤ ص ٥٥، ٧٠٢/٨.

٤ - تبطل المزارعة بموت أحد المتعاقدين جـ ٤ ص ٥٥، ٨ / ٧٢٨.

٥ - تكون أجرة جنى المحصول في الزراعة على الشريكين بالحصص جـ ٤ ص ٥٨، ٨ /٧٣٦.

٦ - الحصاد والدياس والتذرية على الشريكين بالحصص جـ ٤ ص ٥٩، ٨ /٧٣٦.

V = - جواز المعاملة في المساقاة جـ ٤ ص ٥٩، ٨ /  $V \in V$  .

٨ - جوز المساقاة بالنخل جـ ٨ ص ٦٠، ٨ / ٧٤٩.

P = V يجوز دفع الأرض لشخص ليغرسها على أن يكون الغرس نصفين بينهما جـ A = A = A

### النويرى، نهاية الأرب في فنون الأدب

١ - الرسول ﷺ يقول للزبير بن العوام: اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك جـ ٦ ص ٢٦٨.

٢ - الصيغ التي يكتب فيها عقود كراء الأرض والمساقاة جـ ٩ ص ١٠٢ - ١٠٤.

### الونشريسي، المعيار المعرب ج ٤ / ٣٧

١ - جواز المشاركة في علوفة الحرير على حد المزارعة ووجه الشركة في علوفة الحرير جـ ٥ ص ٣٦.

۲ - مسمائل المزارعة ورأى افقهاء فيما أشكل منها جـ ۸ ص ۱۳۷–۱۶۲، ۱۶۴–۱۰۰، ۲۰ - ۱۰۰،

٣ - المزارعة كالإجارة في قول، وكالشركة في قول آخر جـ ٨ ص ١٤٢، ١٤٤.

 ٤ - وظيفة الخماس أن يحرث وينقى ويرفع الأغمار ويحصد ويدرس وينقل السنبل إلى الاندر (البيدر) جـ ٨ ص ١٥١.

٥ - الخماس شريك في نظر سحنون، وأجير في نظر ابن القاسم جـ ٨ ص ١٥١، ١٥٤.

٦ - لا يجوز للخماس أخذ الخمس دون إخراج نصيبه من البذر جـ ٨ ص ١٥٤.

٧ - الحكم فيمن زارع خماسًا مرتين، على الخمس وعلى السدس جـ ٨ ص ١٦٤.

٨ - الحكم في إعطاء أرض الحبس مغارسه جـ ٨ ص ١٧١، ١٧٢.

٩ - مسائل في المغارسة ورأى الفقهاء فيها جـ ٨ ص ١٧٢-١٧٨.

١٠ - من دفع الأرض على المناصفة فله نصف الغلة بعد إخراج الزريعة جـ ٨ ص ١٧٦، ١٧٦.

### هه التعامل الزراعي ج٦

ابن تيمية ، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ج ٢٦/٤

 - تجوز المساقاة والمزارعة عند الإمام احمد على الارض البيضاء والتي فيها شجر، سواء كان البذر من المتعاملين أو من أحدهما جـ ٢٠ ص ٢٠٢٩، جـ ٣٠ ص ١١٠، ١١٠.

٢ - يحرم أبو حنيفة المساقاة والمزارعة ونحوهما من المعاملات مطلقًا جـ ٢٩ ص ٣٠، جـ ٣٠ ص
 ٨١.

- ص۱۱۸–۱۲۰، ۳۱۸.
- ١٨- عامل الأنصار المهاجرين على أن البذر من عندهم جـ ٢٩ ص ١٢١ .
- ۱۹ قال رسول الله ﷺ: من زرع أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء، وله نفقته جـ ٦٩ م ص ١٢٤ .
- ۲۰ القول بان المعاملة ببذر من المالك مزارعة، ومن العامل مخابرة، وهو قول لا دليل له جـ ۳۰ ص ۲۰.٤ .
- ٢١ نص الإمام أحمد على أنه يجوز أن تؤجر الارض ببعض ما يخرج منها، واحتج على ذلك
   بقصة أهل خيبر وأن النبي مَنْفَق عامهلم عليها ببعض الخارج منها جـ ٣٠ ص ١١٠، ١١٠،
   ١١١.
- ٢٢- كان عمر بن الخطاب يزارع على أه إن كانالبذر من المالك فله كذا، وإن كان من العامل فله كذا جـ٣ ص ١١٣.
- ٣٣- ليست الزارعة مؤاجرة على عمل معين حتى يشتزط فيها العمل بالاجرة، بل هي من جنس المشاركة كالمضاربة ونحوها جـ ٣٠ ص ١١٤.
- ٢٤ من فرق بين المؤارعة والإجارة، بأن الإجارة عقد لازم بخلاف المزارعة فهذا ممنوع، فمن زارع
   جوالا بعينه فالمؤارعة عقد لازم جـ ٣٠ ص ١٥٠.
- ٢٥- لم يجوز الإمام مالك الزارعة على الأرض البيضاء، ووافق الكوفيين في ذلك جـ ٢٠ ص ٣٥٤.
  - ٢٦- قال الشافعي أن المزارعة على الأرض البيضاد من المخابرة جـ ٣٠ ص ١١٦.
- ٢٧– في رأى الإمام مالك أن كراء الزرض بجنس الخارج منها من المخابرة جـ ٣٠ ص ١١٦، ١١٧.
- ٢٨ المزارعة بثلث الزرع أو ربعه أو غير ذلك من الاجزاء شائعة وجائزة بسنة الرسول ﷺ وعمل الحلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين جـ ٣٠ ص ١١٨.
- 79- تجوز المزارعة على الارض بشطر ما يخرج منها، سواء كان البذر من رب الارض أو من العامل حـ ٣٠ ص (٢٢، ١٢٤، ٢٢. و
  - ٣٠- رأى ابن تيمية في المزارعة بين رجلين من أحدهما الأرض ومن آخر الحب جـ ٣٠ ص ١٣٤.
- ٣٦- من أشكال المرابعة أن الأرض لواحد، والبقر والبقر من آخر، ومن الموابع العمل جـ ٢٩ ص ١٢٠.
- ۳۲ مسائل فی المزارعة ورأی المزارعة ورأی الفقهاء فیها جـ ۲۹ ص ۱۲۲ –۱۳۳، ۱۳۸ –۱۳۹، ۲۹ ۱۳۹،

- ٣ المزارعة التي يكون فيها لابذر من العامل أحق بالجواز من المزارعة التي يكون فيها من رب
   الأرض جـ ٢٠ ص ٥١٠ ، ٥١١ .
- ٤ كان أصحاب النبي عَلِيُّ يزارعون على أن يكون البذر من العامل ص ٥١١، جـ ٢٩ ص ٩٧.
- الذين اشترطوا في المزارعة أن يكون البذر من رب الارض قاسوا ذلك على المضاربة، فقالوا في
   المضاربة المال من واحد والعمل من آخر ص ١١٥، ج ٣٠ ص ١١٢٠.
- ت العمل في بلاد الشام عند المسلمين على جواز المزارعة سواء كان البذر من المالك أو من العامل
   ح ٢٥، هر ٥٣، ٢٢.
- ٧ المزارعة جائزة في قول العلماء وهي عمل المسلمين على عهد نبيهم وعهد خلفائه الراشدين جـ ٨٦ ص ٨٦ ، ٨٣ ، جـ ٣٠ ص ٨١ .
- ٨ نهى الرسول على عن المحابرة وكراء الارض وذلك لانهم كانوا يشترطون لرب الارض زرع بقعة معينة، وهذا الشرط باطل بالنصل وبإجماع العلماء جـ ٢٠ ص ٣٥٥، جـ ٢٨٩ ص ٨٨، جـ
   ٣ ص ٤٠١، ١١٤، ١١٤، ١١٢١، ١١٢، ١٤٠، ٢٢٧، ٢٢٧، ٢٢٤، ٣٢٤.
  - ٩ \_ حكم الزارعة في أراض الاقطاع جـ ٢٨ ، ٨٦ ، ٨٧ .
- . ١- قال رسول الله عَلَيُّة : من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، فإن أبي فليمسك أرضه جـ ٢٩ ص ٩٦، ٣٩، ١١٠، ١١١، ١١١٠ .
- ١١- روى مسلم في صحيحه أن رسول الله عَلَيْ نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة وقال لا بأس بها جـ٢١ ص ١١٤،٩٤.
- ۱۲ المزارعة بجزء شائع من جميع الزرع ليس هو الكراء المطلق، بل هو شركة محضة جـ ۲۹ ص ۱۱۲.
- ٣- يرى بعض العلماء أن المخابرة: هي المعاملة على أن يكون البذر من العامل، والمزارعة: أن يكون
   البذر من المالك جـ ٢٩ ص ١١٧.
- إلى المخابرة هي المؤارعة بالنصف والثلث والربع وأقل وأكثر، والمخابرة هي المؤاكرة جـ ٢٩ ص ٥٩،
   ١١٢، ١١٢، ١١٧.
- ١٥ الذين جوزوا المزارعة، منهم من اشترط أن يكون البذر من المالك وقالوا هذه هيالمزارعة جـ ٢٩
   ص ١١٧ .
- ١٦ إذا كان البذر من العامل لم يجز برأى أحمد وبعض أصحاب مالك والشافعي الذين يجوزون المزارعة جـ ٢٩ ص ١١٨٠.
- ١٧ موقف الفقهاء من المزارعة حسب مصدر البذر، من العامل، أو من صاحب الأرض جـ ٢٩

الإمام وايرالهجرة الإمام بالك بناسر الصبحي رواية الامام سحنون بن سعيد النوخي-عن الامام عبد الرحمن بن القاسم العتقى

رضيَ الله تعالى عنهــم أجمعين

﴿ أُولُ طِيعَةَ ظَهِرتَ عَلَى وَجِهِ البِسِيطَةِ لَمَذَا الكَتَابِ الجَلِيلِ ﴾

لايجوز لإحد أن يطبع المدونة الكبرى أو بعضها تكملة لما حصل عليه منها على نسخة من النسخ التي طبعت على نفقتنا وكل وي من تمدى على ذلك يكون مسؤلا أمام الفضاء حيث اننا لم نحصل المنطقة على أحول هـ ذه النسخة الا بعـ د تحمل المشقات الرائدة و تكبد

الممارف الباهظة واضاعة الاوقات النفيسة وقد سجلناها رسميا بالحاكم المختلطة فكل من تجارى على الطبع من هذه النسخه يدش عن الاصول التي طبع مها ويكاف بابرازها في عل الاقتضاء والله

حيى طبعت عطيعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ عجريه الصح

محمد شاسي المريي

Q

(114) أخدها مساقاة وفيها بياض أنه لا بأس أن بجعلا ما خرج من البياض بينهما إذا كان الممل كله من عند الداخل في الحائط والنخلات تكون في الدار اذا اكتراها الرجل واشترط نصف تلك النخلات فصار صاحب الدار قد وضع عن المنكاري من كراء الدار لمكان ما اشترط من نصف النمرة فكانه بيم النير قبل أن يسدو صـلاحه وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بينهما ( قال ً) لأن المنكاري أيضا كانه حين أشترط ان له نصف الثمرة فقد زادت الدار في الكراء لمكان ما اشترط من نصف أبثمرة التي اشترط واذا اشترطها كلبا فهي ملفاة ﴿ قلت ﴾ والنخسل والبياض هي السنة وكذلك عامَل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خبير (قال) نعم الا الذي ذكرت لك من نصف فضة السيف ونصف فضة الحاتم فاز ذلك عندي لا مجوز ﴿ فلت ﴾ وأب ان اكتربت البياض وفيه سواد هو اللث فأدني فاشترطت نصف السواد ﴿ وَالَى ﴾ لا يجوز هذا عند مالك ﴿ وَالَ ابن وهب ﴾ وأخــبرني من أثق به عن عُمان بن محمد بن سويدالنقني عن عمر بن عبد العزيز أنه كـتب اليه في خلافته وعمان على أ أهـل الطائف في بع البمر وكرا، الارض أن تباع كل أوض ذات أصـل بشــطر مانخرج منها أوثلته أوبردمه أوالجز ممايخرج منهاعلى مايتراضونه ولاتباع بشي سوى ما يخرج منها وأن باع البياض الذي لا شي فيه من الأصول بالذهب والورق ﴿ قَالَ سعنون ﴾ قال ابن وهب وكلي في من أثن به كان رجال من أهــل العلم يقولون في الارض يكون فيها الأصل والبياض أبهما كان ردفا ألني وأكريت بكراء أكثرهما انكان البياض أفضلهما أكربت بانذهب والفضة وانكان الأصل أفضاهما أكريت إبالجزء مما بخرج من تمرها وقد قامت بهذا في السواد سنة رسول الله صــلى الله عليه وسلم في خيـ بر قالوا أبهما كان ردفا ألني وحمل كراؤه على كرا، صاحبـ ﴿ قال ابْنَ وهب ﴾ قال مالك وذلك أن من أمر اا\_اس أنهــم يسانون الاصل وفيه البياض تِما ويكرون الارض البيضا، وفيها الشيُّ من الاصل فأخبر مالك أنه قد مضي من عمل الناس وأنه الذي مضي من أمرهم والعمل أقوي من الاخبار

ذلك فأبي أن محدلي فيه الثاث (وأخبرني) من أنق به أنه أبي أن محــد له فيــه الطف ﴿ قَلْتَ ﴾ وكيف بعرف أن هــذه الثمرة التي تكون في رؤس هــذه النخل الثلث ﴿ إِيُّ والكراء الثانين وليس في النخل يوم اكترى نمرة (قال) يقال ما قدر نمن ثمرة هذي النخل مما قد عرف منها في كل عام بعد عملها ومؤنتها ان كان فيها عمل وما كرا، هـ ندو الدار بغير اشتراط تمرة هذه النخل فان كان كراه الدار هو الأكثر ونمن ثمرة النخل بعد مؤنتها أقل من الثلث جاز ذلك وتفسير ذلك أنه مثل المساقاة اذا كان مع البياض اذا كان البياض الثلث جازت المساقاة فيه أنه ينظر الى ثمن ثمرة النخسل فيها قد عرف المناق من بيمه فيها قد مضى من أعوامه ثم ينظر الى ما ينفق فيه فيطرح من ثمن الثمرة ثم ا ينظر الى ما بق من ثمن النمرة بعد ما أخرجت قيمة المؤنة ثم ينظر الى كرا، الارض كم يسوى اليوم لوأكريت فاذا كانت قيمة كرا، الارض الثلث من عن الشرة بمدالتي ا أخرجت من نفقة الســتى في النخــل والمؤنة جاز ذلك ولا ينظر الى نمن النمرة اذا إ بيمت من غير أن محسب فيه قيمة مؤنَّمها لأن النخل قد تباع ثمرتها ينلاثمانة وتكون أ مؤتنها في عملها وسقيها مائة ويكون كراءالارض خمسين ومائة فلو لم تحسب مؤتة أ النخل ومؤنة سقيها جازت فيها المساقاة وإنما ينظر الدّاخل الى ما يتى إمد النفقةوهذا المجتمعين الذى سمعت وفلت ﴾ أوأيت أن أكتربت داراً وفيها نخل بسيرة فاشترطت نصف عُرة هذه النخل والنصف لرب الدار (قال) قال مالك لا خير في هذا ﴿قال حَذَرُ ﴾ ﴿ وَالْمُعَالَّ مُعَالِّ وقال ابن القاسم وانما بحوز من هذا أن تكون الثمرة تبعا للدار أو تلني فاما اذا اشترطً ] المنكاري نصف الثمرة فهذا كأنها شترى نصف الثمرة قبل أن بيدو صلاحها واكترى الدار بكذا وكذا (قال) وكذلك قال لى مالك (قال مالك) هو بيع الثمرة قبــل أن يبدو صلاحها (قال) وكذلك السيف المحلى ببيعه الرجل بالفضة وفيـه من الفضية ] الثلث فأدنى فباعه السيف واشترط البائم نصف فضة السيف (قال) لا مجوز ذلك ا لأنه أنما ألغى الفضة وكان سما للنصل فاذا لم يلغ جميه فقد صار سِع الفضّة بالفضّة المُعَرَّجُةُ عَلَمُ وكذلك الخاتم وكل شي فيه الحلي مما يجوز للناس اتخاذه فهو بهذه المنزلة والنخل أذا

النفي عن عمر بن عبد الدزير أنه كتب البه في خلافته وعدان على الطائف في بيم الثمر وكراء الارض أن تباع كل أرض ذات أصل بشطر مايخرج منها أو ثلثه أوربمه | أو الجزء مما يخرج منها يتره وله ولاتباع بشيُّ -وي مايخرج منها وأن بباع البياض الذي لاشئ فيه من الاصول بالذهب والورق ﴿قالَ﴾ وأخبرني ابن سمعان رجــل من أهل العلم قال سمعت رجالًا من أهل العلم يقولون في الارض يكون فيها الاصل

والبياض أبهما كان ردفا أاني وأكريت بكراءأ كثرهما انكان البياض أفضلهما

أ كريت بالذهب والورق وانكان الاصل أفنسلهما أكريت بالجزء مما يخرج منها

- چير مساقاة النخل الدُّنبة كريد -

﴿ نَلْتُهُ ۚ أُوأَيْتِ انْ سَانِيتِ وَجَالَا حَاتِّفًا لَى بِالْمُدِينَةِ وَنَحَنَ بِالْفُسِيطَاطُ أَنْجُوزُ الْمُسَادَّاةِ

فيما بيننا (قال) اذا وصنتها لخائط فلا بأس بلسانة فيما بينكما لان مالك قال لا بأس إ

أن بيم الرجل نخلا يكون له في بعض البلدان ويسف النخسل اذا باع فان لم يصف

النخل اذا باع فلا بجوز البيع فكذلك الساقة عندى ﴿ قَالَ ﴾ أَرأَيْتِ انْ خرجت

الى المدينة أريد أن أعمـل في الحائط الذي أخذته مساقاة أين نفقتي وعلى من هي

( الله عليه عليه المقال والايشبه هذا القراض لانه ايس من همنة العامل في الحائط

- چيز رقيق الحائط و دوانه وعماله 🌠 –

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتَ الرَّجِلِّي أَخَذَ النَّخَلِّ والشَّجِرِ مَسَاقَاةً أَيْكُونَ جَمِيعِ العمل من عنسه

المامل فى المال فى نول ماك ( قال ) نم الاأن يكون فى الحائط دواب أوغان كانوا ﴿

يعملون في الحائط فسلا بأس بذلك فرنات كج أوأيت الاشرطيم المساق في الحائط أ

وأواد رب المال أن يخرجهم من الحائط أيكون ذلك لرب المال أن يخرجهم في قول ال

مالك(قال) قال مالك أماءند ماليله واشتراطه فلا ينبني له أن يخرجَهم ولا ينبني له

من نمرة وأسما كازردفا ألغي وخمل كراؤه على كراء صاحبه

أن تكون نفقته على رب الحائط

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

معتمر كناب الماةاة كهيد

هُ الْعُمَلِ فِي الْمُسَادَّادَ لَهُ

ما أخرج الله منها (قال) قال مالك لا بأس بدلك هر فلت ﴾ لم أجازه مالك (قال )لانه إ

حائطه يسقيه على النصيف أو الثاث أو أقبل من ذلك أو أكثر وأما تسمية كيل

- عَمْرُلَةُ اللَّالَ مِدْفِهِ اللَّكِ . تَمَارِضَةَ عَلَى أَنْ للك ربحـه ولانه اذا جَازُ أَنْ يَتَرَكُ لك نصف
- النمرة بمملك في الحائط جاز أن يترك لك الممرة كلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى
- رجل نخلا مساقاة منها مانحتاج الى الستى ومنها ما لا محتاج الى الستى فدفعتها اليمه
- مماملة كامها على النصف صفقة وأحدة ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المساقاة إ
- أتجوز على النصف والثلث والرمع أو أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك ( قال ) إ نم وحدث عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر وغيره عن مافع عن ابن عمر أن رسول ا
- الله صلى الله عليه وسلم عامل يبود خيبر بشطر مانخرج منها من زوع أوثمر (قال) مالك
- فكان بيان خيير بما لسوادها وكان بسيراً بين أضماف السواد ﴿ سعنون ﴾ عن أ ان وهب عن الليث بن سمد عن يحيي بن سميد قال لا بأس أن يديخي الرجل الرجل
- ممروف فلا ﴿ وَأَخْبِرُنَى ﴾ ابن وهب عن ابن سمان عن عَمَّانَ بن تحميد بن سويد

# ﴿ نَلْتَ ﴾ للبيد الرحمن بن الفاسم أرأيت ال أخذت نخيلا مسادّة على أن لي جيم

غير فلك مماكان ينتفع به كان أحدث ذلك بأمر رب الدار أو بغير أمر. فالتخضير الاجارة قال المكارى أعطني قيمة منياني هــذا (قال) قال مالك ينظر فيها أحدث المتكارى فازكان له قيمة ان نلمه قبل لرب الدار أعطه قيمته منقوضاً وماكان في ذبيراً من البنيان من جص أو طين اذا هو قلمه لم يكن للمتكارى فيه منفمة ذالا يقوم ذناني الأأن بكون له فيـه منفعة فيقوم فان رضي رب الدار أن يأخذه بقيمته منقوضاً كن ذلك ولم يكل للمتكارى أن ينفطه اذا أعطاه رب الدار قيمته منقوصاً لان النيوصلي اللهعليه وساقال لاضرر ولاضرار فانأبي ربالدارأن يعطيه نيمته منقوضاً كالاللمتكاري أن يقلم بذياً له ﴿ فَلَتْ ﴾ وهو سوا، عند مالك ان كان أذن له ربالدار أن بحدث ذلك وان كان لم يأذن له (قال) نم ذلك سوا، لان رب الداريةول لم آذن لك حين أذنت ﴿ لك وأما أرمد أن أغرم لك شبئا إنما أذنت لك الترمنق فيكون القول كما فسرت لك ورددته على مالك غير عام فقال كما أخـ برتك ﴿ قات ﴾ أرأبت لو أني اكربت داري من رجل نَبنى في الدار وعمر من غير أن آمره ( قال ) قال مالك ليس على رب الدار أ شئ ويقال له اللم بنيانك ان كان لك فيه منفعة الا أن يشاء رب الدار أن يعطيـك إ قيمة مالك فيه منفمة من بنيانك هذا مقلوعاً والخيار في ذلك الى رب الدار

## - على الرجل بوكل الرجل يكرى داره فيتمدى پچيد

﴿ فَلَتَ ﴾ أوأيت ان وكات رجلا يكري لي منزلا فأكراه بفسير الدَّهِ وَتُنْفُعُ أو حابى فى ذلك (فال) هذا عندى تنتزلة البيم وقد أخبرنك فى البيم أنه اذا باع بنبر ما يتبايع به الناس أو حابي في ذلك فلا بجوز ( قال ) ومنى قول مالك بنير ما يتبايع لم به الناس أنه على غير الذهب والفضة ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت ال أمرت رجلا أن يكرى ﴿ داري فأعارها أو رهبها أو تصدق بها أو أسكنها أو حابي فيها نم جنت أطاب الكرام (قال) ان كان الذي أمرته أن يكسريها ننصدق أو وهب أو أعار أو أسكن أ أو حابي مليا أخذ منه كراه الدار ولم يكن له أن يرجع على حاكنها بما أخذ منه واز لم يكن مليا أخذ رب الدار الكراء من الساكن في الدار وابس الساكن أذ يرجه

يه أندى وهمها له أو تصدق بها عليه أو أسكم الله أو أعارها له وقد أخبرتك به في إنهر هذا الموضع أيضا

## -ه ﷺ في منكاري الدار مفلس ﴿ و

﴿ وَمَاتَ ﴾ أَوْأَيْتُ وَجَالَا الْكُمْرِي مَنْزِلًا سَبَّةً فَسَكُنَ سَتَّةً أَشْهَرُ ثُمَّ فَلَسَ (قال) يكون رب الدار أولى من الغرماء في قول مالك تما بق من السكني في نصف الكراء الا أن بشا، الغرما، أن يدفدوا إلى رب الدارما يصيب ما بني من الشهور وذلك نصف الكراء أو أنل أو أكثر على قدر قيمة ذلك ويكون ما بتي من هـــــذا من السكنى لذرماه يكرونه في دينهم هز قال حضونكه وان أبوا أن يعطوا ذلك كان المكرى بأخيار ان أحب أن يسمر ما بتي من سكني الدر ويحاص الغرماء بجميع دينــه فعل ران أحب أن يأخذ ما بتي من السكني بما يصيبه من الكراء ويضرب بما بتي له مم غرما، في جميع مال المفلسكان ذلك له وكذلك ذكر ابن القاسم وغيره

## حجيٍ في الرجل يكتري الارض سنين ليزرعها كيج⊸ ﴿ فَيَغُورُ بِثَرِهَا أَوْ نَنْفَطُعُ عَيْمًا ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت إن اكتريت أرضاً من رجل ثلاث سنين أبجوز هذا الكراء في نول مالك ( قال ) نم هزقال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الرجل سكارى الارض ثلاث سنين فنزرعها سينة أوسنتين فيغور بثرها أو تنقطع عينها كيف يحاسب صاحبها أيَّسم الكراء على السنين سواء انكان تكاراها ثلاثُ سنين بثلاثين دخاراً أوبجمل لك سنة عشرة عشرة (قال) قال مالك لا والكن محسب على قدر نفاقها وتشاح الناس نهانم قال لي وليس كرا، الشتا، وكرا، الصيف واحداً (قال) ورأيته حين فسره لي ن الارض بنزلة لدار تدكاري السنة ولما أشهر تدعرف نفاقها في السنة فالمشكاري يعظى الكراء للسنة كلها والما جعل ما يعطي من الكراء لتلك الأشهر قد عرف ذَاكَ المُسكري والمشكاري والناس مشال دور مكمَّ في طاقها أيام المرسم ومثل فنادق؟ نكون بالمدينة وجمعر يغرلها الناس أيام الحبح وأيام الاحواق بالفسطاط فبذا الذي قال لي مالك في الارضية كامها حين نات له أيقسم الكراء على السنين كامها بالسوية فقال لى لاولكن على تشاح الناس فبها ونذاتها عندمد الناس (قال) لى ماللن ليس مايقد فيه الناس كما يستأخر نقده (قال) وقال في مالك في كراء الارض ليس كراؤها في الشناء والصيف واحداً اذا أصيبت بانقطاع الما،

# حه ﴿ فِي الرجل بكترى الارض لبزرعها فيفرق بعضها قبل الزراعة ۗ ﴿ وَ

قات ﴾ أوأيت أن استأجرت أرضاً لأ زرعها فغرق بمضها قبل الزراعة أيكوز لى أن أرد ما بق في قول مالك ( قال ) قال مالك في الارض إذا تكاواها الرجل فيمياش البحير ردها كابا وأن كان الذي عطش مبها النافة البحير ايس هو جال الارض ون. عشف مبها النافة البحير ايس هو جال الارض ون. عنده من الكراء بقدر الذي عطش مبها النافة البحير في من كارض بحسامه من الكراء في من لارض بحسامه من الكراء في من لارض بحسامه من الكراء في من المرات عند من الارض أم ينظر الي كرمها ورغبة الناس فيها وجود بها عندالناس فيها واجود بها عندالناس فيها والكريم المناس الكراء على كرمها وغير الكرم فيه في فين النرق اذا استحق القليل منها أو الكثير ادق ) نعم وهو و أي

# - يَرْ فِي اكتراء أُوضِ الطرسنينِ والنقد فيها ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انَ أَكْتَرِيتَ أَرْضَا مَنَ أُوضَ الْمَطْرِ عَشْرِ سَنِينَ أَيْجُورَ هَـٰذَا فِي قُولُ مَالِكُ ( قَالَ ) لَمُ إِذَا مُ يَقْدَ ﴿ فَلْتَ ﴾ فَانْ كَانَ قَدَ أَمَكُنَ لِلْحَرِثُ عَامِها هَذَا ( فَالَى اللَّهِ إِنْ اللَّهَ فِي هَذَا اللَّهُم الواحد الذي قد أَمكنتَ فَيه للحرث ﴿ فِلْتُ }

فكم ينقده (قال) كراه سينة واحدة ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اكتريت أوضا من أرض المطر التي لا يصلح النقد فيها وشرط على صاحبها النقد أسطال هذا الكراء أملا في قول مالك (قال ) نم الكراء بإطل عند مالك ﴿ قات ﴾ أرأيت ان تكاربت منه أرضه هذه السينة وهي من أرض المطر قرب الحرث ونحن نتوقع المطر أيسلح أن شد لفرب ما يرجو من المطر (قال) قال مالك لا يصلح النقد فيها الا بعد ما تروى ونكن من الحرث ﴿ قال سحده ن كه وقد قال غير دم، المواقع لا تكري الارض

و تكن من الحرث ﴿ قال سعنون ﴾ وقد قال غييره من الرواة لا تكرى الارض التي تشرب بالمطر التي تروى مرة وتعطش أخرى الاقرب الحرث ووقوع المطر أجازه الرواة ولم يروا فيه تهمة اذا لم يتند ولا يجوز كراؤها بقيد حتى تروى ريا بجوز كراؤها الاسنة واحدة ألا ترى أنهم لم يجيئوا كراهها بغير نقد الاقرب يجوز كراؤها الاسنة واحدة ألا ترى أنهم لم يجيئوا كراهها بغير نقد الاقرب خرث وواوع المطر فكيف تجوز السينة بعد السنة لا أن تكون أونا مأمونة كون النيال في سقيه ذلا أس بكر ثبا وتعجيل النقد وبضير التعجيل قرب النياب غير الاعرب وربا فران عبد العزيز كتب أن لا تكرى أرض مصر حتى يجرى عليها الماء جعفر أن عمر بن عبد العزيز كتب أن لا تكرى أرض مصر حتى يجرى عليها الماء وروى (قال الليث) لا أرى أن تكري الارض التي تشرب بالمطر حتى تروي

## حكمٌ في الرجل يكترى أرض التملر وند أمكنت من الحرث مجد بحد ﴿ ثُمُ تَقَحَظُ السَامِهِ وَلا شَدَرَ عَلَى الحَرِثُ ﴾

ولا كلُّ أرضَ تروى مرة وتعطش مرة حتى تروي الا أن تكون أرضا مأمونة لا

خطئها أن تشرب في كل عام

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انَّ أَمْكَنَتَى الارضَ مِنَ الحَرْثُ قَدُ كَارِبَهَا ثُمَّ خَعَطَتُ السَّمَاءُ عَنَهَا فَمْ أَقَدُرَ عَلَى الحَرْثُ ( قَالَ ) قال قالك انَ لَمْ يَأْتُهُ مِن الْمَطْرِ مَا يَتِمْ فَرَوَعَ فَلِكُ الوَرْعَ لَرْبُ الارضَ وَكَمْلُكُ الدِينَ والبَّمْرُ اذَا أَنْبَارِتَ قِبَلَ أَنْ يَتَمْ وَرَعَ الشِّكِارِئَ فَبَلِكُ الوَرْعَ لَدْهَابُ المَّاهُ فَلاَ كُوا لَهُ فَانْ كَانَ أَخْذُهُ الْكُواهُ لأَمْنَ البَّرْ والدِينَ وَكِثْرَةً مَا يَبْ تكون بالمدينة وجمير ينزلما الناس أيام الحج وأيام الاسواق بالفسطاط فهذا الذي قال لي مالك في الارضين كلما الناس فقال لي مالك في الارضين كلما بالسوية فقال لى لا ولكن على تشاح الناس فيها ونذانها عنمد الناس ( قال ) لى مالك وليس مايقد فيه الناس كما ينشأخر نقده (قال) وقال في مالك في كراء الارض ليس كر اؤها في الشتاء والصيف واحداً اذا أصيبت بانقطاع الما،

حكي في الرجل يكتري الارض ابزرعها فيفرق بعضها قبل الزراعة كخة ص

و قات كه أرأيت ان استأجرت أرضا لا زرع افرق بعضها قبل الزراعة أيكوز لى أن أرد ما بق في قول مالك ( قال ) قال مالك في الارض اذا تكاراها الرجل فيمال المصاب المصبا ( قال مالك في المسير ردها كنها وان كان الذى عطش مبها هو أكثر الارض واتما بق منها النافة اليسير ردها كنها وان كان الذى عطش مبها النافة اليسير ليس هو جل الارضون. عند من الكراء عند من الكراء المحدد في الكراء المحدد الذى عمال وازمه ما بقى من الرض بحسابه من الكراء في مكذلك ما سألت عند من الارض المحدد الله في المراب المحدد الله في المراب المحدد الله في المراب المحدد الله المحدد الله والمحدد الله المحدد الله الله المحدد المحدد المحدد الله المحدد الله المحدد الله المحدد الله المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد الله المحدد المح

# - كَيْرُ فِي اكْتُرَاءُ أُرْضُ الْمُطْرِسَيْنِ وَالنَّهُدُ فِيهَا ﴾ يحمد .

﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْيِتَ انَّ اكْتَرِيتَ أُرْضَا مِنْ أُرْضَ الْطَرِ عَشْرِ سَنِينَ أَمْجُورُ هَــــــا أَنِ قُولُ مَالِكَ ( قَال ) فَمَ اذَا لَمْ يَقْدَ ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانْكَانَتَ قَدَ أُمكنتَ لِلْحَرْثُ عَالِمًا هَذَا ( قَالَ ) فَلاَ بَأْسُ بِالنّقَدَ فِي هَذَا اللّهَامِ الواحد الذي قد أُمكنتَ فِيهِ لِلْحَرْثُ ﴿ قَلْتَ ﴾

فكم ينقده (قال) كراء سينة واحيدة ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اكتريت أوضامن أرس الحطر التي لا يصلح النقد فيها وشرط على صاحبها النقد أبيطال هذا الكراء أم لا في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرث ان تكاربت منه أرضه هذه السينة وهي من أرض المطر قرب الحرث ونحن نتوقع المطر أيصياح أن تقد لقرب ما يرجو من المطر (قال) قل مالك لا يصلح النقد فيها الا يعد ما تروى ويكن من الحرث ﴿ قال حينون ﴾ وقد قال غييره من الرواة لا تكري الارض

شد لقرب ما برجو من المطر (قال) قال مالك لا يصلح النقد فيها الا بعد ما بروى ويمكن من الحرث فو قال سحنون به وقد قال غييره من الرواة لا تدكرى الارض التي تشرب بالمطر التي بروى مرة وتعطش أخرى الا قرب الحرث ووقوع المطر أجازه الرواة ولم بروا فيه تهمة اذا لم ينقد ولا مجوز كراؤها بنقيد حتى بروى ريا مجوز كراؤها الاسنة واحدة ألا ترى أنهم لم بجينزوا كراه ابنير نقد لا قرب مجوز كراؤها الاسنة واحدة ألا ترى أنهم لم بجينزوا كراه ابنير نقد لا قرب الحرث ووقوع المحل فكيف تجوز السينة بعد السنة لا أن تكون أرضا مأه ونذ كن النيال في سفيه فلا أس بكر شها وتعجيل النقد وإنسير النهجيل قرب بأن لمربا وربها فران عرب عبد العزز كتب أن لا تكرى أرض مصر حتى مجرى عليها الماء جمفر أن عمر بن عبد العزز كتب أن لا تكرى أرض مصر حتى مجرى عليها الماء وتوى (قال الليث) لا أرى أن تكري الإيض الدتى تشرب بالمطر حتى تروى لا كل أرض تروى مرة وتعطش مرة حتى تروي الا أن تنكون أرضا مأمونة لا يخطشها أن تشرب في كل عام

حَيَّمْ في الرجل يكترى أرض التمار وند أمكنت من الحرث كرد -من في الرجل يكترى أرض التماء ولا يقدر على الحرث ك

﴿ فَاتَ ﴾ أَوَاْيِتَ انَّ أَمْكَنَانِي الارضَ مِنَ الحَرْثُ فَدَ كَارِبَهَا ثُمَّ خَعَطَتَ السَمَاءُ عَنَهَا فَنَمْ أَقَدُو عَلَى الحَرْثُ (قَال) قال قالك ان لم يأته مِن الطر ما يتم به وَرَعَـه فلا كُرَاء لرب الارض وكذلك الدين والبقر اذا أنبارت قبل أن يتم وَرَعَالمُتَكَارِي فَيْكَ الرَّوعَ لذَّهَابِ المَّا، وَلا كراء له ذَلْ كانَ أَخَذُه الكراء لأَ مِنْ البَّهْ والدينَ وكَثَرَةً مَلْهَا وَدُو تكون بالمدينة وتصر ينزلما الناس أيام الحج وأيام الاسواق بالفسطاط فهذا الذي القال في مالك في الارت بن كاما حين قلت له أيسم الكراء على السنين كاما بالسوية فقال في لاولكن على تشاح الناس فيها ونذاتها عند الناس (قال) في مالك وليس ما يقد فيه الناس كا يستأخر نفده (قال) وقال في مالك في كراء الارض ليس كراؤها في الشناء والصيف واحداً اذا أصيبت بانقطاع الما،

مع في الرجل بكترى الارض ابراء إفينرق بعضها قبل الزراعة كية و في الرجل بكترى الارض ابراء إفينرق بعضها قبل الزراعة أيكوز لى أن أرد ما بتى في تول ملك ( قال ) فل مالك في الارض إذا تكاراها الرجل فيعطش المنها (قال مالك) ان كان الذي عطش مبها هو أكثر الارض واتما بتى منها النافية اليسير ليس هر جل الارض ون. اليسير ردها كا باوان كان الذي عطش مبها النافية اليسير ليس هر جل الارض ون. خسه من الكراء غدر الذي عطش والرسه ما بتى من الرض خسابه من الكراء في من الكراء عدم الله من الكراء في وكن وضع عنه بقدر ذلك في قول الله أينظر الى قيامه من الارض أم ينظر الي كرمها ورغبة الناس فيها وجودتها عند الناس فيها غرق منها وما بقى فيفض الكراء على كرمها وغير الكرم الكراء على كرمها وغير الكرم المناس فيها عنظر في ذلك الى كرمها وغير الكرم فيفض الكراء على ذلك عند مالك اذا كانت عنظة هر قلت كو وكذلك ان استحق فيفض المكراء على ذلك عند مالك اذا كانت عنظة هر قلت كو وكذلك ان استحق القابل منها أو الكنبر المقال الله وهو و رأي

# - كَثْرُ فِي اكْتُرَاءُ أُرضَ المطرسَيْنِ والنقد فيها ﷺ -

﴿ فَلْتَ ﴾ أُواْتِ انَ اكْتَرِتُ أُرْضًا مِنْ أُرْضَ الْمُطْرِ عَشْرِ سَنِينَ أَيْجُورُ هَـذَا فِي قول مالك (قال) فعم اذا لم يتقد ﴿ فَلْتَ ﴾ فَانْكَاتَ قد أَمَكَتَ لَاحِرْتُ عَلَمْهَا هَذَا ( فَالْ) فَلاَ بأَسَ بِالنَقِدُ فِي هَذِ اللّهِ مِنْ الوَاحِدُ الذِي لَدُ أَمْكُنِتُ فِيهِ لَحَرْثُ ﴿ فَلْتَ ﴾

فكم ينقده ( قال ) كراء سنة واحدة ﴿ قات ﴾ أدايت ان اكتريت أرضا من أرض الملر الله الكتريت أرضا من أرض الملر الله الله الله الله الكراء بأطل عند مالك ﴿ قات ﴾ أيت ان تكاربت منه أرضه هذه السنة وهي من أرض المطر قرب الحرث ونحن تتوقع المطر أبصلح أن أقد لقرب ما يرجو من المطر ( قال ) قل مالك لا يصلح النقد فيها الا يعد ما يروى وتكن من الحرث ﴿ قال حدون ﴾ وقد قال غيره من الحرث ﴿ قال حدون ﴾ وقد قال غيره من الحرث ﴿ قال حدون ﴾ وقد قال غيره من الحروق المروى

ويمكن من الحرث ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غييره من الرواة لا تبكرى الارض التي تشرب بالحل التي تروى مرة وتبطش أخرى الاقرب الحرث ووقوع المطر أجازه الرواة ولم يروا فيه تهمة اذا لم ينقد ولا يجوزكر أؤها بنقيد حتى تروى ريا منز البا بجزي ويكون مبلغا له كاه أو لا كثره مع رجنة نوقوع غيره من للفار ولا يجرزكر أوها الاسنة و حدة ألا ترى أنهم لم بجينيزاكراه ها بنير نقد لا قرب الحرث ووقوع الحر فكيف تجوز السينة بعد السينة لا أن تبكون أوضا مأهونة كأ من النيسل في سفيه ذلا بأس بكر شا وتدجيل النقد والمدير النمجيل قرب بالن شربها وربها فر ابن وهب ﴾ عن الليث وأن لهيمة عن يزيد بن أبي حبيب وابن أبي جمفر أن عمر بن عبد الديزكت أن لا تبكري أوض مصر حتى بجرى عليها الماء جمفر أن عمر بن عبد الدير كتب أن لا تبكري أوض مصر حتى بجرى عليها الماء وتروى (قل الليث) لا أدى أن تبكري الارض الذي تشرب بالمطر حتى تروي الا أن تبكون أرضا مأمونة لا بخطائها أن تشرب في كل عام

## حَجَيْرٌ في الرجل يكترى أرض النَّظر وقد أمكنت من الحرث مجدِّد ﴿ ثُمُ تَقْدَطُ السَّمَاءِ ولا يقدر على الحرث ﴾

﴿ قَالَتَ ﴾ أَرَايْتَ انَ أَمَكَنَتَى الارضَ مِنَ الحَرْثُ فَدَكَارِبَهَا ثُمَ خَعَطَتُ السّاءُ عَنْهَا فَمْ أَقَدُو عَلَى الحَرْثُ (قَلْ) قَلْ قَالِكَ انَ لَمْ إِنَّهُ مِن الْمَطْرِ مَا يَتْمَ ﴾ زوع فه فلا كراء لرب الارض وكذاك الدين والبقر اذا نباوت قبل أن يُمْ زوع الشكارى فهاك الورع لذماب الماء فلا كراء له فان كان أخذه الكراء لأمن البقر والدين وكثرة مثبًا وده كي تكون بالمدينة وجمعر بنزلها الناس أيام الحج وأيام الاسواق بالفسطاط فبذا الذي قال لي مالك في الارنسين كاما الناس فقال لي الكراء على السنين كاما بالسوية فقال لي لا ولكن على تشاح الناس فيها وظائرا عندم الناس (قال) لي مالك وليس ماينقد فيه الناس كا يشتأخر نقده (قال) وقال في مالك في كراء الارض ليسكر اؤدا في الشتاء والصيف واحدا اذا أصابت بانقطاع الما.

معتمر في الرجل يكترى الارض اجرء با فيفرق بعضها قبل الزراعة كيده والمنافرة المرافرة أيكونول المنافرة والمناف (قال) قل مالك في الارض اذا تكاراها الرجل فيمكن المعنها (قال مالك) ان كان الذي عطش معها هو أكثر الارض واتنا بقي منها الذاف اليسبر ردها كاباوان كان الذي عطش معها هو أكثر الارض واتنا بقي منها الذاف عند من الكراء غدر الذي عطش وازمه ما بقى من الارض اعد من الكراء عدر الذي علم وازمه ما بقى من الارض اعد ما الكراء على ما سالت عنه من الارض أم المنافر المي والمنافر المي المنافر المي والمنافر المي كرمها وما يوضع عنه بقدر ذلك في قول مالك أينظر الى قيامه من الارض أم الكراء على كرمها وعام الله فيها وجودتها عند الناس فيها غرق منها وما بقى فيفض الكراء على دام وغير الكرم فيفض الكراء على دام وغير الكرم فيفض الكراء على ذلك عند مالك اذا كانت عند الذه المنافرة والمنافرة الناس منها أو الكنبر المنفض الكراء على دلك عند مالك اذا كانت عند وقد والديم المنافرة ومن ما وصور رأي

# - كَثْرُ نَى اكْتُرَاءُ أُرضَ المطرَّسَينَ والنقد فيها ﷺ -

ر قات که آرایت از اکتریت آرضا من آرض المطرعشر سنین آمجوز هـ ذا نی قول مالك (قال) نیم اذا م بنقد فر قلت که فاز كات قد آمكنت للحرث عامها هذا (قال) فلا بأس بالنقد فی هذا العام الواحد الذي قد آمكنت فیه للحرث فر قلت کم

فكم ينقده (قال) كراء سدنة واحدة ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اكتريت أرضا من أرض المعلم النقد أبيطال هذا الكراء أم لا أرض المعلم النق لا يصلح النقد فيها وشرط على صاحبها النقد أبيطال هذا الكراء أم لا في قول مالك ﴿ قات ﴾ أرأي ان تكاربت منه أرضه هذه السدنة وهي من أرض المطر قرب الحرث ونحن نتوقع المطر أيصلح أن أنقد لقرب ما يرجو من المطر (قال) قل مالك لا يصلح النقد فيها الا بعد ما تروى ونكن من الحرث ﴿ قال حجنون ﴾ وقد قال غيره من المواق لا تكرى الارض

رف المده السبه وهي من أوص المطر فرب الحرث وكن تتونع المطر ابصباح ال أفته لقرب ما يرجو من المطر (قال) قال مالك لابصلح النقد فيها الابعد ما تروى ويكن من الحرث فوقال سحنون به وقد قال غيره من الرواة لا تدكرى الارض التي تدبر بالمطر التي تروى مرة وتعطش أخرى الاقرب الحرث ووقوع المطر أجازه الرواة ولم يروا فيه متهمة أذا لم ينقد ولا يجرز كراؤها بنق حتى تروى ريا متراك الجزي ويكون مبلغاله كله أو لا كثره مع رجة لموقوع غيره من المطر ولا يحرز كراؤها الاستة و حدة ألا ترى أنهم لم يجديزوا كراها الهير نقد لا قرب يجزئ ووقوع المطر في حقيه فرز السينة بعد السنة لا أن تكون أردا مأهونة المرب وديها فراي وهب كم عن المايث وأبن لحيمة عن يزيد بن أبي حبيب وابن أبي مبها وديم جعفر أن عمر بن عبد العزيز كتب أن لا تكري أرض مصر حتى يجرى عليها الماء وتروى (قال الليث) لا أرى أن تكري الارض الدي تشرب بالمطر حتى بحرى عليها الماء

خِطْمُهَا أَنْ تَشْرِب فِي كُلْ عَامِ حَكُمْ فِي الرجل يَكْتَرَى أَرْضَ النَّفْرُ وَنَدْ أَمَكَنْتَ مِنَ الحَرْثُ كِجَةِ لِهِ هُوْتُمْ تَقْحَطْ السَاءِ ولا يَقْدَرُ عَلَى الحَرْثُ كِهِ

ولا كل أرض تروى مرة وتعطش مرة حتى تروي الا أن تكون أرضا مأمونة لا

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَابُتُ أَنْ أَمْكُمَتَنِي الأَرْضَ مِنَ الحَرْثُ فَدَ كِارِبَهَا ثُمَ خَعَطَتُ السياء عنها فَمْ أَفَهُو عَلَى الحَرْثُ (قَالَ ) قال فالك أنّ لَمْ إِنَّهُ مِن المَطْرِ مَا يَتِم به وَرَعَـه فِلا كُرَاء لرب الأَرْضُ وكَذَاكُ الدِينَ والبَّرُ إذا أنبارت قبل أَنْ يَتَمْ وَرَعَالَمْتَكَارَى فَبَاكُ الرَّرِعَ لَمُنْ اللّهِ فَلا كُراء لَهُ فَانْ كَانَ أَخَذُهُ الكَرَاءُ لأَمْنَ البَّهُ وَالْمِينَ وكَثَرَةً مَانْهَا وَهُ تكون بالمدينة وجمير يترلما الناس أيام الحج وأيام الاحواق بالفسطاط فهذا الذي قال لي مالك في الارنسين كلما الناس فقال لي مالك في الدينين كلما بالسومة فقال لي لا ولكن على تشاح الناس فيها ونذاتها عنمه الناس (قال) لي مالك وليس مايقه فيه الناس كا ينستأخر نفده (قال) وقال في كراء الارض ايس كراؤها في الشتاء والصيف واحداداذا أصبيت بانقطاع الما،

صحیر فی الرجل یکتری الارض اجراء افغیرق بعضها قبل الزراعة کیجود فرقات به آوابت ان استأجرت أرضا لا زرعها فغیرق بعضها قبل الزراعة آیکوز لی آن أدر ما بی فی تول مالك ( قال ) قال مالك فی الارض اذا تكاراها الرجل فیمنان بعضها ( قال مالك ) ان كان الذی عطش منها هو أكثر الارض وانحا بی منهاالذافه الحد من الكراء قدر الذی عطش منها النافه البسیر لبس هو جل الارض ون عنه من الكراء قدر الذی عطش وازه ما ابق من الكراء قدر الذی عطش وازه ما ابق من الارض ام الكراء علی ما سالت به و كف وضع عنه بقدر ذلك فی تول مالك أینظر الی قیاسه من الارض ام شخر اللی کرمها وغیر و منه اللی فیها وجود تبا عندالناس فیا غرق منها و ما یقی فیفض الكراء علی كرمها وغیر و منه مالك اذا كانت مختلفة فر قلت به و كذاك ان استحق الفیل منها أو الكثیر بعضها و رتی بعضها فهو مثل ماوصفت لی فی النرق اذا استحق الفیل منها أو الكثیر بعضها و رتی بعضها فهو مثل ماوصفت لی فی النرق اذا استحق الفیل منها أو الكثیر

# حَيْمَ فِي اكْتُرَاءُ أُرضَ الطرُّحنينُ والنَّقَدُ فَيُهَا ﴾ حَيْمً

﴿ فَلْتَ ﴾ أُولُيتِ انَّ الْكَتَرِيتِ أُرْضَا مِنْ أُرْضَ الْمُطْرِ عَشْرِ سَنِينَ أَيْجُورُ هَـٰذَا لَى اللّ قول مالك (قال) لَمْ اذا مُ يَعْدَ ﴿ فَلْتَ ﴾ فالكان قد أمكنت للحرث عامها هذا (قال) فلا بأس بالنفد في هذا العام الواحد الذي قد أمكنت فيه للحرث ﴿ فَلْتَ }

فكم ينفده (قال) كراه سنة واحدة ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اكتربت أرضامن أرض المهل التقد أبيطال هذا الكراء أم لا أرض المهل التقد أبيطال هذا الكراء أم لا في قول مالك ﴿ قات ﴾ أرأيم ان تكاربت منه أرضه هذه السنة وهي من أرض المطر قرب الحرث ونحن نتوقع المطر أيصلح أن أنفد لقرب ما يرجو من المطر (قال) قل مالك لا يصلح النقد فيها الا بعد ما تروى ويكن من الحرث ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غيره من المواة لا تركري الارض

ارضه هده السنة وهي من ارض المطر قرب الحرث وبحن نتوقع المطر أيصياح أن أنقد لقرب ما يرجو من المطر (قال) قل مالك لايصلح النقد فيها الابعد ما تروى وبكن من الحرث فوقال سحنون به وقد قال غييره من الرواة لا تدكرى الارض الني تشرب بالمطر التي تروى مرة وقعطش أخرى الاقرب الحرث ووقوع المطر أوازه الرواة ولم يروا فيسه تهمة أذا لم ينقد ولا يجوز كراؤها بقسد حتى تروى ويا متواليا بجوز كر ؤها الاسنة و حدة ألا ترى أنهم لم بجسيرا كراه ها بنير نقد الاقرب يجوز كر وها الاسنة و حدة ألا ترى أنهم لم بجسيرا كراه ها بنير نقد الاقرب الحرث ووقوع المطر فكيف تجوز السنة بعد السنة الا أن تكون أرضا مأدون كون النيسل في سقيه ذلا بأس بكر ثبا وتعجبل النقد وإنسير النعجبل قرب الناسم المربها وربها فران عبد الدزير كتب أن لا تمكرى أرض مصر حتى بجرى عليها الماء جعفر أن عمد بالحرى الذي التروي الدي قدرب بالمطر حتى بجرى عليها الماء وروى (قال الايث الاردى المطر حتى بجرى عليها الماء وروى

خِطْمًا أَنْ تَشْرِب فِي كَلَ عَامٍ حَجَيْرٌ فِي الرجل يَكْتَرَى أَرْضَ النَّهُرُ وَنَدَ أَمَكَنَتَ مِنَ الحَرثُ ﴾ِجِدِ -﴿ ثُمِ تَقْحُطُ السَّابُهُ وَلا نَقْدُرُ عَلَى الحَرثُ ﴾

ولا كل أرض تروى مرة وتعطش مرة حتى تروي الا أن تكون أرضا مأمونة لا

رُ فَاتَ ﴾ أَوْأَيْتَ انَّ أَمَكَمَتَنِي الأَوْضَ مِنَ الحَرْثُ فَدَ كَارِبَهَا ثُمْ خَعَطَتَ السياء عنها فَمْ أَقَدُرَ عَلَى الحَرْثُ (قَالَ ) قال قالك انَ لَمْ أَنَّهُ مِن الْحَرِّ مَا يَتْمَ بِهِ وَرَعِيهِ فِلاَ كراء لُرْبُ لاَرْضُ وَكَذَكَ الدِينَ والبَرِّ إذَا لَهَاوَتَ قِبلَ أَنْ يَتَمْ وَرَعِ الدَّكَرُونَ فِلْكَ الرَّوعِ لَدْهَابِ المَّاهُ فَلاَ كراء لَهُ فَانْ كَانَ أَحْذُهُ الكراء لأَمِنَ البَدْ والدِينَ وكَثَرَةً مِثْمًا وَدُو

مابها بمدذهاب أيام الحرث وذلك بنزلة الجراد والجليد والبرد م ﴿ فِي ا كَثِراء أُوضِ النَّيلِ ﴿ رَضَ المَطْرِ قِبلِ ﴾ ﴿ أَنْ تَطْيِبِ لِلْحَرِثِ وَالنَّقِدِ فِي ذَاكُ } ﴿ ذَلْتَ ﴾ أُواْبِتِ الارضِ أنجوز أن أنكاراها نبال أن تطب للحرث في نول مالك (ذَلُ) قال مالك أم ذلك جائز فان كانت الارض مثل أرض مصرماً مونة في أنها تروى ذلنقد في ذلك جاز هرقال؟ فقيل لمالك فأرض المطر أبجوز النقد فيها (قال) قال مالك أ بهـ أرض المطر عندي بينا كبيان النيل ﴿ فقيل ﴾ لمالك أنَّ قد الحتبر ناها فلا تكاد أنَّ إُنْ نَعْنُتُ وَهِي أُرْضَ لِمُ تَعَانَتُ مَنْذُ زَمَانُ (وَالَّ ) قال مالك النيل عندي أَبِينَ شَأَنَا ﴿ وَالْ والنيسل أبين (قال مالك) والذكان الارض أنخلف فلا بصلح النقد فنها حتى تروى . وَمَكَنَ لِلحَرْثُ كَانَتُ مِنْ أُرْضَ النِّيلِ أُو مِن نجيرِهَا فَهِي فِي هَذَ البَّابِ حَرَّا لَا أَنْ يتكاراها ولا يقد ﴿ قَالَ ﴾ ولقد أن رجل مالكا وأنا عدد قاعد عن الرجل یکاری الارض ولمها پئر قبد تل ماؤها وهو یخاف أن لا تبکنی زرعه (قال مالك) ا لا أحب لاحيم أن إيكاري أرضاً لهما ما لبسر في مشله ما يكني زرعه ( قال ابن ا القاسم) وانتاكرهه من وجه الفرركا للشول هو ما ترى فان سامت كانتـك وال لم يسلم زرعك فلا شئ لك على كأسه اتخاطرا ﴿ قات ﴾ وكيف يكون هاهنا الخطار وأنا أفول لصاحب الارض ان لم يسلم زرع هذا الرجل رددت اليه البكراء في قول ! مالك (قال) لان الروع اذا ذهب من قبـل المــا، رد الكرا، على المتكاري (قـلــ) أُ ِ فَذَلَكَ بِدَلُكَ عَلَى أَسِما تَخَاطُوا لَوْ عَلَمْ رَبِ الأَرْضَ أَنْ فِي بَرْدُ مَا يَكُنَّى الرَّاعِ مَا أَكُرَاهُا أَ بضمف ذلك الكراء فبذا يدلك لمى المخاطرة فيا بليمه! وإن الذي اكترى الارض وفيها المساء المسأمون لم يخاطرا على ثنى ذان انقطم ماؤها بعسد ذلك أو قل فاتبا هي مديبة نزلت من الماء موتما بين لك ذلك أن صاحب المكراء الصحيح على الماه إ

وان كان لم يأخذه فذلك عنه موضوع ( قال مالك ) ولوجاه عا ماه فأفاه عليها فلم يستطير أن يزدعها كان بنتراته النحط الكراه عنه موضوع ولكن ان زرع فجاه و برد فأذهب زرعه كان الكراه عليه ضامنا ( قال مالك ) وهذا تنزلة الجرادو الجايد يصيبه وانما منه السهاء صاحب الارض الكراه اذا لم يأت من الماء ما يتم به زرع هذا المشكارى ماء السهاء كان أو غيره من الديون والآبار ﴿ قال مالك فان جاه ما كني بعضه وهك المنات في عده من الكراء أن مائك ) ال كان الذى حصد شيئاً له قدر ومنفعة أعطى من الكراء المحساب ذلك وان لم يكن له قدر ولم تكن له فيسه منفعة لم يكن لرب الارض من الكراء ثي ﴿ قال سحنون ﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن رسية أنه قال الكراء ثي الرض يؤ جرها صاحبها أو يكربها ( قال ) حلال الأ أن يتعلم منؤها أو يعنه أو في الارض يؤ جرها صاحبها أو يكربها ( قال ) حلال الأ أن يتعلم منؤها أو يعنه أو تكون بعلا المنات عليه اكترى شبئاً عليه المار فل المون يونس بن يزيد عن المار شيئة والمنات عليه اكترى شبئاً عليه المار فل المون بها المار فل المون المعلم المار قائم المار قائمة المنات المعلم المار قائمة المنات المعلم المار قائمة المنات المون يقائم المار فل المون يونس بن يزيد عليه المار فل المار فيها الزرع كيود.

فر نات كه أو يت ن زرعها فأصابها معل شديد فاستفدرت الارض وفيها الزرع أياه المتكارى الكراة فيها البشرة الايام أو العشرين أو الشهر ونحود فقتل الماء الزرع أياه المتكارى الكراة كاه وبجعله مالك بمنولة البرد والجراد والجليد أم يجعل هدا بمنولة المتحط (قال) م أسع من مالك فيه شيئاً الا أن ذلك ان كان بعد منهى أيام الحرث فهو عندى بمنولة البرد والجليد وان كانت الارض انما استفدرت في أيام الحرث فقتات زرعه الذي كان زرع فيها فالماء ان انكشف علما قدر على أن يزرعها ناية قد ينكشف الماء عنها حتى منت أيام الحرث قال فأرى. هدف مثل الرجل شكارى الكراف فالموض فنمرق في أيام الحرث فلا كراء عليه في أيام الحرث وهو لو أن الماء ان الارض فا كراء عليه فيذا لذي سألت الموض فان قد زرعها ثم جاء الماء فنرق زرعه في أيام الحرث وهو لو أن الماء ان الدين عن الارض كان يقدر على الحرث لا في إلى الحرث فياك زرعه في الم الحرث وهو لو أن الماء ان الدين عن الارض كان يقد وعلى الحرث لا في إلى الحرث فياك زرعه في الم الحرث وعلى الماء من أن الماء أن أن الماء الماء في الماء فالا كراء عليه وان كان أصابها في زمان الحرث فياك زرعه تم انكشف الماء في الماء الماء فلاكراء عليه وانكشف الماء في الماء فلاكراء عليه وانكان قد رعه في الماء فلاكراء فياك في الماء الماء في الم

وانكان لم يأخذه فذلك عنه موضوع ( قال مالك ) ولوجاءها ما، فأنام عايها فنم يستطير أن يزرعها كان بمنزلة النحط لكرا، عنه موضوع ولكن ان زرع فجاءه برد فأذهب زرعه كان الكراء عليه ضامنا ( قال مالك ) وهذا تنزلة الجرادوالجاليد يصيبه والنامنع صاحب الارض الكراه اذا لم يأت من الماء ما يتم به زرع هـذا المتكاري ماء السماد كان أو غيره من العيون والآبار ﴿ قَالَ ﴾ فنيل لمالك فان جاءه ماكني بمضهوهاك بعضـه ( قال مالك ) ازكان الذي حصــد شيئًا له قدر ومنفـــة أعطى من الكرا. بحساب ذلك وان لم يكن له ندر ولم تكن له فيــه منفـــة لم يكن لرب الارض من الكراء ثيئ ﴿ قال حدولَ ﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيـة أنه قال إ في الارض يؤاجرها صاحبها أو يكريها (قال) حلال الأأن يقطع ماؤها أو بعضه أو تكون بعلا فيقحط عنه المطر فلا أرى عليه اذا انقطع الماء لذي عليه اكترى شيئًا

حَجِيرٌ فِي أَرْضَ المَطْرُ تَسْتَنْدُرُ وَفِيهَا الرَّرَءَ ﴾﴿ إِنَّهُ

﴿ قَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتَ أَنْ زُرْعَتُهما فأَصَابِها مِعْلَرُ شَدِيدٌ فاستَغْدُرتَ الارضُ وفيها الزرعَ فأقام المــا؛ فيها العشرة .لايام أو العشرين أو الشـــهر ونحود فقتل المــا الزرع أيازم أ القحط (قال) لم أسمع من مالك فيه شبكًا الا أن ذلك ان كان بعد مضي أيام الحرث فهو عنسدى بمنزلة البرد والجلبسد وانكانت الارض انما استندرت في أيام الحرث فقتات زرعه الذي كان زرع فيها فالماء ان انكشف عنها قدر على أن نروعها ثالية ذراً ينكشف الماء عنها حتى مفت أيام الحرث قال فأرى همذا مثل الرجيل يتكارى الارض فنمرق في أيام الحرث فلا كراء عليمه وكمذلك قال لي مالك ان الارض اذ اكتراها الرجل فجأه من الماء مامنعه الزرع أنه لاكراء عليه فهذا الذي سألت عنه وانكان قد زرعها ثم جاء الما، فغرق زرعه في أيام الحرثوهو لو أن الما، انكشف عن الارضكان يقدر على الحرث لأن إبَّان الحرث لم يذهب فنهه الما، من أن يسل وُرَيْهِ فَالْرَكِرَاءُ عَلَيْهِ وَانْ كَانَ أَسَامِهَا فِي رَوَانَ الْحَرِثُ فَهَاكَ زَرَعُهُ ثُمُ الْمُكَثَّلُ اللَّهِ فِي

مابها بمدذهاب أيام الحرث وذلك بخزلة الجراد والجليد والبرد

مه ﴿ فِي ا كَثِراء أُوضِ الدِينِ وأُرضِ المطرِ قبل ﴾ إ

﴿ أَن تَطْيِبِ للحرث والنقد في ذلك } ﴿ ذَلَتَ ﴾ أوأبت الارض أمجوز أن أنكاراها نبال أن تطب الحرث في قول مالك (ذل) قال مالك فعم ذلك جائز فان كانت الارض مثل أرض. مصر مأمونة في أنها تروى ذلنقد في ذلك جاز هرقالهَد فقيل لمالك فأرض المطر أبجوز النقد فيها (قال) قال مالك ابس أرض المطر عندي بينا كبيان النيل هر فقيل كم لمالك ارقد الحتبر ناها فلا تكاد أن إُ نَخِنْتُ وهِي أُرضَ لَمْ تَخَلَفَ مِنْدُ زَمَانُ (وَالَ ) قالِ مَالِكُ النِيلَ عَنْدَى أَبِينِ هَأَنا ﴿ وَال إِ ذِنَ كَانَتَ هَـَــَــَهُ الْارْضَ أُرْضَ الْمُطَرِّ بِحَالَ مَا وَصَلْمَمُ فَارْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهُ أَس والنبسل أبين (قال مثلك) والكانات الارض ألخلف فلا يصلح النقه فيها حتى تروى ا وتمكن للحرث كانت من أرض النيل أو من غيرها فهي في همَّد الباب سواء الأ أنَّ يتكاراها ولا ينقسه ﴿ قَالَ ﴾ والله سأل رجل مالك وأز عنده قاعد عن الرجل أ يتكارى الارض ولها بثر قبد قل ماؤها وهو ايخاف أن لا تبكني زرعه (قال مالك) لا أحب لاعد أي يتكارى أرضاً لهـما ماء لبسر في مشـله ما يكني زرعه (قال ابن ال القاسم) واناكرهه من وجه الفرركا به ولل هو ما ترى فان سامت كانتـك وان ا لم يسلم زرعك فلا شئ لك على كأسها تخاطرا ﴿ نلتَ ﴾ وكيف يكون هاهنا الخطار أ وأنا أقول لصاحب الارض أن لم يسلم زوع هذا الرجل رددت اليه السكراء في قول أ مالك (قال) لان الررخ اذا ذهب من قبــل المـــا، رد الــكرا، على المتــكاري (قالــ) ِ فَذَلَكَ بِدَلُكَ عَلَى أَسِما تَخَاطَرًا لَوْ عَلَمْ رَبِ الأَرْضَ أَنْ فِي بَدِّرُهُ مَا يَكُنَى الزُّرعِ ما أَكْرَاهَا لَمْ بضمف ذلك الكراء فبذا يدلك على الخاطرة فبا بينهما وان الذي اكترى الارض وفيها المناء المناء ون لم يتخاطرا على ثنى فأن القطع ماؤها العمله ذلك أو قل فاتنا هي ﴿ مصيبة تزلت من الساء مومما سِين لك ذلك أن صاحب النكراة الصحيح على المناء الإ

بإن يدرك فيه الحرث فالكراء له لازم لأنه قد يدرك أن يزرع وليس هـ ذا بمنزلة ما ما المرد والجليد والبرد ما المراد والجليد والبرد

\_ه ﴿ فِي اكْتِرا، أُرض النيل وأرض المطر قبل ﴾ ﴿ أن تطيب للحرث والنقد في ذلك ﴾

﴿ نلت ﴾ أرأيت الارض أمجوز أن أنكاراها قبل أن تطيب للحرث في قول مالك (قال) قال مالك نم ذلك جائز فان كانت الارض مثل أرض مصرماً ، وقد في أنها تروى فالنقد في ذلك جائز ﴿قالَ﴾ فقيل لمالك فأرض المطر أمجوز النقد فيها (قال) قال مالك ابس أرض المطر عندى بينا كبيان النبل ﴿ فقيل ﴾ لمالك انا قد اختبر ناها فلا تكاد أن أيضان وهي أرض لم تخلف منذ زمان (قال) قال مالك النبل عندى أبين شأنا ﴿قال﴾

تخاف وهي أرض لم تخاف منذ زمان (قال) قال مالك النباعدي بين العامر الله كان كانت هذه الارض أرض المطر محال ما وصفهم فارجو أن لا يكون به بأس فالنات أبين (قال مالك) وان كانت الارض تخاف فلا يصاح النقد فيها حتى تروى وتمكن للحرث كانت من أرض النبل أو من غيرها فهي في هذا الباب سواء الا أن شكاراها ولا يقد فرقال به واقد سأل رجل مالكا وأنا عنده قاعد عن الرجل شكارى الارض ولها بثر قد قال ماؤها وهو مخاف أن لا تدكي زرعه (قال مالك) لا أحب لاحد أن تتكارى أرضاً لها ما ليس في مشله ما يكني زرعه (قال ان لا أحب لاحد أن تتكارى أرضاً لها ما ليس في مشله ما يكني زرعه (قال ان القاسم) وانما كرهه من وجه الغرركا به يقول هو ما ترى فان سامت كانت لك وان

لم يسلم زرعك فلا شي لك على كأسما تخاطرا ﴿ المت ﴾ وكيف يكون هاهنا الخطار وأنا أنول لصاحب الارض ال لم يسلم زرع هذا الرجل رددت اله الكرا، في الكرا، في النكاري ( قال ) مالك ( قال ) لان الزرع اذا ذهب من قبل الما، رد الكرا، على المنكاري ( قال ) فذلك بدلك على أشها تخاطرا لو علم رب الارض أن في بثره ما يكنى الزرع ما أكرا والم الكرا، فبذا بدلك على المخاطرة فيا بيهما وان الذي اكترى الارض وفيها الما، الما، ول مناطرا على شيء فان انقطع ماؤها بعد ذلك أو الى قاعاهي مسيمة زلت من السما، ومما بين لك ذلك أن صاحب الكرا، الصحيح على إلما،

وان كان لم يأخذه فذلك عنه موضوع ( قال مالك ) ولوجا، ها ما، فأقام عايبا فلم يستطيح أن يزرعها كان بمنزلة القحط الكراء عنه موضوع ولكن ان زرع فجاءه بود فأذهب زرعه كان الكراء عليه ضامنا ( قال مالك ) وهذا بمنزلة الجرادو الجليد يصيبه وانما منح صاحب الارض الكراء اذا لم يأت من الماء ما يتم به ذرع هذا المتكارى ماء المهاج كان أو غيره من الديون والآبار ﴿قال ﴾ فتهل لمالك فان جاءه ما كني بعضه وهالي المحصه ( قال مالك ) ان كان الذى حصد شيئاً له قدر ومنفعة أعطى من الكراء في بحساب ذلك وان لم يكن له قدر ولم تكن له فيه منفعة لم يكن لوب الارض من الكراء شيء في الارض يؤ اجرها صاحبها أو يكريها ( قال ) حلال الا أن ينقطع ماؤها أو يمنعه أو في الارض يؤ اجرها صاحبها أو يكريها ( قال ) حلال الا أن ينقطع ماؤها أو يمني من يأ يا الكري عليه الكري عليه الكري عليه الكري عليه الكري عليه الكري شيئاً

و فات كه أرأيت أن زرعها فأصابها مطر شديد فاستغدرت الارض وفيها الزرع فأما الماء فيها السرة الايام أو النشرين أو الشهر ونحود فقتل الماء الزرع أيلزم المستكارى الكراء كله ومجمله مالك بمنزلة البرد والجراد والجلد أم مجمل همذا بمنزلة المرفق ألم الحرث فهو عندى بمنزلة البرد والجليد وان كانت الارض انما استغدرت في أيام الحرث فقتات زرعه الذي كان زرع فيها فالماء أن انكشف عها قدر على أن يزرعها ناية فلم ينكشف الماء عها حتى مضت أيام الحرث قال فأرى، همذا مثل الرجل شكارى للارض إذا الارض إذا كرس هندى في أيام الحرث فلا كراء عليه وكذلك قال لى مالك أن الارض إذا اكتراها الرجل فاء من الماء عام مامنعه الزرع أنه لا كراء عليه فهذا الذي سألت عنه

وانكان قد زرعها ثم جاء الما، فغرق زرعه في أيام الحرثوهو لو أن الماء انكشف

عن الارضكان يقدر على الحرث لأن إبان الحرث لم يذهب فيه الما. من أن يَعْبَدُ

زرعه فلاكراء عليه وإن كان أصابها في زمان الحرث فهلك زرعه ثم انكشف الما في

-، تنكم في الرجل يكتري أرض الخراج أو أرض الصلح فتعطش أو تغرق ك€···

﴿ نَاتَ ﴾ِ أَرَأَيت أَرضَ الخراجِ مثل أَرضَ مصر اذا زرعها رجل ففرقت أو عطشت

كِيْنِ للسلطان أن يأخذ منه الخراج أم لافي قول مالك (قال) سألت مالـكا عن

رَجَلَ شَكَارَى الارض فنعطش فلا يَمْ زَرَعْهَا أَوْ تَمْرَى فَيْمَنِّهُ الدُّهُ مِنْ العمل (قال)

ولاكراء لصاحبها وكذلك أرض مصر عنــدى انما هو كرا. من السلطان فان جاء

غرق أو عطش لمأر على من زرع كرا، ﴿ قال سحنون ﴾ اذا لم يتم الزرع من العطش

﴿ فَاتَ ﴾ فأرض الصابح التي صالحوا عليها اذا زرعوها فعطش زرعهم أثرى عليهم

خراج أرضهم ( قال) لعم ( وقال غيره ) اذا كان الصلح وظيفة عليهم وأما اذا كان ا

حﷺ في الرجل يكتري الارض سنين فيرمد أن يفرس فيها ﷺ ح

والله والله المناجرت أرضاً عشر سنين أيكون لي أن أغرس فيها الشجر

الصاح على أن على الارض خراجا معروفا فلا شيء عليهم

الكثير ان أفضل ماؤها بمدد ما زرع يِتَهَوْر بشر أو بانبدام عين كان له أن يصلحها بكراه تلك السنة التي تكاراها على ماأحب صاحب الارض أوكره وان هذا إلا يز ایس له أن يقول أنا أعماباً حتى يزداد الما، فأروى به زرعى اذا أبي ذلك ربها (وقال غيره) وهو من أصل قول مالك لعبد الرحمن وغيود ولم يتهم هذين اللذين تقدما على أ الما. الكنير المنجوز في تعجيل النقد نشــل ما اتهما عليه في تعجيل النقد في الما. الذي ليس بمأمون لما انتفع به من تعجيل نقده في تحقيف الـكراء عنــه وقد ينال بتعجيل نقده ماطلب أن تم له الماه وأن لم يتم له المها، ودعايه نقده فصار مرة سلفاً أن لم يتم أ ومرة بيماً ازتم فصارا غاطرين بما حط رب الارض من كراه أرضه مما التفعيد من تمحيل النقد ولما أزداد الناقد من تمحيل نقدد فيما حط عنه من الـكمراء ان تم له الماء غبن صاحبه وأدخل عليه تعجيل نقده منفمة والزلم يتمرله غبن وزجع اليومرله سلفاً وا يدخل عليه ما له منفمة والهل ذلك تجر المعاملة نبها بيسما الرفق الذي يأمله فيهآخذ ويتضم به ناقده وهمه ذا الباب كاله فى كراهبة النقد فى بيم الخيار وبيع المهدة وبيم المواضَّمةوبيع السامة الحاضرة تؤخذ الى أجل بنقد وفى شرآء للعبدالنائب البميدالنيبة إ وفى اجارة المبد بعينه والراحلة بعينها تؤخذ انى أجل بعيد والارض غير المأ.ونة قبل أن تروى أو بعد ماتروى اذا كان ريا غير مبانغ غَذْ هذا الاصل على هذا ونحوه أنه إ يكون مرة بيما ومرة سلفاً وقد نهى رسول الله صدلى الله عليه وسلم عن سانت جيه مَنْهُمْةُ وَنْهِي عَنْ الْخَطْرُ فَكُلُّ هَذَا قَدَّ اجْتُمْعَ فِي هَذَا الْاصَلُ وَمَا كُنْ مِنْ اللَّهُ ٱللَّهُ وَنَّ من اكتراً الارض الله ومَّة أوشر اثما أو الدور وإن تأخر قبض ما شترى أو اكترى ا

أو كان مااشترى أو اكترى.في نرب أو بمد وانتقد فيه لانه مأمون لم يعمله صاحباد ا وان وتع في شي من ذلك حدث على شي من الحدث والخياطرة حتى بزداد به ما ازداد

في سلفه ويأخذ به الناقد المشتري في شرائه وصنمه ولاحريز من قدر وأحكن شفقة

الناس في ذلك ليس بسوا، غذ هذا الاصل على هذا ان شا، الله تمالي

(قال) لم أسمع من مالك فيها شبيئاً ولسكن ان كانت الارض التي تكاراها النا هي أرض زرع فأراد أن يغرسها شجراً فانكان الشجر أضر بالارض منع من ذلك وان لم يكن الشجر أضر بالارض لم ينم من ذلك لان مالسكا قال في الرجال يتكارى البعير ليحمل عليه الحمل من الصوف أو النر أو الكنان فيرمد أذبحمل عليه غير ذلفنها من الحولة (قال مالك) انكان حمل عليه ماليس هو أضر من الذي اكترى البمير له لم يمنع من ذلك ذات حمل عليه ماهو أضربه وال كان في مثل وزَّله لم يكن ذلك له وكذلك الارض عندي حجيرٌ في الذي يكذري الارض سنين فيفرسها فتنفضي السنون وفيها غرسه كيزا-﴿ أَوْ يَكُرُبِهَا مِنْ غَيْرِهُ فِيغُرْسِهَا فَتَنْفَى السَنُونُ وَفِيهَا غُرْسَهُ فِيكُرِبِهَا كُرا مستقبلا ﴾ [ مْ فَأَتْ كِهِ أُوأَيِتَ انَ السَّتَأْجِرِتَ أُونَا سَنِينَ مَنْهَا فَفُرِسَتَ فَيْهَا شُنْجِراً فَاقْفَتْ لَم

السنون وفيها شجري فاكترينها كراه مستقبلا سنين أيضًا أبجوز ُهذا في تول مَالكُ

الكثير ان نقشه ماؤها بمسد ما زرع يِتَهُوْر بَعْر أو بانبدام عين كان له أن يسلعها بكراه تلك السنة التي تكاراها على ماأحب صاحب الارض أوكره وان هذا الآخر ایس له أن يقول أنا عمالها حتى يزداد الله، فأروى به زرى اذا أبي ذلك ربها (وقال غيره) وهو من أصل قول مالك لهيد الرحمن وغيره ولم يتهم هذين اللذين تقدما على ; الماه الكنكِ المأمون في تعجيل النقد بنسل ما اتهما عليه في تعجيل النقد في الماء الذي ليس بمأمون لما انتفع به من تعجيل نقده في تخفيف السكراء عنسه وقد ينال بتعجيل أ نقده ماطلب أن تم له الماء وان لم يتم له المها، رد عليه نقده فصار مرة سلفاً أن لم يتم أ ومرة بيماً ان تم نصارا غاطرين تناحط رب الارض من كرا، أرضه تنا التفع بد من أ تعجيل النقد ولما ازداد الناند من تعجبل نقدد فيما حطا عنه من الـكراء ان تم له المنه غبن صاحبه وأدخل عليه تعجيل نقده منفمة والنالم يتمرأه غبن ورجع اليوماله ساناً وإ يدخل عليه ما له منفمة ولممل ذلك تجر المعاملة فيما بينهـــما الرفق الذي أمله ف مآخذه ﴿ ويتضع به نافده وهدذا الباب كاله فى كراهبة النقد في بيم الخيار وبيع العردة وبيع الواضَّمةوبيع السلمة الحاضرة تؤخذ الى أجل بنقد وفى شراء للمدالغائب البميدالنيبة إ وفى الجارة العبد بعينه والراحلة بعينها تؤخذ الى أجل بعيد والارض غير المأمونة قبل أ أن تروى أو بعــد مأمروى اذا كان ريا غير مبانغ غذ هذا الاصل على هذا ونحوه أنه أ يكون مرة بيما ومرة ساناً وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سانت ج منفعة ونهى عن الخطر فكل هذا قد اجتمع في هذا الاصل وماكن من الله الله ون من اكترا. الارض الأ. ونة أوشر اثما أو الدور وان تأخر قبض ما شتري أو اكترى

من الحولة (قال مالك) الكان حمل عليه ماليس هو أضر من الذي اكترى البعير له لم يمنع من ذلك فالت حمل عليه ماهو أضربه وان كان في مثل وزنه لم يكن ذلك له وكذلك الارض عندى حجيرٌ في الذي يكثري الارض سنين فيفرحها فتنقضي السنون وفيها غرحه 🎇 -﴿ او يكربِها من غيره فيفرسها فتنقضي السنون وفيها غرسه فيكربها كرا استقبلا ﴾ ﴿ فَأَتَ ﴾ أَوْأَيْتِ إِنَّ السَّمَاجِرَتُ أُونَا سَيْنِ مَنَّادٌ فَنُرِسَتَ فَيِهَا شُنْجِراً وَالْقَفْت السنون ونيها شجري ذا كتريتها كراه مستقبلا سنين أيضا أبجوز هذا في تول مالك

ـــ، ﷺ في الرجل يكتري أرض الخراج أو أرض الصاح فتعطش أو تفرق ﷺ ﴿ نَاتَ ﴾ أوأيت أرض الخراج مثل أرض مصر اذا زرعها رجل ففرقت أو عطشت بِين للسلطان أن يأخذ منه الخراج أم لاني قول مالك (قال) سألت مالـكا عن رَجل بشكارى الارض فتعطش فلا يتم زرعها أو تغرى فيمنعه الماء من العمل (قال) إ وَلا كُراه لصاحبها وكذلك أرض مصر عنــدى انما هو كراه من السلطان فأن جاء غرق أو عطش لمأر على من زرع كرا، ﴿ قال سحنون ﴾ اذا لم يتم الزرع من العطش ﴿ فِلْتُ ﴾ فأرض الصاح التي صالحوا عليها اذا زرءوها فعطَش زرعهم أثري عليهم إ خراج أرضهم ( قال ) لعم ( وقال غيره ) ذا كان الصاح وظيفة عليهم وأما اذا كان إ الصلح على أن على الارض خراجا معروفا فلا ثني عليهم ــــ في الرجل يكتري الارض سنبن فيرمد أن يفرس فيها كيزه – ﴿ وَاتِ ﴾ أَرَأَتِ أَنَّ اسْتَأْحَرُتُ أَرْضًا عَشْمُ سَنَعَنَ أَبِكُونَ لِي أَنْ أَغْرِسَ فِهِا الشَّجِر (قَلَ) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولكن الأكانت الارض التي تكاراها الله هي أرض زرع فأراد أن يغرسها شجراً قان كان الشجر أضر بالارض منع من ذلك وان

لم يكن الشجر أصر بالارض! تنع من ذلك لان مالسكا قال في الرجـــن يشكاري البعير ليحمل عليه الحمل من الصوف أو البز أو الكنان فيريد أزيحمل عليه فصفالك

أو كان مااشترى أو اكترى في نرب أو بمد وانتقد فيه لانه مأمون لم يعمله صاحباه ا

واز وقع في شيءُ من ذلك حدث على شيءُ من الحدث والمخاطرة حتى بزداد به ما نزداد إ في سلَّهُ ويأخذ به الناقد المشتري في شرائه وصنعه ولاحريز من قدر والكن شفقة |

الناس في ذلك ليسُ بسوا، غذ هذا الاصل على هذا ان شا، الله تمالي

(\Va) حى﴿ فِي الرجل بكتري أرض الخراج أو أرض الصاح فتمطش أو تغرق ۗ۞٠٠ ﴿ نَلْتَ ﴾ أَرأيت أُرض الخراج مثل أرض مصر اذا زرعها رجل فغرقت أو عطشت · يحرِن للسلطان أن يأخذ منــه الحراج أم لافي قول مالك ( قال ) سألت مالــكا عن

لرَّحل سَكارى الارض فنعطش فلا يم زرعها أو تغرى فيمنعه المه من العمل (قال)

ذلا كرا. لصاحبها وكـذلك أرض مصر عنــدى انما هو كرا. من السلطان فان جا. غرق أو عطش لمأر على من زرع كرا، ﴿ قال سحنون ﴾ اذا لمبتم الزرع من العطش ﴿ فَاتَ ﴾ فأرض الصلح التي صالحوا عليها اذا زرعوها فعطش زرعهم أترى عليهم

خراج أرضهم ( قال ) نعم ( وقال غيره ) إذا كان الصابح وظيفة عليهم وأما إذا كان الصلح على أن على الارض خراجا معروفا فلا شيء عليهم

ــــ في الرجل يكترى الارض سنين فيربد أن يغرس فيها ۗڿ⊸ ﴿ قاتِ ﴾ أرأت ان استأجرت أرضاً عشر سنين أيكون لي أن أغرس فيها الشجر (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ولكن ان كانت الارض التي تكاراها انما هي

أرض زرع فأراد أن يغرسها شجراً فان كان الشجر أضر بالارض منع من ذلك وان لم يكن الشجر أضر بالارض لم تمنع من ذلك لان مالـكا قال في الرحــل شكاري البعير ليحمل عليه الحل من الصوف أو النز أو الكتان فيربد أزبحمل عليه غير ذلك من الحولة (قال مالك) اذكان حمل عليه ماليس هو أضر من الذي اكترى البمير له لم عنم من ذلك فات حمل عليه ماهو أضربه وان كان في مثل وزنه لم يكن ذلك

له وكذلك الارض عندي

حري في الذي يكدي الارض سنين فيفرسها فتنقضي السنون وفيها غرسه كيخ⊸ ﴿ او يكريها من غيره فيفرسها فتنقضي السنون وفيها غرسه فيكريها كرا المستقبلا ﴾ ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت ان استأجرت أرضا سنين مسهاة فنرست فيها شدجراً فانقضت السنون وفيها شجري فاكتريتها كراه مستقبلا سنين أيضا أبجوز هذافي نول مالك الكثير ان انقطع ماؤها بدـ ما زرع بِتَهَوَّر بثر أو بانهدام عين كان له أن يُصْلِعُها ۗ بكرا، تلك السنة التي تكاراها على ماأحب صاحب الارض أوكره وان هذا الآخر ایس له أن يقول أنا أعملها حتى يزداد الما، فأروى به زرعى اذا أبي ذلك ربها (وقال إ غيره) وهو من أصل قول مالك لعبد الرحمن وغيوه ولم يتهم هذين اللذين تقدما على أ

الماء الكثير المأمون في تعجيل الـقد بمُسل ما اتهما عليه في تعجيل النقد في الما. الذي أ ليس بمأموز لما انفع به من تعجيل نقده في تخفيف الكراء عنــه وقد ينال بتعجيل ا نقده ماطلب أن تم له الماء وأن لم يتم له الما. ود عليه نقده فصار مرة سلفاً إن لم يُتمُ ومرة بيماً أن تم فصارا غاطرين عاحط رب الارض من كرا، أرضه عا انفع بدمن ا تعجيل النقد ولما ازداد الناقد من تعجيل نقده فيما حط عنه من الـكمراء ان تم له الماء

غبن صاحبه وأدخل عليه تعجيل نقده منفعة وان لم يتمله غبن ورجع اليه مـله سلفًا ولم يدخل عليه ما له منفعة والمل ذلك تجر المعاملة فيما بينهـــما الرفق الذي أمله فيهآخذه ويتضع به ناقده وهــذا الباب كله فى كراهية النقد فى بيع الخيار وبيع العهدة وبيع أ المواضَّمة وبيع السلمة الحاضرة تؤخذ الى أجل تقد وفي شرآء الديدالغائب الرميدالنيبة أ وفى اجارة البد بعينه والراحلة بعينها تؤخذ الى أجل بعيد والارض غير المأمونة قبل المستنقج

أن تروى أو بعد ماتروى اذا كان ريا غير مبلغ فخذ هذا الاصل على هذا ونحوه أنه المناققة يكون مرة بيعا ومرة سلفاً وقد نهى رسول الله صالى الله عليه وسلم عن سلف جرا منفيةً ونهى عن الخطر فكل هذا قد اجتمع في هذا الاصل وما كان من الله أله أول ا من اكتراً. الارض المأ. ونَهُ أُوشِراتُها أُوالدور وان تأخر قبض مااشترى أواكترى ا أو كان مااشترى أو اكترى في ترب أو بعد وانتقد فيه لانه مأمون لم يعمله صاحباه 🖟 وان وتع فی شی ٔ من ذلك حدث علی شی ٔ من الحدث والمخاطرة حتی بزداد به ما ازداد في سلفه ويأخذ به الناقد المشتري في شرائه وصنمه ولاحريز من قدر ولـكن شفقة |

الناس في ذلك ليس بسوا، فخذ هذا الاصل على هذا ان شا، الله تمالي

(قال) قال مالك نعم لا بأس بدلك فر نلت كم أرأيت ان استأجرت أوضا سير فا كريبا أن أسنا بعرت أوضا سير فا كريبا أن أو يبا غرسه فا كريبا أن أو يبا غرسه فا كريبا أن أو يبا غرسه فا كريبا أن أو فلت كم أنحفظه عن مالك (قال) لا أو فلت كم فكيف أصنع فيا يني وبي هذا الآخر الذي ذبا غرسه (قال) بقال الرب النرس أوض هذا الذي اكبرى الارض أو اظع غرسك وهذا رأي (وقال غيره) ليس بمستقيم حتى بتما مل رب الارض ورب النرس ما يجوز بينهما ثم تكرى أوضه الا أن يعلم عنه الشجر هر قال محنون كم في نقول أوضه الا أن يكريه الارض على أن يقلم عنه الشجر هر قال محنون كم في نقول من الرجل يكترى الارض سين فتنقضى السنون كانده وفيها غرسه أخضر أو زرعه أخضر فيريد ربيا أن يكريبا كم في الشجر هر فلت كم أوأيت ان كان موضع الغرس ذرع أخضر (قال) لا يشعبه الزرع الشجر هر فلت كم أوأيت ان كان موضع الغرس ذرع أخضر (قال) لا يشعبه الزرع الشجر هر فلت كم أوأيت ان كان موضع الغرس ذرع أخضر (قال) لا يشعبه الزرع الشجر المؤلفة المؤل

و نفت ﴾ أوأيت ان كان موضع الغرس زرع أخضر (قال) لا يشبه الزرع الشجر لان الزرع اذا اقتضت الاجارة لم يكن لرب الارض أن يقلم الزرع واتما يكون الراف أرضه وفي الشجر ارب الارض أن يقلم الشجر ذذ كان فيها زرع بحل من وصفت فانقضت الاجارة لم يكن لرب الارض أن يكريها ما دام زرع هذا فيها لان الارض قد لزمت هذا الذي زرعه فيها بكرائها الا أن يكريها الى تمام الزرع فلابأس بذلك فو قال سعنون كم إذا كانت الارض مأمونة

جهیر الرجن یکری أرضه سنین فنقضی السنون وفیها زرع پیجه ﴿ لم به صلاحه فیرید صاحب الارض أن پشتریه ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ الْدَافَقَفَتَ الْسَنُونَ وَفِي الأَرْضَ رَوَعَ لِمَ بِبِهِ صَلَاحَهُ لِلْذِي اكْتَرَى ا الارض فأراد رب الأرض أن يشترى الزوع (قال) لا يحل هذا ﴿ قلت ﴾ فا فرق بين هذا وبين الذي اشترى الأرض وفيها زرع لم يبه صلاحه فاشترى الارض والزرع جميعاً لم جوزت هذا (قال) هذا سنته ولان الماك في حُذا المك واحد فرقلت ﴾ فالأرض اذا يبت بأمالها وفيها زرع لم يد صلاحه فبيعت بزرعها (قال) فهي بمنزاً الم

النخل اذا بيمت وفيها ثمر لم يسد صلاحه فزنات﴾ فالذي ينيم الارض وفيها الزرع لم أ يبد صلاحه لمن الزرع (قال) للزارع الا أن يشترطه منستري الارض فزنات﴾

بد صلاحه لمن الزرع (قبل) الزارع الا ال يسترقه مستعرى المرافع الاستمرى وهـ ذا يفارق النخل اذا لم تؤبر (قال) فعم لان النخل اذا لم تؤبر فنصرتها المستمرى وان لم يشترطه وهذه السنة عندما (وقال غيره) وهو مذهب عبـ د الرحمن وكـ ذلك الارس المزروءة اذا لم ينبت زرعها كانت مشـل النخل التي لم تؤبر واذا ابت الزرع

كانت مثل النخل المأبورة سبيلهما واحد وسانهما واحدة مثل النخل المأبورة سبيلهما واحدة معير في الرجل يكرى أرضه سنين فتنقضى السنون وفيها غرس المكتري كالمحاص المرادي بضف غرسها من المكتري بضف غرسها م

﴿ زَاتَ ﴾ أُواَيت ان القضت السنون وفيها غرس هذا المسكتري فغان رب الارض الأواحلك على أن تترك شجرك في أرضي عشرك في أدر على أن يكون لى نصف الشجر واك نصف الشجر ( قَلْ ) لا يجوز هذا ﴿ فَلْتَ ﴾ . (قَلْ ) لا يحوز هذا ﴿ فَلْتَ ﴾ . (قَلْ ) لا يدر ن هذا لارض بنصف هذه الشجر على أن يقبض ذلك بمدمنى عشر سنين ذله لاخير في هذا لانه لا يدري أيسلم الشجر الى ذلك الاجل أم لا ﴿ فَالْتَ ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هـ هـذا رأيي ﴿ فَلْتَ ﴾ أُواْيت ان أعطاه نصف الشجر الساعة على أن يقر النصف الا خر للمتكارى (قال) لا بأس بهذا ( وقال غيره ) لا خير فيه لانه فسخ دين في دين

۔ ﷺ فی الرجل یکری أرضه سنین علی أن یغر-ہا المنکاری ﷺ۔ ﴿ وَاذَا انْقَنْتَ السَّنُونَ وَانْرَسِ للمَكْرَى ﴾

(قات ﴾ أوأيت ان اكتريت أوضا من وجل عشر سنين على أن ينرسها المتكادى شجراً وسمينا الشجر على أن المحرة للغاوس هماده العشر سمنين فاذ انفضت كانت الشجر لرب الارض أمجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا مجوز هذا عنه مالك لانه أنما أكراها بالشجر ولا يدرى أيسم الشجر الى ذلك الاجل أم لا ولا بدرى بم أكرى أوضة ولا ما يسلم منها تما لا يسها (وقال غيره) يدخل بيم التر

(٣٣ \_ المدوة \_ الحادي عشر)

(قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك فرقلت كم أوأيت ان استأجرت أومنا سنين أ فأكريها من غيرى فقرس فيبا شجراً فانقضت السنون وفيها غرسه فاكتريها أذ من ربها سنين مستقبلة أمجوز هذا (قال) نعم فرقلت كم أتحفظه عن مالك (قال) لا ا فرقلت كم فكيف أصنع فيها يبنى وبين هذا الاخر الذي فيها غرسه (قال) بقال لرب النرس أوض هذا الذي اكدى الارض أو اقلع غرسك وهذا وأبي (وقال غيره) ليس بستقيم حتى يتما بل رب الارض ورب الغرس ما يجوز بينها ثم تمكرى أوضه الأن يكريه الارض على أن يقلع عنه الشجر فرقال سحنون كم به تقول

حَيِّلٌ في الرجل بَكْتَرى الارض سنين فننفضي السنون كِيّدٍ. ﴿ وَفِهِمَا غُرِسَهُ أَخْفَرُ أَوْ زَرْعَهُ أَخْفَرُ فَيْرِيدُ رَبِياً أَنْ بَكْرِبِهَا ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيِّتِ أَنْ كَانَ مُوضَعُ النَّرِسُ وَرَعُ أَخْشَيْرِ (قَالَ) لا يُشْبِهِ الرَّرِعُ الشَّيْرِ لا لا رَضَّ أَنْ يَشِمُ الرَّرِعُ واتمنا يكونُ لا أَلَّ الرَّرِعُ أَنْ يَشَمُ الرَّرِعُ واتمنا يكونُ لا أَلَّ أَنْ مَا أَرْضَهُ وَفَى الشَّجْرِ فَاذَ كَانَ فِيها زَرَعُ مِحَالًا . أَلَّ وَسَفَتُ فَافَعَتُ الأَجَارُةُ لِمِ يَكُنْ لُوبُ الأَرْضُ أَنْ يُكُرِيّها مَا دَامُ وَرَعُ هَذَا فِيها لاَنْ أَلَى يَكُرِيّها اللهُ عَلَمُ الرَّوعُ فَلاَيْمُ اللهُ فَا اللهُ عَلَمُ الرَّوعُ فَلاَيْمُى اللهُ فَا اللهُ عَلَمُ الرَّوعُ فَلْمَا اللهُ فَا يَكُرِيّها اللهُ الْ يُكرِيّما اللهُ عَلَمُ الرَّوعُ فَلاَيْمُى اللهُ فَا اللهُ عَلَمُ الرَّوعُ فَلَا اللهُ عَلَمُ الرَّوعُ فَلْمَا اللهُ فَا اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَيْمُ اللهُ فَا اللهُ عَلَيْمُ اللهُ فَا اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَيْمُ اللّهُ فَا اللهُ عَلَيْمُ اللهُ فَا اللهُ عَلَيْمُ اللهُ فَا اللهُ عَلَيْمُ اللهُ فَا اللهُ عَلَيْمُ اللهُ فَا اللّهُ عَلَيْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْمُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

حکیر الرجن یکری أرضه سنین فتنقضی السنون وفتها زرع کیرده ﴿ لم به صلاحه فیرید صاحب الارض أن پشتریه کی

﴿ قلت﴾ أرأيت نائفضت السنون وفي الارض زرع لم يبد صلاحه للذى اكثرى الارض فأراد رب الارض أن يشترى الورع (قال) لا يحل حذا ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين هذا وبين الذى اشسترى الارض وفيها زرع لم يبد صلاحه فاشسترى الارض والزرع جيماً لم جرزت حدّا (قال) حذا سنته ولاذ الماك في حدّا ملك واحد فرقلت؟ فالارض اذا بيت بأصابا وفيها زرع لم يبد صلاحة فيعيت بزرعها (ذال) فهي تنزة

النخل اذا بيمت وفيها ثمر لم به صلاحه ﴿ قاتَ ﴾ فالذي يبيع الارض وفيها الزرع لم بد صلاحه لمن الزرع (قال) للزارع الأ أن بشترطه منسترى الارض ﴿ فلت ﴾ وهد أ بفارق النخل اذا لم تؤمر فالم تؤمر (قال) نعم لان النخل اذا لم تؤمر فلمرتها للمشترى وان لم يشترطه وهذه السنة عندنا (وقال غيره) وهو مذهب عبد الرحمن وكذلك لارض المزروعة اذا لم بنبت زرعها كانت مشل النخل الذي لم تؤمر واذا منت الزرع كانت مثل النخل الذي لم تؤمر واذا منت الزرع كانت مثل النخل الذي الم تؤمر واذا منت الزرع كانت مثل النخل المأبورة سبيلها واحد وسنتهما واحدة

معير في الرجل يكرى أرضه سنين فتنقضى السنون وفيها غرس المكتري ﴾ ﴿ فيكتربها من المكدي بنصف غرسها ﴾

مهنیز فی الرجل یکری أرضه سنین علی أن یغرسها المنکاری گیخ⊸ ﴿ فاذا افتضت السنون فالغرس للمکری ﴾

﴿ قَاتَ ﴾ أوأيت ان اكترب أوضا من وجل عشر سنين على أن يفرسها المتكارى شجراً وسينا الشجر على أن الخمرة للفارس همند العشر سنين فاذا انفضت كات الشجر لرب الارض أمجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا مجوز هذا عند مالك لانه انما أكراها بالشجر ولا يدرى أيسلم الشجر الى ذلك الاجل أم لا ولا مدرى بم أكرى أونه ولا ما بسلم منها نما لا يسلم (وقال غيره) بدخله بيم الخمر مدرى بم أكرى أونه ولا ما بسلم منها نما لا يسلم (وقال غيره) بدخله بيم الخمر

(قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك فرنات م أوأيت ان استأجرت أوضا سنيز أ فأكريبا من غيرى فغرس فيها شجراً فانفضت السنون وفيها غرسه فاكتربها أنها من وبها سنين مستفيلة أبجوز هذا (قال) نعم فرنات م أنحفظه عن مالك (قال) لا أ فرنات م فكيف أصنع فيها يبنى وبن هذا الآخر لذي فيها غرسه (قال) بقال أ لرب الغرس أوض هذا الذي اكترى الاوض أو اقلع غرسك وهذا وأبي (وقال غيره) ليس استقيم حتى يتعامل وب الاوض ووب الغرس ما يجوز بينهما ثم تمكرى أرضه الاز كريه الارض على أن يقلع عنه الشجر فرقال سحنون كم به تقول

مَثِيرٌ في الرجل يكترى الارض سنين فتنفضي السنون كير. فروفها غرسه أخضر أو زرعه أخضر فيريد ربها أن يكريها ﴾

فر قلت به أوأيت ان كان موضع النوس زوع أخضر (قال) لا يشسبه الزوع الشجر لان الزوع وانسا يكون الله الزوع وانسا يكون المحل أن يقلع الزوع وانسا يكون المحل أوضه وفي الشجر لوب الارض أن يقلع الشجر فاذ كان فيها زرع محال وصفت فانقضت الاجارة لم يكن لوب الارض أن يكريها ما دام زرع هذا فيها لان الارض قد لزمت هذا الذي زرعه فيها بكرائها الا أن يكريها الى تمام الزرع فلابأس مذك فرقال سعون به إذا كانت الارض أمونة

میران الرجل یکری أرضه سنین فتنقضی السنون وفیها زرع کیده میراند میرد ما در الرض أن یشترید کی

هِ قلت ﴾ أرأيت الدائشات السنون وفي الارض زرع لم بيد صلاحه اللذى اكترى الارض فأراد رب الارض أن يشترى الزرع ( ذال ) لا يحل هذا هر قلت ﴾ فما فرق بمين هذا وبمين الذى اشسترى الارض وفيها زرع لم يبد صلاحه فاشسترى الارض والزرع جميعاً لم جرزت هذا (ذال) هذا سنته ولان الملك في هذا الك راحد فرقلت ؟ فالارض اذا بيت بأصابا وفيها زرع لم يبد صلاحه فبيمت بزرعها ( ذال ) في بنزا:

النخل اذا يمت وفيها ثمر لم بعد صلاحه ﴿ فات ﴾ فالذي ينيم الارض وفيها الزرع لم بعد صلاحه لمن الزرع (قال) الزارع الأ أن يشترطه منسترى الارض ﴿ فات ﴾ وهد أن النخل اذا لم تقرر فعمرتها المشترى وان لم يشترطه وهذه السنة عندنا (وقال غيره) وهو مذهب عبد الرحمن وكذلك الارض المزروعة اذا لم منبت زرعها كانت مشل النخل الني لم تؤير واذا مبت الزرع كانت مثل النخل الله ورد سبيلها واحد وسنتهما واحدة

مع في الرجل يكرى أرضه سنين فتنقضى السنون وفيها غرس المكتري الله من المكتري الله و المنافق السنون وفيها غرسها ﴾

رفات ﴾ أوأيت ان انقضت السنون وفيها غرس هذا المسكتري فقال رب الارض الأواصله على أن تبرك شجرك في أوضي عشر سنين أخرى على أن يكون لى نسف الشجر ولك نصف الشجر ( فل ) لا يجوز هذا هرفات ﴾ . (قال) لانه أكراه هذه الرض بنصف هذه الشجر على أن يقبض ذلك بمده عنى عشر سنين ذاته لاخير في هذا الأنه لا يدري أيسلم الشجر الى ذلك الاجل أم لا هرفات ﴾ وهذا قول مالك (قال) همذا وأي هرفات ﴾ وهذا قول مالك (قال) همذا ولم الك رقال على هرفات كالم فلك بقرايات الم الم المناساعة على أن يقر النصف الآخر للمتكارى (قال) لا بأس بهذا (وقال غيره) لاخير فيه لانه فسخ دين في دين

حجير في الرجل يكرى أرضه سنين على أن يغرسها المتكارى ﴾ ﴿ وَاذَا انْقَشْتُ السنون وَالْمُرس للمكرى ﴾

﴿ وَاللَّهِ ﴾ أُوأَيِتِ انَ اكْتَرِيتِ أُوضاً مَنْ وَجَلَّ عَشْرِ سَنِينَ عَلَى أَنْ يَغْرِسُهَا الْمُتَكَارَى شَجِراً وسمينا الشَجِرِ عَلَى أَنْ النَّمْرَةُ للفَارِسِ هَمَـٰذَ الْفَشْرِ سَنِينَ فَاذَا أَفَضَتُ كَانَتُ الشَجِر لرب الاوض أنجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا عنه مالك لانه إنما أكر أها بالشَجر ولا يدوى أيسلم الشَّجر الى ذلك الاجل أم لا ولا يدرى بم أكرى أونه ولا ما يسلم منها تما لا يسلم (وقال غيرة) يدخله بيم النم

النخل اذا بيعت وفيها ثمر لم بــــد صلاحه ﴿قَالَتَ﴾ فالذي يبيم الارض وفيها الزرع لم بد صلاحه لمن الزرع (قال) للزارع الا أن يشترطه مشهدى الارض ﴿ فلت ﴾ وهــذا غارق النخل اذا لم تؤبر (قال) نعم لان النخل اذا لم تؤبر فتعربها للمشترى الارض المزروعة اذا لم ينبت زرعها كانت مشال النخل التي لم تؤبر واذا نبت الزرع كانت مثل النخل المأبورة سبيلها واحد وسنتهما واحدة ـِ ﴿ فِي الرَّجِلِ يَكُرَى أَرْضَهُ سَنَيْنَ فَتَنقَّضَى السَّنُونَ وَفِيهَا غَرْسَ الْمُكْتَرِي ﴾ ﴿ فيكتربها من المكتري سصف غرسها ﴾ ﴿ قات ﴾ أوأيت ان القضت السنون وفيها غرس هذا المكتري فقال رب الارض أَنَا أَصَالَمَكَ عَلَى أَنْ تَمْرُكُ شَجِرِكُ فِي أَرْضَى عَشْرَ سَنِينَ أَخْرَى عَلَى أَنْ يَكُونَ لِي نَصَف الشجر ولك نصف الشجر ( قال ) لا يجوز هذا ﴿ قَالَ ﴾ لم (قال) لانه أكراه هذه الارض نصف هذه الشجر على أن يقبض ذلك بمدمضي عشرسنين فأنه لاخير في هذا

لانه لا يدري أيسلم الشجر الى ذلك الاجل أم لا ﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك ( قال) هـذا رأبي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أعطاه نصف الشجر الساءة على أن يقر النصف الآخر للمتكاري (قال) لا بأس بهذا (وقال غيره) لاخير فيه لانه فسخ دبن في دين ۔ ﴿ فِي الرَّجِلِ بِكُرِي أَرْضُهُ سَنِينَ عَلَى أَنْ يَفْرُسُهُا المُسْكَارِي ﴾

﴿ فَاذَا انْقَضْتَ السَّنُونَ فَالْفُرْسُ لِلْمُكْرِي ﴾ ﴿ قَالَ ﴾ أوأيت ان اكتريت أرضا من رجل عشر سنين على أن يغرسها المتكاري أشجراً وسمينا الشجر على أن الممرة للغارس هــذه العشر ســنين فاذا انقضت كانت

الشجر لرب الارض أبجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بجوز هذا عند

مالك لانه انما أكراها بالشجر ولا يدرى أيسلم الشجر الى ذلك الاجل أم لا ولا بدري بم أكرى أرضه ولا ما يسلم منها مما لا يسلم (وقال غيره) يدخله سيم المر (٢٣ \_ المدونة \_ الحادي عشر)

(قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت ان استأجرت أرضا سنين أ فأكريبها من غيرى فغرس فيها شجراً فأنفضت السنوز وفيها غرسه فاكتربها ألما • ن ربها سنين مستقبلة أبجوز هذا (قال) فيم ﴿ لِلَّتِ ﴾ أتحفظه عن مالك (قال) للم ﴿ فَلَتُ ﴾ فَكُلِفُ أَصْنَعُ فَيَا يَنِنَى وَبِنَ هَذَا الآخرِ الذي فِيهَا غُرْسُهُ ﴿ قَالَ ﴾ مِثَانَا لرب النرس أرض هذا الذي اكترى الارض أو اقلع غرسك وهذا رأيي (وَقَالُهُمْ غيره) ليس بمستقيم حتى يتعامل رب الارض ورب الفرس ما بجوز بينهما ثم تكريج أرضه الا زريكريه الارض على أن يقلع عنه الشجر ﴿ قال سحنون ﴾ به نقول ﴿ ∞ ﴿ فِي الرجل يَكْتَرَى الارض سنين فتنقضي السنون ﴿ ب ﴿ وفيها غرسه أخضر أو زرعه أخضر فيريد ربها أن يكريها ﴾ ﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيِتَ انْ كَانَ مُوضِّعَ الغرس زرع أَخْصَر (قال) لا يشبه الرع الشجر لان الزرع اذا انقضت الاجارة لم يكن لرب الارض أن يقلم الزرع وانمــا يكوز له [ كراه أرضه وفى الشجر لرب الارض أن يقلم الشجر فاذا كان فيها زرع بحال ما

الارض قد ازمت هذا الذي زرعه فيها بكرائها الا أن يكربها الى عام الزرع فلابأس بذلك ﴿ قال سعنون ﴾ اذا كانت الارض مأمونة 🏎 الرجَّال بكرى أرضه سنين فتنفضي السنون وفيها زرع 🏂 🕳 🎎 ﴿ لَمْ يَبِدُ صَلَاحَهُ فَيْرِيدُ صَاحَبِ الأَرْضُ أَنْ يُشْتَرِيهُ ﴾

وصفت فانقضت الاجارة لم يكن لرب الارض أن يكربها ما دام زرع هذا فيها لأنَّ ]

﴿ قلتَ﴾ أوأيت الدانفضت السنول وفي الارض زوع لم يبد صلاحه للذي اكثري الارض فأراد رب الارضأن يشتري الزرع (قال) لا يحل هذا ﴿ قلت ﴾ فما فرق بين هذا وبين الذي اشترى الارض وفيها زرع لم يبد صلاحه فاشترى الارض

والزرع جميمًا لم جوزت هذا (قال) هذا سنته ولازالماك في هذا ملك واحد ﴿ قَاتَ ﴾ [ فالارض اذا بيعت بأصابا وفيها زرع لم بيد صلاحه فبيعت نروعها (قال) نهي مُمَثِّلُةً

(قال) قال مالك نعم لا بأس بذلك فر نات كم أرأيت ان استأجرت أرضا سين فأكريبها أو أكريبها أو أكريبها أو أكريبها أو أن نام المستخباء أعجوز هذا (قال) لا مر فر نات كم أنحفظه عن مالك (قال) لا فو فالت كم الحفظه عن مالك (قال) لا فو فالت كم فكيف أصنع فيا يني وبن هذا الآخر الذي فيها غرسه (قال) بقال أرب النرس أرض هذا الذي اكترى الارض أو اقله غرسك وهذا رأيي (وقال غيره) ليس تستقيم حتى يتعامل رب الارض ورب النرس ما يجوز بينهما ثم تكرى أوضه الأزيكريه الارض على أن يقلع عنه الشجر فرقال سحنون كم به نقول محتلي في الرجل يكترى الارض سنين فتنقضى السنون كانيره

هر وفيها غرسه أخضر أو زرعه اخضر فيربد ربها أن يكريها به و قلت به أوأيت ان كان موضع النرس زرع أخضر (قال) لا يشسبه الروع الشجر لان الروع اذا انقضت الاجارة لم يكن لرب الارض أن يقلم الشجر فذا كان فيها زرع بحال موصفت فانقضت الاجارة لم يكن لرب الارض أن يكريها ما دام زرع هذا فيها لان وصفت فانقضت الاجارة لم يكن لرب الارض أن يكريها ما دام زرع هذا فيها لان الارض قد لراست هذا الذي ذرعه فيها بكرائها الا أن يكريها الى تمام الروع فلا بأن الدرض أن يكريها الى تمام الروع فلا بأن الدرض أن يكريها الى تمام الروع فلا بأن الدرض أن وقال سعنون كم إذا كانت الارض أمونة

-هیم الرجل یکری أرضه سنین فننقضی السنون وفیها زرع پیخه-﴿ لم بِبد صلاحه فیربد صاحب لارض أن پشتریه ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أُواْيِتَ انْ الفَقَتَ السَنُونَ وَفِي الأَرْضَ وَرَعَ لَمْ بِيدُ صَلَاحَهُ لِلْذِي الْكَرِي الْلَاضُ فَا فَرَقَ اللّهِ عَلَى هَذَا ﴿ قَلْتَ ﴾ فَمْ فَرَقَ اللّهِ عَلَى هَذَا ﴿ قَلْتَ ﴾ فَمْ فَرَقَ اللّهِ عَلَى هَذَا وَبَيْنَ الذِي الشّمَري الأَرْضُ وفِيها وَرَعَ لَمْ بِيدُ صَلَاحَهُ فَاشْتَرَى الأَرْضُ اللّهِ وَلِينَا اللّهِ عَلَى اللّهُ وَلَيْ اللّهِ وَلَيْ اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا لَمْ اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلِينَا اللّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَالْمُ اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَا لَهُ مِنْ اللّهُ وَلَّهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِيلًا لِمِنْ الللّهُ وَلّهُ وَلِيلًا لِمِنْ الللّهُ وَلِيلًا لِمِنْ الللّهُ وَلِيلّهُ اللّهُ وَلِيلًا لَهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللللللللّهُ اللللللللللللّهُ اللللللللّهُ الللللّ

النخل اذا بيمت وفيها ثمر لم بسد صلاحه فرفلت ﴾ فالذي بيبع الارض وفيها الروع لم بد صلاحه لمن الروع (قال) الزارع الا أن يشترك مشسرى الارض فرفلت ﴾ وهـ ذا يفارق النخل اذا لم تؤبر (قال) نعم لان النخل اذا لم تؤبر فشرتها للمشترى وان لم يشترطه وهذه السنة عندنا (وقال غيره) وهو مذهب عبد الرحمن وكذلك لارض المزووءة اذا لم ينبت زرعها كانت مشل النخل التي لم تؤبر واذا بنت الزرع كانت مثل النخل المأبورة سبيلها واحد وسنتهما واحدة

مهيز في الرجل يكري أرضه سنين فتنقضي السنون وفيها غرس المكتري كيره من المكتري كيره والمرادي المرادي المرادي بالمرادي بنصف غرسها ﴾

ر (نات ﴾ أوأيت ان القضت السنون وفيها غرس هذا المسكتري فقال رب الاوش أو الحالك على أن يكون لى لصب أو الحالك على أن تكون لى لصب النجر ولك نصف الشجر (قال) لا يجوز هذا فرقات ﴾ . (قال) لا يكون هذا الارس بنصف هذه الشجر على أن يقبض ذلك بمده شي عشر سنين قاله لاخير في هذا لادن بنصف هذه الشجر على أن يقبض ذلك بمده شي عشر سنين قاله لاخير في هذا لاذ لا يدري أيسلم الشجر على ذلك لاجل أم لا فرقات ﴾ وهذا قول مالك (قال)

إ ديدًا رأي ﴿ قَالَ ﴾ أرأيت ان أعطاه نصف الشجر الساعة على أن يقر النصف

﴿ وَاللَّهِ ﴾ أُولُمِيتَ أَنَّ الكَرْبَتِ أَرْضَا مِن رَجِلَ عَشْرَ سَنِينَ عَلَى أَنْ يَفْرَسُهَا المُسَكَّرِي شجراً وسمينا الشجر على أن المحرة للناوس مسند العشر سسنين فأذا انفشت كانت الشجر لرب الارض أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا مجوز هذا عند مالك لانه إنما أكراها بالشجر ولا يدرى أيسلم الشجر الى ذلك الإجل أم لا ولا

(٢٣ ــ المدونة ــ الحادي عشر ) إ

مدري بم أكري أرنه ولا ما يسلم منها مما لا يسلم (وقال غيره) يدخل بيم الخمر

بصلح اشتراط النقد فيها (وقال غيره) لا يجوز في غير المأمونة كرا االافرب الحرث وان كان بغير نقسه لان ذلك يدخسل على رب الارض فيا أوجب من الكراء أن ا لا ينتفع عماله فيما يريد من سِعه وتصريفه عما لا يجوز لذى المن في ملكه في غمير مدخسل يكون للمكترى ينفع به فهذا موضع الضرر ولا خسير في الشرر وكذلك هــذا الاصل في كل ما يكتري وان لم يتقد فيه الكراء اذا كان لا يقبض الا بمد دول مما يخاف عليــه مثل العبد بمينــه والدابة بمينها وكل ما هو مخوف ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك لوكنت فلد اكتريتها من رجل فزرع فيها زرعه أولم يزرع ثم الكتريتها إلج السنة المستقبلة من رجل غيره ( قال) ذلك جأثر بحال ما وصفت لك الا أن تكون أ من الارضين التي انسا حيامها بالآبار أو بالعيون المخرفة غير المأمونة فلا خير في النقد أ في هذا لانه لا يدري أتسار العيون الى ذلك الاجل والآبار لاسا مشال الحيوان فان أل كانت الآبار والعيون مأمولة ذاذ بأس بالنقد فيها (وقال مالك) لا بأس بكواء الدور ﴿ تَعْبِضَ اللَّ حَنَّةَ وَالنَّفَــدُ فَيَهِا لَانْهَامَاهُ وَفَةَ قَانَ إِدَّــدُ الْآجِلَ لَمْ يَكن بالكراء بأس ولا أَ أحب النقدفيها لإذال سحنون﴾ وفد وصفنا ماكرد من طول مثل هذا وشبهه وان أو لم ينقد الكرا، (قال ابن القاسم) فالبئر والعيون تمزلة هذا اذا لم يكن مأمومة أو كانت مأمونة الى ذلك الاجل لبعده ولا خير فيه في غير ذلك من العروض والحيوان أن يشـــتربه الرجل الى أجل ويشترط أخذه بم النث لان هذا بيم العروض بأعيامها الى أجل وهي غير مأمونة فهذا اتنا اشترى هذه السلمة بذلك النمن على أن يضمن له . البائع هذه السامة الى ذلك الاجل فالا خسير فى ذلك فـكـراء آلدار ان البهدمت الدار ! لم يضمنها مكتربها فرنات ﴾ والسلمة أيضاً إن هلكت لم يضمنها أيضاً مشتربها (قال) أ انما أجيز هذا في الدور لانها. أ. ونة ولا تشبه غيرها من المروض مِهِيْرِ فِي الرجل يكتري الارض سنة بعينها فيزرعها ثم كِيزِهِ-﴿ محمد زرعه مها قبل مفى النة أوبعد مفى النة ﴾ ﴿ فَلْتَ ﴾ أُواْنِتَ الرجل يَكَارَى الأرض سنته هذه ثم يحدد زرعها منها قبل منتى

قبل أن سدو صلاحه ومدخله أيضاً كرانه الارض بالثمر - ﷺ في الرجل بكترى الارض كل سنة عائمة دينار ولا يسمى سنين بأعيانها ﷺ م ﴿ قَاتَ ﴾ أَوْاتِ انَّ استأجرت أَرضاً لأَرْرَعِها كُلُّ سنة عِمانَة دِينَارِ أَنجوز همـذَا الكراءُ في تول مالك ( قال) فيم ﴿ قات ﴾ أفيكون لكل واحد منهما أن يخرج متى ماشاء ويترك الارض (قال) نعم ما لم يزرع فان زرع فليس لواحـــد منهما أن يترك ﴿ وكراء تلك السنة له لازم ويترك ما بعد ذلك ان شاء ﴿ فَلْتَ ﴾ وهـــذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ فاز زرع المتكاري الارض فقال له رب الارض اخرج عـني وذلك حين زرع زرعه (قال) أما اذا زرع فليس له أن مخرجه حتى برفع زرعه واز أ لم يكن زرع ذان أراد رب الارض أن يخرجه فله ذلك ﴿ نَلْتَ ﴾ فان أرآد المتكارى أُ أن يخرج وقد زرع الارض وقدمضت أيام الحرث فقال أنا أقلم زرعي وأخرج وخذ من الكراه بحساب ما شفلتُ أرضك عنك (قال) ايس ذك له وقد ازمه كراء تك السنة لانه حين زرع فقد رضي بأخذ الارض سنته ﴿ نَلْتَ ﴾ قالَ كَانَ ذَلْكُ فِي إِنَّانَ إِ الحرث فقال الزارع أنا أنلع زرعى وأخبلي لك أرضك وأنت تقبدر على زراعها إ (قال) نم لا يكون له ذلك وقد لزمه كرا. السنة . وتما سين لك ذلك أنه اذا زرع أ أن يخرج صاحبه فليس للآخر أن يخرج حين في الرجل يكتري الارض وفها زرع رمها فيقبضها تجيزه ﴿ الى أجل والنقد في ذلك ﴾ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيْتِ أَنْ تَكَارِبُ مِنْكُ أَرضُكُ هَــذه السَّنة المستقبلة ولك فيها زرح أبجوز هــذا الكراء أم لا في قول مالك (قال) ذلك جأئز هر سحنون ﴾ اذا كات

الارض مأمونة مشال أرض مصر فذلك جائز والنفسد فيها جائز وذلك لانها مأموة

وليست تنزلة الحيوان التي تخاف موتها وان كانت غيير مأمونة فالبكرا، جأثر ولا

قبل أن سدو صلاحه ومدخله أيضاً كرانه الارض بالثمر - ﷺ في الرجل بكتري الارض كل سنة بما له دينار ولا يسمى سنين بأعيامها ﷺ

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَابِتَ انَّ استأجرت أَرضاً لأَ زَرْعِها كُلُّ سنة مِمَانَة دِينَارِ أَنجُوزُ هَــذَا الكراء فى قول مالك ( قال) لمم ﴿ قات ﴾ أفيكون لكل واحد منهما أنّ بخرج متى أ

ماشاء ويترك الارض (قال) نعم ما لم يزرع فان زرع فليس لواحــَـد منهما أن يترك ﴿ وكراة تلك السنة له لازم ويترك ما بعد ذلك أن شاء ﴿ فَلَتَ ﴾ وهــذا قول مالك

(قال) نعم ﴿ قلت ﴾ قان زرع المشكاري الارض فقال له رب الارض اخرج عني وذلك حين زرع زرعه (قال) أما اذا زرع فليس له أن نخرجه حتى برفع زرعه وال

لم يكن زرع ذان أراد رب الارض أن يخرجه فله ذلك فر نلت ﴾ فان أرآد المنكاري أ

أن يخرج وقد زرع الارض وقدمضت أيام الحرث فقال أنا أتلع زرعي وأخرجوخذ من الكراه بحساب ما شفات أرضك عنك (قال) ابس ذك له وقد ازمه كراه تلك أ السنة لانه حين زرع فقد رضي بأخذ الارض سنته ﴿ فَلْتُ ﴾ فَانْ كَانْ ذَلْكُ فِي إِنْ أَ

الحرث فقال الزارع أنا أقلم زرعى وأخبلي لك أرضك وأنت تقبدر على زراعها إ (قال) نيم لا يكون له ذلك وقد لزمه كرا، السنة . ومما سِين لك ذلك أنه اذا زرع أ

فأراد رب الارض أن يخرجه فليس لرب الارض ذلك لانه اذا لم يكن لأحــه ما أن يخرج صاحبه فلبس للآخر أن يخرج

حير في الرجل يكتري الارض وفسا زرع رسا فيقبضها كهين -﴿ الى أجل والنقد في ذلك ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تكاريت منيك أرضك هيذه السنة المستقبلة ولك فيها زرخ

أبجوز هــذا الكراه أم لا في تول مالك (قال) ذلك جأثر هر ــعنون كه اذا كات الارض مأمونة مشل أرض مصر فذلك جائز والنفسد فيها جأز وذلك لانها مأموة ولبست بمزلة الحيوان التي يخاف موتها وان كانت غمير مأمونة فالسكراء جائز ولا

إ يسلح اشتراط النقد فيها (وقال÷يره) لا يجوز في غير المأمونة كرا¢الافربالحرث|

وان كان بغير نقسه لان ذلك يدخسل على رب الارض فيها أوجب من الكراء أن لا ينتفع بحـاله فيما يريد من بيمه وتصريفه عـا لا يجوز لذى الملك في ملكه في غــير

مدخــل يكون للمكترى ينتفع به فهذا موضع الفــرر ولا خــير تى الـــرر وكــذلك هــذا الاصل في كل ما يكتري وان لم يتقد فيه الـكرا، اذا كان لا يقبض الا بعد

حول مما يخاف عليمه مثل العبد دمينمه والدابة بعينها وكل ما هو مخوف ﴿ قَاتَ ﴾ . وكذلك لوكنت قد اكتربتها من رجل فزرع فيها ذرعه أولم يزرع ثم اكتربها إ السنة المستقبلة من رجل نجيره (قال) ذلك جائز بحال ما وصفت لك لا أن تكون

من الارضين التي أنمــا حيامًا بألاّ بار أو بالعيون المخرفة غير المأمونة فلا خير في النقد أ نى هذا لانه لا يدرى أتسار الديون الى ذلك لاجل ولاّ بار لانها مشال الحيوان فان أ. كانت الآبار والعيون مأمولة ذار بأس بالنقد فيها (وقال مالك) لا بأس بكراء الدور أ

لِ تَفْيضَ الى سنة والنقسة فيها لانها مأمولة قال بعسه الاجل لم يكن بالكراء أس ولا أ أحب النقدفيها هونال سحنون ﴾ وقد وصفنا ماكره من طول مثل هذا وشبهه وان الإ لم يتقد الكرا، (قال ابن القاسم) فالبثر والعبون تمرلة هذا اذا لم يكن مأمونة أو كانت مأمونة الى ذلك الاجل لبعده ولا خبر فيه في غير ذلك من العروض والحبوان أن

مع المرجل الى أجل ويشترط أخذه ثم النف لان هذا بيع العروض بأعيانها أ لى أجل وهي غير مأمولة فهذا إنما اشترى هذه السلمة بذلك النمن على أن يضمن له البائع هذه السامة الى ذلك الاجل فلا خمير في ذلك فكراء الدار ان البهدمت الدار لم يضمنها مكترباً فرقات } والسلمة أيضاً أن هلكت لم يضمنها أيضاً مشتربها (قال) أ انما أجيز هذا في الدور لانها.أ.ولة ولا تشبه غيرها من العروض

حجيز في الرجل بكترى الارض عنه بعينها فيروعها ثم گيج√ ﴿ محمد زرء مها قبل مفي السنة أو بعد مفي السنة ﴾

﴿ قلت ﴾ أوأيت الرجل يتكارى الارض سنته هذه ثم يحدد زرعها منها قبل منه

قبل أن يبدو صلاحه ويدخله أيضاً كراء الارض بالمر

الكراء فى قول مالك ( قال) نعم ﴿ قات ﴾ أفيكون لكل واحد منهما أن يخرج متى ماشاء ويترك الارض (قال) نعم ما لم يزرع فان زرع فليس لواحــّـد منهما أن يترك محمد وكراء تلك الســنة له لازم ويترك ما بعد ذلك ان شاء ﴿ فلت ﴾ وهـــذا قول مالك ﴿

(قال) نم ﴿ قلت ﴾ فاذ زرع المتكارى الارض فقال له رب الارض اخرج عنى و دفك حين زرع زرعه والله و الله عنى و دولك حين زرع ورعه وال

لم يكن زرع فان أواد رب الارض أن يخرجه فله ذلك ﴿ نلت ﴾ فان أواد المنكاري أن يخرج وقد زرع الارض وقدمضت أيام الحرث فقال أنا أقلع زرعي وأخرج وخذ من الكراء بحساب ما شغلت أرضك عنك (قال) ليس ذلك له وقد لزمه كراء تلك

السنة لأنه حين زرع نقد رضى بأخذ الارض سنته ﴿ قات ﴾ فان كان ذلك فى ابان المحرث فقال الزارع أنا أنلم زرعى وأخلى لك أرضك وأنت تقدر على زراعها المحرث فقال الزارع أنا أنلم زرعى وأخلى لك أرضك وأنت تقدر على زراعها المحرث

مسرف صفل مورد الله الله وقد الرمه كرا، السنة ، وتما سين لك ذلك أنه اذا زرع من الله الله الله اذا أنه اذا زرع م فأراد رب الارض أن بخرجه فليس لرب الارض ذلك لانه اذا لم يكن لأحدهما الله أن من سرب المرب أن من من المرب أن من ا

أن بخرج صاحبه فليس للآخر أن تخرج

- على في الرجل يكترى الارض وفيها زرع ربها فيقبضها كليه-فر الى أجل والنقد في ذلك كه

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تكاريت منـك أرضك هـذه السنة المستقبلة ولك فيها زرع أيجوز هـذا الكراء أم لا فى قول مالك (قال) ذلك جائز ﴿ سحنون ﴾ اذا كانت الارض مأمونة مشـل أرض مصر فذلك جائز والنقــد فيها جائز وذلك لانها مأموة

ا قرص مامونه متن أرض مصر قدلك جائز والنفسة فيها جائز ودلك لابها مامونه وليست عمزلة الحيواز التي يحاف مونها وان كانت غسير مأمونة فالسكرا، جائز ولا

بصلح اشتراط النقد فيها (وقال غيره) لا يجوز في غير المأمونة كراة الافرب الحرث وان كان بغير تصد لان ذلك بدخه لم على رب الارض فيها أوجب من الكراء أن

لا ينتفع عماله فيا يريد من بيعه وتصريفه عما لا يجوز لذى الملك في ملكه في غسير مدخم ل يكون للمكترى ينتفع به فهذا موضع الضرر ولا خسير في الشرر وكذلك

هـذا الاصل في كل ما يكنري وان لم يتقد فيه الكرا، اذا كان لا تقبض الا بعد طول مما يخاف عليه مثل العبد بمينـه والدامة بعينها وكل ما هو مخوف ﴿ قلت ﴾ وكذلك لوكنت قد اكتربتها من رجل فزرع فيها زرعه أو لم يزرع ثم اكتربتها

وكذلك لوكنت قد الكريها من رجل فررع فيه روعه أوم يوك م المستقبلة من رجل غيره (قال) ذلك جائز محال ما وصفت لك الا أن تكون امن الارضين التي انحيا حياتها بالآبار أو بالديون المخوفة غير المأمونة فلا خير في النقد في هذا لانه لا يدرى أتسلم العيون الى ذلك الاجل والآبار لانها مشل الحيوان فان

في هذا لأنه لا يدرى اتسلم العيون الى ذلك أذ جل و د بار مها مصل سيون الدور لا كانت الآبار والعيون مأمونة فلا بأس بالنقد فيها (وقال مالك) لا بأس بكراء الدور لا تقبض الى سنة والنقد فيها لانها مأمونة فان بدد الاجل لم يكن بالكراء بأس ولا أحب النقدفيها فوقال سعدون كه وفد وصفنا ماكرد من طول مثل هذا وشبه وان المحمد الكراء (قال ابن القاسم) فالبئر والعيون عمزلة هذا اذا لم تكن مأمونة أو كانت

مأمونة الى ذلك الاجل لبعده ولا خير فيه فى غير ذلك من العروض والحيوان أن يشتريه الرجل الى أجل ويشترط أخذ هم النقد لان هذا بيم العروض بأعيابها الى أجل وهى غير مأمونة فهذا أتما اشترى هذه السلمة بذلك التمن على أن يضمن له البائع هذه السلمة الى ذلك الاجل فلا خير فى ذلك فكراه الدار النهدمت الدار لم يضمنها مكتربها ﴿ قلت ﴾ والسلمة أيضاً ان هلكت لم يضمنها أيضاً مشتربها (قال)

انما أجيز هذا في الدور لانهاماً ونه ولا تشبه غيرها من العروض - هي في الرجل يكترى الارض سنة بعيبها فيزرعها ثم كان فو محصد زرعه مها قبل مضى السنة أو بعد مضى السنة ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت الرجل شكاري الارض سنته هذه ثم محصد زرعها مها قبل منتي

- ﴿ الدعوى في كرا، الارض ﴾

﴿ نَلْتَ ﴾ أَرأَيت ان اكتريت من رجل أرضا فاختلفنا في. مـــدة الكراء وفي إ كرا، الارخى فقال رب الارض أكريتك خس سنين بمائة دينار وقلت أنا بل أَ كُو يَبُهَا مُسْرِسْنِينَ مُخْمِسِينَ دِيْدُراً ﴿ وَالْ ﴾ الذي سممت أنه ال كان ذلك محضرة ﴿ ماتكاراها تحالفا وفسخ الكراء بينهما وانكان قد زرءها سنة أوسنين ولمهيقد الكراء ا على رب الارض كراءالسنين التي زرعها المشكاري على حساب مأ قر له مه من كرا، الارض على عشر سسنين تخمسين ديناراً ومحلف اذا كان ذلك يشبه ما شكارى به أ تالس فان لم يكن ذلك يشمع كراء الناس فيا يتغاينون به وكان الذي قال صاحب الارض يشبه ذالفول قول رب الاوض مع تينمه والذلم يكن ذلك يشبه أيضاً حملا لل في تؤك السنين التي عمل فنها الشكاري على كراء مثلها ويفسخ عنه مايتي من السنين ألو ونما نسخ عناكراء ما بق من السنيز التي أقر بها رب لارض لان المشكاري ادعاها ﴾ رأين ما أتر به رب الارض و أنا حدق رب الارض حديث قال إ أكرك الا خمر. أ سنين لان الرجدل لو اكترى دابة الى بلد فقال صاحبها أنسا أكريتها الى المدينية ال وقال المتكارى بل الى مكم كان النول نول صاحب الدابة في الغابة وكذلك قال لم لم | مالك فهــذه السنون القول فيها قول رب الارض مثل ما جمل مالك القول في غاية | المسير في الكراء قول رب الدمة لان الرجل لوأ كرى منزله من رجل فقال صاحب الدار الناأكريتها سنة وقال المنكاري بل سنتين كان الفول في السنة قول صاحب الدار مع بمينه وقد بلذي هــــذا الثول في الدور عن مالك في اختلاف الذاية والكراء ﴿ وَهَذَا آَوَا لَمْ يَكُونُهُمُ مُرْوَقِالَ فَيرَوَهُمْ وَاذَا كَانَ لِقَدَ فَالْفُولِ أَوْلِ الْمُكرى مع تبيته الذَّا كَانَ : يشبه ماتال ذان لم يشبه ما تال وأشبه ذاك ما قال المكدى كان القول قول المكترى : فيا سكن على حساب ما قر به وبرجع بنتية المال على المكرى بعد يميته على ماادعي عليه وتين اللكري فيا ادتي عليه من طول الدة وان لم يشبه ما قال واحد مهوما حلقاً أو جيماً وكان على المُكمَّة ي نيمة ماسكن وان أشبه ماذلا جبه الأثول **بول رب** الدار أ

السنة لمن تكون الارض بقية السنة ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئًا ولكن هذ عندى مختلف الارض اذا كانت على الستى التي تكترى على الشهور والسنين الني إ يممل فيها الشناء والصيف فهي للمذكاري حتى تم السنة واذا كانت أرض المطر أو ما أشبهها تما هي للزارع خاصة انما محل ذلك عند الناس انمامنتهي سنته رفهزريه إ منها فعلى هــذا محمل ويعمل فيــه ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي تكاري لارض من أرض المتق سنة فمضت السنة وفيها زرعه أخضركم ببد صلاحه فقال له رب الارض أ اقلم زرعك عنى أوكان فيها بقل نقال له ربالارض اقلم بقاك عنى (قال) قال مالك لا إ يقلم ولكن يترك زرعه ولقله حتى بتم ويكون لرب الارض مثل كراء أرضه ﴿ قاتَ ﴾ أَمُّ على حساب ما أكراه أم كراه مثلها في المستقبل (قال) قال مانك له كراه مثلها لاهالي أَ حساب ما كان أكر اها منه (وقال غيره) لم يكن للمشكاري اذا لم بيق له من شهوره مايتم له زرعه أن يزرع فاذا زرع نقد تمدى فيا عن مر زرعه بعد تنام أجله فعليه كر . مشل الارض فيازاه الأأن يكون ذلك أفل مما يكون عليه على حساب ماكان أكراها منه فيكون عليه الأكثر لانه رضي اذ تماما على حساب ماكان اكتراه وليس في يديه ذلك من ربها فيبلغ لربها الاكثر من ذلك مِحِيْرٌ فِي التعدي فِي الارض اذا اكتراها لذرءبا كهيم ﴿ شميراً فزرعها حنطة ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت الاستأجرت أرضا لا زرعها شعيراً فزرعتها حنطة (دّال) ماسمت من مالك فيه شيئاً ولكن الكانت الحنطة أضر بالارض فليس له ذلك لال صاحب يريد أن يحديها ﴿ قات ﴾ فال أردت أن أزرعها غير الشعير وانما تكاريمها للشعير والذي أريد أن أزرعها مضرته ومضرة الشعير سواله هل يجوز ذلك ( قال ) لهم ذلك جائز اذا كان الذي يزرعه فيها مضرته بالارض مشار مضرة الشعير أو أقل فليس لرب الارض أن ينه من ذلك ۔ہﷺ الدعوى في كراہ الارض ﷺ⊸

ر فلت ﴾ أرأيت ان اكتريت من رجل أرضا فاختلفنا في مدة الكراء وفي الرائد وفي الرائد وفلت أنا بل الرائد وفلت أنا بل الرائد وفلت أنا بل الرائد وفلت أنا بل المنافذ وفلت أنا بل المنافذ وفلت أنا بل المنافذ وفلت المنافذ وفلت محضرة

ر يها عشرستين مخمسين دياراً ( ذال ) الذي سمت أنه ان كان ذلك بحضرة الكراء ما عندرستين ولم يقد الكراء ما تكان قد زرعها سنة أوسنين ولم يقد الكراء ما تكان قد زرعها سنة أوسنين ولم يقد الكراء ما تكان قد زرعها سنة أوسنين ولم يقد الكراء ما تكان بند الترزيجا المشكلات على حساب ما قو له به من كراء

على رب الارض كراء السنين التى زرعها المشكارى على حــاب ما قر له به من كراه العلى رب الارض كراء السنين التى زرعها المشكارى به الارض على عشر سسنين مخمسين ديناراً ومجلف اذا كان ذلك يشبه ما يشكارى به الارض على عشر سنين مخمسين ديناراً ومجلف اذا كان ذلك يشبه كراء الناس فها مناسون به وكان الذي قال صاحب الناس فالم يكن ذلك يشبه كراء الناس فها مناسون به وكان الذي قال صاحب

ن ما تر به وب الاوض و تناصدتر وب لاوض حـبن قال الم أكرك الاخسر منين لان الرجمل لو اكترى دابة الى بلد نقال صاحبها انصا أكريتها الى المديسة وقال المشكارى بل الى مكم كان القول قول صاحب الدابة فى الغابة وكـذلك قال لى

مالك فيهذه السنون القول فيها قول رب الارض مثل ما جمل مالك القول في غاية السير في الكراء قول رب الدب لوأكرى منزله من رجل فقال صاحب الدار الفاأكر يتها سسنة وقال المنكارى بل سنتين كان القول في السنة قول صاحب الدار مع تينه وقد بلنني همذا القول في الدور عن مالك في اختلاف الذاية والكراء وهذا اذا لم يمكن فند مزوقال غيره كوافا كان فند فالقول قول الدكرى مع تينه اذا كان

يشبه ما تال ذان لم يشبه ما قال وأعبه ذاك ما قال المكترى كان القول تول المكترى الشبه ما قال وأعبه ذاك ما قال المكترى كان القول تول المكترى في المدى بعد على ما ادعى على ما المكترى فيها ادعى على من طول المدة وان لم يشبه ما قال واحد مسهما حافا حبد المكترى فيها دعى عليه من طول المدة وان لم يشبه ما قال واحد مسهما حافا حبدا وكان على المكترى فيمة ماسكن وان أشبه ما تالا جميها فالقول قول وب المناو

السنة لمن تكون الارض بقية السنة ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شبئاً ولكن هذ عندى مختلف الارض اذا كانت على السق التي تكترى على الشهور والسنين التي المعمل قيها الشباء والعديف في المستكارى حتى تتم السنة واذا كانت أرض المطر أو ما أشبهها نما هي للارض خاصة أنحا محل ذلك عند الناس المامنتهى سنته وفرزوء أمنها فعلى هدف يحمل ويعمل فيده ﴿ قات بح أرأيت هذا الذي تكارى الارض من أرض السق سنة فضت السنة وفيها فراعه أخضر لم يبد صلاحه قتال له رب الارض التلح قتال له رب الارض التلح في أوكان فيها بقل فقال له رب الارض المناس بقلك عنى أوكان فيها بقل فقال له رب الارض المناس بقلك عنى أوكان فيها بقل فقال له رب الارض المناس ال

هـــــ حَمَّةً في النبدى في الارض اذا اكتراها ليزرعها كهجيمه من المراكبة ا

وليس في يديه ذلك من ربها فيبلغ لربها الاكثر من ذلك

فرقات ﴾ أوأيت الداسناجرت أوضا الأزرعها شعيراً فزرعتها حنطة (دّال) ماسمت من مالك فيه شيئاً ولكن الكانت الحنطة أضر بالارض فايس له ذلك لان صاحب ويد أن يحوبها فرقلت ﴾ فان أودت أن أزرعها غير الشمعير وانما تكاريتها للشمعير والذي أويد أن أزرعها مضرة الشمير سوالا هل يجوز ذلك ( دّال ) لم ذلك المائز اذا كان الذي يزرعه فيها مضرته بالارض مشل مضرة الشمير أوأقل فابس لرب الأرض أن عنمه من ذلك

۔ ﴿ الدعوى في كرا، الارض ﴾ ⊶ ﴿ نَلْتَ ﴾ أُواْيِتِ انَ اكْتُرَيْتُ مِنْ رَجِلَ أَرْضًا فَاخْتَلْفُنَا فِي مُلْدَةَ الْكُرَاءُ وَفِي كرا، الارض فقال رب الارض أكريتك خمس سنين بمائة دينار وقلت أنا بل إ كريبها عشرسنين بخمسين ديناراً ( قال ) الذي سمعت أنه ان كان ذلك محضرة ا ماتكاراها تحالفا وفسخ الكرا، بينهما وانكان قد زرعها سنة أوسنين ولمسقد الكراء [عطى رب الارض كراءالسنين الني زرعها المنكاري على حساب ماأقر له مه من كرا، الارض على عشر سنين تخمسين ديناراً ومحلف اذا كان ذلك بشبه ما شكارى له الناس فان لم يكن ذلك يشــبه كرا، الناس فيما يتغابنون به وكان الذي قال صاحب ﴿ الارض يشبه فالقول قول رب الارض مع ثمينــه وان لم يكن ذلك يشبه أيضاً حملا ل في تلك السنين التي عمل فيها المنكاري على كراء مثاباً ويفسخ عنه مابتي من السنين إ واتما فسيخ عنه كرا، ما بق من السنين التي أفر بها رب الارض لان المشكاري ادعاها إ بأنل مما أقر به رب الارض وانتا صدق رب الارض حــين قال لم أكرك الاخمس أ ا سنين لان الرجــل او اكترى داية الى بلد فقال صاحبها انمــا أكريتها الى المديـــة | وقال المشكاري بل الى مكم كان الفول نول صاحب الدامة في الغامة وكـذلك قال لي ا مالك فهـذه السنون القول فيها نول رب الارض مثل ما جمل مالك القول في غامة . المسير في الكراء قول رب الدبة لان الرجل لوأكرى منزله من رجل فقال صاحب الدار انماأ كريتها سـنة وقال المنكاري بل سنتين كان الفول في السنة قول صاحب الدار مع يمينه وقد بلغي هــذا النول في الدور عن مالك في اختلاف الغاية والـكراء | وهذا أذالم يكن نقد ﴿وقال غيره﴾ واذا كان نقد فالقول نول المكرى مع تمينه أذا كان يٌّ بشبه ماقال فان لم يشبه ما قال وأشبه ذلك ما قال المكترى كان القول قول المكترى إ فيا سكن على حساب ما قر به وبرجع بقية المال على المكرى بعد يمينه على ماادعي لِّ عليه ويمين المكرى فيما ادعى عليه من طول المدة وان لم يشبه ما قال واحد منهما حلقاً إ

﴾ جيما وكان على المكترى قيمة ماسكن وان أشبه ماقالا جيّما فالقول قول رب الدار

السنة لمن تكون الارض بقية السنة ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئًا ولـكن هذا عندى مختلف الارض اذا كانت علي الستى التي تكترى على الشهور والسنين التيّ أو ما أشبهها نما هي للزرع خاصة انما محل ذلك عند الناس انمامنتهي سنته رفيرزرعه منها فعلى هـذا محمل ويعمل فيـه ﴿ قلت ﴾ أرأيت هذا الذي تكاري الارض من أرض السق سنة فمضت السنة وفيها زرعه أخضرلم سد صلاحه فقال له رب الارض اقلم زرعك عنى أوكان فيها بقل فقالِ له ربالارض اقلم بقلك عنى (قال) قال مالك.لا يقلُّم ولكن يترك زرعه وبقله حتى بتم ويكون لرب الأرض مثل كرا، أرضه ﴿ قَاتَ ﴾ أ على حساب ما أكراه أم كرا، مثلها في المستقبل (قال) قال مالك له كرا، مثلها لاعلى حساب ما كان أكراها منه (وقال غيره) لم يكن للمشكاري اذا لم يبق له من شهورد مايتم له زرعه أن يزرع فاذا زرع فقد تعدى فيا بتي منزرعه بعد تمام أجله فعليه كرا. ﴿ مشلَ الارض فيها زاد الآأن يكون ذلك أنل ممـا يكون عليه علي حساب ماكان أكراها منه فيكون عليه الأكثر لانه رضي اذ عملها على حساب ماكان اكتراها وليس في يديه ذلك من ربها فيبلغ لربها الاكثر من ذلك

-∞﴿ في النمدي في الارض اذا اكتراها ليزرعها كيخي-﴿ شعيراً فزرعها حنطة ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت ان استأجرت أرضا لأ زرعها شعيراً فزرعتها حنطة (قال) ماسمت من مالك فيه شيئاً ولكن ان كانت الحنطة أضر بالارض فليس له ذلك لان صاحبها ريد أن يحوبها ﴿ قلت ﴾ فان أردت أن أزرعها غير الشعير وانما تكاريتها للشعير والذى أريد أن أزرعها مضرته ومضرة الشعير سواة هل مجوز ذلك ( قال ) تم ذلك جائز اذا كان الذى يزرعه فيها مضرته بالارض مشل مضرة الشعير أو أقل فليس لرب الارض أن يمنيه من ذلك المنتقد بعد تينه على ما ادعى عليه ولم يكن للمكترى أن بسكن الاما أفر به المكرى (وقد ذكر) إن وهب أكثر هذا اذا انتقد عن مالك وهذا أصل فرد اليه ماخالفه

فى الاكرية أكرية الرواحــل والدور والارضـين والمبيد ونمير ذلك ﴿ قَالَـــُهُ

أُوأيت ان زرعت أرضا نقسال رب الأرض لم آذن لك أن زرع أرضى ولم أكركها أ

وادعيت أنا أنه أكراني ( ڌال ) الفول نول رب الارض مع تينه الا أن يكون رب

الارض قد علم به حين زرع أرضه فلم يغير عليـه وهذا رأبي ﴿ قلت ﴾ فان لم يدل ما

رب الارض وقد مضت أيام الزراعة (قال) كون له أجر مثل أرضه ولايقلم زرعه

لان أيام الزراعة قد مضت فان كان قد على رب الارض بأن الزارع قد زرع في أرضه

تقوم عليه بذلك البينة أو يأبي العميين اذا لم يكن عليه بينة وبدعى صاحبه عليه الكرن

فيحلف صاحبه فأنه يكون لرب الارض في هذا الرجه الكراء الذي أقر به المسكاري

الا أن يأتى المتكارى بأمر لايشبه ولايكون له في هذا الوجه اذا على مثل كرا، أون.

اقسا له ما تربه الشكاري اذا أي بأسر يشبه فيكون القول فيه كم وصفت لك ﴿ وَوَالْ

غيره ﴾ لهمثل كرا، أرضه علم به أو لم يعلم به بعد تينه على الدع المكترى الا أن يكون إُ

ما أقر به المكتري أكثر فأن شاء ربِّ الارض أخــــذه ﴿ فلت ﴾ أوأيت اذاكان إ

ذلك في إبان الزراعة ولم يدلم رب الارض بذلك ولم تقم لازارع بينة أن رب الاربي أ

علم مذلك أو أكون الأرهى وحلف رب الارض أنه لم يكره ولم يدلم عما صنع هـ ذا

الزارع في أرضه (قل) رب الارض بالخيار ان أخـــذ منه الكرا. الذي أقر له م

وقال غيره أوكرا، مثل أرضه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ذان أبي كان له أن يأمر الوارخ

أن يقلم زوء الا أن يتراميا على أمر حـــلال فينفذ بيسما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قل يُّه

هذا الَّذِي قضيت عليه بقام زرعه لا أقام الزرع وأنا أثركه لرب الارض أيجوز ذلك

في قول مالك أم لا ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً اذا رضى به رب إ

الارض ﴿ قال ابن النَّاسُم ﴾ واذا لم يكن لازارع في قلمه منفمة لم يكن لازارع أن

يَقْلُهُ وَيَمْرُكُ لُوبِ الْاَرْضِ الْاَ أَنْ يَأْنِي رَبِ الْأَرْضِ أَنْ يَقِيلِهِ فِيأْمِرَ الزَّارِعِ بَقَلْمُهُ

۔ ﴿ فِي تَقَدِيمِ الكرا، ﴿ حَ ﴿ فِلْتُ ﴾ أَرابَتِ إِنْ أَكْرِبُ أُرضاً مِنْ رجل فَقَبْضُها مَني أَيجِب لِي الكراء حين وَجُهُما أَمُ اذَا زَرَءُها أَمْ حَيْنَ يُرْفِعُ زَرَعَهُ مُنَّهَا (قَالَ) انْ كَانْ لاَ هَالِ الباد سنة في كراء الارض حملوا غلى ذلك والا نظرفان كانت الارض مما يزرع مرة واحدة وقد رويت مثل أرض مصر التي انما ربيها من النيل ولبس تحتاج الى المطر فاذا قبض الارض وتدرويت لزمه نقيد الكراء وان كانت مئل الارضين التي تحتاج الى السقى ولايتم الزرع الا بالستى بعد ما يزرع أومن أرض المطرالتي لا يتمزره با الا بالمطر فيما يستقبل ﴾ مد ما زرع لم ينقده الكراء الا بعد عام ذلك ﴿ وَقَالَ غَيْرِهِ ﴾ إذا كانت من أرض الستى أ | | وكان السق مأ.ونا وجب له كرؤه نفداً ﴿ قال ان الفاحم ﴾ ذانكات أرضاً نررع بطويا مثل القصب والبقول ومانشهم أعطادكا سار بطن مها نقدر ذلك هروقال غيردكم بعطيمه ما ينوب البطن الاول فقدا مزقل ان الفاسع مجم والله خالف كراء الارض الني تستى من ماه العيون والآبار والمطركراء الدور والآبل لان الدور والآبل أذا تشاحرا في النقد ولم يشترطوا ولم يكرن لهم سنة تحملون عليها فنما بعطيه من الكراء بقدر ما سكن في الدار أو سار من الطريق على الابل لابه لو المهدمت الدار أو مات الابل كان المتكارى قد أخذ بعض كرانه فان الارضالني آستي ان انقطع ماؤها واحتبست عبها السباء فهلك زرع المنكاري لم بكن قابضاً لثي مما اكترى من الارضولم يكن عليه شئ من الكرا، فن ها هنا ليس لرب الارض أن يأخذ من المتكاري كراً حتى يتم بطن فيأخمة منه من الكراء بحال ما وصفت لك وهذا في غير العيون المأمونة لامه لو نقدد الكراء ثم خَيات أرضه من المياء أسمه تما دفعه اليه وأمله لا يجد عنساد شيئاً فكذلك الابل والدور اتمامنع من النقد ربالابل والدور ما لم يسكن المتكارى أ أو يركب لانه لم يقبض ذلك كله وانما يكون تابضاً لما حكن أو حار لانه لو تقده نم مات المعر أو الهدمت الدار صار يطلبه مه دينا

۔ ﴿ فِي تقديم الكراء ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتِ أَنْ أَكُرِتِ أُوضاً مِن رجل فقيضها مني أيجب لي الكرا، حين

بضها أم اذا زرعها أم حين يرفع زرعه مها (قال) ان كان لأهل البلد سنة في كراه الارض حملوا غلى ذلك والا نظرفان كانت الارض مما يزرع مرة واحدة وقد رويت

مثل أرض مصر التي انما ربها من النيل وليس محتاج الى المطر فاذا قبض الارض وقد رويت لزمه نقسد الكراء وان كانت مثل الارضين التي محتاج الى الستى ولايتم الروع الا بالستى بعد ما يزرع أومن أرض المطرالتي لا يتمززعها الا بالمطر فيا يستقبل

تسقى من ما، الميون والآبار والمطركراء الدور والابل لان الدور والابل اذا تشاحوا فى النقد ولم يشترطوا ولم يكن لهم سنة مجملون عليها فاتما يعطيهمن الكرا، بقدر ما سكن فىالدار أو سار من الطربق على الابل لانه لو الهدمت الدار أو مات الابل

ما سدن في الدار او صار من صريف الارض التي تسقي ان انقطع ماؤها واحتبست علما الشكارى قد أخذ بعض كراته فان الارض التي تسقي ان انقطع ماؤها واحتبست علمها السماء فهلك زرع المشكارى لم يكن قابضاً لئي مما اكترى من الارض ولم يكن عليه شيء من الكراء فن ها هنا ليس لرب الارض أن يأخذ من المشكارى كراتا حتى أيم بطن فيأخذ منه من الكراء مجال ما وصفت لك وهذا في غير العيون المأمونة الأنه لو نقدد الكراء ثم خطآت أرضه من المال اتبعه بما دفعه اليه ولعله لا مجد عنده

شيئاً فكذلك الابل والدور انما من من النقد رب لابل والدور ما لم يسكن المشكارى أو بركب لانه لم بقبض ذلك كله وانما يكون قابضاً لما سكن أو سار لانه لو مقده ثم مات البمير أو الهدمت الدار صار يطلبه به دينا المنتقد بعد تمينه على ما ادعى عليه ولم يكن للمكترى أن يسكن الاما أقر به المكرى (وقد ذكر) ابن وهب أكثر هذا اذا انتقد عن مالك وهذا أصل فرد اليه ماخالفه فى الاكرية أكرية الرواحـل والدور والارضـين والمبيد وغير ذلك ﴿ قَالَتْ ۖ ۖ

أرأيت ان زرعت أرضا فقسال رب الأرض لم آذن لك أن نزرع أرضى ولم أكركها . وادعيت أنا أنه أكرانى (قال) القول نول رب الارض مع تبينه الا أن يكون رب ا الارض قد علم به حين زرع أرضه فلم يغير عليه وهذا رأيي ﴿ فلت ﴾ فان لم يعلم فَقَالُ رب الارض وقد مضت أيام الزراعة (عال) يكون له أجر مثل أرضه ولايقلم زرعة

رب عارس ولله مصت بام الراعة (عال) يكون له اجر مثل ارضه ولا يقلم زرعه لان أيام الزراعة قد مضت فان كان قد علم رب الارض بأن الزارع قد زرع في أرضه قوم عليه بذلك البينة أو يأبى اليميين اذا لم يكن عليه بينة وبدعي صاحبه عليه الكراه فيحلف صاحبه فانه يكون لرب الارض في هذا الوجه الكراء الذي أقر به المذكاريَ الا أن يأتي المشكاري بأمر لايشبه ولا يكون له في هذا الوجه اذا علم مثل كراء أرض

اعــا له ماأقربه المتكارى اذا أتى بأمر, يشبه فيكون القول فيه كما وصفت لك ﴿وَقَالَ غيره﴾ لهمثل كراء أرضه علم به أو لم يعلم به بعد عينه على مادعى المكترى الا أن يكون ما أقر به المكتري أكثر فإن شاء رب الارض أخــذه ﴿ فلت ﴾ أرأيت إذا كان

ما اقر به المكتري كثر فان شاء رب الارض أخده ﴿ فلت ﴾ أوأيت اذا كان فلك في إبان الزراعة ولم يدلم رب الارض بذلك ولم تعم لازارع بينة أن رب الارض علم بذلك أو أكهائه الارض وحلف رب الارض أنه لم يكره ولم يدلم بما صنع هما الله الذارع في أرضه (قل) رب الارض بالخيار ان أخمذ منه الكراء الذي أقر له به وقال غيره أو كراء مثل أرضه ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فان أبي كان له أن يأمر الوارع

أن يقلع زرعه الأأن يتراضيا على أمر حــلال فينفذ بينهما ﴿ نلت ﴾ أرأيت ان قال هذا الذى قضيت عليه بقلع زرعه لا أقلع الزرع وأنا أتركه لرب الارض أمجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لم أسعع من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً اذا رضى به رب الارض ﴿ قال ابن القاسم ﴾ واذا لم يكن للزارع فى قلمــه منفعة لم يكن للزارع أن

يقلمه ويترك لرب الارض الا أن يأبي رب الارض أن يقبله فيأمر الزارع بقلمه

→ و النقد في الرجل يكثري الارض النرنة والنقد في ذلك كرد

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيْتِ الْ اكريته أُرضَى هذه وهي غرقة على أنه ال نضب المــا، عُمْرٍ:

فهى له بما سمينا من الـكرا، وان ثبت الما، فيها فلا كرا، بيننا ( قال ) هذا جائز ان إ

ينقد الكراء فان بقد الكراء لم يصلح لان همذا غير مأمون لاما بحال ما وصفت لك غرقة يخاف عليها أن لا منكشف المياء عبها الا أن تيكون أرضاً لاشيك في أ

انكشاف الماء عنها فلا بأس به ﴿ وقال غيره ﴾ اذا خيف أن لا يُكشف الماء عبا إ لم يجزأ يضاً بغير نقدلما أعلمنك مما يمنع به الرجل ملكه

حري في الزام مكترى الارض الكراء عجيد

﴿ قَاتَ ﴾ أَرأَيْتِ انَ اكريتِ أَرضًا أَوْ دَاراً كُرَاةِ فَالسِّداَّ فَيْرَ أَزْرَعَ الارضُ وَإِ أحكن الدارحـتي مفت السنة الا أني قــد تبضت ذلك من صاحبــه أيكون عزَّ الكراة الصاحبة أملاني تول منتك (ذال) الرسك كراء مثل الدار وكراء مثل الارض

عنمه مالك لانك حين قبضت ذلك فقد إرمك البكراء وإن لم تروع وإن لم تسكن إ وكذلك الدابة اذا اكتريتها كراه فاسداً فاحتبستها فؤقلت ﴾ فان نم أقبض الارض إ ولا الدار ولا الدابة من صاحبها لم يكن على شيُّ (ذال) نعم لانيُّ عايك فر فلت ﴾ أَوأَيت ان استأجر الرجل أرضاً ليزرعها فلم يجــد البذر أيكون هذا عذراً له في قول مالك (قال) لا يعذر عند مالك سهـذا والكراء عند مالك في هذا وغيره لازم وعما

ولا بموتهما جميعًا ولا ينقض الكراء ثين من الاشياء ﴿ تَلْتَ ﴾ وكذلك لو أخذًا السلطان لحب في السجن عن زراعها أيكون عليه الكرا. في قول مانك ( قال ) فع في رأيي ولكن ليكربها ان لم يقدر على أن يزرعها دو

حرين في اكتراه الارن كراه فاسداً كاييمه

﴿ نَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انَ الْكَتْرِيتِ أُومَا أَجَارَة وَاللَّهُ مَا عَلَى (وَالَ) عَلَيْكَ كُواه مثل

عند مالك ﴿ قلت ﴾ وان كان كرن مثابا أكثر أو أقل مما استأجرتها به ( قال ) نعم هذا قول مالك

-ه﴿ فِي آكترا، الارض بالطمام والعلف ﴿

﴿ قاتَ﴾ أوأيت ان استأجرت أوضاً بشئ من الطعام مم لا نلبته الارك مثل السمن والمسلل والحبن واللبن أبجوز هــذا في أول مالك ( قال ) قال مالك لا بجوز ذلك ﴿ نَلْتَ ﴾ لم كرهه مالك وليس في هذا محاملة (قال) اذا خيف هذا في السكرا، أن

بكون الفمح بالفمح خيف أيضاً أن يكون الفمح بالمسل والسمن الي أجل فلاخير نى ذلك (قال) وكَذَلك فيها بلغنى فسره مالك ﴿ فَلْتُ ﴾ أُوأَيت ان تكاريت أُرضًا بالملح أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ قالُتُ ﴾ ولا بأس بالاشرية كالماعند والك النبيد وغيره من الاشرية ( قال ) قال مالك لا يجوز بالعسل

أرأيت ان تكاربت أرضًا بزيت الجلجلان أنجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك عند ملك لان هذا طعام فرقات؛ أفيجوز بزيت زريعة الـكتان (قال) قال لى مالك لا مجوز أن تكارىالارض بالكتان فرأت ذلك بزيت زريمته أشد هؤفلت، أفتكره أيضاً أن تكرى الارض بالقطن (قال) أكرهم لان القطن عندى تنزلة الكتان ﴿ لِللَّهِ عَلَى إِنْ فَكُرِّى الْأَرْفِ إِلاَّ يُطِيَّهُ ۖ ( وَال ) أَمَّا سَأَلْنَا مَالِكا عنه

ولا بالسمن ولا بالقر ولا بالملح ولا بالصير فالاسبدة عندي بهذه المنزلة عز قلت ﴾

مجملا ولم نسأله عن الأصطبة فالأصطبة وغير الأصطبة سوا. ﴿ نَالَتُ ﴾ لم كره مالك أن تكرى الارض بالكتان هذا الطعام كله قد علمنا لم كرهه مالك لانه يدخله الطعام بالطمام ذاكتان لم كرهه مالك والكتار لا بأس أن يشتريه الرجل بالطعام الى أجل (قال) قال لي مالك أكرد أن تكرى الارض بشئ مما بخرح منها وان كان لا يؤكل

(١) ( بالاصطبة ) بعنم الهمزةوسكون العباد المهمة وضم العناء انهمة وفتح الباء الموحدة مشهدة هي شاقة الكنان وفي الحديث وأبت أبلمريرة رضي الله تعالى عنه عليه ازار فيه علق قد خيطه بالاصطبة حكاه الهروي في الغريب الشهي لسان

( ٢٤ \_ المدونة \_ الحادي عشر )

→ يَحْمَرُ فِي الرجل يكتري الارض الفرقة والنقد في ذلك كيج صـ

﴿ نَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انَ اكْرِيْتُهُ أَرْضَى هَذَهُ وَهِي غَرْنَةً عَلَى أَنْهُ انْ نَصْبُ المَّـا، عَبْ

فهي له بما سمينا من الـكرا، وان ثبت الما، فها فلا كرا، بيننا ( قال ) هذا جائز ان إ ] ينقد الكراء فان لقد الكراء لم يصلح لان هــذا غير مأمون لانها نحال ما وصفتُ

لك غرنة نخاف علمها أن لا شكشف المساء علما الا أن تكون أرضاً لا شبك في أ انكشاف الماء عنها فلا بأس مه مزوةال غيره كه اذا خيف أن لا يُكشف الماء عنها ً

لم يجزأ يضاً بغير نقدلما أعلمتك مما تنع به الرجل ملكه

حجير في الزام مكترى الارض الكراء عيد

﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتَ انَ اكريتَ أُوضًا أَوْ دَاراً كُرَاءٌ فَاسِداً فَلِمِ أَزْرِعِ الأَرْضُ وَإِ أحكن الدارحتي مطت السنة الا أبي قمد قبضت ذلك من صاحب أيكون على

الكواة لصاحبه أملا في قول ملك (قال) إرسك كراء مثل الدار وكرامش الارض عنمة مالك لالك جين قبضت ذلك فقد ازمك الكراء وان لم تروع وان لم تسكن ﴿ وكذلك الدامة إذا اكتريتها كرا، فاسداً فاحتبستها هز قات يج فان لم أقبض الارض أ

ولا الدار ولا الدابة من صاحبها لم يكن على ثني (ذال) نعم لانبي عليك فر فات ﴾ ﴿ أرأيت ان استأجر الرجل أرضاً ليزرعها فلم يجــد البذر أبكون هذا عذراً له في نول إ مالك (قال) لا يعذر عند مالك سهـذا والكراء عند مالك في هذا وغير. لازم وانما أُ

هو عند مالك بيم من البوع لا منتفض بما ذكرت ولا يغيره ولا يموت أحــــدم. ولا يُوسِما جميعاً ولا ينفض الكراء ثنيٌّ من الاشياء ﴿ نَلْتَ ﴾ وكذلك لو أخذَ السلطان لحبسه في السجن من زراعتها أيكون عليه الكراء في تول مانك ( تال ) له

في رأيي ولكن ليكربها ان لم يقدر على أن يزرعها در

- حجر في اكتراه الارض كراه فاسدا كايم

﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اكتريت أوناً اجارة فاسدة ما على (ذال عليك كراه مثلها

عند مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ وان كان كراه مثلها أكثر أو أقل مما استأجرتها به ( قال ) نعم | هذا قول مالك

## -«﴿ فِي اَكْتِرَاءُ الأرضُ بِالطِّمَامِ وَالْمُلْتُ ﴾<

﴿ قاتٍ ﴾ أوأيت ان استأجرت أوضاً بشئ من الطعام ثم لا نابته الارش مثل السمن والمسمل والجبن واللبن أمجوز هــذا في نول مالك ( قال ) قال مالك لا مجوز ذلك ﴿ نَلْتَ ﴾ لم كرهه مالك وليس في هذا محاملة (قال) اذا خيف هذا في الكراء أنَّ | يكون القمح بالقمح خيف أيضاً أن يكون القمح بالمسل والسمن الى أجل فلا خير نى ذلك (قال) وكَذَلك فَهَا بِلنَّنَى فَسَرِهُ مَالِكُ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انْ تَكَارِيتُ أَرْضًا بناج أبجوز ذلك في نول مالك ( قال ) لا بجوز ذلك عند مالك ﴿ قَالَتُ ﴾ ولا بأس أ

بِلاشرِية كاباعند مالك النبيد وغيره من الاشرية (قال) قال مالك لا نجوز بالعسل ولا بالسمن ولا بالتمر ولا بتلج ولا بالصير فالاسبدة عندي بهذه المنزلة هر قلت ﴾ أرأيت ان تكاربت أرضًا بزيت الجلجلان أمجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز ا

ذلك عند مالك لان هذا طعام ﴿ فَلْتَ ﴾ أفيجوز بزيت زريعة الكتان ( قال ) قال لى مالك لا مجوز أن يتكارى الارض بالكتان فرأيت ذلك بزيت زريته أشد ﴿ فَلْتَ ﴾ أفتكره أيضاً أن تكرى الارض بالقطن (قال) أكره لان القطن عندى تمزلة الكنان فرنلت ﴾ أفيكره أن مكرى الارفي بالأشطبة (" (وال) انما سألنا مالكا عنه مجملاً ولم نسأله عن الأصطبة ذلاً صطبة وغير الأصطبة سوا. ﴿ قَلْتُ ﴾ لم كرد مالك

أن تكرىالارض بالكتان هذا الطعامكاه قد علمنا لم كرهه مثلك لام يدخله العلمام بالطعام فالكتان لم كرهه مالك والكتان لا بأس أن يشتريه الرجل بالطعام الى أجل (قال) قال لي مالك أكره أن تكرى الارض بشي عما بخرح منها وان كان لا يؤكل

(١) ( بالاصطبة ) بضم الممززوكون الصاد المهالة وضم العناء المهلة وفتح الباء للوحدة مشددة هي مشاقة الكنتان وفي الحديث رأيت أبلهم برة رضي الله تعالى عنه عليه ازار فبه علق قد خيطه والاصطبة حكاه الهروى في الغريب النبي لسان

( ٢٤ \_ المدونة \_ الحادي، عشر )

- عِيرٌ في الرجل يكتري الارض النرنة والنقد في ذلك كيوب ﴿ لَلَّتَ ﴾ أَرأيت ان اكريته أرضى هذه وهي غرقة على أنه ان نضب المــا، عنه

فعى له بما سمينا من الـكرا، وان ثبت الماء فيها فلا كراء بيننا ( قال ) هذا جائز ان إ ﴿ ينقد الكراء فان نِقْد الكراء لم يصلح لان هــذا غير مأمون لانها محال ما وصفت

لك غرنة نخاف علمها أن لا ينكشف المـا، عنها الا أن تكون أرماً لا شــك في انكشاف الما، عنها فلا بأس مه ﴿ وقال غيره ﴾ اذا خيف أن لا ينكشف الما. عنها لم يجزأ يضاً بغير نقدالما أعلمتك مما يمنع به الرجل ملكه

حير في الزام مكترى الارض الكراء ) الله

﴿ قات ﴾ أوأيت ان اكريت أوضاً أو داراً كراة فاسماً فنم أزرع الارض وَمَ أسكن الدارحتي مضت السنة الا أني تبد تبضت ذلك من صاحب أيكون على أ الكراة لصاحبه أملا في قول ملك (قال) بلزمك كراه مثل الدار وكراء شل الارض أ عشد مالك لامك جين قبضت ذلك فقد ازمك الكراء وان لم تروع وان لم تسكن إ

وكذلك الدامة أذا اكتريتها كراء فاسداً فاحتبستها هز فلت مج ذان لم أفيض الارض ولا الدار ولا الدامة من صاحبًا لم يكن على ثبئ (قال) لعم لاشئ عليك ﴿ قَالَ ﴾ ] أُوأيت ان استأجر الرجل أرضاً ليزرعها فلم يجــد البذر أيكون هذا عذراً له في قول ﴿ مالك (قال) لا يعذر عند مالك سهـذا والكراء عند مالك في هذا وغيره لازم وأنمأ أُ هو عند مالك بيع من البوع لا ينتقض عما ذكرت ولا يغيره ولا عوت أحدها

السلطان غبسه في السجن من زراعتها أيكون عليه الكراء في قول مالك ( قال ) لمر إ في رأبي ولكن ليكربها ان لم يقدر على أن يزرعها مو

- ﴿ فَي اكتراه الارض كراه فاسداً ﴾ يمه

ولا بموسمها جميعاً ولا ينفض الكراء ثنيُّ من الاشياء ﴿ تَلْتَ ﴾ وكذلك لو أخذًا

﴿ قلت ﴾ أوأيت إن اكتريت أرناً اجارة فاسدة ما على ( ذال ) علىك كراه مثلباً

عند مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ وان كان كراه مثلها أكثر أو أقل مما استأجرتها به ( قال ) نعم ا

هذا قول مالك

## -ه ﴿ فِي الكَّبْرِاءِ الأرضِ بِالطَّمَامِ وَالْمَلْفُ ﴾

﴿ قاتَ﴾ أوأيت ان استأجرت أوضاً بشئ منالطعام نما لا نَّبتِه الارثُ مثل السعن والمسل والجبن واللبن أبجوز هــذا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا بجوز ذلك ﴿ نَلْتَ ﴾ لم كرهه مالك ولبس في هذا محاملة (قال) اذا خيف هذا في السكرا، أن يكون الفمح بالقمح خيف أيضاً أن يكون القمح بالمسل والسمن الى أجل فلا خير نى ذلك (قال) وكمذلك فيها بلنى فسره مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان تكاريت أرضاً بالملح أبجوز ذلك في تول مالك (قال) لا بجوز ذلك عند مالك ﴿ قات ﴾ ولا بأس بلاشرية كالهاعند ،الك النبيذ وغيره من الاشرية (قال) قال مالك لا يجوز بالعسل

ولا بالسمن ولا بالتر ولا باللح ولا بالصير فالاسبدة عندى بهذه المنزلة ﴿ فَلْتُ ﴾ أرأيت ان تكاربت أرضاً بزيت الجلجلان أنجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا يجوز ا ذلك عند مالك لان هذا طعام ﴿ فَلْتَ ﴾ أفيجوز نربت زريعة السكتان ( قال ) قال لى مالك لا بجوز أن سكارى الارض بالكتان فرأيت ذلك نزيت زريمته أشد ﴿ فَلْتَ ﴾

أفتكره أيضاً أن تكرى الارض بالقطن (قال) أكره لان القطن عندى عمرلة الكتان فزنلت ﴾ أفكره أن تكرى الأرف الأشطبة " (قال) اتما سألنا مالكا عنه مجملاً ولم نسأله عن الأصطبة فالأصطبة وغير الأصطبة سوا، ﴿ فَلْتُ لَهُمْ لَمُ كُرِّهُ مَالِكُ إِ

أن تكرى الارض بالكتان هذا الطعام كله قد علمنا لم كرهه مالك لا م بدخله الطعام | بالطمام ذالكتان لم كرهه مالك والكتاز لا بأس أن يشتريه الرجل بالطعام الى أجل (قال) قال لي مالك أكره أن تكرى الارض بشي مما بخرح مها وان كان لا يؤكل

(١) ( بالاصطبة ) بضم الهميزة وكون الصاد المهمة وضم العناء المهمة وفتح الباء الموحدة مشديرة هي شاقة الكمنان وفي الحديث رأبت أبلهم برة رضي الله تعالى عنه عليه ازار فيه علق قد خيطه

بالاصلية حكاد الهروى في الغريب التهي لسان

-مع﴿ في الرجل يكتري الارض الغرنة والنقد في ذلك كيه ص

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيتِ انَ اكريته أَرضي هذه وهي غرفة على أنه ان نضب المـا. عَمَا

فهي له بما سمينا من الكراء وان ثبت الماء فيها فلا كراء بيننا ( قال ) هذا جائز أن الم ينقد الكراء فان نقد الكراء لم يصلح لان هــذا غير مأمون لانها محال ما وصفت

لك غرفة مخاف علمها أن لا سكشف الما، عنها الا أن تكون أرضاً لا شـك فَيْ ا انكشاف الما، عما فلا بأس مه ﴿ وقال غيره ﴾ اذا خيف أن لا سكشف الما، عَمَّا

لم يجزأ يضاً بنير نقدلما أعلمتك مما يمنع به الرجل ملكه

- على الزام مكترى الارض الكراء كة ب-

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكريت أرضاً أو داراً كراة فاسداً فلم أزرع الارض وا أسكن الدارحتي مضت السنة الاأبي فيد قبضت ذلك من صاحب أيكون على

الكراه لصاحبه أملا في قول مالك (قال) يلزمك كراء مثل الدار وكراءمثل الارضَّا عنـــد مالك لانك جين قبضت ذلك فقد لزمك الـكراء وان لم تزرع وان لم تسكن ا

وكذلك الدابة اذا اكتريتها كرا، فاسداً فاحتبسها ﴿ قَلْتُ ﴾ فان لم أنبض الارض ا ولا الدار ولا الدابة من صاحبها لم يكن على شي (قال) لعم لاشي عليك ﴿ فَلَتَ ﴾ [

أرأيت ان استأجر الرجل أرضاً ليزرعها فلم بجــد البدر أيكون هذا عذراً له في قول ﴿ مالك (قال) لا يعذر عند مالك مهذا والكراء عند مالك في هذا وغيره لازم ولعالم

ولا بموسما جميعًا ولا ينقض الكراء شيُّ من الاشياء ﴿ فَلْتَ ﴾ وكذلك لو أُخذُهُ

السلطان فحبسه في السجن عن زراعها أيكون عليه الكرا. في قول مالك ( قال ) فيم

- ﴿ فِي اكترا، الارض كرا، فاسداً ١٥٥٠ -

في رأيي ولكن ليكريها ان لم يقدر على أن يزرعها هو

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكتريت أرضاً اجارة فاسدة ما على (قال) عليك كرا مُنْلَأً

عند مالك ﴿ قلت ﴾ وان كان كراه مثلها أكثر أو أقل مما استأجرتها 4 ( قال ) نعم

هذا قول مالك

- و اكتراء الارض بالطمام والعلف كا

﴿ قات ﴾ أوأبت ان استأجرت أوضاً بشئ من الطمام مما لا نلبته الارسُ مثل السمن

والمســـل والحبن واللبن أبجوز هـــذا في قول مالك ( قال ) قال مالك لا بجوز ذلك ﴿ نَلْتَ ﴾ لم كرهه مالك وليس في هذا محافلة (قال) اذا خيف هذا في الكرا، أن

ل يكون القمح بالقمح خيف أيضاً أن يكون القمح بالعسل والسمن الى أجل فلا خير في ذلك (قال) وكذلك فيها ملنني فسره مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتِ انْ تَكَارِيتُ أَرضًا الله أيجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ ولا بأس أ

لًا بالاشربة كالماعند مالك النبيذ وغيره من الاشربة ( قال ) قال مالك لا يجوز بالعسل ولا بالسمن ولا بالتمر ولا بالملح ولا بالصير فالا بلدة عندى مهذه المنزلة ﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت ان تكاربت أرضاً بزيت الجلجلان أبجوز هذا في قول مالك (قال) لا بجوز ا

إ ذلك عند مالك لان هذا طمام ﴿ فلت ﴾ أفيجوزبريت زريمة السكتان ( قال ) قال لى مالك لا مجوز أن شكاري الارض بالكتان فوأيت ذلك نويت زريته أشد ﴿ المُتَّالَ أفتكره أيضاً أن تكرى الارض بالقطن (قال) أكرهم لإن القطن عندى عنزلة الكتان ﴿ نَلْتَ ﴾ أفكره أن تكرى الارهن الأصطفة (١) (قال) اتما سألتا مالكا عنه

ل مجملا ولم نسأله عن الأصطبة فالأصطبة وغير الأصطبة سوا، ﴿ فَلْتَ ﴾ لم كره مالك إ أن تكرى الارض بالكتان هذا الطعام كله قد علمنا لم كرهه مالك لاه يدخله الطعام " بالطعام فالكتان لم كرهه مالك والكتاز لا بأس أن يشتريه الرجل بالطعام الى أجل [ (قال) قال لى مالك أكره أن تكرى الارض بشئ مما مخرح مها وان كان لايؤكل

(١) ( بالاصطبة ) بضم المميزةوكون الصاد المهملة وضم الطاء المهملة وفتح الباء الموحدة مشددة مي مشاقة الكتان وفي الحديث رأيتًا إلهم يرة رضي الله تمالي عنه عليه ازار فيم علق قد خيطه والاصطبة حكاه الهروى في الغريب استعي لسان

(٢٤ \_ المدونة \_ الحادثي عشري) عرب

قال ابن القاسم فوجه كراهية مالك ذلك أنه يخاف عليه أن يستأجرها يد، مما تنبت الارض فيزرع ذلك فيها فيكون فيمه المحافلة يستأجرها بكتان فيزرع فيها لل كتامًا ﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت ان اكتري لارضُ بالتَّبن أو بالقضب أو بالقرط أو ما أشبهه من العلوفة أبجرز هذا في قول مالك (قال) قال لي مالك في الكتان انه لابجوز 🌡 والقرط والفضب والتبن عندي مــذه المنزلة ﴿ نَاتَ ﴾ وكذلك أن أكراها مالله: وبالجبن (قال) نعم لا بجوز ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان أكراها بالشاة التي هى لاحم أو بالسمك أوبطير الماء الذي هو للسكين أبجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا يعجبني هـذا ولا بجوز هـذا لان مالكا قال لا تكرى إورض بشي من الطمام فارى هــذا من الطمام عنــدى ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك ولا تبكري الارض بشئ من الطعام وان كان مما لا يخرج منها لان هـذا عندي من الطعام الذي لابخرج منها ﴿ فِلْتُ بَهِ أُرأَيتِ النَّلْقُلِ أَهُو عَنْدُكُ مِنَ الطَّمَامُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُرَى بِهِ الأرض (قال) أ قال لى مالك فى الغلفل أنه لانجوز أنين بواحد لانه طعام ولا بياع حتى يستوفى لانه طمام وه يجوز أن تكري بهالارض ﴿ قلت ﴾ فان أكراها بابن في ضروع النم أبجوز (قال) قال لىمالك لا تكرى الارض بشي من الطمام ولا بجوز هذا ﴿ سحنونَ ﴾ عن ابن وهمين عن حالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله حلى إ الله عليه وســــــم سهى عن المزاينة والحافلة والمزاينة اشــــتراء النمر في رؤس النخل باللمركم والمحافلة اشــتراء الزرع بالحنطة واستكراء الارض بالحنطــة (قال مالك) عن ابن شهاب وسأاته عن كرائبا بالذهب والورق فقال لابأس به هزابن وهب ﴾ قال وأخبرني أبو خزعة عبد الله ين طريف عن عبد الكريم بن الحارث عن ابن شهاب أن رافع ابن خــ دبح أني قومه نبي حارثة فقال قد دخلت عليكم اليوم مصيبة قالوا وماذلك قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراه الارض ﴿ ابن وهب ﴾ قال ابن شهاب

وسئل رافع بن خديج بسد ذلك كيفكانوا يكرون الارض فقال بشئ من الطمام

مسمى ويشترطون أن لنا ما نبت اذيابات "الارض واقبال الجداول ﴿ اِن وهب ﴾ عن مسلمة بن على أنه سمع الاوزاعي يقول سمت ولى لرافع بن خديج يقول سممت رافع بن خديج يقول سممت رافع بن خديج يقول بهى رول الله صلى الله عليه وسلم عن أمركان بنا واثقا فقال إلى لنا ما تصنعون بمحافلكم قانا نؤاجرها على الربع والاوسق من التحر عن من التحر فنهى عن ذلك ﴿ اِن وهب ﴾ وأخبرنى جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن سلمان بن يسارعن رافع بن خديج بحو هذا وقال قال رسول الله صلى الله عليه عن سلمان بن يسارعن رافع بن خديج بحو هذا وقال قال رسول الله صلى الله عليه بطمام مسمى ﴿ اِن وهب ﴾ عن هذام بن سمد أن أبا الربير حدثه قال سممت بالنات أو الربع وبالماذيانات فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك بالنات أو الربع وبالماذيانات فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك بان وهب ﴾ عن الليث عن رسمة واحداق بن عبد الله عن حافاة بن يسر أنه من خد يج عن كراه الارض بعض ما يخرج منها فسألنه عن كراه الارض وقال لا بأس

م التراب الارض أبحوز أن أنكاراها بجميع الطب (قال) أما بالزعفران المراب بعد الطب (قال) أما بالزعفران المراب بعد المراب المراب بعد المراب المراب بعد المراب بعد المراب بعد المراب بعد المراب المراب بعد المراب وبالحدو والديدل وما أشبهما (قال) الأولى بهذا باسال وكذلك أن أكريت الاراب بالحطب وبالجدوع وبالخشب (قال) الأولى بهذا باسال

(١) ( ۽ اذبانات الاوض) بكسرالة ال المعجمة واضع الياء المثناء بعدها نون جمع ماذبان **قال في النواية** في حسديث وافع بن خديج كذا نكرى الاوض بناعل الناذبان والسواقي قال هي جمع ما ذبان وهو النهر الكمبير ذال ولبست بعربية وهي سوادية وتكرر في الحديث .فرداً وهيماً العسم

9/x

قال ابن القاسم فوجـ ه كراهيـ قالك ذلك أنه يخاف عليـ ه أن بستأجرها يدب

ممي ويشترطون أن لنا مامنيت ،اذيامات ١٠٠ الارض وانبال الجداول ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن على أنه مدم الاوزاعي يقول مسمت مولى لرافع بن خسديج يقول | ممت رافع بن خديم يقول مهي ر-ول الله صلى الله عليه وسلم عن أمركان بنا رافتًا فقال لل لما ماتصـــنمون بمحافلكم فلنا نؤاجرها على الربع والأوــق من التمر والشمير فنهى عن ذلك ﴿ اَنْ وَهِبَ ﴾ وأخبرني جرير بنحازم عن بعلى بن حكم عن سليان من يسارعن رافع من خديم نحو هذا وقال قال رسول الله صلى الله عليه ا وسانه من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها بالناث ولابالربع ولا يطام مسمى ﴿ ابن وهب ﴾ عن هشام بن سعد أن أبا الزبير حسدته قال سمعت إ جابر بن عبد الله يقول كـا في زمان رسول الله صلى الله عليــه وسلم تأخذ الارض ا بالنلث أو الربع وبالمساذيانات فنهى رسول الله صلى الله عليمه وســـالم عن ذلك | ﴿ اِن وهب ﴾ عن الليث عن ربيعة واسحاق بن عبــــد الله عن حنظلة بن قبس أنه ال سأل رافع بن خديج عن كراه الارض فقال نهى رسول لله صلى الله عليه وسلم عن أ كراه الارض ببعض مايخرج منها فسألتمه عن كوائبابالذهب والورق فقال لأبأس ل بكرائها بالذهب والورق

# -هير في اكتراء الارض بالطب والحطب والخشب ڰ⊸

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيتِ الارضِ أنجوز أن أتكاراها بجميع الطيب ( قال ) أما بالزعفران فلا يجوز لأنه مما نتبت الارض فما كان من الطيب مما يشبه الرعفران فلا يجوز ولا بجوز بالعصفر هز نلت ﴾ فالعود والصندل وما أشبههما أيجوز وهو مما تنبت الارض أ ان أتكاري به الارض ( قال ) لا أوى بأماً بالعود والصندل وما أشهرها ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك ان أكريت الارض بالحطب وبالجذوع وبالخشب (قال) الأوى بهذا بأساً (١) ( ۽ اذبانات الاوض) يکسران ال المجمة وقتح إلياء المثناة بعدها نون حجع ماذبان قال في النوابة في حسديث والحج بن خديج كنا فكرى الارض بما على الماذيات والسواقي قال هي جمع ما ذيان ا وهو النهر الكميير قال وليست بعربية وهي سوادية وتكرر في الحديث مفرداً وجماً أم

مما تنبت الارض فيزرع ذلك فيها فيكون فيـه المحافلة يستأجرها بكتان فنزرع فها كتانًا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكترى﴿ رَضُّ بالتبن أو بالقضب أو بالقرط أو ما إ أشبهه من العلوفة أبحوز هذا في قول مالك (قال) قال لي مالك في الكتان أنه لابحوز ا و فالقرط والفضب والتبن عندي مــذه المنزلة ﴿ فَلَتُ ﴾ وكذلك أن اكراها بالليز وبالجبن (قال) نم لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت ان أكراها بالشاة التي أ ُ هي لاحم أو بالسمك أوبطير الماء الذي هو للسكين أنجوز هذا في قول مالك ( قال ) ﴿ لا يعجبني هــذا ولا يجوز هــذا لان مالكا قال لا تبكري إ-رض بشي من الصام فأرى هــذا من الطعام عنــدى ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا تـكري الارض بشيُّ من أ الطعام وان كان مما لا بخرج منها لان هــدا عندي من الطماء الذي لابخرج منها أ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيتِ النَّلْقُلِ أَهُو عَنْدَكُ مَنِ الطَّمَامِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُرَى بِهِ الأرض (قَلَ) قال لىمالك فى الغلفل أنه لايجوز أنتين بواحد لانه طمام ولا بياع حتى يستوفى لانه طمام وه يجوز أن تكري به الارض ﴿ قلت ﴾ فان أكراها بابن في ضروع الغم أبجوز (قال) قال لىمالك لا تكرى الارض بشئ من الطعام ولا بجوز هذا ﴿ سحنونَ ﴾ عن ابن وهميه عن من عن ابن شهاب عن سعيد بن السيب أن رسول الله صلى الله عليه وسملم مهي عن المزابنة والمحافلة والمزابنة اشتراء النمر في رؤس النخل بالممر لل والمحافلة اشــترا، الزرع بالحنطة واستكرا، الارض بالحنطــة (قال مالك) عن أبّ شهاب وسألته عن كراثبا بالذهب والورق فقال لا بأسر. مه ﴿ ان وهب ﴾ قال وأخبرني أبو خزية عبد الله بن طريف عن عبد الكريم بن الحارث عن ابن شماب أن راف ابن خــدبح أني قومه بني حارثة فقال قد دخلت عليكم اليوم مصيبة قالوا وماذلك قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسا, عن كرا، الارض ﴿ ابن وهب كم قال ابن شهاب وسئل رافع بن خديج بعد ذلك كيفكانوا يكرون الارض فقال بشئ من العمام

مهيز في اكترا، الارض بالشجر كا

﴿ نِلْتَ ﴾ أُوأَيِتِ أُنْ تَكَارِيتِ مِنْكُ أُوضًا بشجرٍ لي على أَنْ لكُ الشجرِ بأَصُولِهَا أَنْجُوز

ذلك في أول مالك (قال) لا بأس بهذا عندي اذا لم يكن في الشجريوم تكاري الارض نرة دان كان فيها تمرقه بجز لان مالـكاكرهاشترا، الشجر وفيها ثمر بالطعام وانكان أَ هَداً أَوْ الى أَجَلَ (قَالَ) ولان مالكاكره استكراه الارض بشي من الطعام ﴿ قَالَ ا

ان القاسم ﴾ ولو اشترى أصل الارض التي تكاراها بناك الشجر وفيها ثمر لم يكن ا . أس كذلك قال لى مالك لانه لو التاع أرضا محنطة لم يكن بذلك بأس اذا تعجل لمنطة (قال) وان أخر الحنطة الى أجل فلابأس به أيضاً ولابأس أن بشتري الرجل

من الرجل نخلا ثمر الى أجل يستأخر فيه الاجل حتى ثمر فيه النخلوهو مثل شراء ا الثناة التي لا ابن فيها باللبن الى أجل لان اللبن لايكون فيها بعــد ذلك (قال) ولو أن رجلاً باع كنانا بثوب كنان الى أجل بمكن أن يكون من الكتان ثوب لما كان فيه

خير(قال مالك) وهو من المزاينة ولو باع ثوب كنان بكنان الى أجل لمبكن به بأس لان النوب كتان لايكون منه الكتان والكنان يكون منه النوب ولوباع كتانا شوب

إلى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكتان ثوب الى ذلك الاجــل لفربه فلا بأس به ومن ذلك الشمير بالقصيل الى أجل فلا خير فيه لانه نخرج القصيل من الشمير الا أن يكون الى أجل لا ببلغ اليه القصيل فلا بأس به (قال) واَنْقصيل بالشمير الى أجل

أ لا بأس مه بمد الاجل أو قرب

ح﴿ فِي اكْتِرا، الارض بالارض ﴾ِ∹ ﴿ نَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ تَكَارِيتِ أَرْضًا بأَرْضَ أُخْرَى أُعْطِيَّه أَرْضَى وأُعطاني أُرضَه ( ذال ) لا بأس بذلك ﴿ فات ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة إ ولا أرى به بأساً وقد سألت مالكا عن الرجل بكرى دارد بدار فقال لا بأس بذلك

﴿ قَالَ ﴾ وكذلك أن أكر أني أرت، لأزرع إليام بأرض في يزرعُها هو العام (قال)

﴿ قَاتَ ﴾ أتحفظ هذا الذي سألتك عنه من الطيب والخشب عن • الك ( فال ) أما | الخشب فهو قول مالك آنه لا بأس به وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من مالك ولكر. قد قال مالك ما قد أخبرتك أنه لا تكرى الارض بشئ مما مُنبت الارض وان كان لايؤكل ﴿ ان وهب ﴾ عن مالك بن أنه والليث بن ـــمد وعبــد الله بن طريف أبي خزيمة أن ربيمة من أبي عبد الرحمن حدثهم عن حنظة مِن قايس الدرق أ أنه سأل رافـم بن خــديج عن كرا. المزارع بالذهب والورق ففال لا بأس بكرائها بالذهب والورق ﴿ إِنْ وهبَ ﴾ عن عبد الله بن عمر عن مانع أن ابن عمر كان يكرى أرضه بالدنانير والدراهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وساة ان عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر ولدموعمر بنءبد العزيز وابن شهاب وربيعة أنهم كانوا لايرون بكراء الارض البيضاء بالدنانير والدراهم بأساً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لحميمة عن أبي الاسود عن عروة بن الزبير أن الزبير فالعوام كان يكري بياض أرضه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس قال بلغي أن عبد الرحمن من عوف تكارى أرضاً فلم تزل في يدد حتى مات قال ابنه فما كنت أرى الاأنبالنا من طول ما مكثت في يذبه حتى ذكرها لنا عنــد موتم ﴿ ابن وهب ﴾ عن أنس بن عباض وابن أبي الزياد عن هشام بن عروة أن عروة } كان يكري أرضاله أربع سنين ثمانين ديناراً الا أن ابن أبي الزياد قال بذهب في ابن وهب كه وأخبرني عُمَانَ بن عطاء الخراساني عن أبيه عن محمد بن كمب القرطي أن ﴿ عبد الرحمن بن عوف أعطى سعد بن أبي وقاص أرضا له زارعه اياها على النصف فقال له رسول الله صلى الله عليه وسالم أتحب أن تأكل الربا وسهاد عنه ﴿ ابن وهب ﴾ عن ان لهيمة عن خالد من يزيد عن عطاء أنه قال في الرجل يعطى صاحبه الارض البيضاء

على الربم أو النصف فقال لاتصاح . لابن وهب هذه الآثار كلما

مسمى ويشترطون أن لنا مانبت عاذيالات "الارض واقبال الجداول ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسلمة بن على أنه سمع الاوزاعي يقول مسمت ولي لرافع بن خـ ديج يقول ا المسمت دافع بن خديج بقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمركان بنا رافقًا فقال لل لنا ماتسـنـمون تحماقلـكم قلنا نؤاجرها على الربع والاوسق من التمر والشمير فهي عن ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن سلمان بن يسارعن رافع بن خديج بنحو هذا وقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليررعها أو ليزرعها أخاء ولايكرها بالنك ولابالربع ولا الطمام مسمى ﴿ ابن وهب ﴾ عن هشام بن سعد أن أبا الربير حدثه قال سعت جابر بن عبد الله قول ك ا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ الارض إبالثلث أو الربع وبالماذيانات فهي رسول الله صلى الله عليه وسسلم عن ذلك ا أن رافع بن خديج عن كراء الارض فقال نهيي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كرا، الأرض ببعض مايخرج منها فسألت عن كرام ابالذهب والورق فقال لأبأس أربكه انبا بالذهب والورق

# -ه ﴿ فِي اكترا، الارض بالطب والحطب والخشب ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيتِ الأرضِ أَنجُوزُ أَنْ أَنكَارِاهَا تجميعِ الطيبِ ( قال ) أما بالزعفر ان و فلا مجوز لأنه نما نثبت الارض فما كان من الطب تما يشبه الزعفران فلا مجوز ولا إبجوز بالعصفر ﴿ فلت ﴾ فالعود والصندل وما أشبههما أيجوز وهو مما تنبت الارض أن أتكاري به الارض ( قال ) لا أرى بأساً بالعود والصندل وما أشبههما ﴿ فَالَّتَ ﴾ وكذلك ان أكريت الارض بالحطب وبالجذوع وبالخشب (قال) لاأدى بهذا بأساً (١) ( بماذيانات الارض) بكسرالذال المعجمة و نتح إلياء المثناة بعدها نون جمع ماذيان قال في الهابة

في حــدبـث رافع بن خديج كنا نكرى الارض بما على الماذيات والـــواقي قال هي جم ما ذيان و دو الهر الكبير قال وليست بعربية وهي سوادية وتكور في الحديث مفرداً وجمعاً اه

قال ابن القاسم فوجه كراهية مالك ذلك أنه مخاف عليه أن يستأجرها شير إمما تنبت الارض فيزرع ذلك فيها فيكمون فيسه المحافلة يستأجرها بكتان فيزرع فيها كتانًا ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انَ اكْتَرِي الأرضُ بِالَّتِينَ أَوْ بِالقَصْبُ أَوْ بِالقَرْطُ أُو أُمَّا ﴿ كُ أشبهه من العلوفة أنجرز هذا في قول مالك (قال) قال لي مالك في الكتان أنه لانجوز ا فالفرط والفضب والتبن عندى سده المذلة ﴿ فَلْتُ ﴾ وكذلك أنَّ اكراها باللهنَّ ﴿ وبالجبن (قال) نم لا بحوز ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان أكراها بالشاة التي هي للحم أو بالسمك أوبطير الماء الذي هو للسكين أنجوز هذا في قول مالك ( قال) 🕌 لا يعجبني هــذا ولا يجوز هــذا لان مالكا قال لا تكرى احرض بشي من الطعام 💮 فأرى هــذا من الطمام عنــدى ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا تكري الارض بشئ مَنْ ا الطمام وان كان ممما لا يخرج منها لان هــذا عندى من الطمام الذي لايخرج منها ﴿ لَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَعَدْكُ مِن الطَّمَامُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُرَى بِهِ الأرض (قال) قال لىمالك فى الفلفل أنه لايجوز أننين بواحد لانه طعام ولا بباع حتى يستوفى لانه أ طمام وه يجوز أن تكري بهالارض ﴿ قلت ﴾ فان أكراها بلبن في ضروع النَّم أنجوز (قال) قال لىمالكلا تكرى الارض بشي من الطمام ولانجوز هذا ﴿ حَنُونَ ﴾ ﴿ عِن ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى

والمحافلة اشتراء الزرع بالحنطة واستكراء الارض بالحنطة (قال مالك) عن ابن شهاب وسألته عن كراشها بالذهب والورق فقال لا بأسر، به فران وهب والورق فالعرب أبو خزعة عبد الله من طريف عن عبد الكريم بن الحارث عن ابن شهاب أن رافع ابن خدايم أني تومه بني حارثة فقال قد دخلت عليم اليوم مصابة قالوا وماذلك قال مهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراه الارض ﴿ ابن وهب ﴾ قال ابن شراب وسمثل رافع بن خديج بمــد ذلك كيفكانوا يكرون الإرض فقال بشئ من الطبأم

الله عليه وسسلم نهى عن المزابنة والمحافلة والمزابنة إنستراء النمر فى رؤس النخل بالعجا 🚅

حرفي في اكترا، الارض بالشجر ڰة ~

مِ ذَلَتَ ﴾ أوأت أن تكاربت منك أوضا بشجر لي على أن لك الشجر بأحولها أنجوز ذابي في أول مالك (قال) لا بأس بهذا عندي اذا لم يكن في الشجر يوم تكاري الارض نرة ذان كان فيها تمرقه بجز لان مااكا كرداشترا، الشجر وفيها ثمر بالطعام وان كان هدآ أو الى أجل (قال) ولان مالكاكره استكرا، الارض بشي من الطعام ﴿ قَالَ ا مِن النَّالَمُ ﴾ ولو اشترى أصل الارض التي تكاراها نثلث الشجر وفيها تمر لم يكن به أس كذلك قال لى مالك لانه لو التاع أرضا بحنطة لم يكن بذلك بأس اذا تعجل الحابيلة (قال) وان أخر الحابطة الى أجل فلا بأس به أيضاً ولا بأس أن يشتري الرجل ا من الرجل نخلا ثمر الى أجل بستأخر فيه الاجل حتى ثمر فيه النخلوهو مثل شراء أ الشاة التي لا ابن فيها باللبن الى أجل لانَ اللبن لايكون فيها بمــد ذلك (قال) ولو أنَّ رجلا باع كنانا يموب كتان الى أجل تمكن أن يكون من الكتان ثوب لماكن فيه خير(قال مالك) وهو من المزاينة ولو باع نوب كنتان بكتان الى أجل لميكن به بأس لان الثوب كتان لايكون منه الكتان والكنان يكون منه الثوب ولوباع كتانا يثوب الى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكنان ثوب الى ذلك الاجـــل لقريه فلا بأس به ومن ذلك الشمير بالقصيل الى أجل فلاخير فيه لانه يخرج القصيل من الشمير الا أن يكون الى أجل لا بلغ اليه القصيل فلا بأس به (قال) والقصيل بالشمير الى أجل الا بأس به بعد الاجل أو قرب

#### ــه ﴿ فِي اكْتُرا، الارض بالارض ﴾ٍ<⊸

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ تَكَارِتِ أَرْضًا بَأَرْضَ أَخْرَى أَعْطِيْهِ أَرْضَى وأَعْطَانِي أَرْضُهُ ( وَالْ ) لا بأس بذلك ﴿ قات ﴾ محفظه عن مالك (قال) لا أفوم على حفظه الساعة إ ولا أرى به بأساً وقد سأل مالكا عن الرجل بكرى دارد بدار فقال لا بأس بذلك ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك إن أكراني أون، الأزوع الله بأون لي يزوعها هو العام (قال)

﴿ قَالَ ﴾ أتحفظ هذا الذي سألتك عنه من الطيب والخشب عن . الله ( قال) أما الخشب فهو قول مالك آنه لا بأس به وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من حالك ولكر قد قال مالك ما قــد أخبرتك أنه لا تـكرى الارض بشئ مما ننبتــ الارض وان كان لايؤكل ﴿ اِنْ وَهِمِ ﴾ عن مالك بن أنه والليث بن سمد وعبـ دالله بن طريف أبي خزيمة أذربيمة بن أبي عبد الرحن حدثهم عن حنظلة بن قيس الدرق أنه سأل رافع بن خسديج عن كراء المزارع بالذهب والورق ففال لا بأس بكراثها أ بالذهب والورق ﴿ إن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن مانم أن ابن عمر كان يكري أرضه بالدنانير والدراهم ﴿ ابن وهب ﴾ عنرجال من أهل العلم عن ابن المسيب وسالم ان عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر ألم ولددوعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيمة أنهم كانوا لايرون بكراء الارض البيك! أ بالدنانير والدراهم بأساً ﴿ ان وهم ﴾ عن ان لهميمة عن أبي الاسود عن عروة بن ﴿ الزبير أن الزبير بنالعوام كان يكري بياض أرضه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن أنس ﴿ قال بلغني أن عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضاً فلم تزل في يده حتى مات قال انته لم فماكنت أرى الأأسالنا من طول ما مكثت في بديه حتى ذكرها لنا عنمد مويه إ ﴿ ان وهب ﴾ عن أنس بن عياض وان أبي الزياد عن هشام بن عروة أن عروة } كان يكرى أرضاله أربع سنين ثمانين ديناراً الا أن ابن أبي الرياد قال مذهب ﴿ حَيْ وهب ﴾ وأخبرُني عَمَانَ من عطاء الخراساني عن أنيه عن محمد من كمب القرطي أن عبد الرحمن من عوف أعطى سعد من أبي وقاس أرضا له زارعيه الاهاعلى النصف فقال له رسول اللَّفْصلي الله عليه وسار أتحب أن تأكل الربا ونهاد عنه ﴿ انْ وهم ﴾ عن ابن لهيمة عن خالد بن يزيد عن عطاء أنه قال في الرجل يه على صاحبه الارض البيضاء على الربع أو النصف فقال لاتصاح . لابن وهب هذه الآثار كاما

مهر في اكترا، الارض بالشجر كية ~ ﴿ وَابِّ أُواْبِ أَنْ تَكَارِبَ مِنْكُ أُرِفًا بِشَجْرِ لِي عَلِي أَنْ لِكُ الشَّجِرِ بِأَمْوِلُمَا أَبِحُوزَ ذلك في تول مالك (قال) لا بأس بهذا عندي اذا لم يكن في الشجريوم تكاري الارض إ فرة ذان كان فيها تمرقه بجز لان ماالكا كرداشترا، الشجر وفيها ثمر بالطمام والكان نَدَدَ أُو الى أجل (قال) ولان مالكاكره استكراه الارض بشي من الطعام ﴿ قَالَ ا بن الغاسم ﴾ ولو اشترى أصل الارض التي تكاراها بناك الشجر وفيها تمر لم يكن به أس كذلك قال لى مالك لانه لو استاع أرضا محنطة لم يكن بدلك بأس اذا تمحل أ لَـٰنيلة (قال) وإن أخر الحنطة إلى أجل فلابأس به أيضاً ولابأس أن يشتري الرجل أ من الرجل نخلا ثمر الى أجل بستأخر فيه الاجل حتى ثمر فيه النخل وهو مثل شراء ا الشاة الني لا لبن فيها باللبن للي أجل لان اللبن لايكون فيها بدــد ذلك (قال) ولو أن ا رجلا باع كنانا بثوب كنان الى أجل بمكن أن يكون من الكنان ثوب لما كان فيه خير(قال مناك) وهو من المزاينة ولو باع ثوب كنتان بكنان الى أجل لميكن به بأس لان النوب كتان لايكون منه الكتان والكيان يكون منه الثوب ولوباع كتالايتوب الى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكنان ثوب الى ذلك الاجــل لقربه فلا بأس أ به ومن ذلك الشمير بالقصيل الى أجل فلا خير فيه لانه يخرج القصيل من الشمير الا أن يكون الى أجل لا يبلغ اليه النصيل فلا بأس به (قال) والقصيل بالشمير الى أجل

حٍڲ۬ في اكترا، الارض بالارض ﴾<⊸

لا أس به بعد الاجل أو قرب

﴿ ذات ﴾ أرأيت ان تكاريت أرضاً بأرض أخرى أعطيته أرضى وأعطاني أرضه ( ذال ) لا بأس بذلك ﴿ فات ﴾ تحفظه عن مالك ( ذال ) لا أقوم على حفظه الساعة ا ولا أرى به بأساً وقد سألت مالكا عن الرجل يكرى دارد بدار فقال لا بأس بذلك م ذات ﴾ وكذلك ان أكر ابي أربه لا زرع با الدار بأرض لي يزرعها هو العام (ذال)

﴿ قَالَ ﴾ أتحفظ هذا الذي سألتك عنه من الطيب والخشب عن • الك ( قال) أما أ الخشب فهو قول مالك آنه لا بأس به وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من مالك ولكم. أ قد قال مالك ما قــد أخبرتك أنه لا تـكرى «الارض بشي مما ننبت الارض وان<sup>ا</sup> كان لا يؤكل فر أن وهب مج عن مالك بن أنب والليث بن سمد و مبد الله بن أ طريف أبي خزيمة أنربيمة بن أبي عبد الرحمن حدثهــم عن حنظلة بن قبس الدرق ا أنه سأل رافع بن خــديج عن كراء المزارع بالذهب والورق فقال لا بأس بكرائها بالذهب والورق ﴿ إِن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن مانع أن ابن عمر كان يكري أرضه بالدنانير والدراه يهز ان وهب كج عن رجال من أهل الما, عن ان المسيب وسالم ابن عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر أُ ولدموعمر بنعبد العزنز وان شهاب وربيعة أنهم كانوا لابرون بكراء الارض البيضاء بالدَّالَفِيرِ والدِّرَاهِمِ بأَسَّا ﴿ إِنْ وَهُبِّ ﴾ عن ابن لهميمة عن أبي الاسود عن عروة بن أُ, الزبير أن الزبير بنالعوام كان يكرى بياض أرضه ﴿ ان وهِبَ ﴾ عن مالك بن أنب قال بلغني أن عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضاً فلم نزل في يدد حتى مات قال ابنه فماكنت أرى الأنهالنا من طول ما مكثت في مدمه حتى ذكرها لنا عنـــد موته إ ﴿ ابن وهب ﴾ عن أنس بن عباض وابن أبي الزياد عن هشام بن عروة أن عروةُ كان يكري أرضاله أربع سنيز ثمانين دخاراً الا أن ابن أبي الزياد قال بذهب ﴿ ابْ مُ وهب ﴾ وأخبرني عبان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن محمد بن كمب الفرطي أن عبــد الرحمن من عوف أعطى سعد من أبي وقاص أربنا له زارعــه اياها على النصف فقال له رسول الله عليه والله عليه وسار أتحب أن تأكل الربا ونهاد عنه ﴿ ان وهب ﴾ ا عن أن لهيمة عن خالد من مز مدعن عطاء أنه قال في الرجل يه على صاحبه الأرض البيضاء

على الربع أو النصف فقال لانصاح . لا بن وهب هذه الآثار كاما

معظم في اكتراء الارض بالشجر كلاهمعظم في اكتراء الارض بالشجر كلاهمزنات الم أوأيت أن تكاربت منك أرضا بشجر لى على أن لك الشجر بأصولها أنجوز

برنات ﴾ أرأبت أن تكاربت منك ارضا بشجر لى على ان لك السجر بالحوصة الجرور ذلك في أولى الك (قال) لا بأس بهذا عندى اذا لم يكن في الشجر يوم تكارى الارض نبرة ذان كان فيها تمرق لم يجز لان مالكا كرداشترا، الشجر وفيها ثمر بالطعام وان كان فندا أو الى أجل (قال) ولان مالكاكرد استكرا، الارض بشي من الطعام ﴿ قال بن القاسم كه ولو اشترى أصل الارض الني تكاراها بناك الشجر وفيها ثمر لم يكن

بن الناسم بم ولو اشترى اصل الا رص الى كاور عاصله على عصور رو. و ابد كا له بأس أذا تمجل بأس كذلك بأس أذا تمجل أ به بأس كذلك قال لى مالك لانه لو التاع أرضا محنطة لم يكن بذلك بأس أذا تمجل المائية وقال) وأن أخر الحنطة الى أجل يستأخر فيه الأجل حتى ثمر فيه النخل وهو مثال شراء من الرجل نخلا غمر الى أجل يستأخر فيه الأجل حتى ثمر فيه النخل وهو مثال شراء من الرجل نخلا عمل المناسبة المناس

لان النوب دنان لا يكون من ذلك الكتان توب الى ذلك الاجل النوبه فلا بأس الى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكتان توب الى ذلك الاجل النوبه فلا بأس به ومن ذلك الشعير بالقصيل الى أجل فلا خير فيه لانه يخرج القصيل من الشعير الا أن يكون الى أجل لا بلغ اليه القصيل فلا بأس به (قال) وانقصيل بالشعير الى أجل

> لا بأس به بعد الاجل أو نرب \_جغ في اكتراء الارض بالارض گخ⊸

ر نات كه أرأيت ان تكاريت أرضاً بأرض أخرى أعطيته أرضى وأعطاني أرضه وأداني أرضه (قال) لا بأس بذلك فر نات كه تحفظه عن مالك (قال) لا أفوم على حفظه الساعة ولا أرى به بأساً وقد سألت مالكا عن الرجل بكرى دارد بدار فقال لا بأس بذلك في ترزعا حر العام (قال)

﴿ قَاتَ ﴾ أتحفظ هذا الذي سألتك عنه من الطيب والخشب عن • الك ( قال ) أما الخشب فهو قول مالك آنه لا بأس به وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من مالك ولكير قد قال مالك ما قد أخبرتك أنه لا تكرى الارض بشي مما نبت الارض وان ا كان لا يؤكل ﴿ إِنْ وَهِبَ ﴾ عن مالك بن أنه والليث بن سمد و عبد الله بن طريف أبي خزعة أذربيمة من أبي عبد الرحمن حدثهــم عن حنظلة من قيس الدرقي أ أنه سأل رافــم بن خــدبج عن كراه المزارع بالذهب والورق فقال لابأس بكرامها بالذهب والورق ﴿إِنِّ وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن مانع أن ابن عمر كان يكري أ أرضه بالدنانير والدراهم﴿ ابن وهب ﴾ عنرجال من أهل العلم عن ابن المسيب وساءً ﴿ ابن عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر إ ولده وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيمة أنهم كانوا لابرون بكراء الارض البيت! ﴿ بالدَّالَفِيرِ والدِّرَاهِمِ بأَسَّا ﴿ اِنْ وَهِبَ ﴾ عن ابن لهميمة عن أبي الاسود عن عروة - ن أُرَّ الزبير أن الزبير نالعوام كان يكري بياض أرضه ﴿ ان وهب ﴾ عن مالك بن أنبي أ قال بلغني أن عبد الرحمن من عوف تكارى أرضاً فلم نزل في بدد حتى مات قال النه فما كنت أرى الأأمالنا من طول ما مكثت في بذبه حتى ذكرها ننا عنـــد موته إ ﴿ ابن وهب ﴾ عن أنس بن عياض وان أبي الزياد عن هشام بن عروة أن عروةً أ كان يكري أرضاله أريم سنيز ثمانين ديناراً الا أن ابن أبي الزياد قال بذهب ﴿ اسْمُ وهب ﴾ وأخبرني عُمَانُ تن عطاء الحراساني عن أبه عن محمد بن كمب القرطي أن عبد الرحمن من عوف أعطى سعد من أبي وقاص أرضا له زارعيه اياها على النصف فقال له رسول الله صلى الله عليه وسار أتحب أن تأكل الربا ونهاد عنه ﴿ ان وهب ﴾ عن أن لهيمة عن خالد من مزيد عن عطاء أنه قال في الرجل دملي صاحيه الارض البيف؛ على الربع أو النصف فقال لاتصلح . لا بن وهب هذه الآثار كاما ــــ في اكتراء الارض بالشجر كة □

﴿ وَابِ أَوْابِ أَنْ تَكَارِبُ مِنْكُ أَرْضًا بِشَجِرٍ لِي عَلَى أَنْ لِكَ الشَجِرِ بِأَصُولِمَا أَمِجُوز

ذلك في ل مالك (قال) لا بأس بهذا عندى اذا لم يكن في الشجريوم تكارى الارض نمرة ذان كان فيها ثمرة لم يجز لان مالـكاكر داشترا. الشجر وفيها ثمر بالطعام وانكان

ل مُداَّ أو الى أجل (قال) ولان مالكاكره استكراء الارض بشيُّ من الطمام ﴿ قَالَ ا بن الناسم ﴾ ولو اشترى أصل الارض التي تكاراها بناك الشجر وفيها ثمر لم يكن ر. أس كذلك قال لى مالك لانه لو الناع أرضا محنطة لم يكن بذلك بأس اذا تعجل

لماينة (قال) وإن أخر الحنطة إلى أجل فلا بأس به أيضاً ولا بأس أن يشتري الرجل ا من الرجل نخلا ثمر الى أجل يستأخر فيه الاجل حتى ثمر فيه النخلوهو مثل شراء | انشاة الني لا لبن فيها باللبن الى أجل لان اللبن لايكون فيها بمــد ذلك (قال) ولو أنَّ

ا رجلا باع كنانا يثوب كنان الي أجل يمكن أن يكون من الكنان ثوب !! كان فيه خير(قال مالك) وهو من المزاينة ولو باع ثوب كنتان بكنان الى أجل لميكن به بأس ا لاز النوب كنان لايكون منه الكنان والكنان يكون منه النوب ولوباع كنانا يثوب الى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكتان ثوب الى ذلك الاجـــل أَهْرِيه فلا بأس

به ومن ذلك الشمير بالقصيل الى أجل فلا خير فيه لانه نخرج القصيل من الشمير الا أن يكون الى أجل لا ببلغ اليه القصيل فلا بأس به ( قال ) والقصيل بالشمير الى أجل

> ألا أس مه ممد الاجل أو قرب حرٍ في اكترا، الارض بالارض لإح

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ تَكَارِبُ أَرْضًا بَأُرْضَ أَخْرِي أَعْطِيْهِ أَرْضَى وأَعْطَانِي أُرْضَهُ ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا أقوم على حفظه الساعة إ ولا أرى به بأساً وقد سألت مالكا عن الرجل بكرى دارد بدار فقال لا بأس بذلك إ ﴿ وَالَّهِ ﴿ كَذَلْكَ أَنَ أَكُونِي أُرْفَ لِأَزْرَعُهَا الدَّامِ أُرْضَلَ كُنْ يَرْزُعُهَا هِو العالم (وَالَّ

﴿ قَالَ ﴾ أتحفظ هذا الذي سألتك عنه من الطيب والخشب عن • ألك ( فال) أما أ الخشب فهو قول مالك آنه لا بأس به وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من مالك ولكير قد قال مالك ما قــد أخبر تك أنه لا تـكرى الارض بشئ مما ننبت الارض وان ا كان لايؤكل ﴿ أَنَّ وَهِمْ ﴾ عن مالك بن أنَّ والليث بن سمد وعبــد الله بن طريف أبي خزيمة أن ربيمة بن أبي عبد الرحمن حدثهم عن حنظلة بن قبس الدرق أنه سأل رافع بن خــديج عن كراء المزارع بالذهب والورق ففال لا بأس بكراثها بالذهب والورق ﴿ إِنَّ وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن مانع أن ابن عمر كان يكرى أرضه بالدنانير والدراهيرهز ابن وهب ﴾ عنرجال من أهل العلي عن ابن المسيب وسالم ابن عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر أ ولددوهمر بنءبد العزيز وابن شهاب وربيمة أنهم كانوا لايرون بكراء الارض البيشاء بالدلانير والدراهم بأساً هزاين وهب كه عن ابن لهيمة عن أبي الاسود عن عروة بن الزبيرِ أن الزبير بنالعوام كان يكري بياض أرضه ﴿ ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس قال بلغني أن عبد الرحمن من عوف تكارى أرضاً فلم نزل في بدد حتى مات قال ابنه فماكنت أرى الأنبالنا من طول ما مكنت في يديه حتى ذكرها لنا عنــد موقع ﴿ ابن وهب ﴾ عن أنس بن عياض وابن أبي الزياد عن هشام بن عرود أن عروة كان يكرى أرضاله أربع سنين ثمانين دخاراً الا أن ابن أبي الرياد قال بذهب وابن 🖟 وهب ﴾ وأخبرني عُمَانَ بن عطاء الحراساني عن أنيه عن محمد بن كمب القرطي أن عبد الرحمن من عوف أعطى سعد من أبي وقاس أرضا له زارعه اياها على النصف فقال له رسول الله على الله عليه وسلم أتحب أن تأكل الربا ونهاد عنه هز ان وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن خالد بن يزيد عن عطاء أنه قال في الرجل يمطي صاحبه الارض البيضاء على الربع أو النصف فقال لاتصاح . لا في وهب هذه الآثار كاما

مي في أكترا، الارض بالشجر كك⊸

معلم الله الله (قال) لا بأس بهذا عندى اذا لم يكن في الشجر بأصولها أمجوز الله وقال الله الشجر بأصولها أمجوز الدرض الله وقال الله (قال) لا بأس بهذا عندى اذا لم يكن في آلشجر يوم تكارى الارض

به بأس كذلك قال لى مالك لانه لو اتاع أرضا بحنطة لم يكن بذلك بأس اذا تعجل المختطة الم يكن بذلك بأس اذا تعجل المختطة (قال) وان أخر الحنطة الى أجل فلا بأس به أيضاً ولا بأس أن يشتري الرجل من الرجل نخلا ثمر الى أجل يستأخر فيه الاجل حتى ثمر فيه النخل وهو مثل شراء الشاة التى لا لبن فيها باللبن الى أجل لان اللبن لا يكون فيها بعد ذلك (قال) ولو أن

غير(قال مالك) وهو من المزامة ولو باع ثوب كنان بكتان الى أجل لم يكن به بأس لان النوب كنان لايكون منه الكنان والكنان يكون منه النوب ولوباع كنانا شوب الى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكنان ثوب الى ذلك الاجمل لقربه فلا بأس به ومن ذلك الشعير بالقصيل الى أجل فلاخير فيه لانه يخرج القصيل من الشعير الا

رجلا باع كنانا بثوب كنان الى أجل يمكن أن يكون من الكنان ثوب لماكان فيه

أن يكون الى أجل لا يبلغ اليه القصيل فلا بأس به (قال) والقصيل بالشمير الى أجل لا بأس به بمد الاجل أو قرب

ــه ﴿ فِي اكترا، الارض بالارض ﴾ ⊸

و قلت ﴾ أرأيت ان تكاريت أرضاً بأرض أخرى أعطيته أرضى وأعطاني أرضه

( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال ) لا أقوم على حفظه الساعة ولا أرى به بأساً وقد سألت مالكا عن الرجل يكرى دارد بدار فقال لا بأس بذلك وكذلك ان أكر اني أرضه لأزرعها العام بأرض لى يزرعها هو العام (قال) ﴿ قلت ﴾ أتحفظ هذا الذي سألنك عنه من الطب والخشب عن م ألك ( قال ) [ ] . الخشب فيو قول مالك أنه لا بأس به وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من مالك ولكر

قد قال مالك ما قد أخبرنك أنه لا تكرى الارض بشى مما نبت الارض والم كان لايؤكل ﴿ إن وهب ﴾ عن مالك بن أن والليث بن سمد وعبد الله في طريف أبي خزيمة أن ربيعة بن أبي عبد الرحن حدثهم عن حنطة بن قبس الدوق انه سأل رافع بن خد بج عن كراء المزارع بالذهب والورق فقال لا بأس بكرا أيما بالذهب والورق ﴿ إن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان يكرفي

أرضه بالدنانير والدراهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وسألم ابن عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر ولده وعمر بن عبد الدن وابن شهاب وربيعة أنهم كانوا لا يرون بكراء الارض البيضاء الدنانير والدراهم بأساً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهميمة عن أبى الاسود عن عروة بن الدنير أن الزبير بن الموام كان يكري بياض أرضه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك بن ألمني المنافقة المنافقة عن أبى الأسود عن عروة بن النبير عن مالك بن ألمني المنافقة المنافقة

قال بلنی أن عبد الرحمن بن عوف تکاری أرضاً فلم ترل فی بدد حتی مات قال آیند فی کنت أری الاأنهالنا من طول ما مکثت فی بدیه حتی ذکرها لنا عند موقاً و ابن وهب که عن أنس بن عیاض وابن أبی الزاد عن هشام بن عروة أن عروه کان یکری أرضاله أربع سنین تمانین دیاراً الا أن ابن أبی الزاد قال بذهب و آی

عن ابن لهيمة عن خالد بن يزيدعن عطاء أنه قال في الرجل يه على صاحبه الارض البيضاء على الربم أو النصف فقال لا نصلح . لا بن وهب هذه الآثار كاما لا أرى بذلك بأساً ولم أسمه من مالك ولكنه رأيي ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان استأجرت أرضك هذه أزرعها العام لنفسى بزراعتك أرضى هذه الأخرى لنفسك قابلاأمجوز ذلك فى قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز اذا كانت الارضون مأمونة لان النقد

دلك في قول مالك ام لا (قال) ذلك جائز اذا كانت الارضون مأمونة لان النقد لا يصاح الا في الارضين المأمونة ولان قبض الارض فقداً عنزلة الذهب وكذلك الذي بيبع السلمة النائبة بسلمة حاضرة ولا بجوز أن ينقسد الحاضرة وانكانت عرضًا

بمنزلة الذهب والورق وكمذلك بقول غير واحد من العالم،

- ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيت ان تكاريت أرضك هـ ذه السنة أزرعها بألف درهم أدفعها اليك

الى عشر سنين على أن أقبض الارض منك قابلا فأزرعها قابلا أيجوز هــذا فى قول الماك ( قابلا أيجوز هــذا فى قول الماك ( قال ) لم وقد بينا هذا ومثله من الكراه ( قال ) وقال مالك وكذلك العروض والحيوان وغيرهما والعار تكون سلد في شتريها من صاحبها على أن يأخذها مذلك الله والممن الى أجل معلوم أ بعدمن ذلك ( قال مالك ) فلا يأس مذلك وليس هذا من وجه

۔∞کیر فی الرجل یکری أرضه بدراهم الی أجل کی⇒۔ ﴿فاذا حل الاجل أخذ مکانها دنانیر ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ أَكْرِيتَ أُرْضاً بدواهم الى أُجل فلما حـل الاجل أخـذت منه مكان الدواهم دنانير بدأ بيد ( قال ) لا بأس بذلك عند مالك معير في الرجل يكرى أرضه بدواهم الى أجل فاذا حل الاجل كيج

، يشرى أرصه بدراهم أنى أجل فادأ حل الأجل فيج ﴿ أُخَذُ مَكَانُهَا طَمَامًا أَو ادامًا ﴾

﴿ نات ﴾ أرأيت ان أكريت أرضي بدراهم أو دنانير الى أجــل فلما حل الاجــل أخــدت مكنها طماما أو اداما أمجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك عنــه مالك وكل شيء كان لا يجوز لك أن تكرى به أرضك فلا يجوز لك أن تصرف فيه

كرا اردنك وماكان بجوزلك أن تكرى به أردنك فلابأس أن تصرف فيه كراه أردنك

حﷺ فی الرجل یکری أرضه بدراهم نم یشترط ﷺ ﴿ مُکانَّها دَانِیر الی أُجَل﴾

﴿ ثلت ﴾ أوأيت ان آجرت أوضى بدراهم على أن آخــ نم بها دنانير الى أجـ ﴿ بَكَلَّ عَلَمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ال

ولا تنتفت الى لفضهما (قال) نعم كذلك قال لى مالك

عشر بن درهما ديبارا الجورهما العرام في بون العلم وفال المهم ... و سعى عدة الدراهم والدنانير فوقعت الصفقة بها فرقلت ، فأن وقعت الصفقة بالدراهم ثم اشترط الدنانير بمد وقوع الصفقة (قال) الكراء جائز بالدراهم واشتراطه الدنانير بالدراهم باطل الا أن يأخــذ بالدراهم دنانير بدآيد اذا حل الاجــل ﴿ قلت ﴾ ولو

بهراهم باطل او آن ياحمله بالدرام ما بدوله بيست معالم المحلة وانحا وفعت كانت الدراهم التي وقع بها الكراء الى أجل فأخذ بها دنائير معجلة وانحا وقعت حفقة الكراء بالدراهم أنجوز هذا (قال) لا بجوز هذا فر قات كي وهذا كه قول مالك (قال) لهم فر قات كي أو أيموز هدف أي قول مالك (قال) لهم فر قات كي وكان دندة عشرين درها دياراً أبجوز هدف أي قول مالك (قال) لهم فر قات كي وكان دندة وفعلهما حلال قالك تجوز الصفقة

مجر في الرجل بكرى أوضه بدراهم وخر صنفة واحدة من المراد و خر صنفة واحدة المجود حصة و المراد المراد المراد المراد المراد المراد و خراد المراد ا

﴿ لَلَتُ ﴾ أوايت أنّا ﴿ رَبُّ أُرضَى بَدُرَاهُم وَحَيْرٌ صَفَيْهُ وَاحْدُهُ الْجُورُ حَصْلُهُ الْمُراهُمُ أُم لا ﴿ قَالَ ﴾ وهذا قول الدراهُم أم لا ﴿ قَالَ ﴾ وأن بيضا الصفقة واقت محلال وحرام بطلت العسفقة كابا في مدالك أن سألت عبا فإن الصفقة كابا بعال عند مالك وأما لو أن وجلا باع عبدا بمائة دينار على أن يقرضه المشترى مائة دينار أخرى فإن هذه الصفقة بمطل جميها الا أن يرضى بائم السبد أن يدع الساف ولا بأخرى فإن أبطل سافة ورضى أن يأخذ المائة في ثمن عبده ويترك القرض الذي.

﴿ قَالَ ﴾ أَتَحْفَظُ هذا الذي سألتك عنه من الطيب والخشب عن • الك ( قال ) أما ﴿

الخشب فهو قول مالك اله لا بأس به وأما ما سوى هذا فلم أسمعه من مالك ولكير

قد قال مالك ما قــد أخبر نك أنه لا تكرى الارض بشي مما مُنبت الارض وال

كان لا يؤكل ﴿ ان وهب كم عن مالك بن أنه والليث بن سـمد و بمــد الله بن أ

مهيز في اكترا. الارض بالشجر كة ح ﴿ زَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتُ أَنْ تَكَارِبُ مِنْكُ أَرْضًا يَشْجِرُ لِي عَلَى أَنْ لِكُ الشَّجِرُ بِأَصْوِلُما أَنجُوز ذلك في نول مالاني(قال) لا بأس جذا عندي اذا لم يكن في الشجريوم تكارى الارض

أ يُردَ ذان كان فيها تمرة لم بجز لان مالـكاكره اشتراء الشجر وفيها ثمر بالطعام وانكان ا نداً أو الى أجل (قال) ولان مالكاكره استكراء الارض بشي من الطعام هُو قال ا بن الفاسم ﴾ ولو اشترى أصل الارض التي تكاراها بنك الشجر وفيها تمر لم يكن ا به بأس كذلك قال لى مالك لانه لو التاع أرضا بحنطة لم يكن بذلك بأس اذا تمجل

لَـانيَّة (قال) وإنَّ أخر الحنطة إلى أجل فلابأس به أيضاً ولا بأس أن يشتري الرجل أ من الرجل نخلا ثمر الى أجل بستأخر فيه الاجل حتى ثمر فيه النخلوهو مثل شراء ا الشاة التي لا لبن فيها باللبن الى أجل لان اللبن لايكون فيها بدــد ذلك (قال) ولو أنَّ ا رجلا باع كنانا يثوب كنان الى أجل تمكن أن يكون من الكتان ثوب لما كان فيه إ

ألا أس به بمد الاجل أو قرب

خبر (قال مالك) وهو من المزاينة ولو باع ثوب كنتان بكنان الى أجل لمبكن به بأس لان الثوب كتان لايكون منه الكتان والكتان يكون منه الثوب ولوباع كتانا شوب الى أجل لا يمكن أن يكون من ذلك الكتان ثوب الى ذلك الاجـــل لقربه فلا بأس أ به ومن ذلك الشمير بالقصيل الى أجل فلا خير فيه لانه نخرج القصيل من الشمير الا أن يكون الى أجل لا بلغ اليه القصيل قلا بأس به (قال) والقصيل بالشمير الى أجل

حرفي في اكترا، الارض بالارض ألاٍ ص

﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ تَكَارِبُتُ أَرْضًا بَأُرْضَ أَخْرِي أَعْطِيْهِ أَرْضَى وأَعْطَانِي أَرْضُه | (قال) لا بأس بذلك فرقات ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة إ ولا أرى به بأساً وقد سألت مالكا عن الرجل بكرى دارد بدار فقال **لابأ**س بذلك إ مِ قات ﴾ وكذلك إن أكر إلى أون الأزوع إلله بأوض لي يزوعها هو العام (قال)

طريف أبي خزيمة أن ربيمة بن أبي عبد الرحمن حدثهــم عن حنظلة بين قبس الدرق انه سأل رافسم بن خــديج عن كراء المزارع بالذهب والورق فقال كابأس بكرائها بالذهب والورق ﴿ إن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان يكرى أرضه بالدنانير والدراه,﴿ ابن وهب ﴾ عنرجال من أهل العلم عن ابن المسبب وساءً } ابن عبد الله والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عمر وسائر أأ ولددوعمر بن عبد الدزيز وابن شهاب وربيمة أنهم كانوا لابرون بكراء الارض البيشاء أيّ بالدلانير والدراهم بأساً ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهميمة عن أبي الاسود عن عروة بن أُ ُ الزبير أن الزبير بنالعوام كان يكري بياض أرضه ﴿ ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس ا قال بلغني أن عبد الرحمن من عوف تكارى أرضاً فلم نزل في مدد حتى مات قال النه أير فماكنت أرى الأأمهالنا من طول ما مكثت في مدمه حتى ذكرها لنا عنمد موم إ ﴿ ابن وهب ﴾ عن أنس بن عباض وان أبي الزياد عن هشام بن عروة أن عروة أ كان يكرى أرضاله أريم سنيز ثمانين ديناراً الا أن ابن أبي الزياد قال بذهب ﴿ ابْ أَ وهب ﴾ وأخبرني عَانَ بن عطاء الحراساني عن أنيه عن محمد بن كمب الفرطى أن عبد الرحمن من عوف أعطى سعد من أبي وقاص أرضا له زارعه اياها على النصف

فقال له رسول اللَّمْصلي الله عليه رسار أتحب أن تأكل الربا ومهاد عنه ﴿ ان وهب ﴾

عن أن لهيمة عن خالد من مزيد عن عطاء أنه قال في الرجل يعطى صاحبه الارض البيف؛

على الربع أو النصف فقال لاتصلح . لابن وهب هذه الآثار كلما

لا أوى بذلك بأساً ولم أسمه من مالك ولكنه وأبي فرنات كم أوأيت ان استأجرت أرضك هذه الأخرى لنفسك قابلاً أيجوز أرضك هذه الأخرى لنفسك قابلاً أيجوز ذلك فى قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز اذا كانت الارضون مأمونة لان النقد لا يصاح الا فى الارضين الأمونة ولان قبض الارض نقيداً بمنزلة الذهب وكذلك الذي يبيع السلمة النائبة بسلمة حاضرة ولا يجوز أن ينقسد الحاضرة وان كانت عرضاً بمنزلة الذهب والوزق وكذلك يقول غير واحد من العلاء

### - ﴿ فِي ا كَثِراء الأرض بدراهم الى أجل كلي -

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن تكاريت أرضك هـذه السنة أزرعها بألف درهم أدفها اليك المعشر سنين على أن أقبض الارض منك قابلا فأزرعها قابلا أيجوز هـذا في قول المالك ( قال ) نقم وقد بينا هذا ومثله من الكرا، ( قال ) وقال مالك وكذلك العروض والحيوان وغيرهما والثمار تكون ببلد فيشتريها من صاحبها على أن يأخذها مذلك البد والثمن الى أجل معلوم أبعد من ذلك ( قال مالك ) فلا بأس بذلك وليس هذا من وجه الدين بالدين

#### حﷺ فی الرجل یکری أرضه بدراهم الی أجل ﷺ ﴿فاذا حل الاجل أخذ مکانها دنانیر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن أكريت أرضاً بدراهم إلى أجل فلما حــل الاجل أخــذت مـه مكان الدراهم دنانير يداً بيــد ( قال ) لا بأس بذلك عند مالك

حکیر فی الرجل کمری أرضه بدراهم الی أجل فاذا حل الاجل کیخ⊸ ﴿ أخذ مکامها طماما أو اداما کِم

﴿ نَلْتَ ﴾ أُوأِيتَ انَ أَكُرِيتَ أُرضِي بدراهم أَو دَانِيرِ الى أَجِـلَ فَلَمَ حَلَ الاَجِـلَ لَمُ أَخــذَتَ مَكَامًا طَمَامًا أَو ادامًا أَبِحُوزَ ذَلِكَ فِي قُولَ مَالِكَ ( دَالُ ) لا يجوز ذلك عنــه مالك وكل شئ كان لا يجوز لك أن تكرى به أرضاك فلا يجرز لك أن تسرِف فه

كرا،أرضك وماكان بجوزلك أن تكرى به أرضك فلا بأس أن تصرف فيه كرا، أرضك من الرجل يكرى أرضه بدراهم نم يشترط كان من من الرجل يكرى أرضه بدراهم نم يشترط كان من كانها دانس الى أجل كان

﴿ مَانِ اللهِ أَوْانِ اللهِ أَجْرَ أُرْفَى بدراهم على أن آخـ بها دانير الى أجر بحر بحر على أن آخـ بدراهم على أن آخـ بها دانير الى أجر بحر بحر على أن آخـ بها دانير الى أجر بحر بحر على الله أو الله الله الله الله الله أن أي عدة الدواهم والدانير فوقعت السفقة بها ﴿ قال به فان وقعت السفقة بالدواهم الله الله الله الله الله الله أن يأخـ فه بالدواهم واشتراطه الدانير بأدواهم باطل الأ أن يأخـ فه بالدراهم دانير بدأ بيد اذا حل الاجل ﴿ قال ﴾ ولو كانت الدواهم التي وقع بها الكراء الى أجل فأخذ بها دانير معجلة واتما وقعت منقة لكراء بالدواهم أنجوز هذا ﴿ قال ) لا بجوز هذا ﴿ قال على أن يعجل له بكل منت في وقداً كاه قول مالك وقداً في أن يعجل له بكل عشرين درهما دياراً أبجوز هذا في قول مالك وقدان في هو الله المنت في قول مالك وقدان في المنت في وقداً الله تعترين درهما دياراً أبجوز هذا في قول مالك وقدان في المنت في وقداً الله تعترين درهما دياراً أبجوز همذا في قول مالك وقدان في لعظهما مالفيدة وقدامهما حلال قالك تجتراك في قالمة المنت في وقداً الله الله وقداً الله وقداً الله وقداً الله تعترين وقداً الله وقداً الله الله الله وقداً الله وقد الله وقداً الله وقد الله وقداً الله وقد الله وقداً الله وقداً الله وقداً الله وقداً الله وقداً الله وقداً الله وقد الله وقداً الله وقداً الله وقداً الله وقد وقد الله وقد الله وقد وقد الله وقد الله وقد الله وقد الله وقد الله وقد وقد الله وقد وقد الله وقد الله وقد وقد الله وقد وقد الله وقد وقد الله وقد الله وقد وقد الله وقد وقد ال

# ولا تلنفت الى انظهما (قال) نعم كذلك قال لى مالك مالك منتقة واحدة كانتها واحدة المنتقة المنتقة واحدة المنتقة واحدة المنتققة واحدة احدة المنتققة واحدة المنت

فر نلت كه أوأيت الأ كريت أرضى بدراهم وخثر صفقة واحدة أنجوز حصة للراهم أم لا (قال) إذا بطل بعض الدفقة هاهنا بطات كابا فر نلت كه وهذا قول الماك (قال) هو قوله فر نلت كه وكل صفقة وقت بحلال وحرام بطلت الدفقة كابا بعان كابانى قول مالك (قال) أما في مدانك التي سألت عبها فان الصفقة كابا بعان عند مالك وأما لو أن رجلا باع عبدا بمائة دينار على أن يقرضه المشترى مائة دينار أخرى فان هذه الصفقة ببطل جميها الا أن يرضى بائم العبد أن بدع الساف ولا بأخذه فان أبطال سافه ورضى أن يأخذ المائة في تمن عبده ويترك القرض الذي

٥ <del>۾</del>

كراءأوضك وماكاذ يجوزلك أذ تكرى بهأرضك فلابأس أذ تصرف فيهكراه أوضك - ﷺ في الرجل يكري أرضه بدراهم ثم بشترط ۗ ۞ --﴿ مَكَانُهَا دَنَانِيرِ الْيُ أَجِلُ ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيتُ ان آجرت أرضى بدراهم على أن آخـــ بها دنانير الى أجـــ بكل عشر بن درهما ديناراً البحوزهذا الكراء في قول مالك (قال) نعمهذا جائز عند مالك اذا سمي عدة الدراهم والدنانير فوقعت الصفقة بها ﴿فَلَتُ﴾ فَانْ وقعت الصفقة بالدراهم

ثم اشترط الدنانير بمد وقوع الصفقة (قال) الكراء جائز بالدراهم واشتراطه الدنانير ا بالدراهم باطل الا أن يأخــذ بالدراهم دنانير بدآ بيد اذا حل الاجــل ﴿ قَلْتَ ﴾ ولو كانت الدراهم التي وفع سها الكراء الى أجل فأخذ بها دنانير معجلة وانما وفعت

صفقةالكرا، بالدراهم أنجوز هذا (قال) لا بجوز هذا ﴿ قلت ﴾ وهذا كله قول مالك (قال) نم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وقعت الصفقة بدراهم إلى أجل على أن يعجل له بكل عشرين درهما ديناراً أبجوز هــذا في نول مالك (قال) نعم ﴿ فَلْتَ ﴾ وكل صفقة

ونعتفي قول مالك وكان في لفظهما ماغسد الصفقة وفعلهما حلال فالك بجيزالصفقة إ ولا تلتفت الى لفظهما (قال) نِعم كذلك قال لى مالك -ه ﴿ فِي الرجل بِكري أرضه بدراهم وخمر صفقة واحدة ﴾

﴿ نلت ﴾ أرأيت انأ كريت أرضى بدراهم وخش صفقة واحدة أتجوز حصة الدراهم أم لا ( قال ) اذا بطل بمُض الصفقة هاهنا بطلت كاما ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ( قال ) هو قوله ﴿ قلت ﴾ وكل صفقة وقدت بحلال وحرامٌ بطلت الصفقة

كلها في قول مالك (قال) أما في مسئلك التي سألت عبها فان الصفقة كلها سطل عند مالك وأما لو أن رجلا باع عبدا بمائة دينار على أن يقرضه المشترى مائة دينار

أخرى فان هذه الصفقة تبطل جيمها الا أن يرضى بالع العبــد أن يدع السلف ولا إنْ خَدْهُ فَانَ أَبِطُلُ سَلَمُهُ وَرَضَى أَنْ يَأْخَـٰذُ المَانَةُ فِي ثَمَنَ عَبْدُهُ وَيَتَرَكُ القرضُ الذي

لا أرى بذلك بأساً ولم أسمه من مالك ولكنه رأبي ﴿ قلتَ ﴾ أرأيت ان استأجرت أرضك هذه أزرعها العام لنفسي بزراعتك أرضى هذه الأخرى لنفسك قابلاأيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز اذا كانت الارضون مأمونة لان النقدُّ لا يصاح الا في الارضين المأمونة ولان قبض الارض نقداً عذلة الذهب وكذائرًا الذي بيع السلمة الغائبة بسلمة حاضرة ولا بجوز أن سفيد الحاضرة وانكانت عرضاً بمنزلة الذهب والورق وكذلك يقول غير واحد من العلماء

- على أجل كالرض مدراهم الى أجل كا

﴿ فَلْتَ ﴾ أُرأيت ان تكاريت أرضك حدة السنة أزرعها بألف درهم أدفها اللِّكِ إ الى عشر سنين على أن أقبض الارض منك قابلا فأزرعها قابلا أبحوز هـذا في قَوْلُ مالك (قال) نم وقد بينا هذا ومثله من الكراء (قال) وقال مالك وكذلك العروض ا والحيوان وغيرهما والمار تكون ببلد فيشتريها من صاحبها على أن يأخذها بذلك البلد إ والثمن الي أجل معلوم أبعدمن ذلك ( قال مالك ) فلا بأس بذلك وليس هذا من وجه

- ﷺ في الرجل يكري أرضه بدراهم إلى أجل كي⊸ ﴿فَاذَا حَلِ الْآجِلِ أَخَذَ مَكَانُهَا دَنَانِيرٍ ﴾ ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت ان أكريت أرضاً بدراهم إلى أجل فلها حل الاجل أخدت منا مكان الدراهم دنانير بدآبيد (قال) لا بأس بذلك عند مالك

- ﷺ في الرجل يكري أرضه بدراهم الى أجل فاذا حل الاجل ۗ ر ﴿ أَخَذُ مَكَانُهَا طَمَامًا أَوِ ادَامًا ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأيت انْ أَكْرِيت أَرضي بدراهم أو دَنانير الى أجــل فلما حَل الاجــل مالك وكل شي كان لا بجوز لك أن تكري به أرضك فلا بجوز لك أن تصرَّف فيه أ

اشترط جاز البيع ﴿ فلت ﴾ ذان قال الذي أكري أرضه بخمر ودراه ، أنا أرز أ الحمر وآخذ الدراه م ( قال ) لا بجوز هذا ﴿ قال حضون ﴾ ألا ترى أنه او اكترى الارض بخمر أن ذلك لا بجوز فكذلك اذا اكترى بخمر ودراهم صارت الحرا الم

حج﴿ فِي اكترا، الارض بصوف على ظهور النم ڮدٍ-

﴿ قَالَتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انَ آجَرِتَ أَرْضَى لِصُوفَ عَلَى ظَهُورَ النَّمَ أَنجُوزَ هَذَا فِي قُولَ مَالِكُ أُ (قال) هو جائز عند مالك اذا كان بأخذ في جزازها ﴿ قَلْتَ ﴾ قال كان اشترطُ أَنْ مأخذ في حزازها إلى خرجة أما أن من منذا رقبًا لا منذ الذي المنظمة ال

يأخذ فى جزازها إلى خمسة أيام أو عشرة أيام (قال) هــذا جائز لأن هــذا تريب في فالمتحدد الله الله و الله الله ال هو قلت كه وهــذا قول مالك (قال) قال لى مالك شراء السوف على ظهور النهم الى المحسة أيام أو الى عشرة هذا أجل قريب فلا أرى به بأسا

> حكم فى الرجل يكري أرضه بدراهم الى أجل قاذا كيز. ﴿ حل الأجل فسخها فى عرض بعينه الى أجل ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتُ أَنْ أَكْرِيتُ أَرْضَى هَذَهُ بَدْرَاهُمُ إِلَى أَجَلُ فَالِمَالُ الْآجِلُ أَخَذُنُ منه بيابالعينها أقبضها الى ثلاثة أيام أيجوز هـذا في قول الك (قال) لا يجوز هذا عنه

مالك الا أن يقبض النباب قبل أن يغيرها لان هذا من وجه الدين بالدين ﴿ قَلْتَ ﴾ فل الله الله الله و قَلْتَ ﴾ فل ا فلم واتما هذا شئ بعينه واتما الدين بالدين ما كان في ذمة الرجل (قال) هو وان أ يكن ﴿ فى ذمته فهو يحمل محمل الدين بالدين ﴿ قَالَ صَحْدُونَ ﴾ وكأن البائم وضع له من تمرز

الثياب على أن يؤخره بماحل عليه من الدين فصاركانه سان جر منفمة فصار ما أخر عنه يأخذ به سلمة بعيبها الى أجل

محير في الرجل يكرى أرضه بثياب موصوفة الى غير أجل كيد و ﴿ نَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انَ أَكْرِيْتُهُ أَرْضَى بثياب موصوفة ولم أُفْتِرِبِ للثيابِ أَجَارُ

أيجوز ذلك أم لا في تول مالك ( وَأَلَى ) الكراء عنــد مالك بيع من البيوع ذلا بجوز أ

مـذا الذي ذكرت حتى يضرب لاثياب أجلا لأن النياب اذا اشـتراها الرجــل وووفة ليست بأعيانها لم يصلح الا أن يضرب لجا أجلا عند مالك.

ميخ في الرجل يكترى الارض أو الرجل بشتري السلمة ويشترط الخيار كضور المناركة ويشترط الخيار كضور المنابعة أو كان الخيار لمناجيماً والمنابعة وكان الخيار لهاجيماً والمنابعة والمنا

ولم يضربا للخيار أجلا أتكون هذه صفقة فاسدة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى البيع جائزاً والكراء جائزاً ولكن يرفع هذا الى السلطان فيوقف الذي كان له الخيارفاما أن يأخذ واما أن يترك اذا كان قدمضى للبيع قدرمايختبر السلمة التي اشتراها البيه وان كان لم يختبر ضرب له السلطان أجلا بقدر مايرى ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان

كتريت أرضا أو اشتريت سلمة على أنى بالخيار والبائع أيضاً معى بالخيار نحن جمياً المنظور في الخيار أي المدهما المخيار أي والكراء في تول مالك (قال) لعم فرقات } فان قال أحدهما الناجيز وقال الآخر أنا أرد (فقال) القول من رد (قال) وهذا تول مالك حجيز في الرجل يكترى الارض ان زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم كيج د

﴿ وان زرعها شميراً فكراؤها خمون درهما ﴾ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت من رجل أرضه هذه السنة ان زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم وان زرعها شميراً فكراؤها خمون درهما (قال) لا خير في هذه الاجارة لان لاجارة وقعت عالايملم ماهي واحد مهما لا المتكارى ولا رب الارض ﴿ قال

سعنون ﴾ وهذا من وجه بيدتين فى بيمة

حجز فى لرجل بكترى الارض بالشيئين لمحسنين أيهما شاء المكرى كرح

﴿ لَنَهُ إِذَا إِنَّ اللَّا أَجْرَتُ وَارِكُ هَذَهِ السَّنَةِ بِشَرَةَ أُوادِبِ حَنْفَةً أَوْ بِمُشْرِينَ أُردِب شَهْرِ عَلَ أَنْ تَأْخَذَ أَسِما شَنْتَ أَوْ عَلَى أَنْ أَعْطِيكُ أَسِما شَنْتَ أَنَا الْ شَنْتِ

الحمر وآخذ الدراهم ( قال ) لا يجوز هذا ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أنه لو اكترى الارض بخمر أن ذلك لا يجوز فكذلك اذا كترى بخمر ودراهم صارت الحر أ مشاعة في جميع الصفقة

#### حى﴿ في اكتراء الارض بصوف على ظبور الغنم ﴿ ب

﴿ وَالْتِ ﴾ أَرأَيتِ انَ آجِرتُ أُرضَى بِصُوفَ عَلَى ظَهُورِ النَّمُ أَنْجُوزُ هَذَا فِي قُولِ مِالك ( قال ) هو جائز عند مالك اذا كان بأخذ فى جزازها ﴿ قات ﴾ فان كان اشترط أن أ يأخذ في جزازها إلى خمسة أيام أو عشرة أيام ( قال ) هـذا جائز لأن هـذا ترب ﴿ قَالَ ﴾ وهــذا قول مالك ( قال ) قال لى مالك شراء الصوف على طهور العَلَم إلى أَ خَسةَ أَيَامِ أَوَ الى عَشْرَةَ هَذَا أَجِلَ قَرِيبَ فَلا أَرَى لَهُ بَأْسًا .

#### حجير في الرجل يكري أرضه بدراهم الى أجل فاذا ﷺ ﴿ حَلَّ الأَجِلُّ فَسَخُهَا فَي عَرْضَ بِعِينَهُ الْيَ أَجِلَّ ﴾

﴿ لَلَّ ﴾ أَرأيت ان أكريت أرضى هذه بدراهم الى أجل فاما حل الاجل أخذت منه يَابابينِها أَقْبَصُها الى ثلاثة أيام أبجوز هـذا في قول ملك (قال) لا بجوز هذا عند مالك الا أن يقبض الثباب قبل أني فترق لان هذا من وجه الدين بالدين ﴿ فَلْتَ ﴾ ﴿ فلم وأنما هذا شيُّ بسينهوانما الدِّين بالدين ما كان في ذمة الرِّجل (قال) هو وانَّ لم يكنُّ فى ذمته فهو محمل محمل الدين بالدين ﴿ قال سحنون ﴾ وكان البائم وضع له من ثمن الثياب على أن يؤخره بماحل عليه من الدين فصاركانه سلف جر منفمة فصار ما أخر عنه بأخذ به سلمة بعيبها الى أجل

#### - ﷺ في الرجل يكرى أرضه بثياب موصونة الى غير أجل ﷺ -

﴿ نَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ أَكْرِيتُهُ أَرْضَى بثيابٍ مُوصُوفَةً وَلِمْ أَضَرِبِ لِثَيَابِ أَجَلا أَبِحُوزَ ذَلِكُ أَمْ لا في قول مالك ( قال ) الكراء عنـــد مالك بيع . ن البيوع ذار بجوزًا أُ

هـذا الذي ذكرت حتى بضرب للنياب أجلا لأن النياب اذا انستراها الرجــل ا مودوفة لبت بأعيامها لم يصلح الاأن يضرب لهاأجلا عند مالك

ــه على في الرجل يكترى الارضُ أو الرجل يشتري السلمة ويشترط الخيار ﴿ ﴿

﴿ نَاتَ ﴾ أوأيت كل بيم أوكراه كان المشترى فيه بالخيار أوالبائم أو كان الخيار لحماجيماً ولم يضربا للخيار أجلاً أتكون هذه صفقة فاسدة ( قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى البيع جائزاً والكراء جائزاً ولكن يرفع هذا الى السلطان فيونف الذي كان له الخيارفاما أذيأخذ واما أزيترك اذاكان قدمضي للبيع قدرمايختبر السلمةالتي اشتراها البه وان كان م بختبر ضرب له السلطان أجلا بقدر مابري ﴿ لَلَّتَ ﴾ أَرَأْيَتِ انْ كَدَرِتُ أَرِفَ أَوِ الشَرَيْتِ سَلَمَةً عَلَى أَنَّى بِالْخَيَارُ وَالْبَائْمِ أَيْضًا مِنْ بَالْخَيَارُ نَحن جَمِيماً بِالْخَيْرُ أَيْجُورُ هَذَا الشراءُ أَوِ الْكُرَاءُ فِي قُولُ مَالِكَ (قَالَ) لَمْ فَرَقَاتَ} قَالَ قَل أحدهما أَمَا أَجِيرُ وَقُلَ لَا خَرِ أَمَا أَرِدَ (فقال) القول قول من رد (قال) وهذا قول مالك

حِيْرٌ في لرجل يكتري الارض ان زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم كجاب ﴿ وَانْ زَرْعُهَا شَعِيراً فَكُرَاؤُهَا خَسُونَ دَرَهُما ﴾

﴿ نَاتَ ﴾ أَرأَيت ان استأجرت من رجل أرضه هذه السنة ان زرعها حنطة فكر اؤها مائة درهم وان زرعتها شعيراً فكراؤها خمون درهما (قال) لا خير في هذه الاجارة لان لاجارة وقمت بما لايملم ماهي واحد مهما لا المتكارى ولا رب الارض هر قال سحنون ﴾ وهذا من وجه بيعتين في بيعة

حَجْلٍ في لرجل بكترى الارض بالشيئين المحدثين أبهما شاء المكرى كرِّه -﴿ أَخِذُ وأَسِما شَاءُ النَّكَارِي أَعْلَى ﴾

﴿ نَاتَ ﴾ أَوَأَيْتَ انْ اسْتَأْجِرْتَ دَارِكُ هَذَهِ السَّنَّةِ بَشْرَةَ أَرَادَبِ حَنْطَةً أَوْ يَمْشَرِينَ أردب شهر على أن تأخذ أسما شئت أوعلى أن أعطيك أسما شات أنا ان شئت

اشترط جاز البيع ﴿ قات ﴾ ذان قال الذي أكري أرضه بخمر ودراهم أنا أترك ۗ الحمر وآخذ الدراهم ( قال ) لا يجوز هذا ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أنه لو اكترى الارض بخمر أن ذلك لا يجوز فكذلك اذا كنرى بخدر ودراهم صارت الحرُّمُ } مشاعة في جميع الصنقة

## حجيٍ في اكتراء الارض بصوف على ظهور النهم ڮڿ٠٠

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتُ انَ آجِرتُ أَرضَى بِصُوفَ عَلَى ظَهُورِ النَّمْ أَيْجُورٌ هَذَا فِي قُولَ مِالك ( قال ) هو جائز عند مالك اذا كان بأخِذ في جزازها ﴿ قات ﴾ فان كان اشترط أنَّ يأخذ في جزازها إلى خمسة أيام أو عشرة أيام ( قال ) هــذا جائز لأن هــذا تريب خمسة أيام أو الى عشرة هذا أجل فريب فلا أرى به بأسا

#### حَجَيْرٌ فِي الرجل يكري أرفه بدراهم الى أجل قاذا بجي صـ ﴿ حَلَّ الأَجِلُّ فَسَخَهَا فَي عَرْضَ بِعِينَهُ الْيَ أَجِلَّ ﴾

﴿ لَلَّتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ أَكْرِيتِ أَرْضَى هَذَهُ بِدَرَاهُمُ الْيُ أَجِلَ فَالْمَ حَلَّ الْاجِلُ أَخَذَتُ منه ثيابا بعينها أفيضها الى ثلاثة أيام أبجوز هـذا في قول ملك (قال) لا بجوز هذا عند مالك الا أن يقبض الثباب قبل أن ينفِترقا لان هذا من وجه الدين بالدين ﴿ قِلْتَ ﴾ إ فلم وانما هذا ثبيُّ بمينهوانما الدين بالدين ما كان في ذمة الرجل (قال) هو وانَّ لم يكن ﴿ فى ذمته فهو بحمل محمل الدين بالدين ﴿ وَالْ سَحْنُونَ ﴾ وكان النالم وضم له من ثمر الثياب على أن يؤخره بماحل عليه من الدين فصاركانه ساف جر منفعة فصار ما أخر أ عنه يأخذ به سلمة بعيسها الى أجل

#### - عَمْرٌ فِي الرَّجَلِ يكري أرضه بذيابٍ موصونة الى غير أَجَل كِيرِيْتِ

﴿ ثَاتَ ﴾ أَرَأَيْتُ انْ أَكْرِيَّهُ أَرْضَى ثِيَابٍ مُوصُوفًا وَلِمْ أَضَرِبِ النَّيَابِ أَجَارُ إ أبجوز ذلك أم لا في تول الك ( قال ) الكراء عنـــد مالك بيع من البيرع ذلا بجوزاً إ

هـ ذا الذي ذكرت حتى يضرب لاثياب أجلا لأن النياب اذا اشتراها الرجــال موصوفة ليست بأعيانها لم يصلح الا أن يضرب لما أجلا عند مالك.

ـــــ في الرجل يكترى الارض أو الرجل بشتريالسلمة ويشترط الخيار ك≪−

﴿ قِلتَ بَهِ أَوْ أَيْتَ كَارِيمٍ أُوكُوا ﴾ كان المشترى فيه بالخيار أوالبائع أوكان الخيار لهماجمياً ولم يضربا للخيار أجلا أ تكون هذه صفقة فاسدة ( قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا وأرى البيع جائراً والكراء جائراً ولكن يرفع هذا الى السلطان فيوقف الذي كان له الخيارفاما أزيأخذ واما أزيترك اذاكان قدمضي للبيع قدرمايختبر السلمةالتي اشتراها اليـه وان كان لم يختبر ضرب له السلطان أجلا بقدر مابري ﴿ نلت ﴾ أوأيت ان اكتريت أرضا أو اشتريت سلمة على أنى بالخيار والبائم أيضاً معى بالخيار نحن جميماً بالخيار أبجوز هذا الشراء أو الكراء في قول مالك (قال) نعم فزقات؛ فان قال أحدهما أَنَا أَجِيرُ وِوَالَ الآخِرِ أَنَا أَرِدَ (فَقَالَ) النَّولِ قُولَ مِن رد (وَلَ) وَهَذَا قُولُ مَلْك

حج في الرجل يكتري الارض ان زرعها حنطة فكر اؤها مالة درهم يج ﴿ وَانْ زَرْعُهَا شَعِيراً فَكُرَاؤُهَا خَسُونَ دَرَهُما ﴾

﴿ لَلَّهُ ﴾ أوأيت ان استأجرت من رجل أوضه هذه السنة ان زرعها حنطة فكر اؤها مائة درهم وان زرعها شميراً فكراؤها خمسون درهما (قال) لا خير في هذه الاجارة لان لاجارة وقمت بما لايْملُم ماهي واحدٌ منهما لا المنكاري ولا رب الارض هُرْ قَالَ سحنون ﴾ وهذا من وجه بيمتين في بيمة

حجيرٍ في الرجل يكتري الارض بالشيئين الخسفين أيها شاء المكري كية → ﴿ أَخِذُ وأَمِهَا شَاهُ اللَّهُ كَارِي أَعْطَى ﴾

﴿ ثَالَ ﴾ أَوْأَلِتَ الْ اسْتَأْجُرِتَ دَارِكُ هَذَهِ السَّنَّةِ بِشَرِةَ أُوادَبِ حَنْطَةَ أَوْ بَشُرِينَ أردب شهر على أن تأخذ أسما شأت أوعلى أن أعطيك أسما شات أزان شأت

اشترط جاز البيع ﴿ قال ﴾ ذان قال الذي أكري أرضه بخمر ودراهم أنا أنرازً ﴿ الحمر وآخذ الدرآهم ( قال ) لا يجوز هذا ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أنه لو اكترى الارض بخمر أن ذلك لا بحوز فكذلك اذا اكترى بخمر ودراهم صارت الحرل أ

مشاعة في جميع الصفقة

حير في اكتراء الارض بصوف على ظهور النم كدٍ-

﴿ اللَّهُ أَوْ أَيْتِ انْ آجرت أُرضَى بصوف على ظهور اللَّهُ أَنجُوزَ هذا في نول مالك ( قال ) هو جائز عند مالك اذا كان بأخذ في جزازها ﴿ قَاتَ ﴾ فانكان اشترط أزُّ

يأخذ في جزازها إلى خمسة أيام أو عشرة أيام ( قال ) هــذا جائز لأن هــذا ترب إ 

خمسة أيام أو الى عشرة هذا أجل قريب فلا أرى به بأسا

حَجِيرٌ فِي الرجل يكري أرفه بدراهم الى أجل وَاذَا ﷺِ ﴿ حَلَّ الْأَجِّلِ فَسَخَهَا فِي عَرْضَ بِعَيْنَهُ الَّيُّ أَجَلُّ ﴾

﴿ لَلَّتَ ﴾ أَرَأَيْتِ الْ أَكْرِيتِ أَرْضَى هَذْهُ بدراهم إلى أَجَلِ فَلَمَ حَلَّ الْأَجْلُ أَخَذُت

منه ثيابا بعينها أقبضها الى ثلاثة أيام أبحوز هـذا في قول الك (قال) لا بجوز هذا عند مالك الا أن يقبض الثباب قبل أن يفتر في لان ذا من وجه الدين بالدين ﴿ قِلْتَ ﴾ [ فلم وانما هذا شيءٌ بعينهوانما الدين بالدين ما كان في ذمة الرجل (قال) هو وانَّ لَمْ يَكُنَ ﴾

في ذمته فهو محمل محمل الدين بالدين ﴿ قَالَ سَحْنُونَ ﴾ وكَانَ البَائْمِ وضَّمُ لَهُ مَنْ ثَمْنَ الثياب على أن يؤخره بماحل عليه من الدين فصاركانه ساف جر منفعة فصار ما أخر عنه يأخذ به سلمة بعيسها الى أجل

- على في الرجل يكرى أرضه بثاب موصونة الى غير أجل كري ﴿ ثَالَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ أَكْرِيَّهُ أَرْضَى بْنِيابِ مُوصُوفَةً وَلِمْ أَمْدِيبِ النِّيابِ أَجَارُ

أمجوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) الكراه عند مالك بيع من البيرع ذا إجوز ﴿

هـذا الذي ذكرت حتى يضرب للثياب أجلا لأن النياب اذا اشتراها الرجــل موصوفة ليست بأعيانها لم يصلح الا أن يضرب لها أجلا عند مالك.

حين في الرجل يكتري الارض أو الرجل يشتري السلمة ويشترط الحيار كره⊸

﴿ قَاتَ ﴾ أَرأَيتَ كَارِيعِ أَو كَراه كان المشترى فيه بالخيار أُوالبائع أُو كان الخيار لحياجيماً ولم يضربا للخيار أجلاً أتكون هذه صفقة فاسدة ( قال) لم أسمع من مالك فيه شبئاً

وأرى البيع جائزاً والكراء جائزاً ولكن يرفع هذا الى السلطان فيوقف الذي كان له الخيارفاما أزياخذ واماأن يترك اذاكان قدمضي للبيع ندرمايختبر السلمةالتي اشتراها اليه وان كان لم يختبر ضرب له السلطان أجلا بقدر مايري ﴿ نَلْتَ ﴾ أرأيت ان اكتريت أرضا أو اشتريت سلمة على أنى بالخيار والبائم أيضاً معى بالخيار نحن جميماً بالخيار أنجوز هذا الشراء أو الكراء في نول مالك (قال) نع هزنات﴾ فان قال أحدهما

أَمَا أَجِيزُ وقالَ لَآخِرُ أَمَا أَرِدَ (فَقَالَ) القولَ قولَ مِن رد (قالَ) وهذا قولَ مَالَكَ حجير في الرجل يكتري الارض ان زوعها حنطة فكراؤها مائة درهم كلار-﴿ وَانْ زَرْعُهَا شَمِيراً فَكُرَّاؤُهَا خَسُونُ دَرْهُما ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان استأجرت من رجل أرضه هذه السنة ان زرعها حنطة فكراؤها مانة درهم وان زرعتها شعيراً فكراؤها خمون درهما (قال) لا خير في هذه الاجارة لان الاجارة وقمت بما لايملم ماهي واحد مهما لا المتكارى ولا رب الارض ﴿ قَالَ سحنون ﴾ وهذا من وجه بيمتين في بيعة

حجرٍ في الرجل يكتري الارض بالشيئين الخسفين أيهما شاء المكرى كلاب ﴿ أَخَذُ وأَيهِما شَاهُ المُنكارِي أَعْطَى ﴾

﴿ ثَالَ ﴾ أَرأَيت أَنَّ استأجرت دارك هذه السنة بمشرة أرادب حنطة أو بمشرين أردب شمير على أن تأخذ أبهما شات أوعلى أن أعطيك أبهما شات أنا إن شات

( د٢ \_ المدرنة \_ الحادي عشر )

اشترط جاز البيع ﴿ قات ﴾ قان قال الذي أكري أرضه بخمر ودراهم أنا أنرك ﴿ الحمر وآخذ الدراهم ( قال ) لا بجوز هذا ﴿ قال سعنون ﴾ ألا ترى أنه لو اكترى الارض بخمر أن ذلك لا بحوز فكذلك اذا اكترى بخمر ودراهم صارت الحراء أ مشاعة في جميع الصفقة

#### حمي﴿ في اكتراء الارض بصوف على ظهور الننم ﴿≼⊸

﴿ قَلْتَ﴾ أَرأَيت ان آخرت أرضى بصوف على ظهور النَّم أيجوز هذا في قول مالك ا ( قال ) هو جائز عند مالك اذا كان بأخذ في جزازها ﴿ قات ﴾ فانكان اشترط أنَّ يأخذ في جزازها إلى خمسة أيام أوعشرة أيام ( قال ) هــذا جائز لأن هــذا تريب خَسةَ أَيَامِ أُو الى عشرة هذا أجل قريب فلا أرى له بأسا

#### حجير في الرجل يكري أرف بدراهم الى أجل فاذا ﷺ ﴿ حَلَّ الْأَجَلِّ فَسَخُهَا فَي عَرْضَ بِعِينَهُ إِلَى أَجِلَّ ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ أَنْ أَكُرِبُ أُوضَى هَذُه بدراهم إلى أَجِلُ فَالِمَ عَلَى الْجَلِّ أَخَذُتْ منه يَابا بعينها أقبضها الى ثلاثة أيام أبجوز هـذا في قول ملك (قال) لا بجوز هذا عند مالك الا أن يقبض النباب قبل أن يفتيرةا لاخ هذا من وجه الدين بالدين ﴿ قَلْتَ ﴾ فلم وانما هذا شيءٌ بعينهوانما الدين بالدين ما كان في ذمة الرجل (قال) هو وانَّ لم يكن ا ف ذمته فهو محمل محمل الدين بالدين ﴿ قَالَ سَحْنُونَ ﴾ وكأن البائم وضع له من ثمز ﴿ الثياب على أن يؤخره تماحل عليه من الدين فصاركانه ساف جر منفعة فصار ما أخر عنه يأخذ به سلمة بعيمها الى أجل

#### →ﷺ في الرجل يكري أرضه بثياب موصوفة الى غير أجل ۗڿو

﴿ ثَاتَ ﴾ أَرَأَيْتُ انْ أَكْرِيَّهُ أَرْضَى بِثَيَابٍ مُوصُوفَةً وَإِ أَمْدِبِ لِلنَّيَابِ أَجْلًا أَنْجُوزَ ذَلِكَ أَمْ لا فِي قُولَ مَالكَ ( قَالَ ) الكراء عَنْهِ مَالكَ بِيعٍ مِنَ البيوعِ ذَارْ نِجُوزُ أَ

هـذا الذي ذكرت حتى يضرب لاثياب أجلا لأن النياب اذا اشـتراها الرجــل موصوفة ليست بأعيانها لم يصلح الا أن يضرب لها أجلا عند مالك

ــه ﴿ فِي الرَّجَلُّ يَكْتُرَى الارضُ أُو الرَّجَلُّ يَشْتُرَي السَّلَّمَةُ ويَشْتَرَطُ الخَّيَارُ ﴿

﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت كل بيع أوكرا، كان المشترى فيه بالخيار أوالبائم أو كان الخيار لحماجياً ولم يضربا للخيار أجلاً أتكون هذه صفقة فاسدة ( قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى البيع جائزاً والكراء جائزاً ولكن يرفع هذا الى السلطان فيوقف الذي كان له الخيارفاما أزيأخذ واما أزيترك اذاكان فدمضي للبيع فدرمايختبر السلمةالني اشتراها اليه وان كان المختبر ضرب له السلطان أجلا بقدر مايري ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اكتريت أومنا أو إشتريت سلمة على أنى بالخيار والبائع أيضاً معى بالخيار نحن جيماً بالخيار أيجوز هذا الشراء أو الكراء في قول مالك (قال) لَم هُرَقَاتَ﴾ فأن قال أحدهما أَمَا أَجِيرَ وَقَالَ الآخِرِ أَمَا أَرِدَ (فقال) القول قول من رد (قال) وهذا قول ماك

حجيرٌ في الرجل يكتري الارض ان زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم ﴾ و-﴿ وَانْ زَرْعُهَا شَعِيراً فَكُرَّاؤُهَا خَسُونَ دَرَهُما ﴾

﴿ وَلَلَّ ﴾ أَرأَيت إن استأجرت من رجل أرفه هذه السنة إن زرعها حنطة فيكر الوها مائة درهم وان زرعتها شعيراً فكراؤها خمون درهما (قال) لا خير في هذه الاجارة لان الاجارة وقعت عالايملم ماهي واحدٌ مهما لا المنكاري ولا رب الارض هر قال أ محنون ﴾ وهذا من وجه سِمنين في سِمة

حجرٍ في الرجل بكتري الارض بالشيئين المحسفين أبيما شاء المكري ﴾ -﴿ أَخِذُ وأَسِما شاه المنكاري أعطى ﴾

﴿ زَالَ ﴾ أَرَأَتِ الْ استأجرت دارك هذه السنة بعشرة أُرادب حنطة أَو بعشرين أردب شهر على أن تأخذ أيها شأت أوعل أن أعطيك أيها شات ألا ان شات هـذا الذي ذكرت حتى يضرب لاثياب أجلا لأن النياب اذا اشـتراها الرجــل موصوفة لبست بأعيانها لم يصلح الاأن يضرب لهاأجلا عند مالك

مع في الرجل يكتري الارض أو الرجل يشتري السلمة ويشترط الخيار كليت

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيتَ كَاسِعِ أُوكِراً كَانَ المُشترى فِيهِ بِالخِيارِ أُوالِبَالْمِ أُوكَانِ الخيارِ لهم جمياً ولم يضربا للخيار أجلاً أتكون هذه صفقة فاسدة ( قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى البيع جائزاً والكراء جائزاً ولكن برفع هذا الى السلطان فيوقف الذي كان له

الخيارفاما أزيأخذ واما أزيترك اذاكان قدمضي للبيع قدرمايختبر السلمةالني اشتراها اليـه وان كان لم مختبر ضرب له السلطان أجلا بقدر مايري ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرَأْتِ انْ اكتريت أرضا أو اشتريت سلمة على أنى بالخيار والبائم أيضاً ميي بالخيار يحن جميماً بالخيار أبجوز هذا الشرا؛ أو الكراء في قول مالك (قال) نم ﴿ قات ﴾ فان قال أحدهما ﴿ أَنَا أَجِيزُ وَقَالَ الْآخِرُ أَنَا أَرِدَ (فَقَالَ) القولَ قُولَ مِن رد (قَالَ) وهذا قولَ مالك

حر في الرجل يكتري الارض ان زرعها حنطة فكراؤها مائة درهم كة → ﴿ وَانْ زَرْعُهَا شَعِيراً فَكُرَاؤُهَا خَسُونُ دَرَهُما ﴾

﴿ وَلَتُ ﴾ أَرأَيتِ إِنَّ استأجرت من رجل أرضه هذه السنة إنَّ زرعتُها حنطة فكر اؤها مائة درهم وان زرعما شميراً فكراؤها خسون درهما (قال) لا خير فيهذه الاجارة لان الاجارة وقعت عا لايملم ماهي واحد مهما لا المتكارى ولا رب الارض ﴿ قَالَ السحنون ﴾ وهذا من وجه بيمتين في بيمة

حِيْرٌ فِي الرَّجْلِ بَكْتَرَى الارض بالشَّيْسُ الْحَنْفِينَ أَسِمًا شَاءَ المُكَّرَى ﴾ و-﴿ أَخِذُ وأَسِما شَاء المُنكاري أعطى ﴾

﴿ وَلَتِ ﴾ أُواْتِ اللَّ استأجرت داوك هذه السنة بمشرة أوادب حنطة أو بعشرين أردب شهر على أن تأخذ أيهما شنت أوعلى أن أعطك أيهما شنت أما ان شنت اشترط جاز البيع ﴿ قات ﴾ فان قال الذي أكري أرضه مخمر ودراهم أما أبرك الحر وآخذ الدراهم (قال) لا يجوز هذا ﴿ قال سِجنُونَ ﴾ ألا ترى أنه لو اكترى الارض بخمر أن ذلك لابجوز فكذلك اذا اكترى بخمر ودراهم صارت الحر مشاعة في جميم الصفقة

حى اكترا، الارض بصوف على ظهور النم كه⊸ ﴿ لَلَّتَ ﴾ أَرأَيت ان آجرت أرضى بصوف على ظهور النَّم أيجوز هذا في قول ماكنَّ ( قال ) هو جائز عند مالك اذا كان أخذ في جزازها ﴿ فَاتَ ﴾ فان كان اشترط لَهْ إِ يَأَخَذُ في جزارُها إلى خمسة أيام أو عشرة أيام ( قال ) هــذا جائز لأن هــذَا مَرْيَّكُمْ ﴿ قَلْتَ ﴾ وهمـذا قُولُ مالك ( قال ) قال لى مالك شراء الصوف على ظهور النَّمُ الَّيْ ۗ خمسة أيام أو الى عشرة هذا أجل قريب فلا أرى 4 بأسا

> حى﴿ فِي الرجل يكري أرضه بدراهم الى أجل فاذا ۗ؈؎ ﴿ حل الأجل فسخها في عرض بعينه الي أجل ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت ان أكريت أرضى هذه بدراهم الى أجل فلما حل الاجل أخذت منه ثيابا بمينها أقبضها الى ثلاثة أيام أيجوز هــذا في قول ملك (قال) لا بجوز هذا عَيَّةً مالك الا أن يقبض الثباب قبل أن يفترقا لان هذا من وجه الدين بالدين ﴿ قَلْتُ ﴾ [ فلم وأنما هذا شيُّ بمينهوانما الدين بالدين ما كان في ذمة الرجل (قال) هو وانَّ لم يكنُّ عَلَيْهِ في ذمته فهو بحمل محمل الدين بالدين ﴿ قَالَ سَحْنُونَ ﴾ وكأن البائم وضع له من ثمن

الثياب على أن يؤخره بماحل عليه من الدين فصاركانه سلف جر منفعة فصار ما أخر عنه يأخذ به سلمة بعيبها الى أجل - الرجل يكرى أرضه بثياب موصوفة الى غير أجل كاله

﴿ اللَّهِ ﴾ أَرأيت ان أكريته أرضى بثياب موصوفة ولم أَضرِب للثياب أجلاً أبحوز ذلك أم لا في قول مالك ( قال ) الكراء عنــد مالك بيع من البيوع فلا بحوزًا

( ٢٥ \_ المدونة \_ الحادى عشر )

الحنطة وان شئت الشهير (قال) لا بجوز هذا هر قات كه وان كانت الحنطة أوالشهير الحاضرة بعيها أو لم تكن بعيها فذلك سوالا ولا بجوز وقال) نم ذلك سوالا لا بجوز هذا في قولت كه أوأيت ان استأجرت أرضاً بهذا الذرب وبهذه الشاة بخيار أحدهما أبجوز هذا عند مالك من وجهين من وجه أنه غرر ومن وجه أنه بيعتان في بيعة هر قال كه ولقد سألت مالكا عن الشاة يشتريها الرجل بهذه السلمة أو بهذه الاخرى مختار أيهما شاء والسلمتان مما بجوز أن تسلف واحدة منهما في الاخرى (قال مالك) لا بجوزهذا اذا كان ذلك يلزم المشترى أن أخذ بأحد التمنين فأما ان كان ان شاء البائع باع وان شاء ترك وان شاء المشترى أخذ وان شاء ترك وان شاء المشترى أخذ وان شاء ترك ولا بأس مذلك

- عیر فی الرجل یکری أرضه من رجل بزرعها فما أخرج الله عزرجل ﷺ - عیر فی الرجل یکری أرضه من رجل نفره به فی الله ا

فونلت ﴾ أوأيت ان أكريت أوضا لى من رجل بروعها تصيلا أو نضباً أو قحاً أو شميراً أو بقلاً أو قعاً أو شميراً أو بقلاً أو نقلية فصائح في وبينه نصفين أي إلى وبينه فصفين أن الدول عنى وبينه فصفين أن الدول بينى وبيك فصفين (قال) قال مالك ذلك غير جائز فونلت به فان قال فما أخرج الله قال مالك ذلك غير جائز فونلت به فان قال أله أغرجها نخلاً أو شهراً فاذا بلفت النخل كذا وكذا سمنه أوالشجر كذا وكذا فالارض والشجر بينى وبينك فصفين (قال) قال مالك ذلك عائز فو قلت به فان قال الشجر بينى وبينك فصفين وأبيت الارض قال مالك فعن أيجوز هذا فى قول مالك أم لا (قال) ان كان شرط أذله موضما من الارض وشرط أدله موضما أما المنا وارضه حتى يبلى فلا أرى ذلك جائزاً ولم أسمه من مالك

میخر فی الرجل یکری أرفه من رجل علی أن يزرعها بحنطة من عنده گی⇒ ﴿ علی أن له طائفة أخرى من أرفه ﴾

وقلت كا أوأيت ان دفعت الى رجل كالى بررعها لى محنطة من عنده على أن له هذه الطائفة الأخرى من أوضى هذه يزرعها أمجوز هذا فى قول مالك (قال) قال مالك لاخير فى هذا لان هذا أكرى أرضه تا ندب الارض فلاخير فى ذلك ﴿ قات به فان قال له اغرس لى أوضى هذه نحلا أو شجراً بهذه الطائفة الأخرى من أوضى أمجوز هذا فى قول مالك (قال) هذا جائز عند مالك ﴿ قلت به لم أجاز مالك هذا النخل والشجر ما ندب الارض (قال) لبس هذا طماما وانما كرد مالك أن تكرى الارض بشئ مما ينبت من غمير الطمام أو بشئ مما لانبته من الطمام والاصول عندى تمزلة الخشب ولاأرى به بأماً بأن يكرى بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن والمدرل عندى تمزلة الخشب ولاأرى به بأماً بأن يكرى بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن دفعت الى رجل أرضى من أوضى دفعت الى دفعت الله رجل أرضى برا عبد من عندى على أن طائفة أخرى من أوضى

حيي في اكترا، ثلث الارض أوربها أو اكترا، الارض بالاذرع كد⊸ من من أن مان التأسية ثارة أن أن ما أو روما أو نصفها أمحوزهذا ( قال ً

ليس مما يزرع لي (قال) قال مالك هذا جائز

﴿ وَاللَّهِ ﴾ أَوَا أُونِ اللَّهِ السَّاجِرِتُ للنَّارِضُ أَوْرَعِهَا أَوْ رَبِمِهَا أَوْلُصَفَهَا أَكِوْوَهَذَا ( قَالَ ) لَهُ ﴿ وَاللَّهُ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّا وَاللَّهُ وَاللَّالِيلَّا وَاللَّهُ وَاللَّالِيلُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّلَّا لَا الللَّالِيلُولُولًا الللَّالِيلُولُولُولُولًا اللَّهُ اللَّالِلّ

الحنطة وان شئتالشمير (قال) لا بجوز هذا ﴿ فلت ﴾ وان كانت الحنطة أوالشمير حاضرة بمينها أو لم تكن بمينها فذلك سواه ولا يجوز (قال) نيم ذلك سواه لا يجوز ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان استأجرت أرصاً بهذا الثوب أو بهذه الشاة بخيار أحدهما أبجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز هذا عند مالك من وجهين من وجه أنه غرر ومن وجه أنه يعتان في بيمة ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن الشاة يشتربها الرجل سهذه السلمة أو بهذه الاخرى مختار أيهما شاء والسلمتان مما مجوز أن تسلف واحدة مهما في الاخرى (قال مالك) لا بجوزهذا اذا كان ذلك يلزم المشترى أن يأخذ بأحد الممنين أو يزمالبائم أن يبيم بأحد الثنين فأما ان كان انشاء البائم باع وانشاء رك وانشاء المشترى أخذ وان شاء ترك فلا بأس مذلك

-دﷺ في الرجل يكري أرضه من رجل يزرعها فما أخرج الله عزوجل ڰ⊸ ﴿ منها فينهما نصفين ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيْتَ انْ أَكْرِيتَ أَرْضَا لَى مَنْ رَجَلَ يَرْرَعُهَا نَصِيلًا أَوْ فَصَاَّ أُو فَحاً أُو شــميراً أو قلا أو قطنية فما أخرج الله تعالى منها من شئ فذلك بيني وبينه نصفين أبجوز هذا أم لا (قال) قال مالك ان ذلك لا يجوز ﴿ قَلْتَ ﴾ فان قال فما أخرج الله تمالي منها من شي فهو مينه، مينك نصفين وعلى أن الارض ميني و ميك نصفين (قال) قال مالك ذلك غير جائز ﴿ قلت ﴾ فان قال له اغرسها نخلا أو شحراً فاذا بلغت النخل كذا وكذا سعفه أوالشجركذا وكذا فالارض والشجر بيني وبينك نصفين (قال) إ قال مالك ذلك جائز ﴿ فلت ﴾ فان قال الشجر بيني وبينك نصفين ولم يقل الارض بيني وبينك نصفين أيجوز هذا في قول مالك أملا (قال) ال كان شرط أذله موضّعها من الارض فذلك جائر وان لم يشترط أن له موضع أصلها من الارض وشرط له ترك النخل فى أرضه حتى يبلى فلا أرى ذلك جائزاً ولم أسمعه من مالك

حير في الرجل يكري أرضه من رجل على أن يزرعها بحنطة من عنده ۗۗ ﴿ على أن له طائفة أخرى من أرضه ﴾

وَللَّهُ أَرأَيتِ ان دفعتِ الى رجل أرضالي يزرعها لى بحنطة من عنده على أن له هذه الطائفة الأخرى من أرضي هذه يزرعها أنجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك الاخير في هذا الازهذاأ كرى أرضه تا نبت الارض فلاخير في ذلك ﴿ فات ﴾ فان الله اغرس لي أرضي هذه نخلا أو شجراً بهذه الطائفة الأخرى من أرضي أبجوز ا هذا في قول مالك (قال) هذا جائز عند مالك ﴿ فلتَ ﴾ لم أجاز مالك هذا النخل والشجر مما تنبت الارض(قال) ليس هذا طعاما وانماكره مالك أن تكرى الارض بشئ مما ينبت من الطعام أو بشي مما ينبت من غمير الطعام أو بشي مما لا منبته من الطعام والاصول عندي بمنزلة الخشب ولاأرى به بأمَّا بأن يكرى بها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دنست الى رجل أرضى يزرعها بحب من عندى على أن طائف أخرى من أرضى

ليس مما يزرع لى ( قال ) قال مالك هذا جائز حري في اكترا، ثك الارض أوربهما أو اكتمرا، الارض بالإذرع ﴾∽

﴿ فَلَتَ ﴾ أوأيت ان استأجرت الثأرض أزرعها أو ربعها أو نصفها أنجوزهذا (قال) أنم ﴿ قلت ﴾ سمعته من مالك ( قال) لا ولكن الكراء بيع من البيوع فلا بأس بأن يكرى ربمها أو خسها ( قال ) ولفد بلغني عن مالك ولم أسمه منه أنه قال في رجــل أكرى ربع دار أوخمس دار انه لا أس بذلك ﴿ لللهِ ۚ أَبِحُورَ لَيْ أَنْ أَسْتَأْجِرَ الارض بالأُذْرَع (قال) ان كانت الارض مستوبة فلا بأس بذلك عنان قال لهأ كريك مانة ذراع من أرضى من موضع كذا وكذا فلا بأس بذلك وان كانت الأرض مختلفة ولم يسم له موضعاً معلوما فلا خير في ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي

( وقال غيره ) وان كانت الارض مستوية فلا بجوز حتى يسمى له الموضع

الحنطة وان شنت الشعير (قال) لا بجوز هذا فرقات ﴾ وان كانت الحنطة أوالشعير الحاضرة بعينها أو لم تكن بعينها فدلك سوالا ولا بجوز (قال) نم ذلك سوالا لا بجوز (قال) نم ذلك سوالا لا بجوز وقال أوقات كا أوأيت أن استأجرت أرضاً بهذا النوب وبهذه الشاة بخيار أحدهما أبجوز هذا عند مالك من وجهين من وجه أنه غرو ومن وجه أنه بينان في بيعة فرقال كه ولقد سألت مالسكا عن الشاة يشتريها الرجل بهذه السلمة أو بهذه الاخرى مختار أينهما شاء والسلمتان بما يجوز أن تسلف واحدة مهما في الانجوز هذا الذاكان ذلك يلزم المشترى أن يأخذ بأحد النمين أما ان كان ان شاء البائع باع وان شاء ترك وان شاء للمشترى أذ ينها مرك وان شاء المشترى أن يأخذ بأحد النمين فأما ان كان ان شاء البائع باع وان شاء ترك وان شاء للمشترى أخذ وان شاء ترك وان شاء للمشترى أن خذ وان شاء ترك وان شاء المشترى أن خذ وان شاء ترك وان شاء المشترى أن خذ وان شاء ترك وان شاء المشترى أن يأخذ بأحد المشترى أن المشترى أن يأخذ بأحد المشترى أن المشاء وان شاء ترك وان شاء وان شاء ترك وان شاء وان شاء ترك وان شاء وان شاء ترك وان شاء ت

- وعير في الرجل يكرى أرضه من رجل يزرعها فما أخرج الله عزوجل گيد -﴿ منها فيلهما لصفين ﴾

﴿ وَالْتَ ﴾ أَوْاَبِتَ انَ أَكُرِيتَ أَرْضَا لَى مِن رَجَلَ يَرْمَهَا وَسَيَلا أَوْ فَضَا أَوْ فَحَا أَوْ الْمَسَاءِ مِن مَنْ فَدَلِكَ مِنْ وَمِينَهُ فَسَدِينَ الْمَسْمِ مِن مَنْ فَدَلِكَ مِنْ وَمِينَهُ فَسَدَيْنَ أَيْمُ وَهِ هَا أَخْرِجَ اللهُ لَا يُحِوزَ ﴿ فَلْتَ ﴾ فأن قال فما أخرج الله لا يجوز ﴿ فلْتَ ﴾ فأن قال فما أخرج الله تمالى منها من في ومِينَهُ ومِينَهُ ومِينَا فَ فَسَفَينَ (قال) قال مالك ذلك غير جائز ﴿ فلْتَ ﴾ فأن قال أله أغربها تخلا أو شَجراً فاذا بلفت النخل كذا وكذا سفنه أوالشجر كذا وكذا فالارض والشجر مِنى ومِينك فسفين و في قال الله في ومِينك فسفين و لم قال الارض فين ومِينك فسفين أيجوز هذا في قول مالك أم لا (قالى) ان كان شرط أن له موضع أما لارض وشرط له ترك أله في أرضه حتى سِلى فلا أوى ذلك جائزاً ولم أسمعه من مالك

محیر فی الرجل یکری أرثه من رجل علی أن يزرعها بحنطة من عنده گیخ⊸ ﴿ علی أن له طائفة أخری من أرثه ﴾

وَ لَلْتُ ﴾ أُواْ يَتِ ان دفعت الى رجا ﴿ وَ الْمَ وَ هَذَا فِي قُولَ مَالِكُ ﴿ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَالَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

ح ﷺ في اكترا، ثلث الارض أوربه با أو اكترا، الارض بالإ ذرع ﴾ ⊶

﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْبِ أَنَّ استأجرت الشارض أورعها أو ردمها أو نصفها أمجوزهذا (قال) لم ﴿ قَلْتَ ﴾ سمعته من مالك (قال) لا ولكن الكراء سع من البيوع فلا بأس بأن يكرى ربعها أو خسها (قال) ولقد باننى عن مالك ولم أسمه منه أنه قال فى رجل أكرى ربع دار أو خس دار أنه لا بأس بذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أمجوز لى أن أستأجر الارض بالأ ذرع (قال) أن كانت الارض متوبة فلا بأس بذلك وأن قال له أكريك ما أنه ذراع من أرضى من موضع كذا وكذا فلا بأس بذلك وانكانت الارض مختلفة ولم يسم له موضاً معلوما فلا خير فى ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيى (وقال غير من وان كانت الارض مستوية فلا مجوز حتى يسمى له الموضى المدون على المدون على الله أن المرضى على المدون على المدون على المدون على المدون المدون الله والكل المدون على المدون المدون الله والكل المدون على المدون الله والكل المدون على المدون المدون الله والله المدون على المدون المدون الله والكل المدون المدون المدون المدون الله والكل المدون ا

マンチャナナナナイン

الحنطة وان شئت الشعير (قال) لا بجوز هذا هر قات ﴾ وان كانت الحنطة أوالشعير حاضرة بعيمها أو لم تكن بعيمها فدلك سوالا ولا بجوز (قال) نع ذلك سوالا لا بجوز فوقلت ﴾ أوأبت ان استأجرت أرقاً بهذا الثرب فوجهذه الشاة بخيار أحدهما أبجوز هذا في قول مالك (قال) لا بجوز هذا عند مالك من وجهين من وجه أنه غرر ومن وجه أنه يعدد وله بهذه المحترب الرجل بهذه السلمة أو بهذه الاخرى بختار أيسما شاء والسلمتان مما بجوز أن تسلف واحدة منهما في الاخرى (قال مالك) لا بجوزهذا اذا كان ذلك بلزم المشترى أن أخذ بأحد النمين فأما ان كان انشاء البائع باع وانشاء ترك وان شاء المشترى أخذ وان شاء ترك فلا بأس مذلك

- عَمَرٌ فَى الرجل يكرى أُرضه مَن رجل يزرعها فِمَا أخرج لله عزرجل كَرِيجه -هر منها فيهمها لصفين كج

و فات ﴾ أوأيت ان أكريت أوضالى من رجل يزرعها نصيلا أو نصباً أو فمحاً أو شعاً أو فحاً أو شعاً أو فعاً أو شعاراً أو نقاباً أو فعاً أو شعيراً أو نقاباً نقاباً نقاباً نقاباً نقاباً أو نقاباً نقاباً

میخر فی الرجل یکری أرضه من رجل علی أن یزرعها بحنطة من عنده گیخ⊸ ﴿ علی أن له طائفة أخری من أرضه ﴾

والمنه أوأيت ان دفعت الى ربح أرضالى يزرعها لى بحنطة من عنده على أن له هذه الطائفة الأخرى من أوضى هذه يزرعها أيجوز هذا فى قول مالك (قال) قال مالك لاغير فى هذا لازهذا أكرى أرضه عا تذبت الارض فلاغير فى ذلك فوتلت كه قان قال له اغرس لى أوضى هذه نخلا أو شجراً جذه الطائفة الأخرى من أرضى أيجوز هذا فى قولت كه أجازمالك هذا النخل والشجر هذا فى قول الله فان تكرى الارض بشئ ما تنبت الارض (قال) ليس هذا طماما وانحاكره مالك أن تكرى الارض بشئ مما ينبت من الطمام أو بشئ مما لاتنبته من الطمام والاصول عندى عنزلة الخشب ولاأرى به أحاً بأن يكرى بها فرنت كو رأيت ن دامت الى رجل أرضى يزرعها بحب من عندى على أن طائفة أخرى من أرضى الس ما يزرع لى (قال) قال مالك هذا جائز

حِيْكِ فِي اكتراه ثلث الارض أوربها أو اكتمراه الارض بالاذرع ﴾≲⊸

و لل استأجرت الثاره أو ردمها أو ردمها أو نصفها أبحوزهذا (قال) لا ولكن الكراء بيع من البيوع فلا بأس بأن لكرى ردمها أو خسها (قال) ولفد بانى عن مالك ولم أسعه منه أنه قال فى رجل يكرى ردمها أو خسها (قال) ولفد بانى عن مالك ولم أسعه منه أنه قال فى رجل أكرى رديع دار أو خس دار أنه لا بأس بذلك فر قلت كه أبجوز لى أن أستأجر الارض بالأ ذرع (قال) ان كانت الارض مستوبة قالا بأس بذلك وان كانت الاوض مختلفة ما نه ذراع من أوضى من موضع كذا وكذا فلا بأس بذلك وان كانت الاوض مختلفة ولم يسم له موضعاً معلوما فلا خير فى ذلك فرائل بي بدلك وان كانت الاوض مستوية فلا بجوز حتى بسمى له الموضم (وقال غديره) وان كانت الارض مستوية فلا بجوز حتى بسمى له الموضم

CD-1-45-4 4 512-

(197) - وفي الرجل يكتري الارض البيضا، للزرع وفيها نخل أو شجر كلاب ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأيت اناستأجرت أرضاً بيضا، للزرع وفيها سِذ من نخل أوشجر لمن تكون ثمرة تلك الشجر ألرب الارض أم للمستأجر في قول مالك ( قال ) المُمرة لرب الشجر الا أن يكون الشجر الثلث فأدنى فيشترطه المنكاري فيكون ذلك له فانكان أكثر من الثلث فاشترطه لم بجز ذلك وكان الكراة فاسداً ﴿ فَلْتُ ﴾ فان كانت الممرة أكثر من الثلث فاشترطها وزرع على هذا (قال) الممرة عند مالك لصاحبها ويقوّم على المتكاري كراه الارض بنير ثمرة ويعطى المشكاري أجر ماستى به الممرة انكان له عمــل أو ستى ﴿ فَلْتَ ﴾ أليس انما عليــه قيمة كراه الارض التى زرع ( قال ) فم ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت ان اكتريت أرضاً وفيها زرع لم يبد صلاحه أو بقل لم يبيد صلاحيه وذلك

شى الميل فاشترطته لنفسى حين أكريت الارض أبجوز هذا في قول مالك (قال) انكان الشي النافه البسير جازذلك ولست أبنع به النلث لان مالكا قال لي في الرجل يتكارى الارضأو الدار وفيها النخلات أو السدرة أو الدالية وفيها تمر لم يبد صلاحه ويشترظه لنفسه أولا نمر فيها فاشترط مايخرج من نمرها لنفسه ( قال ) قال مالك ان كان الشيئ البسير لم أربه بأساً ﴿قالَ﴾ وقال مالك لابجوزف هذه المسئلة أن يشترط صاحب الارض ولاصاحب الكراء نصف ماني شجره أو نصف مايخرج كما بجوز

في هذا أن يشترط نصف الممرة أونصف مايخرج منها (قال مالك) لان ذلك عندي من بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه

المساقي في النخل أن يشترط نصف ما يزرع في البياض اذا كان البياض سماً ولا يجوز

- مجر ماجا. في الرجل يكري أرضه ويشترط على المكتري كي∞-

﴿ تكريماور بيلها ويشترط عليه حرثها ﴾

﴿ نَلَ ﴾ أَرَابُتُ انَ أَكُرِيْكُ أُرضَى هذه السنة بعشرين ديناراً وشرطت عليك

(11V) " ذلا زرعها حتى تكربها (" ثلاث مرات فتردعها في الكراب الرابع وفي هذا منفعة إرب الارض لان أرضه تصلح على هــذا ( قال ) نم هذا جائز ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان ا إِنْ إِنِّس بَذَلِكَ لان مالكُما قال لا بأس بالكرا، والبيع أن يجمعا في صفقة واحدة الم . ﴿ وَلَكَ ﴾ أَواْبِ إِنَّ السَّاجِرِ مِنْكُ أُوضاً بِكُذَا وَكَذَا عَلَى أَنْ عَلَى وبِ الأَرْضَ

لم حرثها أيجوز هذا في قول مالك ( قال ) نعم يجوز - مركز في اكتراء الارض الغائبة والنقد في ذلك ڮ≫-

﴿ وَلَتَ ﴾ أَوْلَيْتِ إِنَّ الْكَتِرِيتِ مِنْكُ دَاراً وَلِمْ أَرِهَا أَوِ الْكَتِرِيتِ مِنْكُ أَرْضاً ولم أرها أنحوز هذا الكراء في قول مالك أم لا (قال) اذا وصفاها فذلك جائز لان مالكا قال الكرا، بيع من البيوع وقال في البيوع لايجوز بيعالسلمة الغائبة الا أن يكون المشترى ند وآها أو اشتراها على صفة فكذلك الارض والدور في الكرا، انما مجوز الكرا، اذا ا ﴿ رَآهَا أَوْ وَصَفَتَ لَهُ ﴿ قَالَ ﴾ وهذا قولَ مالك في الدور والارضين ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتُ إ إن رأيت داراً أو أرضاً منذ عشر سنين فاكتريها على تلك الرؤية أيجوز ذلك أم لا إ في قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كان بين اكتراثه ونظره اليها الامر

[القريب (قال) وقال لى مالك بن أنس ولو اشترى رجل دارآ في بلد غائبة عنه اذا وصفت له فذلك جائر والنقد في الدور والارضين لا في به لإنه مأمون عند مالك - ﴿ فِي الرجل بكري مراعي أرضه ﴾ و قلت ﴾ أرأيت الرجل يكري مراعي أرضه (قال) قال مالك لا بأس أن يبيم الرجل

مراعى أرضه سنة واحدة ولا يبيمها سنتين ولا ثلاثا ولا يبيع مراعى أرضه حتى | تطيب مراعيها ويلغ الخصب أن يري ولا يبيعه قبل أن ينبت خصبها ﴿ أَسُهِ ﴾ (١) (تكريما) يفالكربالارض من باب قتل يكريها كرباوكر ابا فلباللحرث وآثارها للزرع اه

(٢) ( يزبلها ) قال في المصباح زبل الرجل الأرض زبولاً من بأب قمدوز بلا أبضا أصلحها

- ﷺ في الرجل بكتري الارض البيضاء الزرع وفيها نخل أو شجر ﴾ ت

و لا تروعها حتى تكوبها (١) ولاث مرات فتروعها في الكراب الرابع وفي هذا منفعة رِب الارض لاز أرضه تصاح على هـ ذا (قال) نم هذا جاز ﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت ان ا كريته أرضى وشرطت عليه أن يزبلها ('' (قال) اذا كان الذي يزبلها به شيئاً معروفا ا ريد بأس بذلك لان مالكا قال لا بأس بالكرا، والبيع أن بجمعا في صفقة واحدة الم ﴿ فَاتَ ﴾ أُوابُّتِ ان السَّمَاجِرت منك أُوضاً بكذا وَكَذَا على أَن على رب الارضُّ ﴿

مرثها أيجوز هذا في نول مالك ( قال) نعم يجوز حيرٍ في أكترا، الارض النائبة والنقد في ذلك ﴾

﴿ زَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ اكْتُرِيتِ مِنْكُ دَاراً وَلَمْ أَرِهَا أَوِ اكْتَرِيتِ مِنْكُ أُرِضاً وَلَم أَرِها . تجرز هذا الكراء في قولِ مالك أم لا (قال) اذا وصفاها فذلك جائز لان مالكا قال "كراً، بيع من البيوع وقال في البيوع لابجوز بيع السلمة الذائبة الا أن يكون المشترى إ

تدرآها أو اشتراها على صفة فكذلك الارض والدور في الكراء أمّا مجوز الكراء أذا [رآها أو وصفت له (قال) وهذا نول مالك في الدور والارضيين ﴿ نَاتَ ﴾ أُرأيت | ان رأيت داراً أو أرضاً منذ عشر سنين فا كـتريّمها على تلك الرؤية أيجوز ذلك أم لا أ فى قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كان بين اكترائه ونظره اليها الاس القريب (قال) وقال لى مالك بن أنس ولو اشترى رجل داراً في بلد غائبة عنه اذا ا

وصفت له فدلك جائز والنقد في الدور والارضين لا هني به في به مأمون عند مالك -ه﴿ في الرجل يكري مراعى أرضه ﴾ٍ ف مِ قلت ﴾ أوأيت الرجل يكري مراعي أوف (قال) قال مالك لا بأس أن ميم الرجل

مراعي أرضه نسنة واحدة ولا يبيعها سنتين ولا ثلاثا ولا بييع مراعي أرضه حتى تطيب مراعبها ويبلغ الخصب أن يرعي ولا يبيمه قبل أن ينبت خصبها ﴿ أَسْهِبٍ ﴾ (١) (تكريراً) يَمَالُكُوبِالْارضُ مِن بَابِ قَتْلَ يُكُرِيها كُرِبُوكُمُ الْإِمْلِهَالْمُحْرِثُورَا للزَّرع أَه

(٢) ( يزيلها ) قال في الصباح زبل الرجل الأرض زبولاً من باب قمدوزبار أبينا أصاحها

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأيت اناستأجرت أرضاً بيضا، للزرع وفيها بند من نخل أوشجر لمن تكون إ ثمرة تلك الشجر ألرم الارض أم للمستأجر في فول مالك ( قال) الثمرة لرب الشحر الا أن يكون الشجر الناث فأدنى فيشترطه المنكاري فيكون ذلك له فانكان أكثر أ من الثلث فاشترطه لم بجز ذلك وكان الكراه فاسداً ﴿ فات ﴾ فان كانت الممرة أكثر من الثاث فاشترطها وزرع على هذا (قال) الثمرة عند مالك لصاحبها وبقوتم على المنكاري كرا؛ الارض بفير ثمرة ويعطى المتكارى أجر ماستى به الثمرة انكان له عمــل أو

حق ﴿ ثلت ﴾ أبس انما عليه قيمة كرا، لارض التي زرع ( دّال ) نم ﴿ ثلت ﴾

أرأيت ان اكتريت أرضاً وفيها زرع لم يبد صلاحه أو بقل لم يبيد صلاحيه وذلك

شيُّ قليل فاشترطته لنفسي حين أكريت الارض أيجوز هذا في قول مالك (ڈال) انكان الثبيُّ النافه البسير جازذلك ولست أبلغ به الثلث لان مالكا قال لي في الرجل يتكارى الارضأو الدار وفيها النخلات أو السدرة أو الدالية وفيها تمر لم ببد صلاحه ويشترطه لنفسه أولا نمر فيها فاشترط مايخرج من نمرها لنفسه ( قال ) قال مالك ان كان الشيُّ البسير لم أربه بأساً هِوْقال بَهِ وقال مالك لانجوزق هذه المسئلة أن يشترط

للمساقي في النخل أن يشترط نصف مايزرع في البياض اذا كان البياض تبعاً ولا يجوز في هذا أن يشترط نصف الثمرة أونصف مايخرج منها (قال مالك) لان ذلك عندي من بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه -ه ﴿ ماجا: في الرجل بكرى أرضه ويشترط على المكتري ﴿ ﴿ -

🎝 صاحب الارض ولاصاحب الكراء نصف ماني شجره أو نصف مابحرج كا بجوز

﴿ تكريم أور بيلها ويشترط عليه حرثها ﴾

﴿ نَاتَ ﴾ أَرأَيت ان أَكُرتك أَرني هذه السنة بمشرن دياراً ونبرطت عليك

أن لانزرعها حتى تبكرمها (١٠ ثلاث مرات فتزرعها في الكراب الرابع وفي هذا منفعة اً رِبِ الارض لان أرضه تصلح على هــذا ( قال ) نم هذا جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت ان ا ا كريته أوضى وشرطت عليه أن يزبلها ('' (قال) اذا كان الذي يزبلها به شيئاًممروظ ا إِنْهِ بِأَسْ بَذَلِكَ لان مالِكُما قال لا بأس بالكرا، والبيع أن مجمعاً في صفقة واحداد ﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انَ السِينَاجِرِتِ مِنْكُ أُوضًا بَكُذَا وَكُذَا عَلَى أَنْ عَلَى وَبِ الأَرْضُ حرثها أبجوز هذا في قول مالك ( قال) نعم بجوز حه ﴿ فِي أَكْتِراهِ الأرضِ النائبةِ والنقد في ذلك ﴾ يزنت ﴾ أوأيت ان اكتريت منك دارآ ولم أرها أو اكتريت منك أرضاً ولم أرها عجرز هذا الكراء في نول مثلك أم لا (قال) اذا وصفاها فذلك جائز لان مالكا قال ا تكراه بيع من البيوع وقال في البيرع لايجوز بيع السلمة الذائبة الا أن يكون المشترى ا إ نه رآما أو اشتراها عن صفة فكذلك الارض والدور في الكراء أنما مجوز الكراء اذا أ رَ مَا أَوْ وَصَانِتَ لَهُ ﴿ قَالَ ﴾ وهذا قول مالك في الدور والارضيق ﴿ تَلْتَ ﴾ أَوَأَيْتُ إِ ان رأيت داراً أو أرضاً منذ عشر سنين فا كـتريّمها على نلك الزؤية أبجوز ذلك أم لا فى نول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كان بين اكترائه ونظرد اليها الامر إ القريب ( قال ) وقال لى مالك بن أنس ولو اشترى رجل داراً في بلد غائبة عنه اذا | وصفت له فذلك جائز والنقد في الدور والارضين لا في به ﴿ له مأمون عند ما ﴿ اللَّهُ عَالِمُ -»﴿ فِي الرجل بكري مراعي أرضه ﴾< مزفلت ﴾ أوأيت الرجل يكري صراحي أوضه (قال) قال مالك لا بأس أن بييم الرجل مراعى أرضه سسنة واحدة ولا يبيمها سنتين ولا ثلاثا ولا يبيع مراعى أرضه حتى تطب مراعيها ويلغ الخصب أن يري ولا يبيعه قبل أن ينبت خصبها ﴿ أَسُهِ ﴾ (١) (تكريماً) يَقَالَكُوبِالْأَرْضُ مِنْ بَابِ قَالَ يَكُرُ بِهَا كُوبِلُوكُ الْبِقَابِاللَّحْرِثُ وَآثَارُهُمْ لِنَزْرِعَ الْعَ (٢) ﴿ يَرْبَالِهَا ﴾ قال في المسباح زبل الرجل الأرض زبو٧ من باب قعدوز بلا أيضا أصاحها

→ كل في الرجل يكتري الارض البيضاء للزرع وفيها نخل أو شجر ككاب ﴿ لِللَّهِ أَوْأَيْتِ الْاستأجرت أُوخاً بِيضا الزرع وفيها بند من نخل أوشجر إن تكون ثمرة تلك الشجر في الارض أم للمستأجر في قول مالك (قَال) المُرة لرب الشحر الا أن يكون الشجر النلت فأدبي فيشترطه المتكاري فيكون ذلك له فانكان أكثر | من الثلث فاشترطه لم بجِز ذلك وكان الكراة فاسداً ﴿ قلتَ ﴾ فان كانت المحرة أكثر من ا الثلث فاشترطها وزوع على هذا (قال) النمرة عند مالك لصاحبها ويقوم على المذكاري كرا؛ الارض بنير ثمرة ويعطى المشكاري أجر ماستى به الثمرة انكان له عمــل أو حق ﴿ نَاتَ ﴾ أَلِيسَ اتَمَا عَلِيمَهُ عَلَى الْأَرْضُ الَّتِي وَرَعَ ﴿ وَالَّ ﴾ لَمُم ﴿ فَلْتُ ﴾ أرأيت ان اكتريت أرضاً وفيها زرع لم يبد صلاحه أو بقل لم يبد صلاحه وذلك شئ الميل فاشترطته لننسى حين أكريت الارض أيجوز هذا في نول مالك (ڈل) الأكان الشي النافه الوسير جازذلك ولست أبغ به الثلث لان مالكه قال لي في الرجل يتكارى الارضأو الدار ونيها النخلات أو السدرة أو الدالية وفيها ثمر لم يبد صلاحه ويشترطه لنفسه أولا ثمر فيها فاشترط مايخرج من ثمرها لنفسه ( قال ) قال مالك ان كان النبئ البسير لم أر به بأساً فوقال﴾ وقال مالك لابحوزني هذه المسئلة أن يشترط الحاحب الارض ولاصاحب الكراء نصف ماني شجره أو نسف مايخرج كا بجوز للمساقي في النخل أن يشترط نصف ما زرع في البياض اذا كان البياض سماً ولا يحوز في هذا أن يشترط نصف الثمرة أونصف مايخرج منها (قال مالك) لان ذلك عندي من بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه حﷺ ماجا: في الرجل يكري أرضه ويشترط على المكتري ﴿ڿ؎

﴿ تكريباً وزيلها ويشترط عله حرثها ﴾

﴿ قلت ﴾ أوأيت اذ أكريتك أوضى هذه السنة بمشرين ديناواً وشرطت عليك

أَنْ لازرء باحتى تكربها ('' فلان مرات فترديها في الكراب الرابع وفي هذا منفعة | رِب الارض لان أرضه تصلح على هــذا ( قال ) نم هذا جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت ان ﴿ ا کریته أرضی وشرطت علیه أن بزباها <sup>(۱)</sup> (قال) اذا كان الذی بزبلبا به شیئاً معروفا | إِنْهِ بَأْسِ بَذَلِكَ لان مالكُمَّا قال لا بأس بالكرا، والبيع أن يجمعًا في صفقة واحد الله ﴿ نَاتٍ ﴾ أَرأيت ان المستأجرت منك أوضاً بكذا وكذا على أن على رب الارض مرثها أيجوز هذا في نول مالك ( قال ) نعم مجوز حه ﴿ فِي أَكْتِراهِ الأرضِ النائبةِ والنقد في ذلك ﴾ مِرْنَت ﴾ أوأيت ان اكتريت منك داراً ولم أرها أو اكتريت منك أرصاً ولم أرها أُجْرِز هذا الكراء في قول مالك أم لا (قال) اذا وسفاها فدلك جائز لان مالكما قال ا تكرا، يع من البيوع وقال في البيوع لايجوز يعالملة الذائبة الا أن يكون المشتري ند رآما أو اشتراها على صفة فكذلك الارض والدور في الكراء أمّا مجوز الكراء أذّا رَحَمَا أَوْ وَصَانِتَ لَهُ ﴿ قَالَ } وَهَذَا قُولَ مَالِكَ فِي الدُّورُ وَالْأَرْضَــيْنَ ﴿ قَالَتَ ﴾ أَرأيتُ أ ان رأيت داراً أو أرضاً منذ عشر سنين فاكتريَّها على تلك الرؤية أيجوز ذلك أم لا | فى نول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كان بين اكترائه ونظره اليها الامر القريب (قال) وقال لى مالك بن أنس ولو اشترى رجل داراً في بلد غائبة عنه اذا ا وصفت له فذلك جائز والنقد في الدور والارضين لا يعي به ﴿ له مأمون عند مالك الله ->﴿ في الرجل بكري مراعي أرضه ﴾يخ ﴿ فَاتَ ﴾ أُوأَيِتِ الرَّجِلِ بَكُرِي مِرَاتِي أُونِهِ (قَالَ) قَالَ مَالِكَ لَا بأَسَ أَنْ يَبِيمِ الرَّجِل مراعى أرضه سـنة واحدة ولا بييمها سنتين ولا ثلاثا ولا بييم مراعى أرضه حتى

تطيب مراعبها وببلغ الخصب أن يري ولا يبيعه قبل أن ينبت خصبها فرأشهب ﴾

(١) (نكريما) يقالكربالارض من بابـ قتال يكريما كربلوكر الإقابرانه حرشوآ نارها تمزوع اه

(٢) ﴿ رَبَّاهِا ﴾ قال في المصاح زبل الرجل الأرض زبولا من باب قمدوز بالأبعنا أصاحها

- على في الرجل يكتري الارض البيضاء للزرع وفيها نخل أو شجر كلات ﴿ قلت ﴾ أوأيت الاستأجرت أوضاً بيضا الذرع وفيها بند من نخل أوشعر لمن تمكون إ ثمرة تلك الشجر ألري الارض أم للمستأجر في قول مالك ( قال ) المُمرة لرب الشجر الا أن يكون الشجر النات فأدنى فيشترطه المنكاري فيكون ذلك له فالكان أكثر ا من أثلث فاشترطه لم بجز ذلك وكان الكرا؛ فاسداً ﴿ قلت ﴾ فان كانت المرة أكثر من أ الثلث فاشترطها وزرع على هذا (قال) الممرة عند مالك لصاحبها ويقوم على المنكاري كراه الارض بنير ثمرة ويعطى المشكاري أجر ماستي به الثمرة انكان له عمــل أو حق ﴿ قلت ﴾ أليس انما عليــه قيمة كراء الارض التي زوع ( قال ) لهم ﴿ قلت ﴾ أ أرأيت ان اكتريت أرضاً وفيها زرع لم يبد صلاحه أو بقل لم يبيد صلاحيه وذلك شئ الميل فاشترطنه لنفسى حين أكريت الارض أيجوز هذا في انول مالك (قال) الزكان الثيئ النافه البسير جازذلك ولست أبنع به النلث لان مالكا قال لي في الرجل يتكارى الارض أو الدار ونيها النخلات أو السدرة أو الدالية وفيها ثمر لم يبد صلاحه ويشترطه لنفسه أولا ثمر فيها فاشترط مايخرج من ثمرها لنفسه ( قال ) قال مالك ان كان الشي اليسير لم أر به بأساً هوقال﴾ وقال مالك لايجوزفي هذه المسئلة أن يشترط ﴿ صَاهْبِ الارض ولاصاحب الكراء نصف ماني شجره أو نصف مايخرج كما يجوز للمساقي في النخل أن يشترط نصف ما زرع في البياض اذا كان البياض بماً ولا بجوز في هذا أن يشترط نصف المرة أونصف مايخرج مها (قال مالك) لاز ذلك عندي من بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه

−هﷺ ماجا: في الرجل بكرى أرضه ويشترط على المكتري ۗۗڿ؎ ﴿ تكريم اوتربيلها ويشترط عليه حرثها ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ أَكْرِيْكَ أَرْضَى هَذَهِ السَّنَّةِ بِعَشْرِينَ دِينَاراً وَشَرَطْتَ عَلَيك

نخالفه في هذا الاصل

حَجَيْزٌ فِي الرجل بكرى أرض امرأته والوصي يكري أرض بِتيمه ﴿ يَجِيدُ

ه نام المرابع المرابع المراكة ودورها بغير أمرها أنجوز ذلك أين المتريت زرعا كم يبد صلاحه على أن أحصده ثم المستريت الارض أبجوز لي الما المرابع و مرابع المراكة ودورها بغير أمرها أبجوز ذلك أينا المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع ا

(قال) لا مجوز ﴿ قلت ﴾ سمعة من مالك (قال) لا ولكنه رأبي ﴿قلت﴾ أزال الذي الزرع حتى سِنْغ قال) ذلك جائز عندي ولم أسمه من مالك لو أن يتيا في حجري تكاريت أرضا له لنفسى لأزرعها أبجوز هـــذا في نول مان أ

(قال) قال مالك لا أحب للوصى أن يشتري من مال اليتبم شيئاً لنفســه فهــذا منز ذلك ﴿ فَلْتُ ﴾ أرأيت ان نزل مثل هذا واكترى الوصى في مسئلتي (قال) وَرَ مالك أذا اشـــتري الوصيّ من مال اليتيم شيئًا ( قال ) فأرى أن يعاد في الـــوق وزرّ

يكمون قدفات أيام البكراء فتبسشل أهل المعرفة فانكان فيها فضسل غرمه الوسر

وان لم يكن فيها فضل كان عليه الكراء الذي اكتري به

محيِّزٌ في الرجل بكترى الارض فيزرعها ويحصد زرعه ﷺ۔

﴿ فينتثر من زرعه في أرض رجل فتنبت تابلا ﴾

هُوْ قَلْتَ ﴾ أوأيت ان زرعت أوض رجل شميراً فحصدت منها شميراً فانتثر منه حب كثير فنبت قابلا في أرضه لمن يكون ذلك (قال) أراه لصاحب الخارض ولا يكون الزارع شئ لانن سعت مالكا وسئل عن رجل زرع أرضا خمل السيل زرعه الى | أرض رجل آخر فنبت في أرضــه قال مالك لا ثبئ للزارع وأرى الزرع للذي جرد

مِحْكُمْ فِ الرجل يشتري الزرع لم يبد صلاحه على أن بحصد. كلات ﴿ ثُم يَكْتَرَى الْأَرْضِ بِعَدَ ذَلِكَ فَيْرِيدُ أَنْ يَتَرَكُهُ ﴾

﴿ نَاتَ ﴾ أَرأَيت أن اشتريت زرعا قبل أن يبدو صدلاح، فاستأذنت رب الارض

ر ن بنرك الزرع في أرضه فأذن لي مذلك أو اكتريت الارض منه أيصلح لي أن

رُرع فيها حتى بِلغ فى قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ﴿ قَاتَ ﴾ أوأيت

﴿ بِعِينَهُ فَيْرُرُعُ الْأَرْضُ ثُمُّ يُسْتَحَقُّ الْعَرْضُ أُوالْعَبِدُ أُو النُّوبِ ﴾

إ ونات كم أوأيت ان اكتريت أوضاً بعبد أو يثوب فزرعت الارض واستحق العبد والنوب ما يكون على في نول مالك ( قال) عليك قيمة كرا، الارض ﴿ نلتَ ﴾ ربان اكتريها محديديينه أوبرصاص بميته أوخاس بييه فاستحقفلك لحديد ويتعاس أو الرصاب وقد عرفنا قدره ووزله أيكون على مثل وزله أم يكون على

ين كراء الارض (قال) الكان استحقاله قبل أن يزرع الارض أو بحرثها أو يكون ﴿ فَبِي عَمَلِ الْفَسِيخِ الْكُرَادُ وَالْكُنَّ بِمِدِمَا أَحِدَثُ فِيهَا عَمَلَا أُو زَرِعًا كَانَ عَلِيهِ كرا قَ مُثْهَمَا

حري في اكترا، الارض من الذي كة ح

﴿ زَاتِ ﴾ أرأيت النصراني أيجوز لي أن أكترى منه أرضه (قال) قال مالك أكره كراً، أرض الجزية ( قال) وأما اذا أكرى المسلم أرضه من ذي فلا بأس بذلك اذا لميكن الذمي يغرس فيها شجراً يعصر منها خراً

حەييى الرجل يكري أرضه من رجل سنة ثم يكريها ك≿⊸ ﴿ مَن رَجُلُ آخَرُ سَنَّةً أُخْرَى بِعَدُ السَّنَّةِ الْأُولَى ﴾

﴿ زائه ﴾ أوأيت ان أكريت من وجل أوضى هذه السنة تم أكريتها من وجل آخر سَنة أخرى بعد الاولى ( قال ) ذلك جا نُز في تول مالك وقد وصفنا مثل هذا

تخالفه في هذا الاصل

معتم في الرجل يكرى أرض امرأته والوصي يكري أرض يتيمه كيجيد ﴿ نَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتِ الرَّجِلُ يَوْاجِرُ أَرْضُ امْرَأَتُهُ ودورها بِنبِرِ أَمْرِها أَبْجُوزُ ذَاكِ أَ يَجْلُ

(قال) لا بجوز ﴿ قلت ﴾ سمعته من مالك (قال) لا ولكنه رأيي ﴿ قلت ﴾ أوا ﴿ أَنْ الْمُعَ الْرُرَعَ حَيْ سِلْغُ وَقَال ) ذلك جائز عندي ولم أسمه من مالك المان من الله الله الله الله الله (قال) لا ولكنه رأيي ﴿ قلت ﴾ أوا ﴿ أَنْ الْمُعَ الْرُرِعَ حَيْ سِلْغُ وَقَال لو أن يتيا في حجري تكاريت أرضا له لنسى لأزرعها أيجوز همـذا في تول مانيـــأ

ذلك ﴿ فَلْتُ ﴾ أُرأيت أن نزل منل هذا واكترى الوصى في مسئلتي (قال) وَرَ مالك اذا اشترى الوصى من مال اليتيم شيئًا ( قال ) فأرى أن يعاد في السوق و: أُج

زادوه باعه لننسه والا لزم الوصى بالذي اشتري فكذلك الكرا، عندي الأزرُّ يكون قدة ت أيام النكراء نتمسش أهل المرفة فانكان فيها فضمل غرمه الومر وان لم يكن فيها فضل كان عليه الكراء الذي اكتري به

معتمر في الرجل يكترى الارض فيزرعها ويحصد زرعه ﷺ۔ ﴿ فَيَنْشُرُ مَنْ زَرَعُهُ فِي أُرْضُ رَجِّلُ فَنَفْبِتَ قَابِلًا ﴾

﴿ ثَلْتَ ﴾ أوأيت ان زوعت أرض رجل شعيراً خصدت منها شعيراً فانتثر منه حب

كثير فنبت قابلا في أرضه لمن يكون ذلك (قال) أواه لصاحب الإهوض ولا يكون الزارع شئ لان سعت مالكا وسئل عن رجل زرع أرضا فحمل السيل زرعه الى إ أرض رجل آخر فنبت في أرضه قال مالك لا ثبي الزارع وأرى الزرع للذي جرو

> م يخ ف الرجل يشتري الزرع لم بد صلاحه على أن يحصد ، و ﴿ ثُمْ يَكْثَرَى الْارْضِ بِعَدْ ذَلِكَ فِيرِيدُ أَنْ يَتَرَكُهُ ﴾

﴿ فَالَّ ﴾ أوأيت أن المنترية زرعا قبل أن يبدو صد الاحه فاستأذن رب الارض

، إن يترك الررع في أرضه فأذن لي مذلك أو اكتريت الارض منه أيصلح لي أن

رِ بُرْرَعَ فِيهِا حَتَى بِبَاغِ فِي قُولَ مَالِكُ ﴿ وَالَّ ﴾ أَرأيت أني اشتريت زرعا لم يبد صلاحه على أن أحصده ثم اشتريت الارض أبجوز لي

- ﷺ في الرجل يكتري الارض بالمبدأو بالثوب أو بالمرض ۗ۞ -﴿ بِمِينَهُ فَيْزُرَعُ الْارْضُ ثُمُّ يُسْتَحَقُّ الْمُرْضُ أُوالْعَبِدُ أُو النُّوبِ ﴾

ونت ﴾ أرأيت ان اكتريت أرضاً بعبد أو شوب فزرعت الارض واستحق العبد والنوب ما يكون على في تول مالك ( قال) عليك قيمة كراء الارض ﴿ قالت ﴾ أرأيتان اكتريتها محديديهينه أوبرصاص بعينه أونحاس بعيه فاستحق ذلك الحديد أو لنحاس أو الرصاص وقد عرفنا قدره ووزنه أيكون علىَّ مثل وزَّله أم يكون علىَّ

ء: ركزاء الارض (قال) ان كان استحقاله قبلأن نزرع الارض أو بحرثها أو يكون إنه فيه عمل انفسيخ الكراد والزكان بمدما أحدث فيها عملا أو زرعاكان عليه كراد مثابا

حرﷺ في اكترا، الارض من الذي ۗ ﴿ ص

﴾ ﴿ ﴿ فَاتِ ﴾ أَرأَيت النصراني أنجوز لي أن أكترى منه أرضه (قال) قال مالك أكره كراه أرض الجزية ( قال) وأما اذا أكرى المسلم أرضه من ذي فلا بأس بذلك اذا م كن الذي يغرس فيها شجراً يعصر منها خراً ـ

حﷺ في الرجل يكري أرضه من رجل سنة ثم يكربها كريزه-﴿ مَن رَجِلَ آخَرُ سَنَّةً أُخْرَى بِعَدُ السَّنَّةِ الْأُولَى ﴾

﴿ ذَاتِ ﴾ أَرأَيت الذأكريت من رجل أرضى هذه السنة ثم أكريتها من رجل آخر سنة أخرى بعد الاولى ( قال ) ذلك جا نر في قرل مالك وقد وصفنا مثل هذا

تخالفه في هذا الاصل:

مع لله في الرجل يكري أرض امرأنه والوصي يكري أرض بتيمه كهجيد

(قال) لا بجوز ﴿ قلت ﴾ سممه من مالك (قال) لا ولكنه رأبي ﴿ قلت ﴾ أراب لو أن يتيا في حجري تكاريت أرضا له لنفسي لأزرعها أيجوز هــذا في نول .ا!يــ

(قال) قال مالك لا أحب للوصى أن يشتري من مال اليتيم شيئاً لنفســه فهــذا منز و ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان نزل منل هذا واكترى الوصى في مسئاتي (قال) أر

مالك اذا اشــنرى الوصى من مال اليتيم شيئًا ( قال ) فأرى أن يعاد في السوق وَرَاْ زادوه باعه لنفسه والا لزم الوصى بالذي انستري فكذلك الكراء عندي الانزيُّ

يكون قدفات أيام الكراء فآسمتل أهل المهرفة فالكان فيها فضمل غرمه الومر وان لم يكن فيها فضل كان عليه الكراء الذي اكتري به

معتميز في الرجل يكتري الارض فيزرعها ويحصد زرعه ﷺ۔ ﴿ فَيَنْتُرُ مَنْ زَرَعُهُ فِي أَرْضَ رَجِّلَ فَتَنْبُتُ قَالِمٌ ﴾

﴿ نَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتُ انْ زَرَعْتُ أُوضُ رَجِّل شَمْيِراً خُصَدْتُ مَمَّا شَمْيراً فَالْنَثْرُ مِنْهُ حب كثير فنبت قابلا في أرضه لمن يكون ذلك (قال) أراه لصاحبي الارض ولا يكون ا

الزارع ثنى لاني سمعت مالكما وسُئل عن رجل زرع أرضا فحمل السيل زرعه الى أرض رجل آخر فنبت في أوضــه قال مالك لا ثبي الزارع وأرى الزرع للذي جر.

- مَثِيرٌ فِي الرجل يشتري الروع أبيد صلاحه على أن محصده كلات ﴿ ثُم يَكْتَرَى الأرضِ بِمِد ذَلِكَ فِيرِيدُ أَنْ يَتَرَكُهُ ﴾

﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ أَنْ اشْتَرِيتِ زَرِعا قِبل أَنْ بِيدُو مُدالِّحِهِ فِاسْتَأْذُنْتُ رِبِ الارض

رَ زَيْدِكَ الرَعِ فِي أَرْفِهِ فَأَذِنْ لِي بِذَلِكَ أُو اكْتَرِيتِ الارضِيمَةِ أَيْصِلْحِ لِي أَنْ

ارْرع فيها حتى بِلغ في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ﴿ قَاتَ ﴾ أُوأَيتُ ه نام الله المرابع المراكة والمراكة ودورها بغير أمرها أمجوز ذلك أن المتريت زرعا لم يد صلاحه على أن أحصده ثم المستريت الارض أيجوز لي المتريت زرعا لم يد صلاحه على أن أحصده ثم المستريت الارض أيجوز لي ٥ إنْ أَدَعُ الزَّرَعِ حَتَى يَبِلِغُ مِقَالَ ) ذلك جائز عندى ولم أسمه من مالك

حه ﴿ فِي الرَّجَلِ يَكْتَرَى الْأَرْضَ بِالْعَبِدُ أَوْ بِالنَّوْبِ أَوْ بِالْعَرْضُ ﴾ ⊶ ﴿ بِمِينَهُ فَيْرُرَعُ الْأَرْضُ ثُم يُستَحَقُّ الْمُرْضُ أُوالْمَبِدُ أُو الثوبِ ﴾

ونت ﴾ أوأيت ان اكتريت أرضاً بعبد أو بثوب فزرعت الارض واستحق العبد والنوب ما يكون على أفي قول مالك ( قال) عليك قيمة كراء الارض ﴿ قات ﴾ رات از اكتريتها بمديدينية أو برصاص بعينه أونجاس بعيه فاستحق ذلك لحديد أولنجاس أو الرصاف وقد عرفنا قدوه ووزله أيكون عنى مثل وزله أم يكون على ﴿ رَاءُ الْأَرْضُ (قَالَ ) الْأَكَانُ اسْتَعْقَالُهُ قِبَلُ أَنْ يَرْزِعَ الْأَرْضُ أَوْ يَحْرُمُهَا أُو يَكُون

، فباعمال الفسيخ الكرا؛ والكان بمدما أحدث فيها عمالاً أو زرعاكن عليه كرا؛ مثلها حري في اكترا، الارض من الذي كة ∞

إ ﴿ نَاتِ ﴾ أَرأيت النصراني أيجوز لي أن أكترى منه أرضه (قال) قال مالك أكره كرا، أرض الجزية ( قال ) وأما اذا أكرى المسلم أرضه من ذي فلا بأس بذلك اذا لميكن الذمي يغرس فيها شجراً يعصر منها خمراً

حَجَيْرٍ فِي الرجل يكري أرضه من رجل سنة ثم يكريها كيج⊸ هر من رجل آخر سنة أخرى بعد السنة الاولى ﴾

﴿ نَاتَ ﴾ أُوأَيت ان أكربت من وجل أُوضى هذه السنة ثم أكريبًا من رجل آخر سنة أخرى بعد الاولى ( دَّال ) ذلك جا نُز في نول مالك وقد وصفنا مثل هذا

انخالفه فى هذا الاصل

مع في الرجل يكرى أرض امرأته والوصى يكري أرض يتبعه كالم

( قال ) لا مجوز ﴿ فلت ﴾ سمعة من مالك ( قال ) لا ولكنه رأيي ﴿ فلت ﴾ أوارًا الله على الله على الله على على على على على الله على ال

الو أن بنيا في حجري تكاربت أرضا له لنفسي لأزرعها أيجوز هــذا في قول ماليا

﴿ (قال) قال مالك لا أحب للوصى أن يشتري من مال الينبم شيئًا لنفســه فهــذَا تُتَكُّلُ

فلك ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان نزل مثل هذا واكترى الوصى في مسئلتي ( قال ) ۖ إِيُّنَّا

يكون قد فات أيام الكراء فتسئل أهل المرفة فانكان فيها فضل غرمه الوص

وان لم يكن فيها فضل كان عليه الكراء الذي اكتري به

حمي في الرجل يكتري الارض فيزرعها ويحصد زرعه ڮي۔ ﴿ فينتثر من زرعه في أرض رجل فتنبت قابلا ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ زُرِعَتَ أُرضَ رَجِلَ شَمِيراً خُصِدَتَ مَهَا شَمِيراً فَالْتَرْ مَنْهُ حَبّ

كثير فنبت قابلا في أرضه لمن يكون ذلك (قال) أراه لصاحب الارض ولا يكونُّهُ إِلَيْ الذارع شيَّ لاني سمعت مالكا وسئل عن رجل زرع أرضا فحمل السيل زرعه الى إ أرض رجل آخر فنبت في أرضــه قال مالك لا ثبي الزارع وأرى الزرع للذي جره

> - ﴿ فِ الرجل يشتري الزرع لم ببد صلاحه على أن محصده ﴾ -﴿ ثُم يَكْتَرَى الأرض بعد ذلك فيريد أن يتركه ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت زرعا قبل أن يبدو صلاحه فاستأذنت رب الارض

أن يترك الررع في أرضه فأذن لي بذلك أو اكتربت الارض منه أبصلح لي أن

اً ; الزرع فيها حتى ينانم فى قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأْيِتَ ا ﴿ ذَلَت ﴾ أَرأيت الرجل يؤاجر أرض امرأته ودورها بنير أمرها أيجوز ذلك أيجها الله المتريت زرعا لم بيد صلاحه على أن أحصده ثم الستريت الارض أيجوز لي

- ﴿ فَيَ الرَّجَلِ يَكْتَرَى الأرضَ بالعِبدُ أَوْ بِالنَّوْبِ أَوْ بِالْعَرْضُ ۗ ۞ → ﴿ بِمِينَهُ فَيْزِرِعِ الْأَرْضُ ثُم يُسْتَحَقُّ الْمُرْضُ أُوالْمِبِدُ أُو الْثُوبِ ﴾

مالك اذا اشترى الوصى من مال اليتيم شيئًا ( قال ) فأرى أن يماد في السوق قال ﴿ وَاللَّهُ عَلَيْهِ الْمُؤْمِنِ ال و التوب ما يكون على ً في قول مالك ( قال) عليك قيمة كراء الارض ﴿ قلت ﴾ رأيتان اكتريها محديديينه أوبرصاص بعينه أونحاس بعيه فاستحق ذلك الحديد والنحاس أو الرصاص وقد عرفنا فدره ووزنه أيكون علىَّ مثل وزنه أم يكون علىَّ

منْ كراء الارض (قال) ان كان استحقاقه قبل أن يزرع الارض أو بحرثها أو يكون له فبهاعمل انفسخ الكراة وازكان بمدما أحدث فيهاعملا أو زرعاكان عليه كراة مثلها

- على في اكترا، الارض من الذي كة -

﴿ وَإِنَّ } أُواْيِتِ النصراني أيجوز لي أن أكترى منه أرضه (قال) قال مالك أكره كرا، أرض الجزية (قال) وأما اذا أكرى السلم أرضه من ذي فلا بأس بدلك اذا ليكن الذي ينرس فيها شجراً بعصر منها خمراً

ـــــ في الرجل يكري أرضه من رجل سنة ثم يكريها كخ⊸ ﴿ من رجل آخر سنة أخرى بعد السنة الاولى ﴾

﴿ وَاللَّهُ أَوْأَيْتِ ان أَكْرِيتِ من رجل أوضى هذه السنة ثم أَكْرِيمُ ا من وجل آخر سنة أخرى بعد الاولى ( قال ) ذلك جا ثر في قول مالك وقد وصفنا مثل هذا

نخالفه في هذا الاصل

حجيرٌ في الرجل يكوى أرض امرأته والوصي يكري أرض بِنْيَه ﴾ يجيب

﴿ نَلْتَ ﴾ أوأيت الرجل يؤاجر أوض امرأته ودورها بنير أمرها أنجوز ذا يرأب

(قال) لا بحوز ﴿ قات ﴾ سمعته من مالك (قال) لا ولكنه رأيي ﴿ قالت ﴾ أو ألى النادع الرع حتى يلفن قال) ذلك جائز عندي ولم أسمه من مالك 1 أن من ا لو أن يتيا في حجري تكاريت أرضا له لنفسى لأذرعها أيجوز هــذا في تول .ان

﴾ ذلك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان نول مثل هذا واكترى الوصى في مسئلتي (قال) وَرَ مالك اذا اشــتري الوصىّ من مال اليتيم شيئًا ( قال ) فأرى أن يماد في الـــوق وْ أُ

زادود باعه لنفسه والا لزم الوصى بالذي اشتري فككذلك الكراء عندي الإأر يكون قدفانت أيام الكراء فتسمثل أهل المعرفة فانكان فيها فضمل غرمه الومر واز أيكن فيها فضل كان عليه الكراء الذي اكتري به

حجيٌّ في الرجل بكترى الارض فيزرعها ويحصد زرعه ﷺ. ﴿ فَيَنْثُرُ مَنْ زَرَعُهُ فِي أُرْضَ رَجِّلُ فَنَبْتُ قَابِلًا ﴾

﴿ قَلْتُ ﴾ أُوأَيت أن زرعت أرض رجل شعيراً فحصدت منها شعيراً فانتثر منه حب كثير فنبت تابلا في أرضه لمن يكون ذلك (قال) أراد الصاحب الارض ولا يكون

الزارع شي لان سمعت مالكما وسئل عن رجل زرع أرضا غمل السيل زرعه الى إ أرض رجل آخر فنبت فی أرضــه قال مالك لا ثنی الزارع وأرى الزرع للذي جرد

> م كل في الرجل يشتري الزرع لم بيد صلاحه على أن محصد ، كلاب ﴿ ثُم يَكْثَرَى الْأَرْضِ بِعَدْ ذَلْكُ فِيرِيدُ أَنْ يَتَرَكُهُ ﴾

﴿ نَاتَ ﴾ أوأيت أن المتربة زرعا قبل أن يهدو صد الاحه فاستأذنت رب الارض

﴿ نَ يَمَرُكُ الرَّرِعَ فِي أَرْضَهُ فَأَذَنَ لِي بِذَلِكَ أَو اكْتَرَبِتِ الْارْضَمِيَّةُ أَيْسَاحِ لِي أَنْ رْرع فيها حتى بانم في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ﴿ قات ﴾ أرأيت أن اشتريت زرعاً لم بيد صلاحه على أن أحصده ثم اشــتريت الارض أبجوز لى

ـه ﴿ فِي الرجلِ يَكْتَرَى الأرضَ بِالْمُبِدُ أُو بِالنُّوبِ أُو بِالْمُرِضُ ﴾ حس ﴿ بِمِينَهُ فَيْرُرُعُ الْأَرْضُ ثُمُّ يُسْتَحَقُّ الْمُرْضُ أُوالْمُبِدُ أُو الْنُوبِ ﴾

ً ونت ﴾ أرأيت ان اكتريت أرضاً بعبد أو شوب فزرعت الارض واستحق العبد ُ والنَّرِبِ مَا يَكُونَ عَلَى ۚ فِي تَوْلُ مَالِكَ ﴿ قَالَ ﴾ عَلَيْكَ قِيمَةً كُرَّاء الارض ﴿ قَلْتَ ﴾ رأيتان اكتريتها محديديهينه أوبرصاص يعينه أونحاس بعيه فاستحقذاك الحديد ُ ولنحاس أو الرصاص وقد عرفنا ندره ووزله أيكون على مثل وزله أم يكون على ــ مَنْ كُرَاهُ الْأَرْضُ (قَالَ) انْ كَانَ اسْتَحَقَّانُهُ قَبَلِ أَنْ نَرْرَءَ الْأَرْضُ أَوْ يَحْرُمُا أَو يكون له فباتمل الفسيخال كمراد وازكان بمدما أحدث فساعملا أو زرعاكن عليه كراد مثلها

حير في اكترا، الارض من الذي ك≲⊸

﴿ إِذْ نَاتِ ﴾ أَرأيت النصراني أنجوز لي أن أكترى منه أرضه (قال) قال مالك أكره كرا، أرض الجزية ( قال) وأما اذا أكرى المسلم أرضه من ذي فلا بأس بذلك اذا أيكن الذمي يفرس فيها شجراً يعصر منها خمراً

> حري في الرجل يكري أرضه من رجل سنة ثم يكربها كيٍ≲ٍ⊸ ﴿ مَن رَجِلَ آخَرَ سَنَّةً أُخْرَى بِعَدَ السَّنَّةِ الْأُولَى ﴾

﴿ ذَاتِ ﴾ أَرأيت ان أكريت من رجل أرضى هذه السنة ثم أكريبًا من رجل آخر سنة أخرى بعد الاولى ( قال ) ذلك جائز في قول مالك وقد وصفنا مثل هذا -

نخالفه في هذا الامل

حجيرٌ في الرجل يكرى أرض امرأته والوصي يكري أرض يتبعه پهيجيد

(قال) لا يجوز ﴿ قلت ﴾ سممة من مالك (قال) لا ولكنه رأبي ﴿ قلت ﴾ أو أن ادع الرع حتى بيلغ وقال) ذلك جائز عندى ولم أسمه من مالك 1 أن من ا لو أن يتيا في حجري تكاريت أرضا له لنفسى لأزرعها أيجوز هــذا في نول .ان ُ ذَلَكُ ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ ان نُولَ مِنْلُ هَذَا وا كَنْرِى الوصَّى فِي مسْئَلَتِي ( قَالَ ) وَرَأ مالك اذا اشـــتري الوصى من مال اليتيم شيئًا ( قال ) فأرى أن يماد في الـــوق ﴿ أُ زادود باعه لنفسه والا لزم الوصى بالذي اشستري فكذلك الكرا، عندي الأزر يكمون قدفات أيام المنكراء فاسسئل أهل المعرفة فانكان فيها فضسل غرمه الومر

> معجزٌ في الرجل بكترى الارض فيزرعها ويحصد زرعه كيجيب ﴿ فَيَنْتُرُ مَنْ زَرَعُهُ فِي أُرْضَ رَجِّلَ فَتَنْبُتُ قَابِلًا ﴾

وان أيكن فيها فضل كان عليه الكراء الذي اكتري به

﴿ نَلْتَ ﴾ أُوأْيِتَ ان زرعت أُرض رجل شعيراً خُصِدت منها شعيراً فانتثر منه حب كثير فنبت قابلا في أرضه لمن يكون ذلك (قال) أراه لهاحب الارض ولا يكون إ الزارع شئ لاني سمعت مالكما وسئل عن رجل زرع أرضا خمل السيل زرعه الى إ أرض رجل آخر فنبت فی أوضــه قال مالك لا ثنی الزارع وأرى الزرع للذي جره

> م تخر في الرجل يشتري الزرع لم يبد صلاحه على أن يحصد كري و ﴿ ثُمُ يَكْثَرَى الْأَرْضُ لِمَدْ ذَلِكَ فِيرِيدُ أَنْ يَتَرَكُهُ ﴾

﴿ قَالَ ﴾ أوأيت أن اشتريت زرعا قبل أن يبدو صد لاحه فاستأذنت رب الارض

ي أن يترك الزرع في أرضه فأذن لي بذلك أو اكتريت الارض منه أيصاح لي أن [ ا زُرع فيها حتى بالغ في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز ﴿ قات ﴾ أرأيت هزنلت ﴾ أرأيت الرجل يؤاجر أرض امرأنه ودورها بنير أمرها أيجوز ذلك أبي أن التعريت زرعا لم يد صلاحه على أن أحصده ثم اشتريت الارض أيجوز لي

->﴿ فِي الرجل يَكْتَرَى الارض بِالْمَبِدُ أُو بِالنُّوبِ أُو بِالمَرْضُ ﴾ ح ﴿ بِمِينَهُ فَيْرُرِعُ الْارْضُ ثُمُّ يُسْتَحَقُّ الْمُرْضُ أُوالْمُبِدُ أُو النُّوبِ ﴾

أَ وَنَتَ لِهَ أُرأَيتِ انَ اكْتَرِيتَ أُرضاً بِعبد أَو شُوبِ فَرْرِعتَ الارضُ واستحق العبد والترب ما يكون على في تول مالك ( قال) عليك قيمة كراء الارض ﴿ فَلْتَ ﴾ رُ إِنَّانَ اكْتُرَيْمُهَا بِحَدَيْدِيْمِينَهُ أَوْ بِرَصَاصِ بِعِينَهُ أُوخِنَاسَ بِعِيهُ فَاسْتَحَقَّ ذَلَكَ الْحَدِيدُ أو يماس أو الرصاص وقد عرفنا ندره ووزله أيكون عنَّ مثل وزله أم يكون علَّ مَا كُرَاءَ الأَرْضَ (قَالَ) الْكَانَ استحقاله قبل أَنْ تَرْرَعَ الأَرْضَ أَوْ يَحْرَمُها أُو يَكُونَ له فهاعمل انفسيخالكراه وانكان بمدما أحدث فيهاعملا أو زرعاكن عليه كراء مثلها

### حري في اكترا، الارض من الذي ∑⊸

﴿ ﴿ زَيْتِ ﴾ أَرأيت النصراني أبجوز لي أن أكترى منه أرضه (قال) قال مالك أكره كرا، أرض الجزية ( قال) وأما اذا أكرى المسلم أرضه من ذى فلا بأس بذلك اذا وكمن الذي يفرس فيها شجراً يعصر منها خمراً

حهين في الرجل يكري أرضه من رجل سنة ثم يكربها كي≲⊸ ﴿ مَن رَجِلَ آخَرُ سَنَّةً أُخْرَى بِمَدَ السَّنَّةِ الْأُولَى ﴾

﴿ نَلْتَ ﴾ أوأيت ان أكريت من رجل أوضى هذه السنة ثم أكريتها من رجل آخر سنة أخرى بعد الاولى ( قال ) ذلك جا نز في قول مالك وقد وصفنا مثل هذا معيرٌ في الرجل يكتري أرضًا من أوض الخراج من رجل ﷺ۔ ﴿ فيجورعايه السلظان؛

﴿ قلت ﴾ أوأيت الارض اذا اكتريتها من رجل يأنكي السلطان فأخذ مني الخراب

وجار على أيكون لى أن أرجع بذلك على الذي أ كُر اليالارض في فول مالك (قال اذا كان رب الارض لم يؤد الحراج الى السلطان ولم يأخذ منه السلطان شيئا فأرى

أن يرجع عليه بخراج الارض ولا يرجع عليه بنا جار عليه السلطان وان كان السلطان قد أُخذَ منه فلا أرى أن يرجع عليه بشي وانما يرجع عليه بالحق من ذلك ولايتقن أ الى ما زاد السلطان على أصل آخر اج من ذلك

∞ ﴿ فِي مَسَكَارِي الارض يَعْلَس ﴾ ح

هُ قَلْتُهُ أُوأَيْتَ انْ أَكْرِيتَ وجلا أُرْنَا فَزْرَعِها وَلِمُ أَنْتُقَدَ الْكُرَاءُ فَفَاسَ الْمُنكِيزَةِ من أولى بالزرع (دّل) دّل مالك رب الارض أولى بالزرع من الغرما، حتى يستونى

كراء و فان بقي شيء كان للفرماء ﴿ فَالْ مَالُكُ ذَاكُ ﴿ قَالَ مَالُكُ ذَاكُ ﴿ قَالَ } لان الزُّرْعِ فَ أرضه وهو أولى به ( قال ) وكذلك الرجل يكري داره سـنة فيفلس المكترى از ﴿ الذي اكرى أولى بسكنى الدار وانكان لم يسكن فهو أولى بجميع السكني وكذلك إ

قال مالك في الابل تكاراه الرجام بحمل عليها مزد الى بلد من البلدان فيفلس البراز أو الجمال أيهما فلس ان فلس الجال فالبراز أولى بالابل حتى بستوفي ركوبه الاأن يضمن الغرما، له حملانه ويكتروا له من أمليا، ثم يأخــ ذوا الابل فيبيوها في دينها وان أفاس البزاز فالجمال أولى بالبز اذا كان في بديه حمـتى يستوفى كراء. ﴿ قُلُّ إِ

سحنون ﴾ معناد اذا كان مضمونا وقد قال غميره لا يجوز أن يضمن الغرماء حمانه ﴿ ﴿ فَلْتَ﴾ أُواْيِتَ انْكَانَ أَكْرَاهُ الى مَكَةُ فَعْلَمُ الْبَرَازَ بِوَضَ المُنَاهُلُ كَيْفَ يُصنعُ الجمال ( قال ) الجمال أحق بالبر حتى يستوفى كراءً الى مكة ويباع البنر ويقال للغرماء ﴿ أكروا الابل الى مكة ان أحبيتم في مثل ما كان ليــاحبكم وهذا قول مالك يؤوقًا

الله ﴾ ولو تكارى من رجل أرضه ثم مات الزارع كان صاحب الارض أسوة الذرماء وان أفلس الزارع فصاحب الارض أولى بالزرع وان تمكاري إبلا فحمل عليها مناعاً أو دفع الى صائغ مناعا يصبغه أو يخيطه أو ينسله كان الحكري أو الصباغ أولى ما في أيدبهم في الفلس والوت من الفرماء ــه ﷺ في الاقلة في كرا، الارض بزيادة دراهم ﷺ ~

﴿ نَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ لُو أَنَّى اكْتَرِيتَ أَرْضًا مِن رَجَلَ فَنَدَمَتُ وَطَّلِبَ اللَّهِ أَنْ يَقْيَلَي فأبي فزدته دارهم أبجوز هــذا في قول مالك (قال) لعم لا بأس بذلك عـــد مالك

والله سبحاله وتعالى أعلم

﴿ نَمَ كَتَابَ كُرًّا، لدور والارضين من المدوَّنة والحمد لله وحدد ﴾ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وَبِهُ يَمُ الْجُزِّ، الحَادِيعَشِرُ وَيَلِيهُ كُتَابِ الْمُسَاقَاةُ ﴾ ﴿ وهو أول الحز، الثاني عشر ﴾

مالك ﴾ ولو تكادى من رجل أرضه ثم مات الزارع كان صاحب الارض أسوة

النرماء وان أفلس الزارع فصاحب الارض أولى بالزرع وان تـكارى إبلا فحمل عليها

مناعا أو دفع الى صائغ مناعا يصبغه أو يخيطه أو ينسله كان المسكري أو الصباغ أولى

مع ﴿ فِي الرجل يكتري أرضاً من أوض الخراج من رجل كات ﴿فيجورعليه السلظان﴾

قد أخذ منه فلا أرى أن يرجع عليه بشيُّ وإنما يرجع عليه بالحق من ذلك ولا يتلفُّخُ إ

- کل فی مشکاری الارض یفلس کے۔

الى ما زاد السلطان على أصل الخراج من ذلك

﴿ قلت ﴾ أرأيت الارض إذا اكتريتها من رجل فأناني السلطان فأخذ مني الخراج وجار على أيكون لى أن أرجع بذلك على الذي أكَّر انيالارض في قول مالك (قال)

اذا كان رب الارض لم يؤد الحراج الى السلطان ولم يأخذ منه السلطان شيئا فأريُّ أن يرجع عليه بخراج الارض ولا يرجم عليه بما جار عليه السلطان وان كان السلطان

ـه ﴿ فِي الافلة فِي كُرا، الارض بزيادة دراهم ۗ ﴿ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيت لو أَنِّي اكْتُريت أَرضًا من رجل فندمت وطلبت اليه أَنْ يَقْيَلَي

أَنْ فَرَدُنَهُ دَارِهُمْ أَنْجُورُ هَـٰذًا فِي قُولُ مَالِكُ ﴿ قَالَ ﴾ لَمُ لا بأس بدلك عنــد مالك والله سبحانه وتعالى أعلم

عا في أيديهم في الفلس والوت من الغرماء

﴿ تُم كتاب كرا، الدور والارضين من المدوَّنة والحمد لله وحده ﴾ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد الذي الأمى وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

> ﴿ وَبِهُ يَمُ الْجُزِّ، الْحَادِيعُشْرُ وَيَلِيهُ كُتَابِ الْسَاقَاةُ ﴾ ﴿ وهو أول الجزء الثابي عشر ﴾

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرأيت ان أكريت رجلا أرضاً فزرعها ولم أنتقد الكراء ففلس المنكاري من أولى بالزرع (قال) قال مالك رب الارض أولى بالزرع من الغرماء حتى يستوفى | كراَّء فان بني شي كان للغرماء ﴿ وَلَلَّ ﴾ ولم قال مالك ذلك ( قال) لان الزرع في أرضه وهو أولى به ( قال ) وكذلك الرجل يكري داره سنة فيفلس المكترى ان الذي اكرى أولى بسكنى الدار وانكان لم يسكن فهو أولى بجميع السكني وكذلك قال مالك في الابل مسكار العالم الرجام محمل عليها مزه الى بلد من البلدان فيفلس البراز

أو الجمال أيهما فلس ان فلس الجمال فالبزاز أولى بالابل حتى يستوفى ركوبه الاأن وان أفلس الغزاز فالجمــال أولى بالعز اذا كان في يديه حــتى يستوفى كراء. ﴿ قَالَ سحنون ﴾ معناه اذا كان مضمونا وقد قال غـيره لا يجوز أن يضمن الغرماء حملانه

﴿ فَلْتُ﴾ أَرأَيْتُ انْ كَانَ أَكُراهُ الى مَكَةُ فَفَلْسُ البَّرَازُ بِوَضَ المَّناهِلَ كَيْتُ يُصْتُمُ الجمال (قال) الجمال أحق بالبر حتى يستوفى كراءه الي مكة ويباع البنر وبقال للغرماء

أكروا الابل الىمكة ان أحبيتم في مثل ماكان لصاحبكم وهذا قول مالك ﴿وَقَالُ

( ٢٩ الله قر الحادي عنم )

حميرٌ في الرجل يكتري أرضاً من أوض الخراج من رجل كڜ۔ ﴿ فيحورعايه السلظان}

﴿ فَلْتَ ﴾ أُولَٰيْتِ الأَوْضِ اذَا اكْتَرْبَتُها مِن وَجَلِّئَ أَنَّاقِ السَّلْطَانُ فَأَخَذُ مَنِي الخرابُ وجار علىَ أيكونَ لي أن أرجع بذلك على الذي أ ۖ كُر اني الارض في قول مالك (وَلَّ الْمَ

اذا كان رب الارض لم يؤد الخراج الى السلطان ولم يأخذ منه السلطان شيئا فاري أ أن يرجع عليه بخراج الارض ولا يرجع عليه بما جار عليه السلطان وان كان السلطان قد أُخذَ منه فلا أرى أن يرجع عليه بشي والما يرجع عليه بالحق من ذلك ولا يتفت أ الى ما زاد السلطان على أصل آخر اج من ذلك

∼ ﴿ فِي مَنْكَارِي الأرضِ يَفْلُس ﴾ و

﴿ فَاتَ ﴾ أَوَايِتَ انَ أَكُرِيتَ وَجَلَا أُونَا فَوْرَعِهَا وَمُ أَسْفَدَ الْكُرَّاءُ فَفَلَسَ الْمُسْكِرَةِ من أولى بالزرع (دَنْ ) قال مالك رب الارض أولى بتزرع من الغرما، حتى يستوق كراء و فان بتى شيء كان للفرما. ﴿ فات ﴾ ولم قال مالك ذاك ( قال ) لان الزرع لي أُ

أرضه وهو أولى به (قال ) وكذلك الرجل يكري داره سنة فيفلس المكتري اذ أ الذي اكرى أولى بسكني الدار وانكان لم يسكن فهو أولى بجميع السكني وكذلك إ

قال مالك في الابل يتكاولها الرجام بحمل عليها بزد الى بلد من البلدان فيفلس البزاز أو الجمال أبهما فأس ان فاس الجمال فالبزاز أولى بالابل حتى يستوفي ركوبه الاأن ُ وان أفاس البزاز فالجمـال أولى بالبز اذا كان في بديه حــتى يستوف كرا.. ﴿ قُلْ أَ

سحنون ﴾ معناد اذا كان مضمونا وفد قال غميرد لا يجوز أن يضمن الغرماء حملانه | ﴿ فَلْتُ ﴾ أُوأَيْتُ انْ كَانَ أَكُواهُ الى مَكَةُ فَعْلَمُ النَّرَازْبِ مَضَ المُناهُلُ كِنْ يُصْنَع الجمال ( قال ) الجمال أحق بالبنر حتى يستوفى كراءه الى مكة وبباع البنر وبقال للغرماء أكروا الابل الى كمة ان أحبيتم في مثل ما كان لصاحبكم وهذا تول ساك فروق ل

ماك ﴾ ولو تكارى من رجل أرضه ثم مات الزارع كان صاحب الارض أسوة النرما، وإن أفلس الزارع فصاحب الارض أولى بالزرع وان تكارى إبلا فحمل عليها مَنَّانًا أو دفع الى صائغ متاعا يصبغه أو يخيطه أو بنسله كاذكا كرى أو الصباغ أولى ا

حيٍ في الاقلة في كرا، الارس بزيادة دراهم ۗڿ⊸ ﴿ نَاتَ ﴾ أَرأَيت لو أَنَّى اكْتَرَيت أَرضا من رَجَل فندمت وطلبت اليه أَن يقيلني

ما في أيديهم في الفلس والوت من الفرماء

فأي فزدته دارهم أبجوز هــذا في قول مالك (قال ) نعم لا بأس بذلك عنــد مالك

﴿ تَمُ كَتَابَكُراه الدور والارضين من المدوَّنة والحمد لله وحده ﴾ ﴿ وَصَالَى اللَّهُ عَلَى سَيْدًا مُحْمَدُ النَّبِي الأَمْنِ وَعَلَّى آلَهُ وَصَحْبَهُ وَسَلَّمٍ ﴾.

> ﴿ وَبِهِ يَمْ الْجُزِّ، الْحَادَى عَشْرُ وَلِيهِ كُتَابِ الْمُسَاقَادَ ﴾ ﴿ وهو أول الجزء الثاني عشر ﴾

النة في عن عمر بن عبـــد العزيز أنه كـتب البــه في خلافته وعبَّان على الطائف في سِم الثر وكرا، الارض أن تباع كل أرض ذات أصل بشطر مايخرج منها أو ثلثه أوربعه

﴿ الحمد لله وحدد ﴾ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ الْعُمِلِ فِي الْمُسَاقَادَ ﴾

حي كناب الماداد ندي

﴿ قَاتَ ﴾ لمب الرحمن بن القاسم أرأيت ان أخذت نخيلا مسادًاة على أن لي جيم

ما أخرج الله منها (قال) قال مالك لا بأس بذلك هر قلت به لم أجازه مالك (قال)لاته بمنزلة المال يدفعه اليك مقارضة على أن لك ربحمه ولانه اذا جاز أن يترك لك نصف الثمرة بعملك في الحائط جاز أن يترك لك الثمرة كلها ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان دفست كلي أ رجل نخسلا مساقاة منها مايحتاج الى الستى ومنها ما لا محتاج الى الستى فدفعتها اليمه معاملة كلمها على النصف صفقة واحدة ( قال ) لا بأس بدلك ﴿ قات ﴾ أوأ بـــ المـــاقاة أتجوز على النصف والثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك ( قال ) | نم وحدث عن ابن وهب عن عبد الله بن عمر وغيرد عن كانع عن ابن عمرأن رسول

الله صلى الله على وسلم عامل يبود خيبر بشطر مايخرج منها من زرع أوثمر (قال) مالك

فكان بياض خيبر سما لسوادها وكان يسيراً بين أضماف السواد ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب عن الليث بن سمد عن يحيي بن سميد قال لا بأس أن يعطى الرجلُ الرجلَ

حالطه يسقيه على النصيف أو الثلث أو أقبل من ذلك أو أكثر وأما تسمية كبل ممروَّف فلا ﴿ وَأَخْبَرُنَى ﴾ ابن وهب عن ابن سمال عن عَمَان بن محمد بن سويد

أو الجزء مما يخرج منها يتراضو ﴿ لانباع بشي - وي ما يخرج منها وأن باع البياض الذي لاثئ فيه من الاصول بالذهب والورق ﴿وَقَالَ﴾ وأخبرني ابن حمان رجـــل أ من أهل العلم قال سمعت رجالًا من أهل العلم يقولون في الارض يكون فيها الاصل والبياض أبهدما كان ردفا أانبي وأكريت بكراءأ كثرهما انكان البياض أنضابها أكريت بالذهب والورق والأكان الاصل أفضابها أكربت بالجزء مما بخرج منها من نمرة وأسما كانردفاألني وغمل كراؤه على كرا، صاحبه

ــه يخ مساةاة النخل الدُّبَّة كجر: -

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ ان ساقيت رجلاً حائطًا لى بالدينة ونحن بالقسيطاط أتجوز المساقاة فيها بيننا (قال) اذا وصنتها لخائط فلا بأس بنساقة فيها بينكها لان مالكا قال لا بأس ا أن بيبع الرجل نخلا يكون له في بعض البلدان ويسف النخسل اذا باع فان لم يسف النخلُّ اذا باع ذلا مجوز البيع فكمذلك الساقة عندي ﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت ان خرجت

الى المدينة أربد أن أعمــال في الحائط الذي أخذته مساقاة أبن نفقتي وعلى مــــــــ هـى ( قال ﴿ عَلَيْكُ مُنْقَنِكُ وَلَا يُشْبِهِ هَذَا القراضَ لانه أبس من همنة الثمامُ في الحائط أن تكون نفقته على رب الحائط

ــ ﴿ رَبِّقِ الْحَالَطُ وَدُوالِهِ وَعَمَالُهُ ﴾ الم

﴿ لَكَ ﴾ أَوَأَيْتَ 'لَرْجِلَ أَخَذَ النَّجَلُ وَالشَّجِرِ مَالَّةَ أَيْكُونَ جَمِيعِ العَمَلُ مَن عَنْدُ العامل في المال في تول مانك ( قال ) نم الاأن يكون في الحافظ حواب أوغايان كانوا أ ً بعمارن في الحائط فسلا بأس بذلك ﴿ تَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ شَرْطُهِم المُسَاقَ فَى الْحَائِطُ الْجِ وأواد رب المال أن بخرجهم من الحائط أكوز ذلك لرب المال أن بخرجهم في نول ا مالك(قال) قال مالك أماعند معاملته واشتراطه فلا ينبني له أن مخرجهم ولا ينبني له

Ç

﴿ الحمد لله وحدد ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ حجيز كتاب المساذاة كهيمــــ

﴿ الْعَمَلِ فِي الْمُسَادَّادَ ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ لعب الرحمن بن الفاسم أرأيت ان أخذت نخيلا مساقاة على أن لى جيم ما أخرج الله منها (قال) قال مالك لا بأس بذلك فر فلت به لم أجازه مالك (قال )لانه

عبرلة المال يدفعه اليك - قارضة على أن لك ربحه ولانه اذا جاز أن يترك لك نصف المحرة بمملك في الله المدن الله وجمه ولانه اذا جاز أن يترك لك نصف المحرة بعملك في الحائط جاز أن يترك لك المحرة بعملك في الحائط جاز أن يترك لك المحرة بعملك في الحائط ال

رجل نخسلا مسافاة منها مامحتاج الى السق ومنها ما لا محتاج الى السق فدفعها السه معاملة كامها على النصف صفقة واحدة ( قال ) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأ ت المسافاة

أتجوز على النصف والثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك ( قال ) النفر معن النام مران رسول الله وحدث عن ابن عمران رسول الله وحد الله عن ابن عمران رسول الله عن ابن ابن الله عن ابن عمران رسول الله عن ابن الله عن ابن عمران رسول الله عن ابن عمران رسول الله عن ابن عمران الله عن ابن ابن الله عن ابن ابن الله عن ابن ابن الله عن ابن ابن الله عن الله عن ابن ابن الله عن ابن ابن الله عن ابن

الله على الله عليه وسلم عامل يبود خبير بشطر ما يخرج منها من زرع أوتر (قال) مالك فكان بياض خبير تبعا لسوادها وكان يسيراً بين أضماف السواد ﴿ سحنون ﴾ عن أن وهب عن الليث بن سمد عن محيى بن سعيد قال لا بأس أن يعطى الرجل الرجل الرجل

مارون و هر در اخری که این وهب عن این سمبان عن عامان بن محمد بن سوید مارون و هر در اخری که این وهب عن این سمبان عن عامان بن محمد بن سوید

التنقى عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب اليه فى خلافته وعنمان على الطائف فى بيع الثمر وكرا، الارض أن تباع كل أرض ذات أصل بشطر مايخرج مهما أو المثه أوربهه

أو الجزء مما نخرج منها يتراخون ولاتباع بشئ -وى مايخرج منها وأن براع البيان لي الذي لاشئ فيه من الاصول بالذهب والورق فإقال وأخبرني ابن -معان رجــل أ من أهل الدر قال سمعت رجالا من أهل الدر يقولون في الارض يكون فيها الاصل

والبيان أسماكان ردفا أانى وأكريت بكراء أكثرهما انكان البياض أفضابها أكريت بالذهب والورق وانكان الاصل أفضابها أكريت بالجزء مما يخرج منها من نمرة وأبيما كانردفا الني وهمل كراؤه علىكرا، صاحبه

حجر مساقاة النخل الندئة كيز-

النص أد باع در جور البيع ومحدل الدى أخذته مساقاة أن نفقى وعلى و صف في المال المدينة أربد أن أعمل في الحائط الذى أخذته مساقاة أن نفقى وعلى و شهدا القراض لانه ايس من هدنة العامل في الحائط أن تكون نفقته على رب الحائط

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت الرَّجَلَ أَخَذَ النَخَلَ والشَّجِرِ سَادَةً أَيْكُونَ جَمِيعِ العَمَلِ مَن عَنَـدُ أَ العامل في المال في قول مالك ( قال ) نم الا أن يكون في الحرثط دواب أوغايان كانوا أَ يعملون في الحائط فداد بأس بذلك ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت ان شرطهم المساق في الحائط أَ

وأواد رب المال أن بخرجهم من الحائط أبكون ذلك لرب المال أن يخرجهم في قول الم مالك(قال) قال مالك أماءند معاملته واشتراطه فلا ينبني له أن يُخرجهم ولا ينبني له ا

Q

﴿ الحمد لله وحدد ﴾ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

حير كتاب الماةاة نهي⊸

﴿ الْعُمَلِ فِي الْمُسَاقَاةِ ﴾

م الخرج الله منها (قال) قال مالك لا بأس بذلك فر فات مج بأ أجازه والك (قال ) لا مه منه الخرج الله منها (قال) قال مالك لا بأس بذلك فر فات مج بأ أجازه والك (قال ) لا منه تمثرلة المال يدفعه اليك وقارضة على أن لك ربحه ولانه اذا جاز أن يترك لك نصت المحمرة ولانه اذا جاز أن يترك لك نصت المح تحملك في الحائط جاز أن يترك لك المثمرة كلها فر فلت مج أوأيت ان دفعت الى معاملة كلها على النصف صفقة واحدة (قال) لا بأس بذلك فر قلت مج أوأيت اللهاقة المجوز على النصف والثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك (قال) المجوز على النصف والثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك (قال) الله صلى الله على عن ابن عمرأن رسول الله على المنا يباض خيبر بعالم سود خبر بشطر ما يخرج منها من زرع أو تمر (قال) مالك فكان بياض خيبر بعا لمسوادها وكان يسيراً بين أضعاف السواد فر سحنون مج عن ابن وهب عن الليث بن سعد قال لا بأس أن يعلى الرجل الرجل حائطه يسقيه على النصف أو الثلث أو أقبل من ذلك أو أكثر وأما تسمية كيل حائطه يسقيه على النصف أو الثلث أو أقبل من ذلك أو أكثر وأما تسمية كيل معمروف ذلا فر وأخبرى مج ابن وهب عن ابن سميان عن عبان بن محمد بن سويد

التقنى عن عمر بن عبد الدزيز أنه كتب اليه فى خلافته وعبمان على الطائف فى بيع الدو وكراء الارض أن تباع كل أرض ذات أصل بشطر مايخرج مهما أو الله أو رديه أو الجزء مما يخرج مهما وأن باع البياض أو الجزء مما يخرج مهما وأن باع البياض الذى لائمى فيه من الاصول بالذهب والورق فرقال وأخبر فى ابن حمان رجل من أهل الدلم قال سممت رجالا من أهل الدلم يقولون فى الارض يكون فيها الاصل والبياض أميا كان ردفا ألنى وأكريت بكراء أكثرهما ان كان البياض أفضالهما أكريت بالحزء مما يخرج منها من نهرة وأبهما كان ردفا ألنى وهمل كراؤه على كراء صاحبه

#### ــهجير مساقاة النخل الدئبة كيير⊸

ه قات ﴾ أرأيت أن سانيت رجلا حائطاً لى بندية ومحن بالفسطاط أتجوز المساقة فيا بيننا (قال) إذا وصفيها خائط فلا بأس بمساقة فيا بينكها لان مالكا قال لا بأس أن بينها الرجل نحلا يكون له في بعض البلدان ويسف النخل أذا باع فلا بجوز البيع فكمذلك الساقة عندى هر قلت كم أرأيت أن خرجت الله المدنة أريد أن أعمل في الحائط الذي أخذته مساقة أن نفقى وعلى من هي (فات) عيد على نفقت كولابشيه هذا القراض لا به ايس من همنة أثامل في الحائط أن تكون فقته على رب الحائط

## ـ بخير رقبق الحائط ودوابه وعماله 🌠 🖚

ٳؙڷێؙؠؗٳٳڿٳڷ؞ۜ*ڹ* 

Ġ

﴿ الحمد لله وحده ﴾ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

- ﴿ كناب الماقاة ﴾

﴿ الْعُمِلُ فِي الْمُسَاقَاةِ ﴾

و فلت السيد الرحمن بن الفاسم أرأيت ان أخدت نخيلا مساقاة على أن لى جميم ما أخرج الله مها (قال) قال مالك لا بأس بذلك ﴿ فلت ﴾ لم أجازه مالك (قال) لا له بمنزلة المال يدفعه اليك مقارضة على أن لك ربحه ولا به اذا جاز أن يترك لك نصف المحرة بعملك في الحائط جاز أن يترك لك المحرة كلها ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل نخيلا مساقاة مها ما يحتاج الى السق ومها ما لا يحتاج الى السق فدفعها السه مالماة كلها على النصف صفقة واحدة (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المساقاة مها مالك (قال) أن بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت المساقاة مها مالك (قال) أنهوز على النصف والثلث والربع أو أقل من ذلك أو أكثر في قول مالك (قال) الله الله صلى الله على الربود خبير بشطر ما يخرج منها من زدع أو نمر (قال) مالك فكان بياض خبير بما لسوادها وكان يسيراً بين أضعاف السواد ﴿ سحنون ﴾ عن أن وهب عن الميث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال لا بأس أن يعطى الرجل الرجل ابن وهب عن الميث بن سعد عن يحيى بن سعيد قال لا بأس أن يعطى الرجل الرجل من وهب عن المنصف أو الثلث أو أقل من ذلك أو أكثر وأما تسمية كيل معروف فلا ﴿ وأخبر فى ﴾ ان وهب عن ابن سعمان عن عان بن محمد بن صويد

النتنى عن عمر بن عبد الدريز أنه كتب اليه فى خلافته وعبان على الطائف فى سع المثمر وكرا. الارض أن باع كل أرض ذات أصل بشطر مايخرج منها أو ثلثه أوربه أو الجزء مما يخرج منها وأن ساع البياض الذى لاثنى فيه من الاصول بالذهب والورق ﴿قالَ وأخبر فى ابن سممان رجل من أهل الدلم قال سممت رجالا من أهل الدلم قولون في الارض يكون فيها الاصل والبياض أيهما كان ردفا ألنى وأكريت بكراء أكثرهما ان كان البياض أفضلهما أكريت بالمذه وأبيما كان ردفا ألنى وأكريت بكراء أكثرهما ان كان البياض أفضلهما من عمرة وأبيما كان ردفا ألنى و الاكان الاصل أفضلهما أكريت بالجزء مما يخرج منها من عمرة وأبيما كان ردفا ألنى و همل كراؤه على كرا، صاحبه

#### - ﴿ مساقاة النخل الغائبة ﴾ ح

﴿ نَاتِ ﴾ أُوأْتِ ان سافيت رجلا حائطاً لى بالمدينة ونحن بالفسطاط أتجوز المساقاة فيما بيننا (قال) اذا وصفها الحائط فلا بأس بالمساقاة فيما بينكما لان مالكا قال لا بأس أن بيبع الرجل نخلا يكون له في بعض البلدان ويصف النخل اذا باع فان لم يصف النخل اذا باع فلا بجوز البيع فكذلك الساقاة عندى ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ ان خرجت الى المدينة أويد أن أعمل في الحائط الذي أخذته مساقاة أن نفقتي وعلى من هي الحائط (قال) عليك نفقتك ولأيشبه هذا القراض لانه ايس من هعنة التحامل في الحائط أن تكون نفقت على رب الحائط

#### - 💥 رفيق الحائط ودوابه وعماله 🎇 -

﴿ فلت ﴾ أرأيت الرجل أخذ النخل والشجر مساقة أيكون جميع العمل من عسد العامل في المال في قول مالك ( قال ) نم الاأن يكون في الحائط دواب أو غلمان كانوا يمملون في الحائط في الحائط في الحائط وأراد رب المال أن يخرجهم من الحائط أيكون ذلك لرب المالة أن يخرجهم في قول مالك ( قال ) قال مالك أماعند معاملته واشتراط فلا ينبني له أن يخرجهم ولأ ينبني له

03

ُ والرقيق على صاحب الحائط أن يخلفهم ولا ينبني له أن يشترط على العامل أن يخلفهم والحائط الذي ليس فيه رقيق ولا دواب فلا ينبني أن يشترطهم على رب المال ولا من مات مهم مما ادخل أن في ترط خلفه على رب المال ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت ان أخذ الحائط مساقاة واشترط عليه رب الحائط أن بخرج ما في الحائط من عماله ودوابه ومناعه فأخرجهم رب الحائط ثم عمــل العامل على هذا فأخرج الحائط ثمرآ كشيراً أولم يخرجه ما القول في ذلك (قال) أرى في هــذاأنه أجير له أجرة مثله ولاشئ له في النمرة بمنزلة ما لو اشترط العامل على رب المال عمالا للنخل لم يكونوا في الحائط ﴿ ان وهب ﴾ عن الليث عن النافي جعفر قال يكره أن يكون للرجل الحائط فيه النخل فيمطيه رجلا يسقيه مناصح من عنده ويمالجه على أن لصاحب النخل كذا وكذا من الثمرة وللمساقى ما بقى (قال) ابن أبى جمفر نهى عنه عمر بن عبــد العزيز فى خلافته لابه شبهه بالفرر لأن النخل وبما لم تخرج الا ما يشـــ ترط صاحبها فيذهب حق الساقى باطلا ﴿ ابن وهب ﴾ قال سئل ربيمة عن رجل أعطى لرجل حديقة عنب يعمل فيها وعليه نفقته على النصف أو على الثلث أو نحوه أمجوز هذا ( قال ) نيم ﴿ وقال الليث مثله ﴿ ابن وهب ﴾ قال وسئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن رجل أعطى رجلا حديقة عنب له يعمل فيها ونفقته على رب العنب على النصف من ثمرتها إ أو ثلثيه قال فكُّره ذلك ﴿ فقيل ﴾ لربيعة أوأيت انكانت النفقة بينهما ( قال ) لا ا بكون ثيئ من النفقة على رب المنب وعلى ذلك كانت مساقاة الناس وقال الليث مثله ا ﴿ ابن وهب ﴾ وسئل بحي بن سعيد الانضري أعلى أهل المساقاة عملها من أموالهم خالصاً (قال) نم هي عليهم من أموالهم وعلى ذلك كانت المساقاة ﴿ ابن وهب ﴾ قال وسألت الليث عن المساقاة فقال لى المساقاة التي كان عليها رسول الله مسلى الله عليه وسلم أن أعطى أهل خبر نخلهم وبياضهم يعملونها على أن لمم شطر ما يخرج منها ولم سِلمنا أن رسول الله صلى الله عليه وســلم أعامم بشئ ﴿ ابن وهب ﴾ قال الليت وحدى سميد بن عبد الرحمن الجميي وغيره أن أهل الدسة لم زالوا يسانون مخلهم

أن يقول أنا أدفع الحائط مساقاة على أن أخرج مافيــه من غلمان ودوابي ولكن ان أخرجهم أبسل ذلك ثم دنع الحائط مساقاة لم يكن بذلك بأس ﴿ للَّهُ ۖ وَلَمْ كُوْ مالك أن يشترطهم رب الحائط على المساقى اذا دفع اليه حائطه مساقاة ( قال ) لأنه الم يصير من وجه الزيادة في المساقاة ﴿ قال ﴾ أرأت ان أخذت شعراً مساقاة أيصلم لى أن أشترط على رب المال الدلاء والحبال وأجيراً بعمل معي في الحائط أو عبداً ﴿ ﴿ إِنَّا من عبيد رب المال بعمل معي في الحائط (قال) كل شي ليس في الحائط يوم أخذت الم الحائط مساقاة فلا يصاح أن يشترط على رب المال شيَّ من ذلك الا أن يكون ﴿ الشي التافه البسير مثل الفلام أو الدابة ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم ﴿ قلت ﴾ } ولم كره مالك للمامـل أن يشــترط على رب المـال ما ذكرت (قال) لأنها زيادة ازدادها عليه ﴿ فلت ﴾ أرأيت النافه اليسير لِمَ جوزته ( قال ) لان مالكا جو ّز أيضا إ لرب المال أن يشترط على المساقى خم العين وسرو الشرب وقطع الجريد وإبار النخل والثي البسير يكون في الضفيرة بنها ولو عظمت هفته في الصفيرة لم يصلح أن ا يشترطه على العامل وقد بلغني أن مالكا سهل في الدابة الواحدة وهو عندي اذا كان الحائط له قدر " يكون حائطا كبيراً لأن من الحوائط عنــدنا بالفســطاط من تجزئه الدابة الواحدة في عمله فاذا كان الحائط هكذا كان قد اشترط على رب الحائط عمل الحافظ عنرلة الحافظ الكبير الذي له العمل الكثير فيشترط عمل الحافظ على رب المنطقة الحائط فلا مجوز ذلك عنــدى والدابة الواحــدة التي وسع فيهــا مالك أنما ذلك في الحافط الكبير الذي يكثر عمله وتكثر مؤنشه ( قال ) لى مالك ومامات من دواب ا الحائط ورنيق الحائط الذين كانوا فيه يوم ساقاه فعلى رب المال أن يخلفهم للعامل لأنه على هـ ندا عمل (قال) مالك وان اشـ ترط رب الحـائط على العامل أن ما مات من رقبق الحائط الذين كانوا فيه يوم ساقاه فعلى العامل في الحائط أن يخلفه قال لا خير في 🌡 ل ذلك ولا يشب الحائطُ الذي ليس فيه دواب ولا رقيق يوم دفعه رب المال مساقاة الحائطَ الذي فيه الدواب والرقيق يوم يدفعه ربه مساقاةلان الحائط الذي فيه الدواب على أن الرفيق الذين في النخل والآلة من الحديد وغيره للذين دنمت اليهم المساؤز يستمينون بهم . هذه الآثار لابن وهب

# مِرِ نَفَةَ رَقِيقَ الحَالُطُ وَدُوابِهِ رَفَقَةَ الْمُعَاقِ ﷺ ﴿

وقال مالك نفقة الرقيق والدواب كانت من العامل أو كانت في الحالط بور الحدد العامل مساقة الرقيق والدواب كانت من العامل أو كانت في الحالط بور أخد العامل مساقة النفقة على العامل البس على رب الحالط منه بني ﴿ قات كَمُ الرابِ نفقة العامل نفسه أتكون من ثمرة الحالط أم لا (قال) على نفسه نفقته ونفقة العامل والدواب ولا يكون شي من النفقة في ثمرة الحالط ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك ﴿ قال ) فعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت بحد لا معاملة على أن طعاى على رب النفل ﴿ قال ) لا مجوز ذلك عند مالك ﴿ قال ) لا خير فيمه ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أنه على أن على رب المال عان الرجل بداتي الرجل على أن على رب المال عان الراب (قال ) لا أحفظ من مالك فيه شبئاً ولا أرى أن يأ كل منه شبئاً

### حﷺ جداد النخل وحصاد زرع المساقاة ﴿ ص

فو فلت به أرأيت ان أخذت حائطا مساقاة على من حداد لخرة في تول مالك (قال) على العامل ﴿ فلت به و دراسه (قال) على العامل ﴿ فلت به و المائة أن مالك من عصره (قال) هو على ما اشترطها عليه سألت مالكا عن مساقاة لريتون على من عصره (قال) هو على ما اشترطها عليه الكان شرط النصر على العامل في الحافظ فلا بأس بذلك وان كان انما اشترط أن مقاسمه الريتون حبا فلا بأس بذلك ورأى مالك هدا كاه واسما (قال) ولم أسمع من مالك في الرع شيئاً الا أنى أرى أنه مثل الذي ذكرت في النخل أن جداده على العامل فأرى أن يكون حصاد الرع ودراسه على العامل كان به دراسه كيلا ﴿ فلت به أوأيت أن اشترط العامل على رب النخل صرام النخل (قال) لا نهنمي ذلك لان مالكا قال الجداد نما يشترط على الداخل على الداخل

حٍيْزٍ في تلقيح النخل المساقاة ﴾≲⊸

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ الْمُسَاقِ انَ اشْتَرَطَ عَلَى رَبِ النَّجَلِ النَّلْقِيحِ أَيْجُوزَ أَمْ لَا ( قَال ) نَم وهو قول مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ قال لم يشترطه فعلى من يكون الناقيح ( قال ) الناقيج على "إلى لان ماليكا قال جميع عمل الحائط على العامل ﴿ قَلْتَ ﴾ ان كان في رؤس النّخل ثمر لم بند صلاحه أنجوز المساقاة فيه (قال) نعم في جائزة في قول مالك ﴿ قَلْت ﴾ وكذلك الشجر كاه (قال) نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ النّخَل اذا كان فيه ثمر لم يحل بيعه

تجوز فيه المساقاة في قول مالك ( قال) فيم فو نلت كم وكذلك التماركابا التي لم يحل ما المساقاة فيها جائزة وان كان في الشجر ثمرة يوم ساقاه لا أن بيمها لم يحل ( قال ) في المساقاة فيها جائزة فوقلت كم أوأيت ( أن كان لرجل حافط فيه محل قد أطم ومخل . يضم أبجوز أن آخذ الحافط كاه مساقاة في قول مالك ( قال ) لا بجوز ذلك لان فيه

منفعة لرب الحائط يزدادها على العامل في الحائط لان بيعه قد حل وان الحائط اذ رهى بعشه ولم يزد بعشه حل بيعه (١) بهامش الاصل هنا مانصه أبو اسحاق وقد أعزز في كتب عمد أن يدفع البه أخلا مساقاة

بمُرمن نحل أخرى وقدأزهت ولم يلتفت الى اسم السقاء وجمن ذلك الجارة وان لفظا فيه بلسم السقاء الله التحال وهذا كون لاسم السقاء الله السواق وهذا نحو وهذاك أن ابن القاسم التي أن يكون لاسم السقاء أحكم لا نكون لاسم الاجارة وذلك أن السقاء فيا تجوز فيسه المسافاة اذا أجبعت الخرة ذهب ثم باطلا وهو لو آجر نفسه بمُرة مزهبة فوفى لاجارة ثم أجبعت الخرة لرجع باجارة مشابه كم يرجع بثنه لو المتزى ثمرة الجبعت ( قان قرن ) قان درطه السفاء فيا أزهى أكثر ما فيه أن نبرط أن لا جثمة نيه وهذا لا يفسد البيعة فيكون له الجنّفة ( قبل ) هذا عن أحد الاقابيل

والقول النابي أنه قاسد كما قانوا في شوط أراد النواضعة وأبيداً قان ابن النواز جعل اذا أجيبع أ موضع أمن الحائط معلوم ان سق الدامل يستقط عنه فظاهر هذا وان كان أقل من الثاث وهذا الانجوزكا لو شرط أن ماأجيبع من قابل أوكذير وضع (فان قبل) فقد بقال في هذا أيشاً أن أبيب لا يضد لانه مكس قولهم أن الجوائح لا توضع قاذا لم يضدهذا البيبع كذب اذا المنظر طواأن أوضع الجوائح التبي وقد خني جواب هذا النبرط فتم يمكن قوادة قانصرنا عن اواضح إمصححه أ على أن الرقيق الذين في النخل والآلة من الحديد وغيرد للذين دفعت البهم المساؤز أ يستعينون بهم . هذه الآثار لابن وهب

- ﴿ فَنَهُ رَفِيقَ الْحَالُطُ وَدُوابُهُ وَفَقَهُ الْمُعَاقَى ﴾ ﴿

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك نفقة الرقيق والدواب كانت من العامل أو كانت في الحالط بو. أخـذه العامل مساقاة النفقة على العامل ليس على رب الحائط منــه شي ﴿ قات } أرأيت نفقة العامل نفسه أنكون من نمرة الحائط أم لا (قال) على نفسه نفقته ونفية العال والدواب ولا يكون شئ من النفقة في ثمرة الحائط ﴿ فَلْتُ ﴾ وهذا قول مالك (قال) لأبجوز ذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يساقي الرجل على أن على رب المال عاف الدواب (قال) لا خير فيمه ﴿ قلت ﴾ أوأيت اذا أَنْرَآ الحائط أنجوز للمساق أن يأكل منه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن إ بأكل منه شائآ

### -مُحْيِرُ جداد النخل وحصاد زرع المساقاة ﴿چَــــ

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت حالطا مساقاة على من يجدا ف المرة في قول مالك (قال) سألت مالكا عن مساقاة الريتون على من عصره ( قال ) هو على ما اشترطها عليـه انكان شرط العصر على العامل في الحائط فلا بأس بذلك وانكان اتما اشترط أنَّ يقاسمه الزيتون حبا فلا أس بذلك ورأى مالك هــذا كله واسما (قال) ولم أسمع من مالك فى الزرع شيئًا الا أنى أرى أنه مثل الذى ذكرت في النخل أن جــــــاده إ على العامل فأرى أن يكون حصاد الزرع ودراســه على العامل لانهم لا يستطيعون أن يقسموه الا بعد دراسه كيلا ﴿ قات كِم أَرْأَيْتِ انْ اشْتَرَطْ العَامَلُ عَلَى رَبِ النَّجَلُّ أَ صرام النخل (قال) لا منبغ ذلك لان الكاقال الجداد مما يشترط على الداخل

### - ﷺ في تلفيح النخل المساقاة ﴾

﴿ نلت ﴾ أرأيت المساق ان اشترط على رب النخل التلقيح أبجوز أم لا ﴿ قَالَ ﴾ لعم وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان لم يشترطه فعلى من يكون التلقيح ( قال ) التلقيح على الدار لان مالكا قال جميع عمــل الحافط على العامل ﴿ قلت ﴾ ان كان في رؤس النخل ثمر لم ببد صلاحه أتجوز المساقاة فيه (قال) نعم في جائزة في قول مالك ﴿ قَاتَ ﴾ [ وكذلك الشجر كله (قال) نعم ﴿ قات ﴾ أوأيت النخل اذا كان فيه ثمر لم يحل سِعه أتجوز فيه المسادّاة في قول مالك ( قال) فم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الثماركابا التي لم محل يه إالمساقاة فيها جائزة والكان في الشخير ثمرة يوم ساقاه الا أن بيمها لم يحل (قال) ِ فَمْ السَّادَادُ فَهَا جَائِرَةً ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت (١٠) ان كان لرجل حالط فيه نخل قد أُطم ونخل ا . يضم أنجوز أن آخذ الحالط كاه مسادّاة في قول مالك (دَّل) لا بجوز ذلك لاز فيه منفعة لرب الحالط بزدادها على العامل في الحائط لان بيعه قد حل وان الحائط اذ

(١) يهامش الاصل هنا مانميه أبو اسحاق وقدأجاز في كتاب محمد أن يدفع اليه تخار مساقات بْمر من نخل أخرى وقدأزهت ونم يلتفت الي اسم السقاء وجعل ذلك الجارة وان لفظا فيه باسم الــتا. قال أبو اسحاق وهذا نحو قول سحنون وذلك أن ابن انتاسم انتي أن يكون لاسم الــقاء | حكاءلا تكون لامم الاجارة وذلك أن السقاء فها نجوز فيه الساقة اذا أجيحت النمرة ذهب عُمْهُ بِاطْلاً وهُولُو آخِرُ نَفْءُ بَيْرَةً مُزَمَّةٍ فَوَقَى الْأَجَارَةُ ثُمُّ أُجِيْحَتَ النَّرَةُ لُرجِع لْجَارَةُ شَلَّهُ كُمَّ يرجع بنمنه لو اشترى تمرة فاجبحت ( فان قبل ) فان شرطه السقاء فها أزهي أكثر ما فيه أنه أ

أزهى بعضه ولم يزه بعضه حل بيعه

والقول الناني أنه قامد كما قالوا في شرط ترك الواضعة وأبيضاً قان ابن المواز جمل إذا أجيمح موضع ُمن الحائط معلوم ان ستى الدامل يستنط منه فظاهر هذا وان كان أقل من النلت وهذا لايجوزكا لو شرط أن ما أجبح من قابل أوكثير وضع (فان قبل) فقد يقال في هذا أيضاً إن ﴿ البيع لا يفسد لاه عكس قرلم أن الجوافُ لا ترمن أثنا أم يفسدهما البيتم كذابي اقالما ترطُّوا أنَّ ا نونع الجوائح انتهي وقد خني جواب هذا الشبرط فنم يمكن قراوته فاقتيسهما عنى الواضح ادمصححه

شرط أنَ لا جِنُّعة نِهِ وهذا لا يُصد البين فيكون له الجُنُّعَ ( قيل ) هذا عَن أحد الافاويل إلَّا

-عير في تلفيح النخل المساقاة كي⊸

و فلت ﴾ أرأيت المساق ان اشترط على رب النخل التلقيح أبحوز أم لا (قال) نعم وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان لم يشترطه فعلى من يكون التلقيح (قال) التلقيح على العامل لان مالكا قال جميع عمل الحائط على العامل ﴿ قلت ﴾ ان كان فى رؤس الخذل ثمر لم بيد صلاحه أبحوز المساقاة فيه (قال) نعم عي جائزة في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت النخل اذا كان فيه ثمر لم يحل بيعه أبحوز فيه المساقاة في قول مالك ﴿ قال ﴾ نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الثمار كلما التي لم يحل بيعه بيما المساقاة فيها جائزة وان كان في الشجر ثمرة يوم ساقاه الا أن بيعها لم يحل (قال ) نعم المبحوز أن آخذ الحائط كله مساقاة في قول مالك ﴿ قال ) لا يجوز ذلك لان فيه منفعة لرب الحائط نزدادها على العامل في الحائط لان بيعه قد حل وان الحائط اذا إذهى بعضه ولم يزه بعضه حل بيعه

(١) بهامش الاسل هذا مانصه أبو اسحاق وقد أجاز في كتاب محد أن يدفع البه نخلا مساقاة بخر من نخل أخرى وقد أزهت ولم يلتفت الي امم السقا، وجمل ذلك الجارة وان لفظا فيه باسم السقا، قال أبو السحاق وهذا نحو قول سحنون وذلك أن ابن انقام اتني أن يكون لاسم السقا، أحكام لا تكون لاسم اللبقاء أحكام لا تكون لاسم اللبقاء وذلك أن السقا، في تجوز في ه المسافاة اذا أجيحت الخمرة ذهب عمله بالجارة من أجيحت الخرة لرجع باجارة مشله كا يرجع بتمه لو اشترى تمرة قاجيحت ( فان قبل ) فان شرطه السقا، فيها أزمي أكثر ما فيه أنه يسرط أن لا جائحة فيه وهذا لا يحمد البيع فيكون له الجائمة ( قبل ) هذا على أحمد الاقاوبال والقول النافي أنه فاسد كما قالوا في شرط ارك المواضعة وأيضاً فان ابن المواز جمل اذا أجيح موضع من الحائظ معلوم ان ستى الدامل يستط منه فظاهم هذا وان كان أقل من النك وهذا لا يجوز كما لو شرط أن ما أجيح من قابل أو كثير وضع (فان قبل) فقد يقال في هذا أيضاً ان لا يجوز كما لو شرط أن ما أجيح من قابل أو كثير وضع (فان قبل) فقد يقال في هذا أسترطوا أن الجيم كذلك إذا استرطوا أن

على أن الرقيق الذين في النخل والآلة من الحديد وغيره للذين دفعت البهم المساقاة يستعينون بهم . هذه الآثار لابن وهب

مح نفقة رقيق الحائط ودوابه ونفقة المساق کی

و قال) وقال مالك نفقة الرقيق والدواب كانت من العامل أو كانت في الحائط و أ أخده العامل مساتاة النفقة على العامل ليس على رب الحائط منه بني ﴿ قلت ﴾ أوأيت نفقة العامل فسه أتكون من ثمرة الحائط أم لا (قال) على فسه نفقته ونفقة العال والدواب ولا يكون شي من النفقة في ثمرة الحائط ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نم ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان أخذت بحلا معاملة على أن طعامي على رب النظل (قال) لا مجوز ذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يساقي الرجل على أن على رب المال عاف الدواب (قال) لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أوأيت اذا أثمر الحائط أمجوز للمساق أن يأكل منه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شبئاً ولا أرى أن يأكل منه شبئاً

-∞ جداد النخل وحصاد زرع المساقاة ڰي-

و نلت ﴾ أرأيت أن أخذت حائطا مساقاة على من جداد المرة في تول مالك (قال) على العامل ﴿ نلت ﴾ واذا أخذت رزعاً مساقاة على من حصاد و ودراسه (قال) على العامل ﴿ نلت ﴾ واذا أخذت زرعاً مساقاة على من حصاد و ودراسه (قال) المن مالكا عن مساقاة الربتون على من عصره (قال) هو على ما اشترط أن فقال عن مرط الدصر على العامل في الحائط فلا بأس مذلك وان كان أنما اشترط أن مقاسمه الربتون حبا فلا بأس بذلك ورأى مالك هذا كله واسما (قال) ولم أسمع من مالك في الزرع شيئاً الا أني أرى أنه مثل الذي ذكرت في النخل أن جداده على العامل فأرى أن يكون حصاد الررع ودراسه على العامل لانهم لا يستطيعون أن قسموه الا يعد دراسه كيلا ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشترط العامل على وب النخل صرام النخل (قال) لا ينبني ذلك لان مالكاقال الجداد مما يشترط على الداخل

على أن الرقيق الذين في النخل والآلة من الحديد وغيره للذين دفعت اليهم المساؤة يستمينون بهم . هذه الآثار لابن وهب

# - ﴿ مُنْفَةُ رَقِيقَ الْحَالَطُ وَدُواهِ وَمُفَةَ الْسَاقَ ﴾ -

وقال) وقال مالك نفقة الرقيق والدواب كانت من العامل أو كانت في الحالط بو أخذه العامل مساقاة النفقة على العامل ليس على رب الحالط منه ثنى ﴿ قات كَمُ الْمَالِ لِيسَ عَلَى رب الحالط منه ثنى ﴿ قات كَمُ أَرْاتِ نفقة العامل نفسه أتكون من ثمرة الحالط أم لا (قال) على فيه وهذا قول مالك العال والدواب ولا يكون ثنى من النفقة في ثمرة الحالط ﴿ قلت بَهُ وهذا قول مالك أنه م ﴿ قلت بَهُ أَرْاتِ الْ أخذت بحال مماملة على أن طعامى على رب النفا (قال) لا يجوز ذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يساقي الرجل على أن على رب المال عاف الدواب (قال) لا خير فيسه ﴿ قلت بَهُ أُولًا أَرَى اللهُ الحَالِ اللهُ اللهُ عَلَى منه (قال) لا أحفظ من مالك فيه شبئاً ولا أرى أن يا كل منه شبئاً

#### حٍﷺ جداد النخل وحصاد زرع المساقاة ﷺو~

و قلت به أرأيت ان أخذت حافظا مساقاة على من حصاد و ودراسه (قال) على العامل و فلت به أرأيت ان أخذت حافظا مساقاة على من حصاد و ودراسه (قال) سألت مالكا عن مساقاة الريتون على من عصره (قال) هو على ما اشترطها عليه انكان شرط العصر على العامل في الحافظ فلا بأس بذلك وان كان اتما اشترط أن يقاسمه الريتون حبا فلا بأس بذلك ورأى مالك هدف كله واسما (قال) ولم أسمه من مالك في الروع شيئاً الا أني أرى أنه مثل الذي ذكرت في النخل أن جداده على العامل فأرى أن يكون حصاد الروع ودراسه على العامل لانهم لا يستطيعون أن يتسموه الا بعد دراسه كبلا فر قلت به أرأيت ان اشترط العامل على رب النخل صرام النخل (قال) لا ينبني ذلك لان مالكا قال الجداد ثما يشترط على العاخل صرام النخل (قال) لا ينبني ذلك لان مالكا قال الجداد ثما يشترط على رب النخل

### - ﷺ في تلفيح النخل المسادّة ﴾

(۱) بهاس الاصل هنا مافيه أبو اسحاق وقد أجاز في كتب محمد أن يدفي اليه نخلا مساقاة لجرس نحل أخرى وقد أزهت ولم يلتفت الي اسم السقاء وجعل ذلك اجارة وان لفظة فيه لبسم السقاء ولا التقام التوليد وهذا نحو وهذا نحو وقول السحاون وذلك أن ال القاسم التي أن يكون لاسم السقاء لحك لا تكون لاسم السقاء في المجارة وذلك أن السقاء فيا تجوز فيسه السقاة اذا أجبحت النرة الرجع بخواة مشله كالرجع بفيه لو المترى تمرة قاجيحت ( فن قبل ) فن شرط السقاء فيا أزهى أكثر ما فيه أن الشوا أن لا جنّعة فيه وهذا لا بفسد البيع فيكون له الجنّف ( قبل ) هذا عن حمد الأفويل والقول الثاني أنه فالمد كم قنوا في شرط ترد المواضعة وأيضاً قن ابن النواز جعل اذا أجبت موضع من الحافظ معلوم أن حتى الدامل يستط عنه فشاهم هذا وأن كان أقل من الثات وهذا المجبوز كم لو شرط أن ما أجبح من قابل أو كذير وضع ( وان قبل ) فقد يتن في هذا أيف أن البيع كذان أقا المترضور الموضعة المبيع كذان أقا المترضور الموضعة المبيع كذان أقا المترضور الموضعة المبيع كذان إقا المترضور الموضعة المبيع كذان أقا المترضور المن الجوائح الذي وتعاطيفا الناس وقد خني جواب هذا المسلم فن المن وتد خني جواب هذا الشرط فنم يمكن قراء فا قديما لا عني الواضح المصحورة المناس وقد خني جواب هذا المسلم فن المناس وتناس الجوائح الذي وتنام المناسقة المناسقة والمناسقة والمناسقة المناسقة المناسقة والمناسقة والمناسقة والمناسقة والمناسقة وتناسم المناسقة والمناسقة والمن

# - ﴿ فِي المُساق بِمَجْزُ عَنِ السَّقِي بِعَدْ مَا حَلَّ بِمِ الْمُمْرَةُ ﴾ حَمْ

﴿ قات ﴾ أرأيت العامل في النخل التي يأخذها مساقاة اذا حل بيع المحرة فعجز الساق عن العمل فها أيكون له أن يساق غيره (قال) اذا حل بيع المحرة فليس للعامل في يساقي غيره وان عجز أنما يقال له استأجر من ليممل فان لم يجد الأ أن بيع نصيه ويستأجر به فعل ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أيكن في نصيبه من ثمر النخل ما يبلغ بقية عمل النخل (قال) يستأجر عليه في عما أو وساع نصيبه من ثمر النخل فان كان فيه فضل كان له وان كان نقصان البع به الأأن وضى صاحب النخل أن يأخذه ويعفيه من العمل فلا أدى به بأساً

#### ⊸ى المساق بساق غىرە كۇ⊸

و قلت كه أرأيت ان أخذت نخلا أو زرعا أو شجراً معاملة أبجوز لى أن أعطبه غيري معاملة في قول مالك (قال) نع قال مالك اذا دفعها الى أمين ثقة و قلت كه أرأيت ان خالف العامل في الحافظ فأعطى الحافظ من ليس مثله في الامانة والكفامة وأل إن الله ألم أسمع من مالك فيه شيئاً وأراه اذا دفعه الى غير أمين أنه ضامن وقال كه وأخرى ابن وهب عن عبد العزيز بن أبي سلمة أنه قال المساق بالذهب والورق مثل بيم المحر قبل أن يبدو صلاحه فلا يصلح الربح في المساقاة الا في المحر خاصة يأخذه بيم المحر قبل أن يبدو صلاحه والا يمن في بح السدس أو بربح على نحو هذا ومن ربح ذهبا أو ورفا أو شيئاً سوى ذلك فاتما ذلك مثل بيم المحر قبل أن يبدو صلاحه (قال) ولا فيني ورفا أو شيئاً لا يأخذ به كل واحد منهما من صاحبه شيئاً ليسارته فأماني له اسم أو خلك شيئاً لا يأخذ به كل واحد منهما من صاحبه شيئاً ليسارته فأماني له اسم أو عدد فان ذلك لا يصلح و تفسير ما كره من ذلك أنه كانه يقول اسق لي هذا الحائط عدد فان ذلك لا يصلح و تفسير ما كره من ذلك أنه كانه يقول اسق لي هذا الحائط بين عالم ما على أن يسق هذا الحائط بين المتره على أن يسقى هذا المحرود كم تأتى تمرة المن المناه المحرود المناه المحرود على أن يسقى هذا بحرود كم تأتى تمرة المناه المحرود على أن يستى هذا بحرود كم تأتى تمرة المناه المحرود المن المحرود على أن يستى هذا بحرود كم تأتى تمرة المحالة المحالة المحرود المن المحرود على أن يستى هذا بحرود كم تأتى تمرة المحالة المحالة المحالة المحالة المحرود على أن يستى هذا بحرود كم تأتى تمرة المحالة المحالة

### حى المساق يشترط لنفسه مكيلة من التمر كي⊸

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت العامل في النخل اذا اشترط لنفسه مكيلة من التمر مبدأة على رب الحائط ثم مابق بعد المكيلة بينهـما نصفين أو اشــترط رب الحائط مكيلة من التمر مهلومة ثم مابق بعد ذلك فينهما نصفين فعمل على هذا وأخرجت النخل تمراكثيراً

أو لم نخرج شيئاً ما الفول فى ذلك (قال) العامل أجير وله أجر مثله أخرجت النخل شيئاً أو لم نخرجه وما أخرجت النخل من شئ فهو لرب الحائط ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفت الله نخلا مساقاة على أن ما أخرج الله منها فيينا وعلى أن نقل رب الحائط العامل كلة من الحائط جعل ثمرة تلك النجلة للعامل دون رب الحائط (قال) لا يجوز هذا عند مالك لان العامل قد ازداد ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أخذت حائطا لرجل مساقاة

﴿ قَاتَ﴾ أَرأَيت ان دفعت اليه الحائط على أن جيم الخمرة للعامل أيجوز هذا في قول مالك (قال) نم ﴿ قات ﴾ ولم أجزت هذا وكرهت الاول لذى أخذ الحائط. مساقاة على أن لرب الحائط نصف البرتي (قال) الذي أعطى حائطه مساقاة على أن جمع تمرته للعامل ليس بنيهما خطار واتما هذا رجل أطم ثمرة حائطه هذا الرجل سنة وأما الذي جعل نصف ثمره البرتي لرب الحائط وماسوى ذلك فللعامل فيذا الخطر ألا ترى

أنه ان ذهب البرني كله كان العامل قد غين رب الحائط وان ذهب ماسوى البرني ۗ

﴾ كان رب الحائط. قد غين العامل ﴿ قات ﴾ وهــذا قول مالك ( قال ) هــذا رأبي في ۗ

على أزارت الحائط نصف ثمره البرنيّ الذي في الحائط وما سوى ذلك فللعامل كله

أبجوز ذلك في قول مالك أم لا ( قال ) لانجوز هــذا لانه قد وقـــم الخطار بينهــما

البرق ﴿ قات ﴾ أوأيت أن أخـدُت النخــل معاملة على أن أخرج من تمرة الحائط فقتى ثم مابق فبيننا نصفين (قال) لايصاح هــذا عنــد مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وحديث عمر بن عبد الدريز الذي في صدر الكتاب دليل على هذا وقول عبيد الله ابن أنى جمفر دليل على هذا

( ٢ \_ المدونة \_ الثاني عنم )

- كلي في المساق بعجز عن السق بعد ما حل بيع الثمرة كرٍ ------

﴿ فَاتَ ﴾ أُرأيت العامل في النخل التي يأخــذها مساناة اذا حــل بيع الخمرة فعجز المساقى عن العمل فيها أيكون له أن يساقى غيره (قال) اذا حن بيع المخرة فليس للعامل

في يساقي غيره وان عجز اتما يقال له استأجر من يعمل فان لم يجد الا أن بيبع نصيه ويستأجر به فعل ﴿ فلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأبي ﴿ فلت ﴾ أرايت ان

لم يكن فى نصيبه من ثمر النخل ما يبلغ بقية عمل النخل (قال) يستأجر عليه فى عملها وساع نصيبه من ثمر النخل فان كان فيه فضل كان له وان كان نقصان آسم به الا أن يرضى صاحب النخل أن يأخذه ويعفيه من العمل فلا أرى به بأساً

# ∽ى المساق بساق غيره ڮې⊸

﴿ قَاتَ ﴾ أرأيت ان أخدت نخلا أو زرعا أو شجراً معاملة أبجوز لى أن أعطه غيري معاملة في قول مالك ( قال ) نم قال مالك اذ دفعها الى أمين ثقة ﴿ قات ﴾ أرأيت ان خالف العامل في الحافظ فأعلى الحافظ من ليس مثله في الامانة والكنامة والكنامة والله أسمع من مالك فيه شبئاً وأراد اذا دفعه الى غير أمين أنه ضامن ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن عبد العزيز بن في سامة أنه قال المساق بالذهب والورق مثل بيم المحر قبل أن بيدو صلاحه فلا يصلح الربح في المساقاة الا في المحر خاصة يأخذه بالناف في مواكد في أمر على أن بيدو صلاحه (قال) ولا يعنى ورقا أو شيئاً سوى ذلك فاتما ذلك مثل بيم المحر قبل أن بيدو صلاحه (قال) ولا يعنى المساق أن بيدا كم يا عالم ما عليه ساقى الا أن يكون ذلك شيئاً لا يأخذ به كن واحد مهما من صاحبه شيئاً ليسارته فأماني له المم أو عدد فان ذلك لا يصلح و تفسير ماكره من ذلك أنه كانه يقول اسق لي هذا الحافظ عدد فان ذلك لا يصلح و تفسير ماكره من ذلك أنه كانه علم عدد فان ذلك لا يصلح و تفسير ماكره من ذلك أنه كانه علم عدد فان ذلك لا يصلح و تفسير ماكره من ذلك أنه كانه يقول اسق لي هذا الحافظ عدد فان ذلك لا يصلح و تفسير ماكره من ذلك أنه كانه يقول اسق لي هذا الحافظ عدد مان ذلك لا يصلح و تفسير ماكره من ذلك أنه كانه و قلم المن الا خورة من الآخر و تفسير ذلك أنه كانه المائط عليل من الآخر و تفسير ذلك أنه كانه المائل عليات ما كارم من الآخر و تفسير ذلك أنه كانه المائلة المائلة علي ما كارم من الآخر و تفسير ذلك أنه كانه المناه المائلة علي من الآخر و تفسير فاكرة من قبل المرت من الآخر و تفسير ما كوره من قبل غرب من الآخر و تفسير ما كاره من ذلك أنه كانه المناه ال

استأجره على أن يستى هذا بمر هذا ولا يدري كم تأتى نمرته

# 

و قات ﴾ أرأيت العامل في النخل اذا اشترط النسه مكيلة من التمر مبدأة على رب الحافظ ثم مابق بعد المكيلة من النمر مبدأة ثم مابق بعد ذلك فيينهما نصفين فعمل على هذا وأخر جت النخل تمراكثيراً والمخرج شيئاً ما القول في ذلك (قال) العامل أجير وله أجر مثله أخرجت النخل

أو لم نخرج شيئاً ما النول فى ذلك (قال) العامل أجير وله أجر مثله أخرجت النخل شيئاً أو لم تخرجه وما أخرجت النخل من شى فيو لرب الحائط فر قلت كه أرأيت ان دنست اليه تخلا مساقاة على أن ما أخرج الله منها فيينا وعلى أن نقل رب الحائط العامل تخلة من الحائط جعل ثمرة تلك النجلة للعامل دون رب الحائط (قال) لايجوز هذا عند مالك لان العامل قد ازداد فر قلت كم أرأيت لو أخذت حافظا لرجل مساقاة على أولرب الحائط فصف ثمره البرنى الذى فى الحائط وما سوى ذلك فلاما لركله أيجوز ذلك فى قول مالك أم لا (قال) لايجوز هذا لانه قد وقع الخطار بينهما فر قلت كم أرأيت ان دفعت اليه الحائط على أن جميع الخرة للعامل أيجوز هذا فى قول

ماك (قل) نم فرقات ولم أجزت هذا وكرهت الاول الذي أخذ الحائط. مساقاة على أن رب الحائط نصف البرني (قال) الذي أعطى حائطه مساقاة على أن جميع تمرته المامل ايس بيمهما خطار واتما هذا رجل أطم تمرة حائطه هذا الرجل سنة وأما الذي جمل نصف ثمرد لهيني لرب الحائط وماسوى ذلك فللمامل في الخياط ألا ترى أنه أن ذهب البرني كله كان المامل قد غين رب الحائط وان ذهب ماسوى البرني كان رب الحائط قد غين المامل فرقات كه وحدا قول مالك (قال) هدا وأبي في البرني فرقات كم وقدا أن أخرج من تمرة الحائط البرني فرقات كم أبق فيبننا فصفين (قال) لايصلح هدا عشد مالك فرقال سحنون كم وحديث عمر بن عبد المزيز الذي في صدر الكتاب دليل على هذا وقول عبيد الله أن أجرج من علم هذا

-2-4-4-4-4-4-6-6

حِيرُ المساقاة التي لاتجوز ﷺ ۔ ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت المساقى اذا اشترط على ربالنخل أن يعمل فيه معه (قال) لم أسمير من مالك فيــه شيئًا وأرى أن يرد الى مساقاة منله لان مالكا قد أجاز فيا بلغى الداية يشترطها يعمل عليها والنلام بشترطه يعمل معه اذا كان لايزول وان مات أخلفه له وسنتين فيما يسدها فعمل فقال مالك أرى للمامل في الثمرة الاولى أن يعطى ماأنفق عليها واجارة عمله ويكون في السنتين البافيتين على مساقاة مشله ( قال ان القاسم ) [

وهذا عندى مخالف للقراض ألا ترى أن العمل والنفقة والمؤنة كلبا على العامل وأتمأ رب الحائط عامل ممه بيده بمنزلة الدامة يشترطها على رب الحائط فهمـذا الذي سهل فيه مالك فأرى هذا مثله ويكوزعلى مساقاة مثله ﴿قلت﴾ أرأيت ان أدرك هذا الذي ساقاه وفىالنخل تمرقد طاب فأخذها العامل مسافاة ثلاث سنين الأدرك هذا قبل أز

يعمل العامل في الحائط أنفسخه في قول مالك أمرًا ( قال ) أرى أن يفسخ اذا أدرك قبل أن يعمل العامل في الحائط أو بدد ماجدالنمرة لانه الى هذا الموضع له نفقته التي أنفق وعمل مثله على رب الحائط (قال) وإن عمل في النخل بمدماجدت الممرة لم يكن لرب المال أن ينزعه منالان مالكا انما رده الى عمل مناه بعد أن عمل سنة (قال) ويكمل له مايق

ممالم يعمله حتى يستكمل السنتين فهو عندي اذاعمل بعدماجد الممرة في النخل فليست لهم أن مخرجوه حتى يستكمل السنتين كلتبهما لانه قد عمل في الحائط لان النخــلُّ ا قد يخطى في عام ويطعم في آخرفان أخذه في أول عام ولم يحمل النخل شيئاً كنت قد

ظلمته وان كثر حملها في أول عام وأخطت في العام الناني بعـــد مانزعتها من العامل كنت قد ظامت صاحبها (قال) وكذلك القراض اذا قارضه بعرض انه ازأ درك قبل أن يعمل بمدماياع العرض فسخ القراض بينهما وكان له فيما عمل أجر مثله فيما باع وان ]

عمل كان على قراض مشله وكان له فيا باع أجر مشله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذتٍ

تخلا معامــلة على أن أبي حول النخل حائطاً أوأزرب حول النغل زربا أوأخرق في أ

النخل مجرى للمسين أو أحفر في النخل بثراً ( قال ) لا تجوز هذه المساقاة عند مالك ﴿ قلتَ ﴾ فان وقعت المساقاة على مثل هذا أتجمل العامل أجيراً أم ترده الى مساقاة

مثله ( قال ) أنظر في ذلك فان كان انماا شرط رب المال من ذلك شيئًا از داده بالكفاية حط به عنه مؤنته ولم يكن لذي اشترط رب المال قدره يسيراً مثل خم العين وسرو

النمرب وسد الحظار جعلته أجعراً وانكان قدر ذلك شبئاً يسمراً مؤنته مشل مؤنة هذا الذي وصفت لك أجزت المساقاة فيه لان مالكا أجاز أس هذا الذي ذكرت

لك من خم المين ونحوه أن يشترط رب المال على العامل فرأيت أنا الذي أخبرتك به وأجز ملك مثل قول مالك في خم المين وسرو الشرب ( قال) وقد أجاز مالك الدامة والغلام يشترطه العامل على رب المال فهذا بدلك على ما أخبرتك ﴿ فلت ﴾ وما سرو

الشرب ( قال ) تنقية ما حول النخلة الذي يجمل حول النخلة ليستنقع الماء فيه حولها ﴿ فَلَتَ ﴾ وما خم الدين (قال) كنديا ﴿ فَلَتَ ﴾ وكذلك أخبركم مالك أن خم المين وسرو الشرب ما ذكرت لى (قال) لا وأكن كذلك سمعنا من نفسره ( قال ) ولقد سألت مالكا غير مرة عن الرجل تكون له الحائط فتهور بئرها وله جأر

إِ له بَرْ فِيقُولَ أَنَا آخَذُ مَنْكُ نَحَلْكُ مُسَاقَاةً عَلَى أَنْ أَسُوقَ مَا فَى النَّهَا أَسْقَمَا به ( فقال ) لا بأس بذلك سألناه عنها غير مرة فأجاز هذا على وجه الضرورة (قال ان القاسم) ولو لاأن مالكا أجاز هذه السئلة لكرهمها ﴿ قلت ﴾ ولم تكرهها ( قال ) لأن رجلا

لوًا ثانت في أرضه عين له يشرب منها فأتاه رجل فقال أنا آخذ منك كلكَ هذه مساقاة على أن أسفيها بمانى واصرف أنت ماءك حيث شئت تستى مه ما شئت من مالك سوى هذا لم يجز عنــدى فالذي أجازه مالك انمــا أجازه على وجــه الضرورة

﴿ قلت ﴾ ولم كرهت ماذكرت أنه اذا قال جاره أنا آخذ منك تخلك مماملة على أن أسقيها بماني وسق أنت ماءك حيمًا شنت لم كرهت هـذا (قال) لأن لرب النخل فيه منفعة في النخسل والارض من الماء قال لانها زيادة ازدادها رب النخسل

على العامل حين اشترط المــا. من قبل العامل ألا ترى لوأنه اشترط على العامل

ديساراً واحداً زيادة يزدادها عليه لم يجز ذلك فالما، قد يكون ثمنه مالاعظما فلايجوز أ أن يشترطه رب النخــل على العامل كما لا بجوز أن يشـــترط فضـــل دينار ﴿ قلت كِ أرأيت ان دفع الى تخله مسافاة أو زرعه مسافاة على أن أحفر في أرضه بثراً بسق بها النخسل أو الزرع أو أبى حوله حائطا أمجوز هــذا في تول مالك <sup>9</sup>وال) لا ﴿ وَالْ سحنون ﴾ وفياكتب في صدرهذا الكتاب دليل على هذا

- ﴿ الساق يشترط الزكاة ﴾ ص

﴿ قَلْتَ ﴾ أيحـال لرب النخل أن يشترط الزكاة على العامل في العائط أو يشـــــــرط ذلك العامل على رب الحافط (قال) أما أن بشترطه رب الحافظ على العامل فلا بأس وهذا نول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وان اشترطه العامل على رب الحائط. ( قال ) ان اشترط أن الصدنة في نصيب رب الحائط على أن للمامل خمســة أجزاء ولرب الحائط خمسة أجزاء وعلى أن الصدنة في جزء رب المال بخرجه من هذه الجسة لاجزاء التي هي له فلا بأس بذلك هِرْ قَالَ ﴾ وقال لي مالك في العامل ما أخبرتك إذا اشترط النامل على رب الحائط وهـ ذا عندى مشله اذا اشــــرطه في المُرة بسِّمًا ﴿ قَالَتُ ﴾ فَانَ اشْتَرَطُهُ فَي غير الْمُرةَ فِي الدَّرُوضُ أَوْ الدَّرَاهُمُ ﴿ قَالَ ﴾ لا يحل شرطهما وهو نول مالك ﴿ قلت ﴾ الزكاة في حصة ﴿ ن كُون ﴿ قال ﴾ بـدأ بالزكاة فتخرج ۗ

حير الماقاة الى أجل كهـ

ثم يكون ما بتي بينهما على شرطهما وهذا نول مالك

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا تجوز مساقاة النخل أربعة أشهر ولا سنة وانمــا المـــاقاة الى الجمداد ﴿ قلت ﴾ أوأيت ال أخذت شجراً معاملة وهي تطعم في السمنة مرتين ولم إ أسم الاجل الذي أخذت الب أتكون معاملتي الى أول بطن أو السنة كذبا ( قال ) سممت مالكًا يفول أمّا معاملة النخل الى الجـداد وليس يكون فيه أشهر مِسهاة فهر

عنمدى على ما ساقاد فان لم يكن له شرط فأتما مساقاته الى جداده الاول ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت المساقاة أتجوز عشر سنين ( قال ) قال مالك المساقاة السنين جائزة فأما ما تجدد لى الى عشر سنبن أو ثلاثين أو خمسين فلا أدري ما هذا ولم أسمع من مالك فيــهـ إ

شيئًا وأما مالم يكثر جداً فلا أرى به بأساً ﴿ لللهِ ﴾ أوأيت ان دفعت اليه أرضاً على ً أن يغرسها ويقوم على الشــجر حتى اذا بلغت الشــجركانت في يديه مساقاة عشر ينين أبحوز هــذا أم لا (قال ) لا محوز ذلك عندي ﴿ قَلْتَ ﴾ لم (قال ) لامه غرر ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيتِ النَّخُلُ التي لم بَلغُ أَو الشِّجرِ أَخَــٰذُهَا مَسَاقَاةَ خَمَسَ سَــَيْنِ وهي تبلغ الى سنتين أتجوز هذه المساقاة في قول مالك (قال ) لا يجوز ذلك

#### ۔ چی ترك المساقاة کی ۔

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأُيتُ للساقي إذا أُخذُ النَّخلُ مَسَافَاةً ثَلَاتُ مِنْهِ فَعَمَلُ فِي النَّخَلُّ سَنَّةً ثم أراد أن يترك النخل ولا يعمل ( فأن ) لبس ذلك له ﴿ قلت ﴾ ولبس لرب النخل أيضاً أن يأخذ نخله حتى ينقضي أجل المسافاة ( فال ) لعم هر فات ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان رضيا أن يتتاركا قبل مضى أجل المسافاة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا الاأني لاأرى بأسَّاأن بتاركا اذا لم أخذ أحدهما من صاحبه على المتاركة شيئًا لان مالكا قال في الذي يعجز عن الستى أنه يقاليه ساق من أحببت أمينا ً فان لم تجد أسم الى رب الحائط حائطه ولم يكن عليه شي ولميكن له ثني لانه لوساناه ذلكجاز ذلك كما جاز في الاجنبي ﴿ نَاتَ ﴾ أرأيت المائاة اذا أخذتالحائط مماناة فلم أعمل فيه ولم أفيضه من ربه الا أنا قدفرغنا من شرطنا أيكون لاحـــد منا أن يأبى ذلك ( قال ) هو بع من البيوع اذا عندا ذلك بالقول منهما فقد لزمهما ذلك وهو

قول مالك ﴿ قال عبد الرحمن منالقاسم ﴾ والذي أخبرتك به من المساقي ورب الحائط

اذا تناركا بنيرجمل اله لا بأس به ان طمن فيه طاعن فقال هذا بيمالتمرة من قبــل أن

يدو صلاحها ان الحجة على من يقول ذلك ان العامل في النخل لا بأس به أن يدفع ا النخل الى غيره مماملة فاذا كان لا بأس أن يدفع النخل الى غيره معاملة فهو اذا أوك دساراً واحداً زيادة يزدادها عليه لم يجز ذلك فالماه قد يكون ثمنه مالاعظيما فلابجوز أن يشترطه رب النخسل على العامل كما لا يجوز أن يشسترط فصسل دينار ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان دفع الى مخله مسافاة أو زرعه مسافاة على أن أحفر فى أرضه بتراً يستى بها النخسل أو الزرع أو أبى حوله حائطاً أبجوز هدفا فى قول مالك كوال) لا ﴿ فال

سحنون ﴾ وفيا كتب في صدرهذا الكتاب دليل على هذا

- ﴿ المساق يشترط الزكاة ﴾ -

﴿ قَلْتَ ﴾ أيحمل لوب النخل أن يشترط الزكاة على العامل في العائط أو يشترط فلك العامل على العامل فلا بأس فلك العامل على العامل فلا بأس به لانه اتما ساقاد على جزء معلوم كانه قال له لك أوبعة أجزاء ولى سنة ﴿ قَلْتَ ﴾ وان اشترطه العامل على وب العائط ( قال ) أنم ﴿ قَلْتَ ﴾ وان اشترطه العامل على وب العائط ( قال ) أن اشترط أن العمل خمسة أجزاء ولوب العائط خمسة أجزاء ولوب العائط خمسة أبزاء والى المحائط المحائط العائط في جزء وب المال يخرجه من هذه الحسة لاجزاء التي هي له فلا بأس بذلك ﴿ قَلْ مُ وَلَا لَى مَاكُ فِي العامل على وب العائط وهذا عندى مشله اذا اشترطه في المرة بسنها المروض أو الدواهم ( قال ) لا يحل شرطها وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ الزكاة في حدة ﴿ نَ تَكُون ( قال ) بيداً بالزكاة فتخرج أم يكون ما بق ينهما على شرطها وهذا قول مالك

حى﴿ المساقاة الى أجل ﴾>-

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا تجوز مساقاة النخل أربعة أشهر ولا سنة وانحما المساقاة الى الجمداد ﴿ قَالَ مَهُ أَرْأَيْت ال أخذت شجراً معاملة وهى تطعم فى السمنة مرتين ولم أسم الاجل الذى أخذت اليمه أنكون معاملتي الى أول بطن أو السنة كلمها ( قال ) سممت مالكاً يقول انما معاملة النخل الى الجميداد وليس يكون فيه أشهر مسهاة فهو

عندى على ما ساقاد فان لم يكن له شرط فاتما ساقاته الى جداده الاول ﴿ فَلْتَ ﴾ أُرأيت المساقاة السنين جائزة فأماما تجدد أرأيت المساقاة السنين جائزة فأماما تجدد

سنين أمجوز هـ ذا أم لا (قال) لا مجوز ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه غرر ﴿ قلت ﴾ أرأيت النخل التي لم بلغ أو الشجر أخـذها مساقاة خسس ســــــين وهي تبلغ الى سنتين أنجوز هذه الساقاة في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك

#### ـه چيز ترك المسافاة كي⊸

﴿ فلت ﴾ أرأيت المسانى اذا أخذ النخل مسافاة ثارث دين فعمل فى النخل سنة أراد أن يترك النخل ولا يعمل (قدل) ليس ذلك له ﴿ فلت ﴾ وليس لرب النخل أيناً أن يأخذ نخله حتى يتقضى أجل المسافاة (قال) نعم ﴿ فلت ﴾ وهذا قول مالك أيناً أن يأخذ نخله حتى يتقضى أجل المسافاة (قال) أم أسمع من الماك فيه شبطاً الا أنى لاأرى بأساأان يتناركا اذا لم يأخذ أحدهما من صاحبه على الماكم فيه أنكا لا أنى لاأرى بأسافاه ولم يكن عليه شئ وأيكن له شئ من أحبيت أمينا فان لم تجدأ سلم الى رب الحائط حافظه ولم يكن عليه شئ وأيكن له شئ لا له لوسافاه فلك جاز في الاجنبي ﴿ وَأَيت السافاة اذا أخذت الحائط مسافاة فل أنمل فيه ولم أقبضه من ربه الاأنا قد فرغنا من شرطنا أيكون لاحد منا أن يأبي فلك أوهول فله الله هو بيم من البيوع اذا عقدا ذلك بالقول منهما فقد لرمها ذلك وهول

قول مالك ﴿ قال عبد الرحمن بن القاسم ﴾ والذي أخبر مك به من المساقي ورب الحائط

اذا تاركا بنيرجمل اله لا بأس به ان طمن فيه طاعن فقال هذا بيمالممرةمن فيسل أنَّ ا

بِيدو صلاحها ان الحجة على من يقول ذلك ان العامل في النخل لا بأس به أن يدفع

النخل الى غيره مماءلة فاذا كان لا بأس أن يدفع النخل الى غيره معاملة فهر اذا تاركُ

ديناراً واحداً زيادة نزدادها عليه لم بجز ذلك فالما. قد يكون ثمنه مالاعظها فلايم ز

عنــــدى على ما ســاقاد فان لم يكن له شـرط فانما مـــاقانه الى جــدادد الاول ﴿ فلت ﴾ إ أرأيت المساقاة أتجوز عشر سنين ( قال ) قال مالك المساقاة السنين جائرة فأما ما تجدد ً لى الى عشر سنين أو ثلاثين أو خمسين فلا أدري ما هذا ولم أسمع من مالك فيت شيئًا وأما مالم يكثر جداً فلا أرى به بأساً ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان دفعت اليه أرضاً على أ أن يغرســـها ويقوم على الشــجر حتى اذا بلغت الشــجركانت في يديه مـــاقاة عشر ــنين أبجوز هـــذا أم لا (قال ) لا بجوز ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ لم (قال ) لانه غرر ﴿ فَاتَ ﴾ أُوأَبِتِ النَّخُلُ التي لم سِلْمُ أَوِ الشِّجْرِ أُخَذَهَا مِنْ اقَادَ خَمْسَ سَنَيْنَ وَهِي تبلغ الى سنتين أتجوز هذه الساقاة في قول مالك (قال ) لا بجوز ذلك ۔ پھر ترك المساقاة ﴾۔ ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأُيت المساني اذا أُخذ النخل مساناة ثلاث منين فعمل في النخل سنة نم أواد أن يترك النخل ولا يعمل ( فال ) ليس ذلك له ﴿ قلت ﴾ وليس لرب النخل أبضًا أن يأخذ نخله حتى ينقضي أجل المسافاة ( فان ) لعم ﴿ قَلْتَ ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم ﴿ قات ﴾ قان رضيا أن يقاركا قبل مضى أجل المسافاة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الاأني لاأرى بأساً أن يتناركا اذا لم يأخيذ أحدهما من صاحبه على المتاركة شبئًا لان مالكا فال في الذي بمجز عن الستى أنه يقاليله ساتى من أحببت أمينًا فان لم تجد أسلم الى رب العائط حائطه ولم يكن عليه شي وليكن له ثني لانه لوساناه ذلكجاز ذلك كما جاز في الاجنبي ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأُيتِ السَّافَاةِ اذَا أَخَذَتَ الحَالَطُ مَسَافَاةً فل أعمل فيه ولم أقبضه من ربه الا أنا قدفرغنا من شرطنا أيكون لاحد منا أن يألى ذلك ( قال ) هو بيع من البيوع اذا عندا ذلك بالقول منهما فقـــد لزمهما ذلك وهو ول مالك ﴿ قال عبد الرحمن بن الغاسم ﴾ والذي أخبرتك به من المساقى ورب الحائط أ اذا تاركا بنيرجمل اله لا بأس به ان طمن فيه طاعن فقال هذا سِعالمُمرة من قبــل أن يدو صلاحها أن الحجة على من يقول ذلك أن العامل في النخل لا بأس به أن يدفع ا النخل الى غيرد مماملة فاذا كان لا بأس أن يدفع النخل الى غيرد معاملة فهو اذا فارك إ

أن يشترطه رب النخــل على العاه ل كما لا بجوز أن يشــترط فضــل دـنار ﴿ فلت ﴾ أرأيتِ ان دفع الى نخله مساناة أو زرعه مساناة على أن أحفر في أرضه بترا يسق بها | 🗨 النخــل أو الزَّرع أو أبني حوله حائطاً أنجوز هــذا في قول مالك 🍳 ال ﴿ قالَ ا سحنون ﴾ وفياكتب في صدرهذا الكتاب دليل على هذا - ﴿ المساق بشترط الزكاة كري ﴿ فلت ﴾ أمحل لرب النخل أن يشترط الزكاة على العامل في الحائط أو يشترط ذلك العامل على رب الحائط (قال) أما أن يشترطه رب الحائط على العامل فلا مأس أ وهذا قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وان اشترطه العامل على رب الحائط ( قال ) إن اشترط أن الصدقة في نصاب رب الحائط على أن للمامل خمسة أجزا، ولرب العائط خمسة أجزاء وعلى أن الصدقة في جزء رب المال بخرجه من هذه الخسة لاجزاء التي هي له فلا بأس بذلك هز قال لهِ وقال لي مالك في العامل ما أخبرتك اذا إ اشترط العامل على رب الحائط وهـ ذا عندي مشيله إذا اشترطه في النمرة بعيها ﴿ قَالَتَ ﴾ فان اشترطه في غير الثمرة في الدروض أو الدراهم ( قال ) لا يحل شرطها ۗ وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ الزكاة في حصة ﴿ نَكُونَ ﴿ قَالَ ﴾ يبدأ بالزكاة فتخرج | ثم يكون ما يق بينهما على شرطهما وهذا تول مالك حكي الماقاة الى أجل كه،

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا تجوز مساقاة النخل أربعة أشهر ولا سنة وانحــا المساقاة الى

الجداد ﴿ نلت ﴾ أوأيت ان أخذت شجراً مناملة وهي تطعم في السنة مرتين وا

ممت مالكا يقول أنما معاملة النخل الى الجـداد وليس يكون فيه أشهر مـماة فهو

ديناوا واحداً زيادة يزدادها عليه لم بحز ذلك فالماء قد يكون ثمته مالاعظيا فلابجوز أن يشترطه رب النخل على العامل كما لا بجوز أن يشترط فضل ديار ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت المساقاة أنجوز عشر سنين ( قال ) قال مالك المساقاة السنين جائزة فأما ما مجدد أن ينظر المن أو تلاثين أو خصيين فلا أدري ما هذا ولم أسع من مالك فيه النخل أو الزرع أو أبى حوله حائطا أبجوز هذا في قول مالك ( قال ) لا ﴿ قال ) لا ﴿ قال الله أرضاً على النخل أو الزرع أو أبى حوله حائطا أبجوز هذا أو لا تن يغرسها و يقوم على الشجر حتى اذا بلغت الشجر كانت في بديه مساقاة عشر سنين أجهوز هذا أم لا ( قال ) لا بجوز ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لا به غرر ﴿ قلت ﴾ أو الله عندى ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لا بحوز ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ لم ( قال ) لا بحوز ذلك و فيلا من الحائط أو بشترط ﴿ قلت ﴾ أو أيت النخل التي لم سنين أو الشجر أخذها مساقاة خمس سنين وهي المامل على الحائط ( قال ) الم يحوز ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ أو إلى النخل العامل على الحائط ( قال ) الم يحوز ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ أو التناس المامل على الحائط ( قال ) الم يحوز ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ أو التناس العال في الحائط أو بشترط ﴿ قلت ﴾ أو المامل على الحائط ( قال ) الم يحوز ذلك عندى ﴿ قلت ﴾ أو التناس العال في الحائط أو بشترط ﴿ قلت ﴾ أو المامل على الحائط ( قال ) المامل على الحائط ( قال ) المامل على العائط ( قال ) العائط

ذلك العامل على رب الحائط (قال) أما أن يشترطه رب الحائط على العامل فلا بأس به لانه انما ساقاه على جزء معلوم كانه قال له لك أربعة أجزاً، ولى ســـــة ﴿ قلبَ ﴾ -ع ترك المساقاة كالح⊸ وهذا قول مالك ( قال ) نم ﴿ قلت ﴾ وان اشترطه العامل على رب الحائط ( قال) ﴿ قلت ﴾ أرأيت المساقى اذا أخذ النخل مساقاة ثلاث منين فعمل في النخل سنة ان اشترط أن الصدقة في نصيب رب الحائط على أن للمامل خمســة أجزاء ولرب مُ أَوَادَ أَنْ يَتَرَكُ النَّخَلِ وَلا يَعْمَلُ ﴿ قَالَ ﴾ وليس لرب النَّخَلِّ العائط خمسة أجزا، وعلى أن الصدقة في جزء رب المال يخرجه من هذه الحسة أيضاً أن يأخذ نخله حتى منقضي أجل المساقاة ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك الاجزاء التي هي له فلا بأس بذلك هِ قال ﴾ وقال لي مالك في العامل ما أخبرتك اذا ا (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ فان رصيا أن يتاركا قبل مضى أجل المسافاة ( قال) لم أسمع من ر اشترط العامل على رب العائط وهـ ذا عندى مشـــله اذا اشــــرطه في الممرة بعيها مالك فيه شيئًا الأأني لأأرى بأساً أن متاركا اذا لم يأخذ أحدهما من صاحبه على ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانَ اشْتَرَطُهُ فَي غَيْرِ الْمُرَّةُ فِي الدَّرُوضُ أَوِ الدِّرَاهُمُ ﴿ قَالَ ﴾ لا يحل شرطهما المتاركة شيئًا لان مالكا قال في الذي يمجز عن الستى أنه يقالله ساق من أحببت أمينًا وهمو قول مالك ﴿ قلت ﴾ الزكاة في حصة ﴿ تُرَكُّونَ ﴿ قَالَ ﴾ بيداً بالزكاة فتخرج فان لم تجد أسلم الى رب الحائط حائطه ولم يكن عليه شيّ ولميكن له ثيّ لانه لوساقاه ثم يكون ما بقي بينهما على شرطهما وهذا قول مالك دلك جاز ذلك كما جاز في الاجنبي ﴿ فات ﴾ أوأيت المسافاة اذا أخذت الحائط مسافاة

حر المساقاة الى أجل ك بوالمساقاة الى أجل ك بوالمساقاة الى أربعة أشهر ولا سنة واتما المساقاة الى المحدد و قال به أرأيت ان أخذت شجراً معاملة وهى تطعم فى السنة مرتين ولم أسم الاجل الذى أخذت اليه أتكون معاملتي الى أول يطن أو السنة كلها (قال) سمعت مالكا يقول انما معاملة النخل الى الحداد وليس يكون فيه أشهر مسماة فوو

اذا تاركا بنيرجمل اله لا بأس به ان طمن فيه طاعن فقال هذا بيع الممرة من قبــل أن يدو صلاحها ان الحجة على من يقول ذلك ان العامل في النخل لا بأس به أن يدفع النخل الى غيره معاملة فاذا كان لا بأس أن يدفع النخل الى غيره معاملة فهو اذا تارك

فلم أعمل فيه ولم أقبضه من ربه الا أنا قدفر غنا من شرطنا أيكون لاحد منا أن يأبي

ذلك ( قال ) هو بيع من البيوع اذا عقدا ذلك بالقول منهما فقــد لزمهما ذلك وهو

قول مالك ﴿قال عبد الرحمن بنالقاسم﴾ والذي أخبرتك به من المساقى ورب الحائط

رب النخل فكانه دفعه الى رب النخل معاملة بالذى أجدد به فلا بأس بذلك وهو في المننى قول مالك فرقت أو أرايت أن أخدت زرعا مساقاة أو شجرا فأردنا أن بلع الررع بسل أن يباغ بمن بحصده قصيلا أو أردنا أن يبع ثمرة الحائط قبل أن تبلغ اجتمعنا أنا ورب الحل على ذلك (قال) ماأرى به بأسا ولا أرى فيه منعزاً وماسمت فيه أشيئاً فرقات به أوأيت ان اكترى منى رجل داراً أو أخذ حافطى مساقاة فاذا هو سارق مبرح أخاف عليه أن بذهب بشرة حافطى أو يقطع جدوى أو يخرب داري ويبع أبوابسا أيكون لى أن أخرجه في تول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى المساقاة والكرا، لازما له ولتحفظ منه ان خاف وليس له أن بخرجه فرقال مح وقال مالك في الرجل بيم من الرجل السامة الى أجل وهو مقلس لا يعام البائع ذلك

# حى الاذلة فى المساقاة گھ⊸

﴿ نلت ﴾ أرأيت ان أخدت من رجل نحار معاماة فندم فسألني أن أقيله و ذلك قبل العمل وأبيت أن أقيله و ذلك قبل العمل وأبيت أن أقيله فقال أنا أعطيك مائة درهم على أن تقيلني فأقلته أبجوز هذا في قول مالك (قال) لا بجوز هذا عند مالك لاقبل أن يعمل ولا يعمد أن يعمل ﴿ قامت ﴾ ولم كرهه مالك (قال) لا مغرر ان تم ثمرة النخل ذلك العام فهذا باع هذه المخرة قبل أن يعمد و صلاحها وان لم يتم فند أخذ مال رب النخل باطلا

ان البيع لازم له فهذا وذلك سواء

# ∼گلز في سوافط نخل المساقاة ڳڍ۔

﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت سوافط النخل جرائده وليف لمن يكون ( قال ) أرى أن يكون ذلك بينهما هر قلت ﴾ على قدر ما يتعاملان به ( قال ) نم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الررع اذا دفعته معاملة لمن النبن ( قال ) أراء بمنزلة سواقط النخل وقد قال مالك سواقط النخل بينهما والنبن عندي بدفد المنزلة هر قلت ﴾ أرأيت ماسقط من النمار مثل البلح وماأشبه لمن يكون ( قال ) أراء نمزلة سواقط النخل

# حى﴿ فى الدعوى فى المُسَافَاة ﴾≲⊸

فر قلت ﴾ أرأيت ان تجاحدا (قال) القول قول العامل فى النخل اذا أتى بما يشبه فر قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا محقوقات ﴾ أرأيت ان اختلفا فى المساقاة فادعى أحده إسساقاة فاسدة وادعى الآخر مساقاة جأئزة (قال) القول عندى قول الذى ادعى الحلال منهما فرقلت ﴾ أرأيت ان وكات رجلا بدفع نخلى مساقاة فقال قد دفعها الى هذا الرجل وكذبه رب النخل (فقال) أرى ذلك عندى تنزلة الرجل بأمرالرجل بيع

هذا الرجل و لندنه رب النحل (فعال) ارى دلك عندى تبدله الرجل يامرالرجل بيبع السلمة من السلع فيقول المأمور قد يعتها ويكذبه رب السلمة (قال) القول قول المأمور وكمد لك منالك في المساقة فو قلت به فا قال مالك أن أيمت ماه بنال ليدفعه الى رجل قد سهاد له فقال قددفعة وأنكر المبعوث اليه بالمال وقال مادفع الى شيئاً قلت تن الرسول البينة أنه قد دفع والاغرم ما فرق ماسين هدف وبين المأمور بالبيع القول قول المبعوث الما أمور بدني أسال القول قول المبعوث المجافزة في المنافزة فول المبعوث الله بالمال في فوق ما ينهما أن المشتري قد صدق البابد فذا قول للا من همنا لان المشتري والمأمور قد تصادقاً في البيع ولان المبعوث اليه بالمال لم يصدق الرسول وقال ما خذت منك شيئا فهذا فرق ما ينهما وقال الرسول أمّ ينتك ألك قددفت وقال ما خذت منك شيئا فهذا فرق ما ينهما وقال الرسول أمّ ينتك ألك قددفت

اليه لان البموث اليه في يصدقك والافاغرم

#### -ه ﴿ فِي مساقاة الحائطين ﴾ ي-

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انَ دَفَمَتَ الَّهِ ، نحَالَا مَسَاقَاةَ حَالَطًا عَلَى النَّصَفُ وَحَالُهَا عَلَى النَّك أَنْجُورْ ذَلَكَ فِي قُولُ مَالِكَ ( قَالَ ) لا بجورْ ذَلْكَ عَنْدَ مَالِكُ ﴿ فَاتَ ﴾ لَمْ (قَالَ) للخَمَّارُ لا نُهما تخاطراً في الحَالَهلِينَ الدَّهِبِ أَحَدَهما غَيْرُ أَحَدَهُما صَاحِبَه فِي الآخْرِ فِلْ قَالَ أَوْلِ أَرَأَيْتَ انْ دَفَعَ اللّهِ حَالَهٰ إِنْ لَهُ عَلَى أَنْ يَعْمَلُهما كُلُّ حَالَّما صَهْما عَلَى النَّفِ أَو النَّكُ أُو كُلُّ حَالَما مِنْهما عَلَى الرَّبِعُ أَنِجُورُ هَـذَا فِي قُولُ مَالِكُ ( قَالَ ) فِي هُولَا يَكُونُ للْخَطَارُ هَاهنا مُوضَعَ (قَالَ) لِسَ للْخَطَارُ هَاهنا مُوضَعَ قَالُ وَكَذَلِكُ سَانِي النَّبِي صَلَّى اللّه

رب النخل فكانه دفعه الى رب النخل معاملة بالذى أُجَدُد به فلا بأس بذلك وهو فيا بلننى قول مالك ﴿ قَلَتَ﴾ أَوْلَتِ أَنْ أَخَذَت زرعاً مساقاتاً أَوْ شَجِراً فَأَردنا أَنْ فَهِمَ الزرع قبسل أَنْ بِاللهِ ممن يُحصده قصيلاً أو أردنا أن نبيع ثمرة الحائط قبسل أن تباغ اجتمعناً أنا ورب الحالج، على ذلك ﴿ لال ) مأثرى به بأسا ولا أوى فيه منعزاً وماسمت فيه شفاً ﴿ فَلَتْ مِنْ أَوْلَتْ إِنْ لَكَ مَنْ مِنْ مِنْ إِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

شيئاً ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اكترى منى رجل داراً أو أخذ حافطى مساقاة فاذا هو سارق مبرح أخاف عليه أن يذهب بشرة حافطى أو يقطع جـــذوعى أوبخرب داري وسيع أبوابها أيكون لى أن أخرجه فى قول مالك ( قال) لم أسعع من مالك فيه شيئاً وأى المساقاة والكراء لازما له وليتحفظ منه ان خاف وليس له أن يخرجه ﴿ قال ﴾ وقال مالك فى الرجل بيع من الرجل السلمة إلى أجل وهو مفاس لا يدلم البائم ذلك

ان البيع لازم له فبذا وذلك سوا. حيخ الاقالة في المساقاة كهجوب

﴿ نَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتَ انْ أَخَذْتَ ، نَ رَجَلُ نَخَارٌ مِعَاءَةٍ فَنَدُمُ فَدَّالِنَيْ أَنْ أَنْيِلُهُ وَذَلْكُ قِبَل

الممل وأُبِت أَنْ أُقِيله فقال أنا أُعطيك مائة درهم على أن تقيلى فأقلته أُعِوز هذا في المُمل وأُبِيت قول مالك (قال) لايجوز هذاعند مالك لاقبل أن يعمل ولابعد أن يعمل ﴿قلت﴾ وم كرهه مالك (قال) لانه غرر ان تم ثمرة النخل ذلك العام فهذا باع هذه الثمرة قبل أن

يدو علاجًا وان لم يتم فقد أخذ مال رب النخل باطلا - تنكر في سواقط نخل المساؤة كيرب

﴿ نَاتَ ﴾ أرأيت سراقط النخل جرائده وليف لمن يكون ( قال ) أرى أن يكون

ذلك بيسهما هر نلت كه على ندر ما يتماملان به (قال) نيم هر قات كه أرأيت الورع اذا دفعته معاملة لمن النبن (قال) أراء بمنزلة سواقط النخل وقد قال مالك سواقط النخل بيسهما والنبن عندي بسدد المنزلة هر فلت كه أرأيت ماسقط من الثمار مثل البلح وماأشبهه لمن يكون (فال) أراء عنزلة سرانط النخل

ــه﴿ فِي الدعوى فِي المُسافَاةُ ﴾

﴿ لَلَّتَ ﴾ أرأيت ان تجاحدا ( قال ) القول قول العامل في النخل اذا أنى عا يشبه ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اختلفا في المساقة فادعى

﴿ فلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ فلت ﴾ أوأيت ان اختلفا فى المساقاة فادعى أحدهمامساقاة فاسدة وادعى الاخرمساقاة جائزة (قال) القول عندى قول الذي ادعى الحلال منهما ﴿ فلت ﴾ أوأيت ان وكات وجلا يدفع نخلى مساقاة فقال قد دفعتها الى

هذا الرجل وكذه رب النخل (فقال) أرى ذلك عندى تنزلة الرجل بأمرالرجل بيبع له سلمة من السلع فيقول المأمور قد بدنهاو يكذّبه رب السلمة (قال) القول قول المأمور فكذلك مسألتك في المساقاة ﴿ فَلَ اللّهِ فَلْمَ قَالَ مَالكُ انْ بَعْثُ مَعْهُ عَالَ لِيدفعه الى رجل قد ساه له فقال قددفنته وأنكر المبعوث اليه بالمال وقل مادفع الى شيئاً قلت

شى الرسول البينة أنه قبلد دنع و لاغرم ما فرق ماسين همذا وبيين المأمور بالبيع جمات الممأمور بالبيع النول نوله وجمات الممأمور بدنع تسال الفول نول المبعوث اليه بالمال ( فال ) فرق مايلهما أن المشتري قد صدق البائع فاز نول للا صمر همنا لان المشتري والمأمور قبد تصادئا في البيع ولان المبعوث اليه بالمسال لم يصدق الرسول وقال ما خذت منك شيئا فهذا فرق مايلهما وقال للرسول أقم بيتنك ألمك قددفعت

> اليه لان المبموت اليه لم يصدقك والافاغرم -جيز في مساقاة الحالطين ∰⊸

حجر في مسافاة الحالصين مجيم النصف وحافطا على الثلث المجارة ذات كلا مسافاة حافطا على الثلث أخرز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجرز ذلك عند مالك فر قلت كم لم (قال ) للخطار

لأمها تخاطرا في الحافطين أن ذهب أحدهما غين أحدهما صاحبه في الآخر هز نلت كم أو أثبتها تخاطرا في الحافظين أو الثلث أو أو أثبت أن أو أي حافظ منهما على النصف أو الثلث أو أو كل حافظ منهما على النصف أو الثلث أو كل حافظ منهما على الربع أبجوز هـذا في قول مالك ( قال) أنم فرنلت كم ولا يكون لم الخطار هاهنا موضع (قال) لبس للخطار هاهنا موضع قال كذلك ساني النبي حلى الله أو كلفك الله كلفك ساني النبي حلى الله أو كلفك الله كلف

~ پ د.

رب النخل فكانه دفعه الى وب النخل معاملة بالذي أُجدُد به فلا بأس بذلك وهو فيا بلنني أ

قول مالك ﴿ قلتَ﴾ أرأيت أن أخذت زرعا مساقاة أو شجرًا فأردنا أن نبيع الزرع ا

قبسل أن يبلغ ممزيحصده تصيلا أو أردنا أن ببيع ثمرة الجالط قبسل أن تبلغ اجتمعنا

أنا ورب المآن على ذلك ٩ل ) ماأرى به بأسآ ولا أرى فيه منمزاً وماسمت فيه إ

شيئاً ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اكترى مني رجل داراً أو أخذ حائطي مساقاة فاذا هو سارق مبرح أخاف عليه أن يذهب بثمرة حائطي أو يقطع جــذوعي أوبخرب داري وببيم أبوابهـا أيكون لى أن أخرجه فى نول مالك ( قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا إ وأرى المساتاة والكرا. لازما له وليتحفظ منه ان خاف وليس له أن يخرجه ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك في الرجل بييع من الرجل السلمة الى أجل وهو مفلس لا يعلم البائم ذلك

حِيْرُ الاقالة في المــاقاة کچ\_ـــ

﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ انْ أَخَذَتْ مَنْ رَجِلَ نَحَالًا مِمَامَلَةً فَنَدُمْ فِسَأَلَنِي أَنْ أَقِيلَهُ وَفَلْكُ قِبْل الممل وأبيت أن أنيله فقال أما أعطيك مائة درهم على أن تعيلني فأقلته أيجوز هذا في

قول مالك (قال) لايجوز هذاعند مالك لانبل أن يعمل ولابعد أن يعمل ﴿ قَلْتَ ﴾ ومُ كرهه مالك (قال) لانه غرر ان تم ثمرة النخل ذلك العام فهذا باع هذه الممرة قبل أن ا يدوكارم وال لميم فقد أخذ مال رب النخل باطلا

ان البيم لازم له فهذا وذلك سواء

→ ﷺ في سواقط نخل المساؤلة ﷺ

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ سُواقطُ النَّجَلُّ جَرَائُدُهُ وَلَيْفُهُ لَنَ بَكُونَ ﴿ قَالَ ﴾ أَرَى أَنْ يَكُونَ أَ ذلك بيهما هر قلت كه على قدر ما يتداملان به (قال) نيم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الورع اذا دفعته معاملة لمن النبن ( قال ) أراد تنزلة سواقط النخل وقد قال مالكسواقط النخل بيهما والنبن عندي مهدد المزلة فرنات كه أرأيت ماسقط من الثمار مثل الباح وماأشهه إن يكون ( فال ) أراد تنزلة ــواقطـ النخل

ــه ﴿ فِي الدَّورِي فِي الْمُسَافَاةُ ﴾﴿ ص

﴿ نَلْتَ ﴾ أَواْبِتِ انْ تجاحدا ( قال ) القول قول العامل في النخل اذا أتى بما يشب ﴿ فَلَتَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأيت ان اختلفا في المساقاة فادعى

أحدهمامساقاة فاسدة وادعى الآخرمساقاة جائزة (قال) القول عندي قول الذي ادعى الحلال مهما ﴿ قلت ﴾ أوأيت أن وكات رجلا بدفع تخلى ماقاة فقال قد دفعها الى هذا الرجل وكذبه رب النخل (فقال) أوى ذلك عندى بمنزلة الرجل يأس الرجل مبيع

له سلمة من السلم فيقول المأمور قد بمهاو يكذُّبه ربالسلمة (فال) الفول قول المأمور فَكَذَلِكُ مِسْأَلِتُكُ فِي المُسْافَاةُ ﴿ قَلْتَ ﴾ فَلْمِ قَالْ مَالِكُ انْ إِمْثُ مَمَّهُ عَالَ لِيدَفَمُهُ الى رجل قد ساه له فقال قددفمته وأنكر المبموث اليه بالنال ونال مادنم الى شيئاً قلت ا 

جملت المسأمور بالبيع الفول قوله وجملت المسأمور بدفع للممال الفول قول المبعوث اليه بالنال ( قال ) فرق مايلهما أن المشتري قد صدق البالد فاز قول للا من همها لان المشتري والمأمور قبد تصادنا في البيع ولان المبعوث اليه بلمنال لم يصدق الرسول

وقال ماأخذت منك شيئا فهذا فرق مابيهما ويقال للرسول أقم بينتك ألك تددفت اليه لان المبموث اليه لم يصدقك والافاغرم

؎؏ في مساقاة الحالطين كي⊸

﴿ قَالَتُ ﴾ أرأيت أن دفعت البيه نخلا مساقاة حافظًا على النصف وحافظًا على الثلث

أُنجوز ذلك في قول مالك ( قال ) لا يجوز ذلك عند مالك فر قات ﴾ لم (قال) للخطار لأمها تخاطرا في الحالطين ان ذهب أحدهما غبر أحدهما صاحبه في الآخر هز قلت ﴾ أوأبت ان دفع اليه حالطين له علىأن يعملهما كل حائط منهما على النصف أو الثلث أو لح

كل حافظ منهما على الربع أبجوز هــــذا في قول مالك ( قال) لهم ﴿ قَالَ ﴾ ولا يكون في للخطار هاهنا موضع (قال) ليس للخطار هاهنا موضع قال وكذلك ساني النبي صلى الله

حى﴿ فِي الدعوى فِي المُسافَاةِ ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيِتِ انْ تَجَاحِدًا ﴿ قَالَ ﴾ الفول قول العامل في النخل اذا أتى بما يشب ﴿ فَلْتَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ فَالَّ ﴾ أَرأيت ان اختلفا في المساقاة فادعى

أحدهمامـــاقاة فاسـدة وادعى الآخرمـــاقاة جأثرة (قال) القول عندي قول الذي ادعى

الحلال مهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن وكات رجلا بدفع نخلي مساقاة فقال قد دفعها الى هذا الرجل وكمذبه رب النخل (فعال) أوي ذلك عندي تنزلة الرجل يأمرالرجل يبيع

له سلمة من السلع فيقول المأمور قد بمهاو يكذُّبه ربالسلمة (فال) القول قول المأمور فَكَذَلِكَ مِسْأَلِتُكَ فِي الْمُسْأَوَّاةِ ﴿ قَلْتَ ﴾ فلم قال مالك ان يمث معه بمال ليدفعه الى

رجل قد ساه له فقال قددفيته وأنكر المبموث اليه بالنال وقال مادفع الى شيئاً قات عى الرسول البينة أنه قــد دنع والاغرم ما فرق ماسين هــــذا وبـين المأمور بالبيع جمات المــأ. ور بالبيع الفول توله وجمات الــأ. ور بدنه المــال الفول قول المبعوث

اليه بانان ( قال ) فرق مايليهما أن المشتري قدصدق البائع فلا قول للا مر همنا لان المشتري والمأمور قمد تصادنا في البيع ولان المبعوث اليه بالمال لم يصدق الرسول وقال ماأخذت منك شيئا فهذا فرق مابيهما ويقال للرسول أقم يينتك أنك تددفعت

اليه لان المبموث اليه لم يصدقك والافاغرم

ـه چيز في مساقاة الحالطين كي⊸

﴿ قَالَ ﴾ أَرأَيْتِ انْ دَفِمَتِ البِّيهِ نَخَلا مِسَاقَاةَ حَالَطًا عَلَى النَّصِفِ وَحَالَطًا عَلَى الثلث أبجوز ذلك في نول مالك ( قال ) لا بجوز ذلك عند مالك فر قلت ﴾ لم (قال) للخطار لأنهما تخاطرا في الحافظين ان ذهب أحدهما غبن أحدهما صاحبه في الآخر ﴿ فات ﴾ أرأيت ان دنع اليه حالطين له على أن يسلهما كل حائط سنهما على النصف أو الثلث أو ﴿ كل حائط منهما على الربع أبجوز هــذا في قول مالك ( قال) نيم ﴿قَلْتُ﴾ ولا يكونَ أَ

للخطار هاهنا موضع (وَال) ليس للخطار هاهنا موضع قالوكـذلك ساقى النبيصلي الله أ

رب النخل فكانه دفعه الىرب النخل معا. لة بالذي أُجِدْد به فلا بأس بذلك وهو فيها للنبي ُ قُولُ مَالِكَ ﴿ قَلْتَ﴾ أَوْأَيْتُ أَنْ أَخَذْتَ زَرَعًا مُسَاقَاةً أَوْ شَجِرًا فَأُرْدِنَا أَنْ نَهِيم الزرع قبسل أن بِلغ ممن بحصده قصيلا أو أردنا أن نبيع ثمرة الحائط قبـل أن تبلغ اجتمعنا أنَّا ورب الحَلَّىٰ: على ذلك (هج) ماأرى به بأساً ولا أرى فيه منمزاً وماسمت فيه شيئاً ﴿ قَالَتُ ﴾ أَرأيت ان اكترى منى رجل داراً أو أخذ حالطي مساقاة فاذا هو أ سارق مبرح أخاف عليه أن يذهب بشمرة حائطي أو يقطع جـــذوعي أويخرب داري ُ وبيع أبوابها أيكون لى أن أخرجه في تول مالك ( قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا وأرى المساقاة والكرا. لازما له وليتحفظ منه ان خاف وليس له أن يخرجه ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك في الرجل بيم من الرجل السلمة الى أجل وهو مفلس لا يعلم البائم ذلك

حى الاقالة فى المساقاة كى⊸

ان البيع لازم له فهذا وذلك سوا.

﴿ فَلْتَ ﴾ أوأيت ان أخذت من رجل نخلا معاملة فندم فسألني أن أتيله وذلك قبل العمل وأبيت أن أقيله فقال أما أعطيك مائة درهم على أن تقيلي فأقلته أبجوز هذا في ا قول مالك (قال) لابحوز هذاعند مالك لاقبل أن يعمل ولابعد أن يعمل ﴿ قَالَتَ ﴾ ولم ا كرهه مالك (قال) لانه غرر ان تم ثمرة النخل ذلك العام فهذا باع هذه المُرة قبل أن يدو كجزمها وأن لميم ففدأخذ مال رب النخل باطلا

∽ىڭى فى سوانط نخل المساۋاة كېچىمە

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيت سُوافط النخل جرائده وليف لمن يكون( قالِ) أَرِي أَنْ يكون ا ذلك بينهما هر قلت كه على قدر ما يتداملان به (قال) نيم هر قلت كه أوأيت الورع اذا دفعته معاملة لمن النبن ( قال ) أواد بمنزلة سواقط النخل وقد قال مالك سواقط النخل وماأشبه لمن يكون ( قال ) أراه بمنزلة ـــرانط النخل

رب النخل فكانه دفعه الىرب النخل معاملة بالذي أجذه به فلا بأس مذلك وهوفيا بلغني

قول مالك ﴿ قاتَ ﴾ أرأيت أن أخذت زرعا مساقاة أو شجرا فأردنا أن نبيع الزرع

قِسل أن بِالغ بمن محصده تصيلا أو أردنا أن نبيع ثمرة الحائط قِسل أن تبلغ اجتمعنا

ـــره في الدعوى في المسأناة كة⊸

﴿ فِلْتُ ﴾ أرأيت ان تجاحدا ( قال ) القول قول العامل في النخل اذا أتى بما يشب

﴿ فَلَتَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اختلفا في المساقاة فادعى

أحدهمامساقاة فاسدة وادعى الآخرمساقاة جأثرة (قال) القول عندي قول الذي ادعى

الحلال منهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وكلت رجلا بدفع نخلي مساقاة فقال قد دفعها الى

هذا الرجل وكدنه رب النخل (فقال) أرى ذلك عندى بمنزلة الرجل يأمرالرجل ببيع له سلمة من السلم فيقول المأمور قد بعهاويك أنه رب السلمة (قال) القول قول المأمور

و فكذلك مسألتك في المساقاة ﴿ فلت ﴾ فلم قال مالك ان بعث معه بمال ليدفعه الى

رجل قد سماء له فقال قددفمته وأنكر المبعوث اليه بالمال وقال مادفع الى شيئًا قلت

على الرسول البينة أنه قـــد دفع والاغرم ما فرق مابـين هـــذا وبـين المأمور بالبيع جملت المــأمور بالبيع الفول قوله وجملت المــأمور بدفع المــال القول قول المبموث اليه بالمال ( قال ) فرقَ ما بينهما أن المشتري قد صدق البالم فاذ قول للا مر همنا لان

المشتري والمأمور قــد تصادفا في الببع ولان المبعوث اليه بالمــال لم يصدق الرسول وقال ماأخذت منك شيئا فهذا فرق مابيهما ويقال للرسول أقم بينتك ألك قددفعت

اليه لان المبعوث اليه لم يصدقك والافاغرم

ــه ﴿ فِي مساقاة الحائطين ﴾

﴿ قلت ﴾ أوأيت ان دفعت السه تخلا مساقاة حائطًا على النصف وحافظًا على الثلث أبجوز ذلك في أول مالك ( قال ) لا بجوز ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ لم (قال) للخطار لأنهما تخاطرا في الحائطين ان ذهب أحدهما غبن أحدهما صاحبه في الآخر ﴿ فلت ﴾

أرأيت ان دفع اليه حالطين له على أن يمملهما كل حالط منهما على النصف أو الثلث أو كل حائط منهما على الربع أبجوز هـذا في قول مالك ( قال) نم ﴿ قَلْتَ ﴾ ولا يكون ا الخطار هاهنا موضع (قال) لبس للخطار هاهنا موضع قالوكذلك ساني النبي صلى الله

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتُ سُواقطُ النَّخَلُ جَرَائِدُهُ وَلِيفُهُ لِمَنْ يَكُونُ ﴿ قَالَ ﴾ أَرَى أَنْ يَكُونُ ذلك بينهما ﴿ قلت ﴾ على قدر ما يتماملان به (قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الزرع اذا دفعته معاملة لمن النبن ( قال ) أواه عمرلة سواقط النخل وقد قال مالك سواقط النخل

ينهما والتبن عندي مدد المنزلة ﴿ قلت ﴾ أوأبت ماسقط من المما و مثل البلح

أنا ورب الحائط على ذلك ( قال ) ماأرى به بأسا ولا أرى فيه منعزاً وماسمت فيه شیئاً ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان اكترى منى رجل داراً أو أخذ حائطي مساقاة فاذا هو سارق مبرح أخاف عليه أن يذهب بشمرة حائطي أو يقطع جــذوعي أوبخرب داري

وبيع أبوابهـا أيكون لى أن أخرجه في قول مالك ( قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا ﴿

وأرى المساقاة والكراء لازما له وليتحفظ منه ان خاف وليس له أن مخرجه ﴿ قَالَ ﴾ المُ وقال مالك في الرجل بيع من الرجل السلمة الى أجل وهو مفلس لا يعلم البائع ذلك المُجَّمَّةُ إِ ان البيع لازم له فهذا وذلك سواء

حى الاقالة فى المساقاة ﷺ⊸

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت من رجل نخلا معاملة فندم فسألني أن أقيله وذلك قبل

العمل وأبيت أن أقيله فقال أنا أعطيك مائة درهم على أن تقيلني فأقلته أيجوز هذا في إ قول مالك (قال) لابحوز هذاعند مالك لاقبلأن يعمل ولابعد أن يعمل ﴿قلت﴾ ولم

كرهه مالك (قال) لانه غرر ان تم ثمرة النخل ذلك العام فهذا باع هذه الممرة قبل أن ﴿ أيبدو صلاحها وان لميتم ففد أخذ مال رب النخل باطلا

∞﴿ في سوافط نخل المساقاة ﴾.

وماأشبهه لمن يكون ( قال ) أراد بمنزلة سواقط النخل

计算法

بأَــّاً ﴿ فَاتَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت ان كان على دين محيط عليه وسلمخيبركابا على النصف حيطانها كلهإ وفيها الجيدوالردى. (قال) وكمذلك بلنني ﴿ عمالي فدفعت نخلي مساقاة أيجوز ذلك ( قال ) قال مالك في الرجل يكون عليه الدين عن مالك أنه قيل له ما فرق ما بين الحائطين بساقيهما الرجل الرجل على النصف في أ انه بكرى داره وأرضه وبجوز كراؤه فان في تالغرما، عليه بعد ذلك لم يكن لهم أن كل حائط وهو يعلم أن أحدهما لو أفرد سوق على الثلثين لجودة هذا ورداءة هذا 🖟 ينه خوا الكرا، (قال) وهذا عند مالك بيع من البيوع ﴿قال ابن القاسم ﴾ وان قامت فيأخذهما جيماعلي النصف فيجوز ذلك وتدحمل أحدهما صاحبه وبين أن يساقي أحد الدرماه عليه نم أكرى وساقى بعد ذلك أيجزكراؤد ولا مساقاته ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت الحائطين على الثلث والآخــر على النصــف ( قال ) قال مالك قد ساني رسول الله | المريض أبجوز له أن يساقي نخله في المرض (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه | صلى الله عليه وسلم خيبر على مساقاة واحدة على النصف فيها الردى، والجيد وهي جائزاً لان بيمــه وشراءه جائز ما لم تكن محاباة فانكانت فيه محاباة كانت من الثلث إ سنة اتبعت وهـ ذا الآخر ليس مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل حائطا ﴿ نَاتَ ﴾ أيصلح للرجاين أن يأخذا النخل مسافاة من رجل ( قال ) فعم ﴿ قات ﴾ لى مساقاةعلى النصف وزرعا لى على الثلث فدنمت ذلكاليه صفقة واحدة أنجوز هذا وهذا تول مالك ( قال ) هـذا وأبي ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان أصـل الحائط لجماعة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى هذا جائزاً ﴿ قات ﴾ أرأيت ان كان لي ا نوم ندفعود مسادة الى جماعة نوم أنجوز ذلك (نال) لاأرى بذلك بأساً زرع قد تجزت عنـه ونخـل لى فدفعهما مساقاة الزرع على النصف والحالط على النصف والزرع في ناحيمة والحائط في ناحية أخرى ( قال ) لم أسمع من مالك فيه أ حجيٍّ في الساني بموت گ≲⊸ شيئاً الا أنَّ مالكا قال في الحائطين المختلفين اذا أخذهما صفقة واحدة كل حائط منهما على النصف أنه لا بأس بذلك فكذلك الزرع والحائط عندى لانهما تنزلة أ

م دلت ﴾ أرأيت العامل في النخل اذامات ماأنت دائل للورة ( دَالَ ) يقال للورة المامل في النخل اذامات ماأنت دائل للورة ( دَالَ ) يقال للورة المامل كان يعمل صاحبكم فان أبواكان ذلك في مال الميت لازما لهم ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيه اذا كانوا غير أمناه ( قال ) لا منتفض المسافاة بموت واحد مهما وهو نول مالك ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت المسافى أبحوز له أن يعرى من الحائط شيئاً ( قال ) كيف يعرى وليس له محلة بعيها وانحا هو شريك في المحرة وانحا يعرى النخلة والنخلات في المرة وانحا يعرى النخلة والنخلات في عام أوابت الن أعرى له وحدد ﴿ فَاتَ ﴾ أفتجوز حسته من النخلات التي أعراها أرأيت ال قال قد أعربتك تعيمي من هذه

حىخ ماة: البعل كا⊸ٍ ،

( نلت ﴾ أرأيت الشدجر المعل أنصلح المالة فيا شال شعر أفريق والنام

النخلات ( قال ) نعم أرى هذا جائزاً

حى النخل يكون بين الرجاين يسانى أحدهما الآخر ككوه. ﴿ ومساقاة الوصى والمديان والريض ﴾

الحائطين المختلفين ﴿ قات ﴾ أرأيت ان دفعت اليه الحائط على النصف على أن

يعمل لى حائطي هذا الآخر بغير شي ( قال) لاخير في هذا ولم أسمع مِن مالك فيه

شيئاً ولكن لا خبر فيه لابه غرر ومخاطرة

﴿ فلت ﴾ أرأيت النحمل تكون بين الرجاين أيصاح لى أن آخمة حصة صاحبي مساقاة (قال) لا أرى بهمذا بأساً ﴿ فلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأ بي ﴿ فلت ﴾ أرأيت الوصى أمجوز له أن يعلى حالط الصبيان مساقاة (قال) نع لان مالك قال بيممه للصبيان وشراؤه جائز ﴿ فلت ﴾ أرأيت الديد المأذرن له في التجارة أبصاح له أن يأخذ أرضا مساقاة ويعطى أرضه مساقاة (قال) لا أرى بذلك

0 >

and the state of t

أَمَّا ﴿ وَالَّهِ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا ﴿ لللهِ ﴿ أَرَاتِ انْ كَانَ عَلَى ۚ دِينَ مُمِطٍّ عليه وسلمخيركابا على النصف حيطامها كام وفيها الجيدوالردي. (قال) وكذلك بلنني ا بمالى فدفنت نخلى مساقاة أنجوز ذلك ( قال ) قال مالك فى الرجل يكون عليه الدين أ عن مالك أنه قيل له ما فرق ما بين الحائطين بساقيهما الرجل الرجل على النصف في أ اله يكرى داره وأرضه وبجوز كراؤه فان فَيْت النرماه عليه بعد ذلك لم يكن لهم أنْ أُ كل حائط وهُو يعلم أن أحدهما لو أفرد سوق على الثلثين لجودة هذا ورداءة هذا ينسخوا الكراء (قال) وهذا عند مالك بع من البيوع ﴿قال ان الغاسم ﴾ وان قامت فيأخذهما جميعا على النصف فيجوز ذلك وقدحن أحدهما صاحبه وبين أن يساقي أحد الدرما: عليه نم أكرى وساقى بعد ذلك أبجر كراؤد ولا مساقاً به ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت الحائطين على الثلث والآخــر على النصــف ﴿ قَالَ ﴾ قَالَ مَالِكَ قَدْ سَاقَى رَسُولَ اللَّهُ ۗ المريض أنجوز له أن يساني نخله في للرض (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراد صلى الله عليه وسلم خيبر على مساقاة واحدة على النصف فيها الردى. والجيد وهي بـ انزاً لان بيمـ وشراءه جائز ما لم تكن محاباة فانكات فيه محاباة كانت من التلث سـنة اتبعت وهــذا الآخر ليس مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل حائطا ﴿ ذَلَتَ ﴾ أيسلح للرجلين أن يأخذا النخل مسافاة من رجل ( قال ) نعم ﴿ فلت ﴾ لى مساقاةعلى النصف وزرعا لى على الثلث فدفمت ذلك اليه صفقة واحدة أبجوز هذا . وهذا تول مالك ( قال ) هـ ذا رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان أصل الحائط لجماعة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى هذا جائزاً ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت انكان لي نوم ندنمود . ــادة الى جماعة نوم أبجوز ذلك ( نال ) لا أرى بذلك بأساً زرع قد نجزت عنيه ونخيل لي فدفعتهما مساقاة الزرع على النصف والحائط على النصف والزرع في ناحيــة والحائط في ناحية أخرى (قال) لم أسمع من مالك فيه | حجيٍ في الماني بموت كا شبانًا الا أن مالكا قال في الحالطين المختلفين اذا أخذهما صفقة واحدة كل حائط هِ فَلْتُ ﴾ أَرأَيتِ العامل في النخل اذامات ما أنت قائل للورثة ( قال ) يقال للورثة منهما على النصف أنه لا بأس بذلك فكذلك الزرع والحائط عندى لانهما تنزلة إ اتملوا كما كان يعمل صاحبكم فان أبواكان ذلك في مال الميت لازما لهـم ﴿ فَاتَ ﴾ الحائطين الحتلفين ﴿ قات ﴾ أرأيت ان دفعت اليه العائط على النصف على أن أُفِيسَامِ الحَافِط لَمْمِ اذَا كَانُوا غَـيرِ أَمَنَاهُ (قَالَ ) لِأَرْبَى ذَلِكَ وَأَرَى أَنْ يَأْتُوا بأُمين يَعْمَلُ لَى حَائِطَى هَذَا الآخر بِفَيْرِ شَيُّ ﴿ قَالَ ﴾ لاخير في هذا ولم أسمم من مالك فيه ﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْبِيهِ مَنْ مِنْ رَبِ النَّحَلِ (وَالَّ ) لاَ مُنتَفِّسُ السَّاوَاةِ عَوْتَ وَاحْمَدُ مَهُمَا وهو نول مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت المسانى أبجوز له أن يعرى من الحائط شيئاً ﴿ قَالَ ﴾ كيف يعرى وليس له نخلة بعيلها وإنما هو شريك في النمرة وإنسا يعرى النخسلة والنخلات فهــذا ان ذهب يعرى فلبس الذي أعمري له وحدد ﴿ قَلْتُ ﴾. أفتجوز أ 

النخلات ( قال ) نعم أرى هذا جائزاً ً

ــه ﷺ مــاة : البعل ۗ۞-

﴿ فلت ﴾ أوأيت الشدجر البعل أنسلح الماقاة فيها مشال شجر أفريقية والشام

؎ ﴿ النَّخَالِ بَكُونَ بِينَ الرَّجَايِنَ بِسَانِي أَحَدُهُمَا الْآخَرُ ﴾ ﴿ سَا ﴿ ومسادّاة الرصى والمديان والمربض ﴾ ﴿ قلت ﴾ أرأيت النخل تكون بين الرجاين أيصلح لي أن آخــ ذ حدة صاحى مساقاة (قال) لا أرى مهذا بأساً فر قلت كه تحفظه عن مالك (قال) لا وهر رأى ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت الرقبي أنجوز له أن يعلى حائط الصبيان مسادّة ( دَال ) نَمْ لان مالك قال بيمــه للصبيان وشراؤه جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة أيصاح له أن يأخذ أرضا مساقاة ويعطى أرضه مساقاة (قال) لا أرى بذلك

شيئاً ولكن لا خبر فيه لامه غرر ومخاطرة

عليه وسلم خيبركابا على النصف حيطانها كابإ وفيها الجيدوالردي. (قال) وكذلك بلغني أ عن مالك أنه قيل له ما فرق ما بين الحائطين يسانيهما الرجل الرجل على النصف في أ كل حالط وهو يعلم أن أحدهما لو أفرد سوق علي الثلثين لجودة هذا ورداءة هذا ال فيأخذهما جيماعلي النصف فيجوز ذلك وندحم أحدهما صاحبه وبيين أن يساقي أحد الحائطين على الثلث والآخــر على النصـــف ( قال ) قال مالك قد سانى وسول الله أ صلي الله عليه وسلم خيبر على مساقاة واحدة على النصف فيها الردى، والجيد وهي سـنة اتبمت وهــٰذا الآخر ليس مثله ﴿ فلت ﴾ أوأيت ان دفعت الى وجل حالطا لى مساقاةعلي النصف وزرعا لى على الثلث فدنمت ذلكاليه صفقة واحدة أبجوز هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى هذا جائزاً ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان كان لي زرع قد تجزت عنــه ونخــل لى فدفسهما مــاقاة الزرع على النصف والحالط على أ النصف والزرع في ناحيـة والحائط في ناحية أخرى ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالك قال في الحائطين المختلفين اذا أخذهمــا صفقة واحــدة كل حائطاً منهما على النصف أه لا بأس بذلك فكذلك الزرع والحائط عندى لاسها يمنزلة الحالطين المختلفين ﴿ قات ﴾ أرأيت ان دفعت اليه الحالط على النصف على أنَّ لهمل لى حائطي هذا الآخر بغير شي ( قال) لاخير في هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن لا خير فيه لامه غرر ومخاطرة

> حير النخل يكون بين الرجاين يساني أحدهما الآخر ﷺ ﴿ ومساقاة الوصى والمديان والريض ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت النخبال تكون بين الرجاين أيصاح لى أن آخـــ دحــة صــاحــي مسائاة (قال) لا أوى بهــــ أن الله وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أوأيت الوصى أيجوز له أن يدفئي حائط العبيان مسائاة (قال) نم لان مالك قال بيعـــه للصبيان وشراؤه جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في النجارة أيصاح له أن يأخذ أرضا مسائاة وبديلي أرضه مسائاة (قال) لا أرى بذلك

بأساً فر قلت كه محفظه عن مالك (قال) لا فرقلت كه أوأيت ان كان على دين محيط بمالى فدفعت نخلى مساقاة أمجوز ذلك (قال) قال مالك فى الرجل يكون عليه الدين أنه يكرى داره وأرضه وبجوز كر اؤه ذان في ما النبوع فرقال ابن القاسم كه وان قامت فسخوا الكراء (قال) وهذا عند مالك بيع من البيوع فرقال ابن القاسم كه وان قامت النرما؛ عليه ثم أكرى وساق بعد ذلك لم بجز كر اؤه ولا مساقاته فرقلت كه أوأيت المريض أمجوز له أن يسانى نخله فى المرض (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأواه جائزاً لان سعه وشراءه جائز ما لم تكن محافة قان كانت فيه محافة كانت من الثلث في قلت كه أولدا كان أن أنه فرقلت كه وهذا نول مالك (قال) فيم فرقلت كه وكذلك ان كان أوسل الحائط لجماعة نوم فدفهوه مادة الى حدادة وم أمجوز ذلك (قال) لا أرى بذلك بأساً

#### حعیر فی السانی بموت کھ⊸

مر الله ﴾ أرأيت العامل في النخل اذامات ما أنت فائل للورثة ( قال ) يقال للورثة المامل في النخل اذامات ما أنت فائل للورثة المنام المحلوا كما كان يعمل صاحبكم قان أبواكان ذلك في مال الميت لازما لهم إذا كانوا غير أمناه ( قال ) لاأرى ذلك وأرى أن يأنوا بأمين فو قلت ﴾ أرأيه اذ محت رب النخل ( قال ) لا تنتيض المسافرة بموت واحد مهما وهو نول مالك فر قلت ﴾ أرأيت المسافى أبحوز له أن يعرى من الحائط شيئاً ( قال ) كيف يعرى وليس له نخلة بعيمها وانحا هو شريك في الثمرة وانحا يعرى النخسلة والنخلات فهذا ان ذهب يعرى فليس الذي أعرى له وحده فر قلت ﴾ أفتجوز حسمته من النخلات التي أعراها أرأيت ان قال قد أعريتك قصيبي من همذه النخلات ( قال ) نعم أوى هذا جائزاً

#### حىر ساقاد البعل لا⇒

﴿ لَا لَ ﴾ أوأيت النسجر العمل أنسلح المالة فيها مشل شجر أفر فيه والشام

بأساً ﴿ فلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال ) لا ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان كان على دين محيط أ عالى فدفعت نخلى مساقاة أيجوز ذلك ( قال ) قال مالك في الرجل يكون عليه الدين اله بكرى داره وأرضه وبجوز كراؤه فان قامت الغرما، عليه بعد ذلك لم يكن لهم أن . فسخوا الكراء (قال) وهذا عند مالك يع من البيوع ﴿قال ابن القاسم ﴾ وان قامت | | المرما؛ عليه نم أكرى وساقى بعد ذلك لم بحز كراؤه ولا مساقاته ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأْتِ المريض أبجوز له أن يساقى نخله في المرض (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأراه ا ا جائزاً لان بيعــه وشراءه جائز ما لم تكن محاباة فانكانت فيه محاباة كانت من الثلث ﴿ فَلَتَ ﴾ أيصلح للرجلين أن يأخذا النخل مسافاة من رجل ( قال ) نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا نول مالك (قال) هـذا رأبي ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان أصـل الحائط لجماعة وم فدفعوه مسافاة الى جماعة قوم أيجوز ذلك (قال) لا أرى بذلك بأساً هُ قَالَ ﴾ أرأيت العامل في النخل اذامات ماأنت قائل للورثة ( قال ) يقال للورثة اتملوا كما كان يعمل صاحبكم فان أبوا كان ذلك في مال الميت لازما لهـــم ﴿ فَلَتَ ﴾ [ إُنْهِسَامِ الحَافظ لهم اذا كانوا غبير أمناه (قال) لاأرى ذلك وأرى أن يأنوا بأمين ا ﴿ قات ﴾ أرأيهان من رب النخل (قال ) لا منفض الساقاة عوت واحد معهما وهو نول مالك ﴿ فلت ﴾ أرأيت المسانى أمجوز له أن بعرى من الحائط شيئًا ( فال) كيف يمرى وليس له نخلة بعيها وانما هو شريك في النمرة وانما يعرى النخسلة والنخلات فهـ ذا ان ذهب يمري فليس الذي أعرى له وحده ﴿ فَلَتَ ﴾ أفتجوز أ حصمته من النخلات التي أعراها أرأيت ان قال ند أعرشك نصبي من همـذه ا النخلات ( قال ) نعم أرى هذا جائزاً

عليه وسلمخيبركامها على النصف حيطامها كلمها وفيها الجيدوالردى. (قال) وكذلك بلنني عن مالك أنه قيل له ما فرق ما بين الحائطين بساقيهما الرجل الرجل على النصف في كل حالط وهو يمارأن أحدهما لو أفرد سوقى على الثلثين لجودة هذا ورداءة هذا 🎉 فيأخذهما جميعا على النصف فيجوز ذلك وقد حمل أحدهما صاحبه وبين أن يساقي أحدً ﴿ ﴿ إِلَّهُ الحائطين على الثلث والآخــر على النصــف (قال) قال مالك قد ساقى رسول الله ﴿ صلى الله عليه وسلم خيبر على مساقاة واحدة على النصف فيها الردى. والجيد وهي سـنة اتبعت وهـنَّذا الآخر لبس مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل حالطاً ۗ لى مساقاةعلى النصف وزرعا لى على الثلث فدفعت ذلكاليه صفقة واحدة أنجوز هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى هذا جأزاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان لي زرع قد عجزت عنـه ونخـل لى فدفعهما مساقاة الزرع على النصف والحالط على النصف والزرع في ناحيـة والحائط في ناحية أخرى (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا الا أن مالكا قال في الحائطين المختلفين اذا أخذهما صفقة واحدة كل حائط منهما على النصف أنه لا بأس مذلك فكذلك الزرع والحائط عندى لانهما بمنزلة الحائطين المختلفين ﴿ قات ﴾ أرأيت ان دفعت اليه الحائط على النصف على أن ﴿ ﴿ إِنَّهُ يعمل لى حائطي هذا الآخر بنير شي ( قال) لاخير في هذا ولم أسمع من مالك فيه ﴿ وَإِنَّا إِنَّا اللَّهِ ا شيئاً ولكن لا خبر فيه لانه غرر ومخاطرة حرر النغل يكون بين الرجاين بساني أحدهما الآخر ڰ٥٠٠ ﴿ ومساقاة الوصى والمديان والمريض ﴾ ﴿ فلت ﴾ أوأيتِ النخسل تكون بين الرجاين أيصاح لي أن آخذ حصة صاحي مساقاة (قال) لا أرى مهـذا بأساً ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك ( قال) لا وهو رأ بي ا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الوصى أيجوز له أن يعطى حائط الصبيان مساقاة ( قال ) نعم لان مالك قال يعمه للصبيان وشراؤه جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت العبد المأذون له في

التجارة أيصاح له أن يأخذ أرضا مساقاة ويعطى أرضه مساقاة (قال) لا أرى مذلك ا

حي ماقاة البعل كان ﴿ فلت ﴾ أرأيت الشحر العمل أنصلح الماذاة فيها مشل شجر أفريقية والشام بالله فدفعت نخلی مساقاته أمجوز ذلك (قال) لا فوللت كه أرأيت ان كان علی دين محيط عمالى فدفعت نخلی مساقاته أمجوز ذلك (قال) قال مالك فى الرجل يكون عليه الدين الديم داره وأرضه ومجوز كراؤه فان في تا الدرماء عليه بعد ذلك لم يكن لهم أن يفسخوا الكراء (قال) وهذا عند مالك بيم من البيوع فوقال ابن القاسم كه وان قامت الذرماء عليه ثم أكرى وساقى بعد ذلك لم يجز كراؤه ولا مساقاته فو قلت كم أرأيت المريض أمجوز له أن يسانى نخله فى المرض (قال) ما سعمت من مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً لان بيمه وشراء حائز ما لم تكن محالة فان كانت فيه محابة كانت من اللك فرفت كم فوقلت كه ولدا تول مالك (قال) هدا وأبي فوقلت كه وكذلك ان كان أصل الحائط لجماعة نوم فوقلت الكرة نداده و مسافاة الى جاعة نوم أنجوز ذلك (قال) لا أرى بذلك بأساً

## حجيرٌ في الساني بموت ﷺ

م نات ﴾ أرأيت العامل في النخل اذامات ما نت قائل للورنة (قال) يقال للورنة المحلوا كا كان بعمل صاحبكم فان أبواكان ذلك في مال الميت لازما لهم هو قلت ﴾ أفيسلم الحافط لهم أذا كانوا غير أمناه (قال) لاأرى ذلك وأرى أن يأتوا بأمين فوقات ﴾ أرأيه لمن مث رب النخل (قال) لا منتفض المساقاة بموت واحد منهما وهو تول مالك فوقات كه أرأيت المساقى أبحوز له أن يعرى من الحائط شيئاً (قال) كيف يعرى وليس له نخلة بعينها وانحا هو شريك في المحرة وانحا يعرى النخلة والنخلات فها أن ذهب يعرى فليس الذي أعرى له وحده هر قلت كه أنتجوز حسسته من النخلات التي أعراها أوأيت ان قال قد أعربتك فعليمي من هذه النخلات (قال) نعم أرى هذا جائزاً

#### ۔ ﷺ مساقاد البعل ﷺ۔

﴿ ذَاتَ ﴾ أوأيت الشـجر البعل أنصلح المالاة فيها مشل كحبر أفريقية والشام

عليه وسلرخيبركابا على النصف حيطانها كاما وفيها الجيدوالردي. (قال) وكذلك بلني عن مالك أنه قبل له ما فرق ما بين الحائطين يسافيهما الرجل الرجل على النصف في أ كل حائط وهو يملم أن أحدهما لو أفرد سوق على الثلثين لجودة هذا ورداءة هذا إ فيأخذهما جميعا على النصف فيجوز ذلك وتدحم أحدهما صاحبه وسين أن يساقي أحد العائطين على الثلث والآخــر على النصـــف ( قال ) قال مالك قد ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبير على مساقاة واحدة على النصف فيها الردى، والجيد وهي أ ســنة اتبعت وهــنّـذا الآخر ليس مثله ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان دفعت الى رجل حالطا لى مساقاةعلى النصف وزرعا لى على الثلث فدَّفمت ذلك اليه صفقة واحدة أبجوز هذا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى هذا جائزاً ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت انكان لي زرع قد تجزت عنــه ونخــل لى فدفسهما مـــاقاة الزرع على النصف والعائط على ا النصف والزرع في ناحية والحائط في ناحية أخرى ( قال ) لم أسمع من مالك فيه أ شيئًا الا أن مالكا قال في العائطين المختلفين اذا أخذهمــا صفقة واحــدة كل حائط منهما على النصف أمدلا بأس بذلك فكذلك الزرع والحائط عندى لانهما بمنزلة الحالطين المختلفين ﴿ تَلْتَ ﴾ أرأيت ان دفعت اليه الحائط على النصف على أنَّ يممل لى حائطي هذا الآخر بغير شيَّ ( قال) لاخير في هذا ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكن لاخير فيه لابه غرر ومخاطرة

## حير النخل يكون بين الرجاين يسانى أحدهما الآخر كي د.. ﴿ ومساقاة الوصى والمديان والربض ﴾

L . - hat it at -1

ين لم بجز له ذلك (قال) هذا وجه الشأن فيه لانه قد ساقاه فان طرأ دين بعد ذلك باءوا النخل على أن المساقاة كما هي وليس هذا عندي استثناء ثمرة ﴿قَلْتُ ﴾ وهــذا نول مالك (قال) نم.وقد قال غيره لا يجوز البيع ويكون موقوفا الا أن يرضى العامل بركها فيجوز بيمها وهو أحسن من هذا ﴿ قُلْتَ ﴾ وسواء ان فلس قبـــل أن يعمل المسانى في الحائط أم لا (قال) نعمذلك سوا، ولا مُنتقضالمساقاة (قال) وقال لي مالك من استؤجر في زرع أو أصل يسقيه فسقاه حتى فلس صاحبه فهو أولى به مـــــ النرما. حتى يستوفى وان مات صاحب الاصل أو الزرع فالمساقى فيه أسوة النرما. وان استؤجر في ابل برعاها أو يرحلها أو يعلفها أو دواب فهو أسوة الغرماء في الموت والتفليس جيما وكل ذي صنعة مثل الخياطة والصياغة والصباغ وماأشبههم من الصناع فهم أحق بما في أيديهم من الغرما، في الموت والتفليس جميعا وكل من تكورى على ا حمل متاع لحمله الى بلد من البــالدان فالمكرى أحق بمــا في يديه أيضاً في الموت والنفليس جميعاً من الغرما، ﴿وَلَكَ ﴾ لمالك فالحواليت يستأجرها الناس ببيموز فيها الامتمات فغلس مكتربها فيقول أربابها نحن أولى بما فيها حتى نستوفى (قال) هم أسوة الغرماء وانما الحواميت عندى تمنزلة الدور يكتريها ليسكمها فيدخل فيها متاعه ورقيقه وعياله أفيكون صاحب الدار أولى بما فيها من الغرماء اذا فلس ( قال ) ليس كذلك ولكنهم جيعا أسوة الغرماء

## - ﴿ مساقاة النخل فيها البياض ﴾ -

هو قلت به أرأيت ان كان في النخل بياض واشترط رب النخل على العامل أن يزرع البياض لرب النخل على العامل أن يزرع البياض لرب النخل من عند العامل البذر والعمل وعلى أن الزرع الذي يزرع العامل في البياض كله لرب النخل أبجوز هذا عند مالك أم لا (قال) لا بجوز هذا عند مالك البياض كله لرب النخل الدارات في النائل المدر

﴿ قَلْتَ﴾ فَانَ قَالَ وَبِ النَّجَلِ لِلمَامِلُ خَذَ النَّجَلِ مَمَامِلَةً عَلَى أَنْ تَوْرَعَ لِى البَّيَاضُ البَّدُو من عندى والعمل من عندك على أن الزرع كله لى ( قال ) لا يصلح هذا عند مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ ولم (قال) لانه قد استفضل على العامل فيو عمرلة دنانير زادها العامل لرب والاشجار على غير الما، أنجوز المساقاة فيها (قال) قال مالك لا بأس بالمساقاة في شجر البعل ﴿ قات ﴾ أوأبت مثل زرع مصر وأفريقية أنجوز المساقاة فيه وهو لا يسقى (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن بجوز المساقاة فيه اذا كان ما يحتاج من المؤنة مثل ما يحتاج البيه شجر البعل فان ترك خيف عليه الضيعة فلا بأس به وان كان يعلا لا مؤنة فيه ولا عمل له فلا يجوز فيه المساقاة انما يقول له احفظه لى واحصده وادرسه على أن لك نصفه فهذا لا يجوز عندى لأن هذه أجرة ﴿ قلت ﴾ لم أجرته في الشجر والبعل وكرهته في الردع البعل (قال) لان الزرع البعل انما أجازوا المساقة فيه على وجه الضرورة فيه لا ملا يخاف موته

# حكم مساقاة النخلة والنخلتين ۗ و

﴿ قلت ﴾ أوأيت ان دفعت نحلة أو نحلتين مسافاة أنجوز ذلك في قول مالك (قال) نم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الشجر كالما (قال) فعم

# - ﴿ فِي مَسَافَاةِ السَّامِ حَنْطُ النَّصَرِ الْيَ ﴾ ح

﴿ نلت ﴾ أرأيت حافط الذي أمجوز لى أن آخــذه مسافاة (قال) كره مالك أن يأخذ المسلم من النصراني مالا تراضا فكذلك المسافاة عندى (قال) ولو أخذه لم أره حراما ﴿ قات ﴾ أوأيت الحافط يكون للمسلم أمجوزله أن يعليه النصراني مسافاة (قال) قال مالك لا بأس مذلك يربد اذا كان النصراني ممن لا يعصره خمراً

أن يبيعوا النخل وتنتقض المساقاة فيما ينهما في قول مالك (قال) المساقاة لا منتقض ولكن يقال الغرماء سعوا الحائط على أن هـذا مساقى كما هو لان الحائط لا يقدر الغرماء أن يأخذوه من العامل لانه قد أخذه مساقة قبيل أن تقوم الغرماء على رب الحائط هو قات كه ولم أجزته ورب الحائط لو أراد أن يبيع الحدثط وبستنى تمرته

والاشجار على غير الماء أتجوز المساقاة فيها (قال) قال مالك لا بأس بالمساقاة في شحر البعل ﴿ نَلْتَ ﴾ أَرأَيت مثل زرع مصر وأفريقية أنجوز المــاقاة فيه وهو لا يستةٍ (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن تجوزُ المساقاة فيه اذا كانَ ما محتاجِ من المؤنة مثل ما يحتاج اليـه شجر البعل فان ترك خيفَ عليه الضيمة فاز بأس مه وانَّ ﴿ كان بعلا لا مؤنة فيــه ولا عمــل له فلا تجوز فيه المــاة"ة انما يقول له احفظــه لي واحصده وادرسه على أن لك نصفه فهذا لا يجوز عندي لأن هذه أجرة ﴿ فلت ﴾ لم أجزته في الشجر والبمل وكرهته في الزرع البعل (قال) لان الزرع البعل انمــا | أجازوا المساقة فيه على وجه الضرورة فهذا لاضرورة فيه لاملا يخاف موته ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأَتِ ان دفعت نحلة أو نخلتين ماانة أنجوز ذلك في قول مالك (قال)

- يَرْ فِي مَانَاةُ السَّامِ حَلَّطُ النَّصَرِ الْنَ كَلِيرِهِ ﴿ نَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ حَالِمُ الَّذِي أَنْجُورَ لِي أَنْ آخَـَدُهُ مَـَانَاةً ﴿ قَالَ ﴾ كره مالك أن يأخذ المسلم من النصراني مالا فراضا فكذلك المسافاة عندي (قال) ولو أخذه لم أرد حراما ﴿ قات ﴾ أوأيت الحائط يكون للمسلم أنجوزله أن يعج النصراني مسافاة (قال) قال مالك لا بأس مذلك برمد اذا كان النصر أبي ممن لا يعصره خمراً

∞ى مسادة النخلة والنخلتين كيء س

نعم ﴿ قات ﴾ وكذلك الشجر كابا ( قال ) نعم

### ~خير المسافي يفلس №~

﴿ نَاتَ ﴾ أَرْأَيْتَ انْ أَخَذَتْ نَخَلَ رجـل مساقاة ففلس رب الحائط. أيكون للغرماء أن ميموا النخل ومنتقض المساتاة فيما يسهما في قول مالك (قال) المساقاة لا منتقض ولكن يقال للفرماء بيموا الحائط على أن هــذا مساق كما هو لان الحائط لا يقــدر الغرماء أن يأخذوه من العامل لانه قد أخذه مسافأة قبـل أن تقوم الغرما، على رب الحائط ﴿ نَاتَ ﴾ ولم أجزته ورب الحائط لو أراد أن يبيع الحائط ويستثنى تمرته

ــنين لم بحز له ذلك (قال) هذا وجه الشأن فيه لائه قد ساقاه فان طرأ دين بعد ذلك باعوا النخل على أن المساقاة كم هي وليس هذا عندي استثناء ثمرة ﴿ قلت ﴾ وهــذا ول مالك (قال) نم. وقد قال غير هلا يجوز البيع ويكون وقوفا الا أن يرضى العامل ا يَركها فيجوز بِمها وهو أحسن من هذا ﴿ نَلْتَ ﴾ وسواء ان فلس قبـــل أن يعمل لم المسانى في الحدُّ أم لا (قال) نعمذلك سوا، ولا تُنتَفَّى المساقاة (قال) وقال لي مالك إ من استؤجر في زرع أو أصل يسقيه فسفاه حتى فلس صاحبه فهو أولى به مت | النرما، حتى بستوفى وان مات صاحب الاصل أو الزرع فالمساقى فيه أسوة النرماء ل

وان استؤجر ني ابل برعاها أو برحابا أو يعلنها أو دواب فهو أسود الغرماء في الموت والتفليس جيما وكل ذي صنعة مثل الخياطة والصياغة والصباغ وماأشبههم من الصناع وبهم أحق بما في أبديهم من الغرماء في الموت والنفليس جيما وكل من تكورى على أ حمل متاع لحمله الى بلد من البسلدان فالمكرى أحق بميا في يديه أيضاً في الموت أ والتفليس جيما من الفرماء هرقات ﴾ لمسائك فالحواليت يستأجرها الناس بيمون فيها أ

الامتعات فغلس مكتريها فيقول أربابها نحن أولى بما فيها حنى نستوفى (قال) هم أسوة النرماء واتا الحواليت عندى تمزلة الدور يكتربها ليسكها فيدخل فها متاعه ورقيقه وعياله أفيكون صاحب الدار أولى تيها فيها من الغرما، اذا فلس ( قال ) ليس كيذلك ولكنهم جيعا أسوة الفرماء

# م على ساقاة البخل فيها البياض أبح

﴿ قَالَ ﴾ أُوأَيْتَ انْ كَانَ فِي النَّجَلِّ بِياضَ واشترطُ رَبِ النَّجَلِّ عَلَى العَامَلُ أَنْ يَرْرعُ البياض لرب النخل من عند العامل البذر والمعل وعلى أن الزرع الذي يزرع العامل في البياض كله لربالنخل أبجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بجوز هذا عند مالك ﴿ قَالَ ﴾ فَانَ قَالَ رَبِ النَّحَلِّ لِلْمَامَلِ خَذَ النَّجَلِّ مَمَامَةً عَلَى أَنْ تُرْرَحُ لِي البياض البذر أ من عندى والممل من عندك على أن الروع كله لى ( قال ) لا يصلح هذا عند مالك إ \* ﴿ قَالَ ﴾ ولم (قال) لانه قد استفضل على العامل فهو تنزلة دنانير زادها العامل لرب

سنين لم بجز له ذلك (قال) هذا وجه الشأن فيه لانه قد ساقاه فان طرأ دين بمد ذلك باعوا النخل على أن المساقاة كما هي وليس هذا عندي استثناء ثمرة هزتلت ﴾ وهــذا نول مالك (قال) نم. وقد قال غير دلا يجوز البيع ويكون موقوفا الا أن يرضى العامل | بَرَكِها فيجوز بِيمها وهو أحسن من هذا ﴿ فَلْتَ ﴾ وسوا، ان فلس قبـــل أن يعمل ا المساقى في الحائط أم لا (قال) فم ذلك سوا، ولا تنتفضالمـــاقاة (قال) وقال لي مالك إ من استؤجر في زرع أو أصل يسقيه فسقاه حتى فلس صاحبه فهو أولى به مرب النرما، حتى يستوفي وان مات صاحب الاصل أو الزرع فالمساقى فيه أسوة الغرما، إ وان استؤجر في ابل برعاها أو برحايا أو يعلنها أو دواب فهو أسوة النرماء في الموت والتفليس جيما وكل ذي صنعة مثل الخياطة والصياغة والصباغ وما أشببهم من الصناع أ فهم أحق بما في أيدسِهم من النرماء في الموت والتغليس جيما وكل من تكورى على ال حمال متاع لحمله الى بلد من البسلدان فالمكرى أحق بمباً في يديه أيضاً في الموت ا والتفليس جيما من الفرماء فزقلت كج لممانك فالحوانيت يستأجرها الناس بيمون فيها الامتعات ففلس مكتريها فيقول أربابها بحن أولى بما فيها حتى نستوفي (قال) هم أسوة النرماء واتما الحوانيت عندى تمزلة الدور يكترمها ليسكمها فيدخل فعها متاعه ورقيقه وعياله أفيكون صاحب الدايم أولحيهما فيها من الفرما، اذا فلس ( قال ) لبس كـذلك ولكنهم جيعا أسوة الفرماء \_، بيرمــاقاة النخل فيها البياض 😤 –

﴿ نَاتَ ﴾ أُواْبِتَ انَكَانَ فَي النَّخَلَ بِياضَ واشترط رب النَّخَلَ عَلَى العَلَمَلُ أَنْ يَرْرَعُ البِياضُ لِبِيانُ لِلْ إِنْ النَّحَلِ مِن عَنْدَ العَامَلُ البَّذِر والعَمَلُ وعَيْأَنَ الرَّاقِ الذَّى يَرْرَعُ العَامَلُ فَى البِياضُ كُلُهُ لُو النَّخَلِ مِنْ النَّهِ فَيْ قُولُ مِاللَّكُ أَمْ لا (قال) لا يجوز هذا عند مالك ﴿ قَالَ ﴾ لا يحل رب النَّخَل للعامل خَدَ النَّخَل مَعاملة عَلَى أَنْ تَرْرَعَ لَى البِياضُ البَدْرِ مِن عَنْدَى والعَمَلُ مِنْ عَنْدَى والعَمَلُ مِنْ عَنْدَى والعَمَلُ مِنْ عَنْدُى والعَمَلُ مِنْ عَنْدَى والعَمَلُ مِنْ النِّيْرِيْقِ اللَّهُ وَلَا المَامِلُ لُونِ عَنْزَلَةً وَالْفِيرُ وَادْهَا العَامَلُ لُونِ عَنْ إِنَّا وَالْفِرِ وَادْهَا العَامِلُ لُونِ اللَّهِ وَلَا وَالْفِرِ وَادْهَا العَامِلُ لُونِ عَنْزَلَةً وَالْفِرْ وَادْهَا العَامِلُ لُونِ عَنْزَلَةً وَالْفِرْ وَادْهَا العَامِلُ لُونِ اللَّهِ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَى النَّالِ وَالْفَالِيْ وَالْفَالِ اللّهُ اللّ

والاشجار على غير الماه أنجوز المساقاة فيها (قال) قال مالك لا بأس بالمساقاة في شجر البعل ﴿ قات ﴾ أرأيت مثل زرع مصر وأفريقية أنجوز المساقاة فيه وهو لا يستى (قال) ما سمعت من مالك فيه شبئاً وأرى أن تجوز المساقاة فيه اذا كان ما يحالج أمن المؤنة مثل ما يحتاج البه شجر البعل فان ترك خيف عليه الضيمة فالا بأس به واز كان يعلا لا وقنة فيه ولا عمل له فلا تجوز فيه المساقاة انما يقول له احفظه لى واحسده وادرسه على أن لك نصفه فهذا لا يجوز عندى لأن هذه أجرة ﴿ قلت ﴾ أجزته في الشجر والبعل وكرهته في الزع البعل (قال) لان الزرع البعل انما أجازوا المساقاة فيه على وجه الضرورة فيه لا ملا يخاف موته ويجه الضرورة فيه لا ملا يخاف موته

﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ أَنْ دَفْتَ نَحْلَةً أَوْ نَحْلَتِينَ -اانَّةً أَنْجُورَ ذَلِكَ فِي قُولَ مَالِكَ (قَالَ) نَمْ ﴿ قَاتَ ﴾ وكذلك الشجر كابا ( قال ) نَهْم

- يَخْ فِي مَانَاةُ السَّمِ حَالِطُ النَّمْرِ انْ يَجْرِد

﴿ نَلْتَ ﴾ أَرَابِتَ حَالِطُ الذِي أَنْجُورَ لَى أَنْ آخَـَدُهُ مِسَافَاةً ﴿ قَالَ ﴾ كُره مالكُ أَنْ يأخذ المسلم من النصراني مالا قراضاً فكذلك المسافة عندى (قال) ولو أخذه لم أره حراما ﴿ قَالَ ﴾ أَرَابِتَ الحائط يكون المسلم أنجوزله أن يعيم النصراني مسافاة ﴿ قَالَ ) قَالَ مَالِكَ لا بأس مذلك برمد إذا كان النصراني نمن لا يعصره خمراً

حَجَيْرُ الْمُسَافَى يَفْلُسُ ﴾} ه

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ أَخَذَتُ كُلُّ رَجِيلٌ مَسَاقَاةً فَفَلَسُ رَبِ الْحَالَطُ أَيْكُونُ لِلفَرِمَاءُ أَنْ يَشِيعُوا النَّحْلُ وَمُنْتَفِّضُ الْمَسَاقَةُ فَيَا يَشْهُما فَى قُولُ مَالكُ (قَالُ) المَسَاقَةُ لا مُنْقَفَّنُ ولكن يقال الفرماء مِيوا الحَالَطُ عَلَى أَنْ هَـذًا مَسَاقَ كَمَا هُو لانَ الحَالَطُ لا يقدر الفرماء أَنْ يَأْخَذُوهُ مِنْ الدَّامُ لانه قد أَخَذُهُ مَسَاقَةً قَبْلُ أَنْ تَوْمُ الفرماء عَلَى رَبُّ الحَالَطُ فَرْ فَلْتَ ﴾ ولم أَجْزَتُهُ ورب الحَالَطُ لو أَرادُ أَنْ يَبِيعُ الحَالَطُ ويستنبَى ثَمْرَهُ والاشجار على غير الماه أنجوز المساقاة فيها (قال) قال مالك لا بأس بالمساقاة في شجر البلسل ﴿ فلت ﴾ أرأيت مثل زرع مصر وأفريقية أنجوز المساقاة فيه وهو لا يستى (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أن نجوز المساقاة فيه أذا كان ما يمناج أن من المؤنة مثل ما يحتاج اليه شجر البمل فان ترك خيف عليه الضيمة فلا بأس به وان كان بعلا لا مؤنة فيه ولا عمل له فلا نجوز فيه المساقاة اتما يقول له احفظه لى واحصده وادرسه على أن لك نصفه فهذا لا يجوز عندى لأن هذه أجرة ﴿ فلت ﴾ لم أجزته في الشجر والبعل وكرهته في الرع البعل (قال) لان الزرع البعل اتما أجازوا المساقة فيه على وجه الضرورة فيه لا لامرة فيه لا به لا يخاف موته

#### حى مساةاة النخلة والنخلتين ﴿ و

﴿ فَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتُ انْ دَفْتَ نَحْلَةً أَوْ تَحْلَتِينَ ﴿ الْوَةَ أَيْجُوزُ ذَلِكُ فِي قُولُ مَالِكُ (قَالَ نَمْ ﴿ قَاتَ ﴾ وكذلك الشجر كابا ( قال ) نَمْ

## - ﴿ فِي مَافَاةُ السَّامِ عَلْطُ النَّمِهِ إِنَّ ﴾ ح

﴿ الله ﴾ أرأيت حافط الذي أبجوز لى أن آخسة مسافاة (قال) كرد مالك أن يأخذ المسلم من النصرائي مالا قراضا فكذلك المسافاة عندى (قال) ولو أخذه لم أود حراما ﴿ قالَ ﴾ أوأيت الحائط يكون للمسلم أبجوزله أن يعنه النشراني مسافاة (قال) قال مالك لا بأس بذلك يريد اذا كان النصراني نمن لا يعصره خمراً

### حِيْمُ المسانى بفاس كيره

﴿ قاتَ ﴾ أرأيت ان أخذت نخل رجــل مساقة ففلس رب الحائط. أيكون للفرما، أن بيموا النحل وتنتقض المساتاة فيما بيهما في قول مالك (قال) المساقاة لا منتقض ولكن بقال الفرما، بيموا الحائط على أن هـــذا مساق كما هو لان الحائط لا شـــدر الفرما، أن يأخذوه من العامل لانه قد أخذه مساقة قبل أن نتوم الفرما، على رب الحائط ﴿ قات ﴾ ولم أجرته ورب الحائط لو أراد أن يبيم العائط ويستنى تمرته

سنين لم بجز له ذلك (قال) هذا وجه الشأن فيه لانه قد ساقاه فان طرأ دين بمد ذلك ا ول مالك (قال) نم. وقد قال غير دلا يجوز البيع ويكون ﴿ قوفا الا أن يرضى العامل ا بَرَكِها فيجوز بِيمها وهو أحسن من هذا ﴿ لَلَّتَ ﴾ وسواء ان فلس قبـــل أن يعمل ا المــاني في الحائط أم لا (قال) نعمذلك سوا، ولا تنتقضالمــاقاة (قال) وقال لي مالك ا من استؤجر في زرع أو أصل بسقيه فسقاه حتى فلس صاحبه فهو أولى به مرب | النرماء حتى يستوفى وان مات صاحب الاصل أو الزرع فالمساقى فيه أسوة الغرماء وان استؤجر في ابل برعاها أو برحابا أو يعلنها أو دواب فهو أسوة الغرماء في الموت والتفليس جيما وكل ذي صنعة مثل الخياطة والصياغةوالصباغ وما أشبيهم من الصناع أ فهم أحق بما في أيديهم من الغرماء في الموت والنفليس جيما وكل من تكورى على ا حمال متاع فحمله إلى بلد من البمالدان فالمكرى أحق بميا في يديه أبضاً في الموت أ والتفليس جيما من الفرماء ﴿قلت ﴾ لمالك فالحوانيت يستأجرها الناس بيمون فيها أ الامتمات ففلس مكتريها فيقول أربابها نحن أولى بما فيها حتى نستوفي (قال) هم أسوة النرماء واتما الحوانيت عندى تمزلة الدور يكترمها ليسكمها فيدخل فعها متاعه ورفيقه وعياله أفيكون صاحب الدار أولى تبيها فيها من الفرماء اذا فلس ( قال ) ليس كـذلك أولكنهم جميعا أسوة الفرماء

# م على مساقاة النخل فيها البياض على

﴿ نَاتَ ﴾ أَواْ بِنَ كَانَ فَى النَّحَلَ بِياضَ واشترط وب النَّجَلَ عَلَى الدَّامِلُ أَنْ يَرْرَعُ البَّامِلُ فَى البَّانِ النَّحَلِ مِن عند العامل البَّذِر والعمل وعَنَانَ الرَّرِعُ النَّحَلِ مَن عند العامل اللَّهِ أَم لا (قال) لا يجوز هذا عند مالك البياض كله لرب النَّجَل العامل خَذَ النَّجَلِ مَعَاملة عَلَى الرَّعَ كُلُهُ فَلَى وَلَى اللَّهُ لَا يَعْمَلُ مَعْمَلَةً عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ لَا يَعْمَلُ مَنْ فَرَوعَ لَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ لَا يَعْمَلُ عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَلْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ لَلِهُ فَلَا اللَّهُ وَلَا قَالَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللِّهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْ

سنين لم بجز له ذلك (قال) هذا وجه الشأن فيه لانه قد ساقاه فان طرأ دين بعد ذلك باعوا النخل على أن المساقاة كما هي وليس هذا عندي استثناء ثمرة هزنلت ﴾ وهــذا نول مالك (قال) لم . وقد قال غير ولا يجوز البيع ويكون من وفا الا أن يرضى العامل بركها فيجوز بيمها وهو أحسن من هذا ﴿ لَلَّتَ ﴾ وسوا، ان فلس قبـــل أن يعمل. المسانى في الحائط أم لا (قال) فيمذلك سوا، ولا تنتفضالمــاقاة (قال) وقال لى مالك إ من استؤجر في زرع أو أصل يسقيه فسقاه حتى فاس صاحبه فهو أولى به م النرما، حتى يستوفي وان مات صاحب الاصل أو الزرع فالمساقى فيه أسوة الغرما، إ وان استؤجر في ابل برعاها أو يرحلها أو يعلنها أو دواب فهو أسوة الغرماء في الموت والتفليس جيما وكل ذي صنعة مثل الخياطة والصياغة والصباغ وما أشبيهم من الصناع أ ُ فَهُمْ أَحَقَ بِمَا فِي أَيْدَسِهِمْ مَنَ النَّرِمَاءُ فِي الموتَ والتَّفَانِسِ جَيْمًا ۚ وَكُلُّ مَن تَكُورَى عَلَى أ حمال متاع فحمله الى بلد من البماليان فالمكرى أحق بمبا في بديه أبضاً في الموت ال والتفليس جيما من الفرماء فرقلت كه لمسالك فالحوانيت بستأجرها الناس ببيعون فيها أ الامتعات ففلس مكتريها فيقول أربامها بحن أولى بما فيها حتى نستوفى (قال) هم أسوة أ النرماء واتما الحوانيت عندى تمزلة الدور يكترمها ليسكمها فيدخل فعها متاعه ورقيقه وعاله أفيكون صاحب الدار أولي بميا فيها من النرماء اذا فلس ( قال ) لبس كمذلك ولكنهم جيعا أسوة الغرماء

### م على ما قاة الخل فيها البياس الح

﴿ قَالَ ﴾ أُوأَيِتَ انْ كَانَ فِي النَّجَلِّ بِياضَ واشْتَرَطُّ رَبِ النَّجَلُّ عَلَى العَامَلُ أَنْ يَرْرَعَ البيان لرب النخل من عند العامل البذر والمعل وعلى أن الررع الذي يزرع العامل في أ

البياض كله لربالنخل أبجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) لا بجوز هذا عند مالك ﴿ فَاتَ ﴾ فَانَ قَالَ رَبِ النَّجَلِ للعاملِ خَذَ النَّجَلِ مَعَامَلَةً عَلَى أَنْ تَرْدِعَ لِي البياض البذر إ من عندي والعمل من عندك على أن الروع كاء لي ( قال ) لا يصلح هذا عند مالك .

هُ قَالَتَ ﴾ ولم (قال) لامه قد استفضل على العامل فهو تأثرلة دمانير زادها العامل لرب

والاشجار على غير الماء أنجوز المساقاة فيها (قال) قال مالك لا بأس بالمساقاة في شجرًا البعل ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتُ مثل زرع مصر وأفريقية أنجوز المــاقاة فيه وهو لا يستى (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئًا وأرى أن تجوز المساقاة فيه اذا كان مايحناج ! من المؤنة مثل ما يحتاج اليه شجر البمل فان ترك خيف عليه النسيمة فال بأس به وان كان بعلا لا مؤنة فيــه ولا عمــل له فلا تجوز فيه المـــاةة انما يقول له احفظــه لى إ واحسده وادرسه على أن لك نصفه فهذا لا بجوز عندي لأن هذه أجرة ﴿ قلت ﴾ لم أجزته في الشجر والبعل وكرهته في الزرع البعل (قال) لان الزرع البعل انما أجازوا المساقة فيه على وجه الضرورة فهذا لاضرورة فيه لاملا يخاف موته حَيْمُ مُسَادَّةُ النَّحَلَّةُ وَالنَّحَلَّيْنِ ﴾ مُناوَّةً وَالنَّحَلَّيْنِ ﴾ وس

﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت أن دفعت نحلة أو نحلتين ماافة أنجوز ذلك في قول مالك (قال ) نم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الشجر كابا ( ذال ) نعم

- عَمْ فِي مَسَادَةُ السَّمْ حَالَطُ النَّصَرَ الْنَ كَلِيرِهِ

﴿ نَاتَ ﴾ أَرَاتِ حَالِطُ الذِّي أَنْجُورَ لِي أَنْ آخَــَدُهُ مَــَافَاةً ﴿ قَالَ ﴾ كره مالك أنَّ يأخذ المسلم من النصرانيّ مالا قراضا فكذلك المساقاة عندي (قال) ولو أخذه لم أوه حرامًا ﴿ قَالَ ﴾ أرأيت الحائط يكون للمسلم أبجوزله أن يهيد النشراني مسافاة ( قال ) قال مالك لا بأس بذلك يريد اذا كان النصر اني ممن لا بعصر د خمراً

حِيْمُ المسافي بفاس كيره ﴿ قات ﴾ أوأيت ان أخذت نخل رجل مساقاة ففلس رب الحافط أيكون النرما، أن بيعوا النخل ومنتفض المساتاة نيما ينهما في قول مالك (قال) المساتاة لا تنتفض

ولكن بقال الفرماء بيموا الحائط على أن هــذا مساق كما هو لان الحائط لا بقــدر الغرماء أن يأخذوه من العامل لانه تد أخذه مساَّةً قبل أن قوم الغرما، على رب الحائطَ ﴿ نَاتَ ﴾ ولم أجزته ورب الحائط لو أراد أن بيع الحائط ويستثنى نمرته

لى الارض الاربع سنين البانية في النخل وحدها ( قال ) لايجوز هــــذا عندى لانه خطر ﴿ قَلْتَ ﴾ وَكَذَلِكَ لُو أَنْ رَجِلًا أَخَذَ حَاتُطِينَ مِمَاءَلَةً مَنْ رَجِلَ عَلَى أَنْ يَمِمَلُ أ أول سنة الحائطين جميهاً ثم يرد أحد الحائطين الى ربه في السنة الثانية ويعمل الحائط | الآخر في السنة الثانية وحده ( قال ) لابجوز هذا أيضاً وهوشبه مسألتك الاولى في ا النخل والبياض لان المسئلتين جميعاً خطر ولا بجوز ذلك ﴿ قلت ﴾ وهـذا قول مالك ( قال ) لم أسمع من مالك هذا ولكن هذا رأبي

# حر مساقاة الزرع كا

﴿ قَالَ ﴾ أَواْ بِدَ المُساقاة في الزرع أتجوز ﴿ قَالَ ﴾ قال مالك لاتجوز المُساقاة في الزرع الا أن يعجز عنه صاحبه يدجز عن سقيه فهـــــذا يجوز له أن يساقي ﴿ قات ﴾ أرأيتُ | في قول مالك ( قال ) لا تصلح المساقاة فيـه الا بعد مابــدو ويـــــتقل وكـذلك قال إ مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت اذا أُسبل الزرع أنجوز المساقاة فيه ( قال) نعم ما لم بحل بيمه فالمساقاة فيـه جائزة اذا كان محتاج الى المــا، لانه لوترك لمــات ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت صاحب الزرع اذا كان له الما، أنجوز له أن يساني زرعه وتراه عاجزاً وله ما. (قال ) نم لان الما، لابدله من البقر ومن يسقيه والاجراء ﴿ قَلْتَ ﴾ وانكان المـا، سيحاً ۗ أتجمــله عاجزاً أن عجز عن الاجراء تجبز ومــاقاته في ذلك (قال) ينظر في ذلك فأن علم أنه عاجز جازت مساقاته ﴿ قلت ﴾ تحفظ شبكاً من هذا عن مالك ( قال ) انماقال ﴿ مالك اذا عجز فانظر أنت إذا كان غيرك عاجزاً جازت مساقاته ﴿ فَلَتَ ﴾ أوأيت ان إ دفعت الى رجل زرعا مساقاة وشجرا متفرقة في الزرع أبجوز هــذا ( قال ) لا أرى أبهذا بأَــاً اذا كان تبعاً للزرع ولم يكن فيها من الاشتراط خلاف الزرع ﴿ فَلْتَ ﴾ أ أرأيت ان أخذت زرعا مساقاة وفي الزرع شجرات قلائل فاشترط العامل في الزرع | أنَ مَا أَخْرِجِ اللهِ مِن المُرة فهي للمامل دون رب الشجر أمجوز هذا في تول مالك ﴿ وَالَ ﴾ لا ﴿ قات ﴾ قان اشترط على ان ما أخرج الله من السجر بينهما لصفين

النخل ﴿ قات ﴾ أرأيت ان قال رب العائط خذ النخل مــاقاة على أن تَزرع البياض بيننا على أن البذر من عندك أيها العامل ( قال ) قال مالك نعم هــــذا جائز ( فال ) قال مالك وأحب الى أن بانو البحق فيكون للمامل ﴿ قَلْتَ ﴾ ولم أجازه مالك (قال) للسنة التي جاءت في خيبر أن النبي عليه الصلاة والسلام عامل السواد والبياض على أ النصف ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك في خيبر وقلت له أكانب فيهما بياض حين ساقاها إ رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قال ) نم وكان يسيراً فلذلك أجازه مالك اذا اشترط على المامل أن يزرع البياض والبذر من عند العامل والممل على أن يكون مابخرج من أ البياض بيمهما (قال) مالك وأحب الى أن يلني ﴿ نَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشترطا أنَّ البذر الذي يبذره العامل في البياض من عندهما نسفه من عند رب النخل ونصفه من عند المامل والعـملكاه من العامل أنجوز أم لاني قول مالك ( قال ) مالك لابجوز ذلك ﴿ وَالَّهِ ۗ وَلا بِحُورُ أَنْ يَكُونَ ثَيْ مَنَ البَدْرِ مِنْ ءَنْدُ رَبِ النَّحْلِ فِي قُولِ مَالك (وَال نعم لانِحُوز ﴿ قلت ﴾ لم كرهـ. • الك ( قال ) لانها زيادة ازدادها العامل ﴿ قلت ﴾ ا أُوأيت ان اشترط العامل في النخل على رب الحائط حرث البياض وماسوى ذلك من البذر والعمل فمن عند العامل في النخل ( قال ) قال لنا مالك اذا كان العمل والمؤمَّةُ كلها على الداخل فلا بأس مذلك ( قال ) فني هـذا ما دلك على مسألتك أنه لا يصلح أن يهَ ﴿ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ لَا رَبِّ النَّهُلِّ حَرْثُ البِّياضُ وانْ جَمَلًا الزَّرْعِ بِينْهُما ﴿ قَاتَ ﴾ [ أرأيت ان أخــــذ النخل معاملة على أن البياض للعامل ( قال ) قال مالك هـــــذا أحله ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ انْ سَاقَى الرجــل زرعاً وفي وسط الزرع ارض بيضا، لرب الزرع ا قليلة وهي سم للزرع فاشترط العامل تلك الارض لنفسه يزرعها (قال) لم أسمع من إ مالك فيه شيئًا ولا أرى به بأسًا مثل النخل والبياض اذا كانت الارض في الآرض ! التي فيها الزرع سِماً للزرع ﴿ للله ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل نخلا مساقاة خمس سنين وفي النخل بياض وهو تبع للنخل على أن يكون البياض أول سنةللمامل يزوعه لنفسه ثم يرجع البياض الى رب النخل بسمله رب النخل لنفسه وتكون المساقاة

في الارض الاربع سنين الباقية في النخل وحدها (قال) لا بحوز هـ فـ اعندى لا به خطر ﴿ فلت ﴾ وكذلك لو أن رجلا أخذ حائطين معاملة من رجل على أن يعمل أول سنة الحائطين جياً ثم برد أحد الحائطين الى ربه في السنة الثانية ويعمل الحائط الآخر في السنة الثانية وحده (فال) لا بحوز هذا أيضاً وهوشه مسألتك الاولى في النخل والبياض لان المسئلين جيماً خطر ولا بحوز ذلك ﴿ فلت ﴾ وهـ فـ فا قول مالك (فال) لم أسعم من مالك هذا ولكن هذا وأبي

# حى مساقاة الزرع ك∞

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت المساقاة في الزرع أتجوز ﴿ قَالَ ﴾ قال مالك لاتجوز المساقاة في الزرع

الا أن يعجز عنه صاحبه يعجز عن سقيه فهـ ذا بحوز له أن يساقي ﴿ قات ﴾ أوأيت الزعاذا بدره صاحبه ولم يطلع من الارض أتصاح المساقاة فيه اذا عجز عنه صاحبه في قول مالك ﴿ قال ) لا تصلح المساقاة فيه الا بعد مابدو ويستقل وكذلك قال مالك ﴿ قال ) في أوأيت إذا أسبل الزرع أنجوز المساقاة فيه ( قال ) نم ما لم بحل بعمه في أماليا قاد أدا كان محتاج الى الماء لانه لو ترك لمات ﴿ قلت ﴾ وأيت صاحب الزرع اذا كان له الماء أنجوز له أن يساني زرعه و تراه عاجزاً وله ماء ( قال ) نم لان الماء لا بدله من البقر ومن يسقيه والاجراء ﴿ قلت ﴾ وان كان الماء مسيحاً نم لان الماء لا بحز عن الاجراء بحجز ومساقاته في ذلك فان أن عاجزاً ما عاجزاً والله وقال ) سنظر في ذلك فان عاجزاً وان مالك ( قال ) انماقال عاجزاً وانه عاجزاً وانه الله ( قال ) انماقال عاجزاً وانه عاجزاً وانه هو قات ﴾ تحفظ شيئاً من هذا عن مالك ( قال ) انماقال

مالك اذا عجر فانظر أنت اذا كان غيرك عاجزاً جازت مساقاته ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل زرعا مساقاة وشجرا متفرقة فى الربع أيجوز هـ ذا ( قال ) لا أرى اسهذا بأساً اذا كان سباً للزرع ولم يكن فيها من الاشتراط خلاف الزرع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخذت زرعا مساقاة وفي الزرع شجرات تلائل فاشترط العامل فى الزرع أن ما أخرج الله من المرة فهى للما ل دون رب الشجر أيجوز هـ ذا في قول مالك إذا كالا ﴿ قات ﴾ فان اشترط علي ان ما أخرج الله من الشجر بيم ما تصفين النخل ﴿ قات ﴾ أوأبت أن قال رب الحائط خذ النخل مساقاة على أن تورع البياض بينا على أن البذر من عندك أيها العامل ( قال ) قال مالك نعم هـذا جائز ( قال ) قال مالك وأحب الى أن يلخ البياض فيكون العامل ﴿ قلت ﴾ ولم أجازه مالك ( قال ) المسنة التي جاءت في خيبر أن النبي عليه الصلاة والسلام عامل السواد والبياض على النصف ﴿ قال ﴾ وقال مالك في خيبر وقلت له أكانت فهما بياض حين ساقاها رسول الله صلي الله عليه وسلم ( قال ) نعم وكان يسيراً فلذلك أجازه مالك أذا اشترط على العامل أن يزرع البياض والبذر من عند العامل والعمل على أن يكون ما يخرج من

البياض بينهما (قال) مالك وأحب الى أن يلنى ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترطا أن البذر الدى بيذره العامل في البياض من عنده السفه من عند رب النخل ونصفه من عند العامل والعسمل كله من العامل أبجوز أم لا في قول مالك (قال) مالك لابجوز أن يكون شي من البذر من عند رب النخل في قول مالك (قال) نم لا يجوز ﴿ قلت ﴾ لم كرهه مالك (قال) لابها زيادة ازدادها العامل ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشترط العامل في النخل على رب الحائط حرث البياض وماسوى ذلك أرأيت أن العمل فن عند العامل في النخل على رب الحائط حرث البياض وماسوى ذلك من البذر والعمل فن عند العامل في النخل (قال) قال لنا مالك اذا كان العمل والمؤنة كلا على على مسألتك أنه لا يصلح كلما على مسألتك أنه لا يصلح

أن يه مترط العامل على رب النخل حرث البياض وان جعلا الزرع بيهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أخمد النخل معاملة على أن البياض للعامل ( قال ) قال مالك هـ ذا أحله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ساقى الرجــل زرعا وفى وسط الزرع ارض بيضا، لرب الزرع قلية وهى تبع للزرع فاشترط العامل تلك الارض لنفسه يزرعها (قال ) لم أسعم من مالك فيه شيئا ولا أرى به بأساً مثل النخل والبياض اذا كانت الارض فى الارض التي فيها الزرع تبعاً للزرع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان دفعت الى رجل تخلا مساقاة خس سنين وفى النخل بياض وهو تبع للنخل على أن يكون البياض أول سنة للمامل

رزءه لنفسه ثم يرجع البياض الى رب النخل يعمله رب النخل لنفسه و تكون المساقة

النيرط (قال) قال مالك لا تجوز المساقاة في الزرع الا أن يعجز عنمه صاحبه يعجز عن منيه فهذا بجوز أن بسانيه ﴿ قَالَ ﴾ ولقد سألت مالكا عن القصب الحلو

أنجوز فيه المساقاة ( قال ) هو عندي بمنزلة الزرع اذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة نيه (قال) وأما النصب فليس بمُرة بمنزلة نمرة المنائي الشمى اطون تأتى وانما تقم الماقاة فيمه نفسه وقد حسل بيعه ولا تجوز ألا نرى أن النمرة اذا حسل بيعها لم بجز

الماقاة فيهما وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وأما القرط والبقل فانه لا تصلح فيه المساقاة لانه مثل القصب وقد قال مالك لا تصلح المساقاة في القصب لأنها جزة

بمدجزة وليست تمرة تجني مرة واحدة والذي بربدأن يسافها فليشترها ويشترط لنفسه خلفتها ﴿ قَلْتُ ﴾ أوأيت الشجر إذا كانت أثمر في العام الواحد مراين ألصاح

المساقاة فيها في قول مالك ( قال) فع لانه بجوز له أن يسافيها سنين هز قلت ﴾ فما فرق بين هذا وبين الفصل الذي ذكرت أن ماليك كرهه (فقرًا) لان الشجر لا يحل بيع تمرتها قبل أن ببدو صلاحها وبطيب القصب يحل بيعه وبيم ما يأتى بعددفلا تصلح

صاحبه (قال) أراد مثل الزرع اذا عجز عنه صاحبه

فيه المسادّة (قال) ودّل مالك لا تصاح المسادّة في البقول ولا في الموز ولا في القصيب لانه بِاع بطونًا (فقلت) لملك فالزرع (قال) اذا تجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه وان لم يعجز فلا تجوز ( قال ) فقلت لمالك فالمقاثي ( قال ) هي مثل الزرع اذا عجز عنه صاحبه ( قال ) فقلنا لمالك فقطت الشكر ووصفته له وأنما يستى سسنة فريما عجز عنه

#### حﷺ مساقاة الموز کا~

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيتِ الموز أنصاح فيه المساقاة (قال) قال لي مالك لا تصلح فيه المساقاة هو عندى بمنزلة النصب ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان عجز عن عمله وهو شجر ليس فيه ثمر أنسلح فيه المسادّة ( قال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أكثر من أن قال لنا المسأفاة في المرز لا تجوز ﴿ قال ان القالم ﴾ والموزعندي أنه يجز اذا أثمرتم بخاف ثم بحز اذا أنر ثم مخلف فهو بمنزلة النسب عندي ولا أرى السافاة فيه تحل عجز عنه صاحبه

أبجوز هذا (قال) نعم ﴿ قات ﴾ فان اشترط رب المال على أن ، اأخرج الله من النجر أُفهو لرب الشجر (قالُ) هذه مساقاة فاسدة لانه قد ازداد على المامل سق النجر أ ﴿ قَلْتَ ﴾ همذه المسائل قول مالك (قال) نعم ﴿ قَلْتُ ﴾ الشجر التي في الزرع اذا ] أُخَــذُ الزرع مساقاة والشَّجر الثلث فأدنى عنالف للبياض الذي هو تبع للنخل في ا

م الله عنه أصل ومساقاة الياسمين والورد كهــــ ﴿ فَلْتُ ﴾ أُوأَيْتِ المُساقاة أَنْجُوزُ فِي فُولُ مَالِكُ فِي الشَّجْرِ كَابًا ﴿ قَالَ ﴾ قَالَ مَالِكُ أُ

المساقاة جائزة في كل ذي أصل من الشجر ﴿قَالَ ﴾ وقال لى مالك تجوز المساقاة في ا الياسمين والورد ﴿ وَالْ ﴾ وقال لي مالك لابأس بمسافاة الياسمين والورد والنطن ﴿

- على مساقاة المفاني كلياء ﴿ قَالَ ﴾ وسألت مالكا عن المة ني فقال تجوز فيها المسائاة اذا عجز عنها صاحبها بمنزلة |

الزرع (قال) وأناأوى البصل مثل المفانى وقصب السكر بمنزلة واحسدة والزرع لانه | جزةً واحدة ﴿ قات ﴾ أوأيت المقائى أليس قد قال مالك تصلح المساقاة فيها اذا عجز ۗ عنها صاحبها وهي انما يطعم بعضها بعسد رمض وفد يحل للرجل أن يشتريها إذا حسل يعهاوبشرط مايخرج منها حتى ينقطع فكيف أجاز المساقاة فيها وجيم الحدل (قال)

لاتجوز المساقاة في المقاني اذا حل بيمها وتجوز المساقاة نيها قبل أن يحل بيمها ( قال ) ا والمقانى قال لى مالك هي شجرة وانما هي سات واحد بمنزلة النين ومانشبهه من الثمار | التي ككون طيب بعض مافيها فبسل بعض فكمذلك المقاني لاز المقانى عنزلة الشجر ﴿ وغرتها بمزلة غرة الشجر هزفلت ﴾ أوأيت المقائي اذا حل سِمها فعجز صاحبها عن عملها } أتجوز فيها المساقاة ( قال ) لاتجوز فيها المساغاة عند مالك لان بيمها حلال

- عير مداذاة الفصب والقرط والبقول ﴿ -﴿ فَاتَ ﴾ أَوْأَبِتُ المُسَاءَةُ أَنْجُوزُ فَى الزِّرِعُ وَالْبَقُولُ وَالْقَصِبُ الْمُسْلُو وَفِي البصل وفي

الفرط (قال) قال مالك لا تجوز المساقاة في الزرع الا أن يعجز عنـــه صاحبه يعجز عن مقيه فيمذا بجوز أن يساقيه ﴿ وَاللَّهِ ﴾ ولقد سألت مالكا عن القصب الحلو أتجوز فيه المساقاة ( قال ) هو عندى بمنزلة الزرع اذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة نيه (قال ) وأما النصب فليس ثمرة تمزلة نمرة المنائي <sup>. 9</sup>هي بطون تأتي وانما تقم المساقاة فيمه نفسه وقد حسل سِمه ولا تجوز ألا نرى أن النمرة اذا حسل سِمها لم تجزّ الساةاة فيهما وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وأما الفرط والبقل فاله لا تصلح فيه المساقاة لانه مثل القصب وقد قال مالك لا تصلح المساقاة في القصب لانها جزة بمدجزة وليست بثمرة تجني مرة واحدة والذي يريد أن يسانيها فليشترها ويشترط الفيه خلفتها ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت الشجر اذا كانت نثمر في العام الواحد مرتين ألصاح الساقاة فيها في قول مالك (قال) فع لانه مجوز له أن بسافيها سنين هر قلت ﴾ فما فرق ا بين هذا ربين الفصب الذي ذكرت أن ماليك كرهه (فقرل) لان الشجر لا يحل يع تمرتها قبل أن يبدو صلاحها وبطيبالقصب يحل بيعه ويبع ما يأتى بعددفلا تصلح نِه المساقة (قال) وقال مالك لا تصاح المساقة في البقول ولا في المورز ولا في القصب لانه باع بطونًا (فقلت) لملك فالزرع (قال) اذا تجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه وان لم يعجز فلا تجوز ( قال ) فقلت لمالك فالمقائي ( قال ) هي مثل الزرع اذا مجز عنه صاحبه ( قال ) فقلنا لمالك فقطت الشَّكر ووصفته له وانما يستى سسنة فريما مجز عنه

#### حير مساقاة الموز کٍد⊸

صاحبه (قال) أراد مثل الزرء اذا عجز عنه صاحبه

﴿ فَلَتَ ﴾ أُواْيِتَ المُوزُ أَنْصَاحِ فَيهِ المُساقَاةُ ﴿ وَلَّ } قَلْ لَى مَالِكُ لَا تَصَلَّحَ فَيه المساقاةُ هو عندى بمنزلة النصب ﴿ قَالَتَ ﴾ أوأيت ان عجز عن عمله وهو شجر ليس فيه ثمر أنسلح فيه المساقاة (قال) لم أسمم من مالك فيسه شيئًا أكثر من أن قال لنا المسافاة في الرز لا تجوز ﴿ قال ان الناسم ﴾ والموزعندي أنه مجز اذا أشرتم مخاف ثم بحز اذا أتمرتم مخلف فهو تمنزلة النمسب عندي ولا أرى المساناة فيه محل تجز عامه صاحبه

أيجوز هذا (قال) فهم ﴿ قات ﴾ فإن اشترط رب المال على أن ، اأخرج الله من السجر فَهُو لُرِبِ الشَّعِرِ (وَالَ ) هَذه مساقاة فاسدة لانه قد ازداد على العامل ستى النَّعْرِ إ ﴿ قَلْتَ ﴾ همــذه المسائل قول مالك ( قال ) نعم هر قلت ﴾ الشجر التي في الزرع اذم 

حکیر مساقاة کل ذی أصل ومساقاة الیاسمین والورد کی۔ ﴿ نَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتِ المُسَانَاةِ أَنْجُوزُ فِي فُولُ مَالِكُ فِي الشَّجْرِ كَابًا ﴿ قَالَ ﴾ قَالُ مَالِكُ أَ

المساقاة جائزة في كل ذي أصل من الشجر ﴿ قَالَ ﴾ وقال لى مالك تجوز المساقاة في أ الياسمين والورد ﴿ قَالَ ﴾ وقال لي مالك لا بأس بمساقاة الياسمين والورد والفطن أ

∞گیز مساقات الفائی کیے۔

﴿ قَالَ ﴾ وسألت مالكًا عن المة ني فقال تجوز فيها المساتاة اذا عجز عنها صاحبها بمنزلة ۗ الزوع (قال) وأناأوى البصل مثل المفانى وقصب السكر تنزلة واحسدة والزرع لانه | ِ جَرْةَ وَاحْدَةَ هُوْ نَاتَ ﴾ أوأيت المقائن أليس قد قال مالك تصلح المساقاة فيها آذا عجز ا عنها صاحبها وهي انتا يطم معضها بعد مض وقد يحل للرجل أن يشتريها اذا حـل يمهاوبشرط مايخرج منها حتى ينقطبع فكيف أجاز المساقاة فيه وبيمها حلال (قال) لاتجوز المساقاة في المقانى اذا حل بيمها وتجوز المساقاة فيها قبل أن يحل بيمها ( قال )

والمقاتى قال لى مالك هي شجرة و'نما هي نبات واحد بمنزلة التين ومانشبهه من الممار | التي بكون طيب بعض مافيها فبــل بمض فكـذلك المقاني لان المقانى عمرلة الشجر إ وثمرتها عمرلة غمرة الشعبر ﴿ فَلْتَ ﴾ أوأيت المقائق اذا حل سِعها فعجز صاحبها عن عملها ا أتجوز فيها المساقاة ( قال ) لاتجوز فيها المساناة عند مالك لان بيمها حلال

معجز مساقاة النصب والقرط والبقول 🏂 🕳

﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت المارَّة أنجوز في الزرع والبقول والقصب الحار وفي البصل وفي ا

أبجوز هذا (قال) نعم ﴿ قات ﴾ فان اشترط رب المال على أن ، الخرج الله من النجر فهو لرب الشجر (قال) هذه مساقاة فاسدة لانه قد ازداد على العامل سق النجر ﴿ قات ﴾ هـذه المسائل قول مالك (قال) فعم ﴿ قات ﴾ الشجر التي في الزرع اذا أخمة الزرع مساقاة والشجر الثلث فأدني مخالف للبياض الذي هو تبع للنخل في المساقاة (قال) نعم

سیخ مساقاة کل ذی أصل ومساقاة الیاسمین والورد کی⊸

﴿ فلت ﴾ أرأيت المساقاة أنجوز فى قول مالك فى الشجر كابا ﴿ قال ﴾ قال مالك المساقاة جائزة فى كل ذي أصل من الشجر ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك تجوز المساقاة في الياسمين والورد ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك لا بأس تمساقاة الياسمين والورد والقطن

∞گیز مساقاۃ الفانی کیے۔

هر قال ﴾ وسألت مالكا عن المة نى فقال تجوز فيها المساقة اذا عجز عنها صاحبها بمنزلة النء دنا / إذا أير الله من المدينة المساورة ا

الزرع (قال) وأنا أرى البصل مثل المقانى وقصب السكر تمثرلة واحدة والزرع لانه جزة واحدة هز قلت ﴾ أرأيت المقانى أليس قد قال مالك تصلح المساقاة فيها اذا بحز عها صاحبها وهي اتما يطم بعضها بعد بعض وقد يحل للرجل أن يشتريها اذا حسل بيمهاوبشرط مايخرج مهاحتي ينقطع فكيف أجاز المساقاة فيها ويعها حلال (قال)

لاتجوز المساقاة فى المقاتى اذا حل بيمها وتجوز المساقاة فيها قبل أن يحل بيمها ( قال ) والمقائى قال لى مالك هي شجرة و أنما هى نبات واحد بمنزلة التين وماأشبهه من الثمار التى يكون طيب بعض مانيها نبسل بعض فكذلك المقائى لان المقائى بمنزلة الشجر وتمرتها بمنزلة ثمرة الشجر ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت المقائى اذا حاسب ا

ونمرتها بمنزلة نمرة الشجر ﴿ فَلْتُ ﴾ أوأيت المذافى اذا حل بيعها فعجز صاحبها عن عملها أنجوز فيها المساقاة ( قال ) لاتجوز فيها المساقاة عند مالك لان بيمها حلال

-عيز ماتاة النعب والقرط والبقول كايح

﴿ ثَلْتَ ﴾ أَوْأَبِتَ المُسارَاةُ أَنْجُورُ فِي الزَّرْعِ وَالْبَقُولُ وَالنَّفْبُ الْحُمارُ وَفِي البَّصَلُ وَفِي

فيه (قال) وأما النصب فلبس ثمرة بمنزلة نمرة المناني همي بطون تأتي واتما تقع المساقاة فيه بضه وقد حسل بيعه ولا تجوز ألا ترى أن المرة اذا حسل بيعها لم بجز المساقاة فيها وكذك قال مالك (قال ابن القاسم) وأما القرط والبقل فانه لا تصلح فيه المساقاة لانه مثل القصب وقد قال مالك لا تصلح المساقاة في القصب لانها جزة

مدجزة وليست بثمرة تجنى مرة واحدة والذي بريد أن يسانيها فليشترها ويشترط لفسه خلفها ﴿ قات ﴾ أرأيت الشئجر اذا كانت نثمر في العام الواحد مرتين أنساح المساقة فيها في قول مالك ( قال) له بلانه بجوز له أن يسافيها سنين ﴿ قات ﴾ فا فرق

بين هذا ويين الفصب الذي ذكرت أن مالكككرهه (فقال) لان الشجر لا بحل أ بيع تمرتها قبل أن يبدو صلاحها وبطيب الفصب يحل بيمه وبيمما يأتى بمدوفلا تصلح نيه المسافاة (قال) وقال مالك لا تصلح المسافاة في البقول ولا في الموز ولا في الفصب

يه المسادد (ون) ودن مالك د الصح المساح عنه صاحبه جازت المساقاة فيه الانه ساع بطوماً ( فقلت ) لمالك فالرع ( قال) اذا تجز عنه الله مثل الزرع اذا مجز عنه المالك فقلت المالك فالمقائى ( قال ) هي مثل الزرع اذا مجز عنه صاحبه ( قال ) فقلنا لمالك فقص الشكر ووصفته له واتما يستى سنة فربما مجز عنه صاحبه والحال أراد مثل الزرع اذا مجز عنه صاحبه

## حيني .\_اقاد الموز ڳڌ⊸

﴿ قَلْتَ ﴾ أَوَاْتِ المُورَ أَنْسَلِح فِيهِ المُسَاقَاةُ (وَلَ) قُلْ لِي مَالِكُ لَا تَصَلَّحَ فِيهِ المُسَاقَاةُ هو عندى بمنزلة النصب ﴿ قَلْتَ ﴾ أَوَاْتِ ان عَبْرَ عَنْ عَمْهُ وهو شجر ليس فيه مُر أَنْسَاحِ فِيهِ المُسَاقَاةُ (وَلَّ) لمَ أُسْمِع مِن مَالِكُ فِيهِ شَيْئًا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ قَالَ لِنَا المُسَاقَاةُ فِي المُورُ لا تَجِرُ وَ (وَلَلُ ابْنَ القَالَمِ ﴾ والموزعندي أنه بجز إذا أثر ثم مُخاف ثم بحز أذا أثر ثم مخاف فهر بمنزلة القصب عندى ولا أرى المُسَافَاةُ فِيهِ تَحَلَّ عَبْرَ عَنْهُ صَاحِهِهِ

أبجوز هذا (دّال) نعم ﴿ فَاتَ ﴾ فان اشترط رب المل على أن . اأخرج الله من الشجر ] النرط (قال) قال مالك لا تجوز المساقاة في الزرع الا أن يدجز عنــه صاحبه يدجز فهو لرب الشجر (قالُ ) هذه مساقاة فاسدة لانه قد ازداد على المامَل ستى الشجر ﴿ عن منه فهذا بجوز أن يسانيه ﴿ قَالَ ﴾ ولقد مألت مالكا عن القصب الحلو ﴿ قَلْتَ ﴾ هــذه المسائل قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ الشجر التي في الزرع اذا 🕽 الجوز فيه المساقاة ( قال ) هو عندى بمنزلة الزرع اذا عجزِ عنه صاحبه جازت المساقاة | أخلة الزرع مساقاة والشجر الثلث فأدنى غالف للبياض الذى هو تبع للنخل في إ فِهِ (قال ) وأما القصب فلبس بثمرة بمنزلة نمرة المقاني كهمي بطون تأتي وانما تقم الماقاة فيه نفسه وقد حسل بيعه ولا تجوز ألا ترى أن النمرة اذا حسل بيعها لم تجز مین مساقات کل ذی أصل ومساقاة الیاسمین والورد کی۔ الساقاة فيها وكذلك قال مالك (قال ان القاسم) وأما الفرط والبقل فأنه لا تصلح ﴿ فَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتُ الْمُسَاقَاةُ أَنْجُورُ فِي فُولُ مَالِكُ فِي الشَّجْرِ كَابًا ﴿ قَالَ ﴾ قال مالك فه الماقاة لانه مثل القصب وقد قال مالك لا تصلح الماقاة في القصب لانها جرّة بمدجزة وليست ثمرة تجني مرة واحدة والذي يريد أن يسانيها فليشترها ويشترط المساقاة جائزة في كل ذي أصل من الشجر ﴿قَالَ ﴾ وقال لى مالك تجوز المساقاة في أ لفسه خلفتها ﴿ قات ﴾ أوأيت الشجر اذا كانت أثمر في العام الواحد مرتين أنساج الياسمين والورد ﴿ قَالَ ﴾ وقال في مالك لا بأس بمساقاة الياسمين والورد والقطن أ المساتاة فمها في قول مالك (قال) فع لانه يجوز له أن يسافيها سنين فر قلت ﴾ فما فرق ∞گيز مساقات المفاني کچے۔ بين هذا ويين النصب الذي ذكرت أن مالكككرهه (فقيل) لان الشجر لا محل ا ﴿ قَالَ ﴾ وسألت مالكا عن المذنَّى فقال تجوز فيها الساقاة اذا عجز عنها صاحبها بمنزلة يع ترمّا قبل أن يبدر صلاحه وبطيب القصب بحل يعه ويهما يأتي بعدوفلا تصلح الزوع (قال) وأناأوى البصل مثل المفانى وقصب السكر بنزلة واحسدة والزرع لانه نيه المساقاة (قال) وقال مالك لا تصلح المساقاة في البقول ولا في الموز ولا في الغصب جزة واحدة ﴿ قات ﴾ أرأيت المفائى أليس تد قال مالك تصلح المساقاة فيها آذاً عجر ا لانه يباع بطونا (فقلت) لملك فالزرع (قال) اذا مجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه عها صاحبها وهي انما يطم بعضها بعهد بمض وقد يحل للرجل أن يشتريها إذا حــل وان لم يمجز فلا تجوز ( قال ) فقلت لمالك فالمقائي ( قال ) هي مثل الزرع اذا مجز عنه يعهاوبشرط مايخرج منها حتى ينقطع فكرف أجاز المساقاة فيها ويثمها حازل (قال) صاحبه ( قال ) فقلنا لملك فقطت الشكر ووصفته له واتما يستى سسنة فريما مجز عنه لاتجوز المساقاة في المقاني اذا حل بيمها وتجوز المساقاة فيها قبل أن يحل بيمها ( قال ) ﴿ صاحبه (قال) أراد مثل الزرع اذاعيز عنه صاحبه والمقاني قال لي مالك هي شجرة وانما هي نبات واحد بمنزلة التين وماأشبهه من النمار ل حين ماقاة الموز كة⊸ التي يكون طيب بعض مانيها قبــل بعض فكــفـاك المقاني لان المفائي بمنزلة الشجر ﴿ قَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتِ المُوزُ أَنْصَاحِ فِيهِ المُسَاقَاةُ ﴿ قَالَ } قَالَ لَى مَالِكَ لَا تَصَاحِ فِيهِ المُسَاقَادُ وغرتها بمنزلة غمرة الشجر ﴿ فات ﴾ أوأيت المقائي اذا حل بيمها فعجز صاحبها عن عملها إ هو عندى بمنزلة الفصب ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت ان عجز عن عمله وهو شجر ليس فيه ثمر أتجوز فيها المساقاة ( قال ) لاتجوز فيها المساناة عند مالك لان بيمها حلال أنسلح فيه المسادّاة ( وال ) لم أسمع من مالك فيه شيئاً أكثر من أن وال لنا المسأفاة - عيز مساتاة النصب والقرط والبقول على-في الموز لا تجوز ﴿ قَالَ ابْنِ القَاسَمُ ﴾ والوزعندي أنه بجز اذا أثمرتم يخلف ثم يحز اذا ﴿ قَالَ ﴾ أَوَابِتُ المادَّةِ أَنجُوزُ فِي الرَّبِعِ والبِّدَرِلُ والقصبِ الحارِ وفي البصل وفي أثمر ثم مخالف فهر عمزلة القصب عندي ولا أرى المسافاة فيه محل عجز عديه صاحبه

الفرط (قال) قال مالك لا تجوز المساقاة في الزرع الا أن يدجز عنـــه صاحبه يعجز من سقيه فهـ ذا بجوز أن يسافيه ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن القصب الحلو أتجوز فيه المساقاة ( قال ) هو عندي بمنزلة الزرع اذا عجز عنه صاحبه جازت المساقاة فِهِ (قال ) وأما القصب فليس بثمرة بمنزلة نمرة المفانى الله هي بطون تأتى وانما تقم المساقاة فيمه نفسه وقد حسل بيعه ولا تجوز ألا نرى أن الممرة اذا حسل بيعها لم تجز الساقاة فيهما وكذلك قال مالك (قال ابن القاسم) وأما الفرط والبقل فانه لا تصلح ُ فِهِ المُساقاة لاَمْهُ مثل القصب وقد قال مالك لا تصلح المُساقاة في القصب لانها جزّة ابدجزة وليست بثمرة تجني مرة واحدة والذي يريد أن يسانيها فليشترها ويشترط لنفسه خلفها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشجر اذا كانت نمر في العام الواحد مرتين أتصلح الساقاة فيها في قول مالك ( قال) نعم لانه بجوز له أن يسافيها سنين ﴿ قات ﴾ فما فرق بين هذا وبين النصب الذي ذكرت أن مالكاكرهه (فقال) لان الشجر لا يحل بع تمرتها قبل أن يبدو صلاحها وبطيبالقصب يحل بيعه وبيعما يأتى بعددفلا تصلح يه المساقاة (قال) وقال مالك لا تصاح المساقاة في البقول ولا في الموز ولا في القصب لانه بِاع بطونا ( فقلت ) لمالك فالزرع ( قال ) اذا مجز عنه صاحبه جازت المساقاة فيه وان لم يعجز فلا تجوز ( قال ) فقلت لمالك فالمقائى ( قال ) هي مثل الزرع اذا مجز عنه صاحبه ( قال ) فقلنا لمالك فقصت الشكر ووصفته له وانما يستى سسنة فربما عجز عنه صاحبه (قال) أراه مثل الزرع اذا عجز عنه صاحبه ـــــ مساقاة الموز ڰ⊸ ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأَيت الموز أتصلح فيه المساقاة (قال) قال لي مالك لا تصلح فيه المساقاة مو عندى بمنزلة القصب ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان عجز عن عمله وهو شجر ليس فيه ثمر

أنسلع فيه المساقاة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا أكثر من أن قال ك المسافاة

في الموز لا تجوز ﴿ قَالَ ابْ القاسم ﴾ والموزعندي أنه بجز اذا أثمرتم يخلف ثم يحز اذا أثمر ثم مخلف فهو بمنزلة القصب عندى ولا أرى المسافاة فيه تحل عجز عنمه صاحبه

أبجوز هذا (قال ) نعم ﴿ قات ﴾ قان اشترط رب المال على أن ١٠ أخرج الله من الشيخ أ فهو لرب الشجر (قال ) هذه مساقاة فاسدة لانه قد ازداد على العامل ستى الشير ا ﴿ قَلْتَ ﴾ هـــذه المسائل قول مالك ( قال ) نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ الشَّجر التي في الزَّرْعِ أَنَّا ۖ " أُخُــذُ الزَّرْعِ مُسَاقًاهُ وَالشَّجَرِ الثَّلْتُ فَأَدْنِي مُخْالُفُ للبِّياضِ الذي هُو تَبع للنخلُّ فَيْ محمل مساقاة كل ذى أصل ومساقاة الياسمين والورد كهـــــ ﴿ فَلَتُ ﴾ أَرأَيت المساقاة أَنجُوز في قول مالك في الشجر كابا ﴿ قَالَ ﴾ قال مالك المساقاة جائزة في كل ذي أصل من الشجر ﴿قَالَ ﴾ وقال لي مالك تجوز المساقاة في ا

الياسمين والورد ﴿ قَالَ ﴾ وقال لي مالك لابأس بمساقاة الياسمين والورد والفطن ﴿ ∽گل مساقاة المفانی کی⊸

﴿ قَالَ ﴾ وسألت مالكا عن المقانى فقال تجوز فيها المساتاة اذا عجز عنها صاحبها بمنزلة الزرع (قال) وأنا أوى البصل مثل المقاني وقصب السكر عنزلة واحسدة والزرع لانه جزة واحدة ﴿ قات ﴾ أرأيت المقائى أليس قد قال مالك تصلح المساقاة فيها آذاً عجز عنها صاحبها وهي انما يطعم بعضها بعسد بمض وقد يحل للرجل أن يشتربها اذا حسل

بيمهاوبشرط مايخرج منها حتى ينقطع فكيف أجاز المساقاة فيها وبيعها حلال (قال) لاتجوز المساقاة في المقانى اذا حل بيمها وتجوز المساقاة فيها قبل أن يحل بيمها ( قال ) والمقانى قال لى مالك هي شجرة وانما هي نبات واحد بمنزلة التين وماأشبهه من الثمار 🏿 التي يكون طيب بعض مافيها نبــل بعض فكـذلك المقانى لان المقائى بمنزلة الشجر

وغرتها عمزلة نمرة الشجر ﴿ قلت ﴾ أدأيت المقائي اذا حل بيعها فعجز صاحبها عن عملها ا أتجوز فيها المساقاة ( قال ) لاتجوز فيها المساقاة عند مالك لان بيمها حلال - الماعة الفصب والقرط والبقول المحام

﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَبِتِ المُسادَاة أَتِجُوزُ فِي الزَّرْعِ وَالْبَقُولُ وَالْفَصِّ الْمُسَادُ وَفِي الْبُصَلُ وَف

﴿ الحمد لله وحده ﴾ ﴿ وصلى الله على سيدما محمدالنبيّ الامنّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

> حييز كتاب الجوائح كية⊸ - مييز ما جا، في الجوائح كية⊸

رُ فَاتَ ﴾ لان الذابيم أوأبت النَّفَقَى هــل فيها جائحة فى تول والله ( قال) أنهم قالُ أُ أصابت الثلث فصاعداً وضع عن المشــترى ماأصابت الجنُّحة مر فات ﴾ أوأبت ان الم

شتراها وفيها يطبيخ وقناه فأصابت الجائحة جميع ما فى المفتاة من تمرتبها وهى قطع فى المستقبل كيف يعد المستقبل كيف المستقبل كيف يعرف ما أصابت الجائحة منها (قال ابنالقاسم) نسير ذلك أنه يكون مثل أ كراه الارضين والدور أنه ينظر الى المقتاة كم كان نباتها من أول ما اشترى الى آخرما تنقطع تمرتها فينظر كم قطف منها وكم أصابت الجائحة منها فاذا كان ما أصابت

الجائمة منها ثلث المُرة نظر الى قيمة ما نطب منها فانكان قيمته النصف أو أقل من النلث لم يكن له الا قدر ذلك لان حمايا في الاشهر ولذا فها مختلف فنقوم ويقوم ما بقي من النبات ممالم يأت بصد في كثرة نباته ولفائه في الاسواق مما يعرف من ناحيسة

باله فينظر الى الذي جدد فيقوم على حدثه ثم يقوم الذى أصابته الجائحة على حدثه أ فينظر ما مبلغ ذلك من جميع الثمرة قان كانت الثمرة التى أكاما المشترى هو نصف الفيمة أو أتن من ذلك أو أكثر فرتماكان اطعام المقنة ذني أوله هوأ قل وأنحالاد تمنيا

تكون البطليخة أو الفقوسة أوانقتاة بعشرة أفلس أو بنصف درهم أوبدرهم والبطليخة مثل ذلك ونى آخر الزمان تكون بالفلس والفلسين والثلاثة فيكون الفليل الذي كان أولم يعجز ( نال مالك ) واتما الموز عندى تمنزلة البقل ﴿ فات ﴾ أرأيت الموز اذا حل بعد أيجوز لى أن أستربه وأستنى بطونا في المستقبل خسا أو عشراً ( فال ) ذلك جائز ﴿ فلت ﴾ فان اشتريه عين حل بعد فقلت له لى ما يطع هدف السنة ( فال ) هدا جائز أيضاً لان ما يطع سنة هو معروف ﴿ فلت ﴾ وهذا قول مالك ( فال ) نعم ﴿ فال ﴾ وقال مالك لا بأس بأن يشترى الموز السنة والسنة ونسفا اذا حل بعد المساقاة أن كل شئ عجز شم يخلف أن المساقاة لا تجوز فيه ( قال ) المساقاة أن كل شئ عجر شع بحلف أن المساقاة لا تجوز فيه ( قال ) كانت تمر ته بالمها فالمساقاة ( فال ) لا أرى أن تجوز ألمساقاة فيها وان تجز عبهما صاحبهما انجوز فيهما المساقاة ( فال ) لا أرى أن تجوز المساقاة فيها وان تجز عبهما صاحبهما المحوز فيهما المساقاة ( فال ) لا أرى أن تجوز المساقاة فيهما والمتابع والمحول ( فال ) ليس هما شارلة لا لاصول اتما هما يمثرلة البقول اتما تعني عن سعيها صاحبها ( قال ) لا تموز فيها المساقاة في قول مالك المساقاة في من سعيها صاحبها ( قال ) لا تجوز فيها المساقاة في قول مالك الماقية عن سعيها صاحبها ( قال ) لا تجوز فيها المساقاة في قول مالك الدا تعني عن سعيها صاحبها ( قال ) لا تجوز فيها المساقاة في قول مالك اذا مجز عن سعيها صاحبها ( قال ) لا تجوز فيها المساقاة وتعالى أعلم

البناية

لأبي محمضه محمور بأحمث الغينسي

تصفيح المؤلوى مُحَكِّمَ الشِّهِ مِنْ المِيرَالْأَسِيْلَاهِ الرَّامِفُورِي

دارالفکر

وفي الشريعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة عند أي حنيفة « رح » . وقالا جائزة لمسا روي أن النبي عليه السلام عامل أهل خيبر من نصف ما يخرج من ثمر أو زرع ،

ما شرطاً ، وكذا معناها الشرعي ، أشار إليه بقوله :

( وفي الشريعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج ) يعني هي عقد على الزراعة ببعض ما يخرج من الارض نحو الثلث والربع ( وهي فاسدة عند أبي حنيفة ) أي الزراعة فاسدة عنده وقد ذكرناه .

( وقالا جائزة ) أي قال أبو يوسف وعمد جائزة ، وب قال أحمد إذا كان البذر من صاحب الارض و كثير من أهل العلم ، وهو قول علي وسعد بن مسعود . وقال أبو بكر وعلي وعمر بن عبد العزيز وإبن سيرين وإبن المسبب وطاووس وعبد الرحمن بن الاسسود وموسى بن طلحة والزهري وعبد الرحمن بن أبى ليلي وإبن محمد ومعاذ والحسن وعبد الرحمن بن يزيد رضي الله تعالى عنهم ( لما روي أن رسول الله يتالي عامل أهل خير على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع ) هذا الحديث أخرجه الجاعة إلا النسائي عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أن رسول الله يتالي عامل أهل خيبر على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع . وفي لفظ لما فتحت خيبر سأل اليهود رسول الله يتالي أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما يخرج منها من الثمر والزرع ، فقال رسول الله يتالي قتر كفيها على ذلك ما شئنا ، ذكره البخاري في مواضع مسن كتابه ومسلم وأبو داود في البيوع والترمذي وإبن ماجة في الاحكام .

وقال البخاري في الصحيح قال قيس بن مسلم على أبي جعفر قال ما بالمدينة أهسل بيت هجرة إلا ويزرعون على الثلث والربع ، وبالزرع قال علي وسعيد بن مالك وعبد الله بن مسمود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل علي وابن سيرين . وقال عبد الرحمن بن يزيد في الزرع . وعامل عمسر الناس على أن من جاء بالبذر من عنده فلمالشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلهم هكذا ، وقال الحسن لا بأس أن تكون الارض لاحدها فيقمان جميماً في خراج فهو بينهما ، وروي ذلك

ولأنه عقد شركة بين المـــال والعمل فيجوز اعتباراً بالمضاربة ، والجامع دفع الحاجة فإنذا المال قد لا يهتدي إلى العمل والقوى عليه لا يجد المال ، فمست الحاجة إلى انعقاد هذا العقد بينهما ، بخلاف دفع الغنم والدجاج ودود القز معاملة بنصف الزوائد

عن الزهري ، وقال الحسن لا بأس أن يعطى القطن على النصف .

وقال أبراهم وابن سيرين وعطاء والحاكم والزهري وقتادة لا بأس بأن يعطى بالنلت والربع ونحوه حدثني ابراهم بن المنذر وقال حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن النبي عَبِيلِين عامل أهل خبير على شطر ما يخرج فيها من زرع أو ثمر ، وكان يعطي أزواجه مائسة وسق ثمانون وسق وعشرون وسق شمير ، إلى هنا لفظ البخاري .

وقال أيضاً فيه حدثنا على بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال عمرو قلت لطاورس لو تركت المخابرة فانهم برون أن النبي علي في ما عنه ، قال أبو عمر وفاء في أعظمهم وأعينهم فان أعلمهم أخبرني ، يعني إن عباس ، أن النبي على لم ينه عن ذلك ، ولكن قال أن يسح أحدكم أخاه خيراً له من أن يأخذ خرجاً معلوماً .

( ولانه ) أي ولان عقد المزارعة ( عقد شركة بين المال والعمل فيجوز اعتباراً بالمضاربة ) فإنها أيضا عقد شركة بين المال والعمل من المضارب ( والجامع ) أي وجب القياس على المضارب ( دفع الحاجة ، فإن ذا المال قد لا يهتدي إلى العمل ) أي إلى عمل المزارعة فعدم يدريه بذلك ( والقوى عليه ) بالنصب ، أي وأن القوي على العمل ، أي عمل المزارعة ( لا يجد المال ) لفقره وعدم إعطاء الناس له ( فمست الحاجة إلى انعقد المقد بينها) أي إذا كان الأمر كذلك فقد دعت الضرورة إلى جواز انعقاد عقد المزارعة بينها الماجز عن العمل والفتير القادر على العمل .

( بخلاف دفع النتم والدجاج ودود النز معاملة بنصف الزوائد ) من حيث لا يحــوز ٬ وانتصاب معاملة على الحال من الرفع ٬ وأراد بالزوائـــــد الأولاد في الفنم ، والأفراخ في

وفي الشريعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة عند أبي حنيفة «رح». وقالا جائزة لمــــا روي أن النبي عليه السلام عامل أهل خيبر من نصف ما يخرج من ثمر أو زرع،

ما شرطًا ، وكذا معناها الشرعي ، أشار إليه بقوله :

( وفي الشريمة هي عقد على الزرع ببعض الخارج ) يعني هي عقد على الزراعة ببعض ما يخرج من الارض نحو الثلث والربع ( وهي فاسدة عند أبي حنيفة ) أي الزراعة فاسدة عنده وقد ذكرناه .

( وقالا جائزة ) أي قال أبو يوسف ومحمد جائزة ، وب قال أحمد إذا كان البذر من صاحب الارض و كثير من أهل العلم ، وهو قول علي وسعد بن مسعود . وقسال أبو بكر وعلي وعمر بن عبد العزيز وإبن سيرين وإبن المسيب وطاووس وعبد الرحمن بن الاسسود وموسى بن طلحت و الزهري وعبد الرحمن بن أبى ليلي وإبن محمد ومعاذ والحسن وعبد الرحمن بن يزيد رضي الله تعالى عنهم ( لما روي أن رسول الله على المسائي عامل أهسل خبير على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع ) هذا الحديث أخرجه الجماعة إلا النسائي عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنها أن رسول الله على على شطر ما يخرج منها أن رسول الله على على شطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع . وفي لفظ لما فتحت خبير سأل اليهود رسول الله على أن يقرم فيها على أس يعملوا على نصف ما يخرج منها من الشمر والزرع ، فقال رسول الله على نقل ما يخرج منها من الشمر والزرع ، فقال رسول الله على خلا ما شنا ، ذكره البخاري في مواضع مسن كتابه ومسلم وأبو داود في البيوع والترمذي وإبن ماجة في الاحكام .

وقال البخاري في الصحيح قال قيس بن مسلم على أبي جعفر قال ما بالمدينة أهسل ميت هجرة إلا ويزرعون على الثلث والربع ، وبالزرع قال علي وسعيد بن مالك وعسد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل علي وابن سيرين . وقال عبد الرحمن بن يزيد في الزرع . وعامل عمسر الناس على أن من جاء بالبدر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا بالبدر فلهم هكذا ، وقال المسن لا بأس أن تكون الارهر لاحدها فيقمان جمعاً في خراج فهو بينهما ، وروي ذلك

ولأنه عقد شركة بين المـــال والعمل فيجوز اعتباراً بالمضاربة ، والجامع دفع الحاجة فإنذا المال قد لا يهتدي إلى العمل والقوى عليه لا يجد المال ، فمست الحاجة إلى انعقاد هذا العقد بينهما ، بخلاف دفع الغنم والدجاج ودود القز معاملة بنصف الزواند

عن الزهري ، وقال الحسن لا بأس أن يعطى القطن على النصف.

وقال ابراهيم وابن سيرين وعطاء والحاكم والزهري وقتادة لا بأس بأن يعطى بالثلث والربع ونحوه حدثني ابراهيم بن المنذر وقال حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن نافع أن عبد الله بن عمر أخبره أن النبي بيهي عامل أهل خيبر على شطر ما يخرج فيها من زرع أو ثمر ، وكان يعطي أزواجه مائسة وسق ثمانون وسقوعشرون وسق شعير ، إلى هنا لفظ البخاري .

وقال أيضاً فيه حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال عمرو قلت لطاووس لو تركت المخابرة فانهم يرون أن النبي على إلى عبل عنه ، قال أبو عمر وفاء في أعظمهم وأعينهم فان أعلمهم أخبرني ، يعني إن عباس ، أن النبي على لا ينه عن ذلك ، ولكن قال أن يسح أحدكم أخاء خيراً له من أن يأخذ خرجاً معلوماً .

( ولانه ) أي ولان عقد المزارعة ( عقد شركة بين المال والعمل فيجوز اعتباراً بالمضاربة ) فإنها أيضاً عقد شركة بين المال والعمل من المضارب ( والجامع ) أي وجب القياس على المضارب ( دفع الحاجة ، فإن ذا المال قد لا يهتدي إلى العمل ) أي إلى عمل المزارعة فعدم يدريه بذلك ( والقوى عليه ) بالنصب ، أي وأن القوي على العمل ، أي عمل المزارعة ( لا يجد المال ) لفقره وعدم إعطاء الناس له ( فمست الحاجة إلى انعقاد المقد بينها) أي إذا كان الأمر كذلك فقد دعت الضرورة إلى جواز انعقاد عقد المزارعة بين صاحب المال العاجز عن العمل والفقير القادر على العمل .

# لأنه لا أثر هناك للعمل في تحصيلها فلم يتحقق شركة وله ما روي أنه عليه السلام نهى عن المخابرة وهي المزارعة ،

الدجاج ، والإبريسم في دود القز . وفي العباب القز من الإبريسم معرب، لأنه قال الكاكمي الزوائد على تأويل الزائد . قلت لا حاجة إلى هذا الدغي ، بل الضمير فيه للشأن ( لأنه ) أي لأن الشأن ( لا أثر هماك العمل في تحصيلها ) أي في تحصيل الزوائد، أي لا أثر لعمل الراعي والحافظ في حضور تلك الزوائد ، و إنما هي تحصل بالسقي والرعي ، والحيوان يباشرها بختياره فيضاف ، لأنه فعل فاعل محتار ، ولا يضاف إلى غيره ( فلم يتحقق يشركن ) أي إذا كان كذلك فلا تتحقق الشركة بين الرافع والمرفوع ، فلا يجوز . بخلاف المضاربة ، لأن المعمل أثر في الربح فلا يحصل بالضرب في الأرض .

(وله) أي لأبي حنيفة (ما روي أنه ميالية نهى عن المخابرة وهي المزارعة) هـ فله الحديث رواه جابر ورافع بن خديج وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم . أمـــا حديث جابر فأخرجه مــلم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال نهى رسول الله ميالية عن المخابرة والمحاقلة والمزابنة . قال عطاء فسرها لنا جابر قال ما المخابرة فالأرض الميضاء يدفعها الرجل إلى الرجل فينفق فيها ، ثم يأخذ من الثمر والمحاقلة بيــع الزرع القائم بالحب كيلا ، والمزابنة بيــع الرطب في النخل بالتمر كيلا ، واخرجــه الطحاوي أيضاً وقال حدثنا فهذا قال حدثنا عمد بن مسلم الطائي أخبرني ابراهيم بن ميسرة أخبرني عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قـــال نهى رسول الله على على المخابرة والمحاقلة ، والمحاولة بيــع الرطب في رؤوس والنصف والمزابنة بيــع الرطب في رؤوس النخل بالثمر وبيــع المغنب في الشجر بازبيب. والمحاقلة بيــع الزرع قائمًا على أصوله بالطعام ،

وفي الفائق المخابرة هي المؤارعة على الحرة وهي النصف ، وقال أبو عبيد في غريب الحديث المخابرة هي المضاربة بالنصف والثلث والربح وأقل من ذلك وأكثر وهـــو الحير أيضاً . ثم قال وكان أبو عبيد يقول إنما سمي الأكار الحبير لأنه جابر الأرض ، والمؤاكدة وهي المخابرة ، وقال ولهذا سمي الأكار ، لأنه لو أكر . وقال في مختصر الأسرار قال إن

ولأنه استئجار ببعض ما يخرج من عمله : فيكون في معنى قفيز الطحان . ولأن الأجر مجهول أو معدوم ، وكل ذلسك مفسد ، ومعاملة النبي عليـه السلام أهـل خيبر كان خراج مقاسمة بطربق المن والصلح ، وهو جائز

الأعرابي المخابرة مشتقة من معاملة رسول الله ﷺ أهل خيبر ثم صارت لفة مستعملة .

وأما حديث رافع بن خديج فأخرجه مسلم أبضاً عن أبن عمر رضي الله تعانى عنهـــــا قال كنا نخــــابر ولا نرى بذلك بأسا ، حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله عليه الله عليه عنه فتركناه .

وأما حديث زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه فأخرجه أبو بكر بن أبي شبية قال حدثنا عمر بن أبوب عن جعفر بن يوقان عن ثابت بن حجاج عن زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قال نهى رسول الله يهلي عن المحابرة ، قلت وأما المخابرة فهي أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع ، رواه أبو داود في سننه .

(ولأنه) أي ولأن عقد المزارعة (استئجار ببعض ما يخرج من عمله) بدليل أنه لا يصح بدون ذكر المدة ، وذلك من خصائص الإجارة (فيكون في معنى قفيز الطحان) وقد نهى عليه عن قفيز الطحان ، وقد مر تحقيقه في كتاب الإجارة وصورته أن يستأجر رجلاً لبطحن له كراً من حنفة بقفيز من دقيقها .

( ولأن الاجر بجبول ) على تقدير وجود الخارج لعدم العلم بأن الثلث أو الربع يتقدر من الافغزة عشره أو أقل أو أكثر ( أو معدوم ) على تقدير أن لا يخرج من الارض شيء أو أصابتة آفة ( وكل مفسد ) أي كل واحد من العلتين مفسد للإجبارة ( ومعاملة النبي وقي أهل خبير كان خراج مقاسمة بطريق المن والصلح وهو جائز) هذا جواب عما استدلا به من حديث خبير ، وتقريره أنها لم تكن بطريق المزارعة والمساقاة ، بل كانت بطريق بعن مديث خبير ، والعرب والصلح ، لان النبي بيائي ملكها غنيمة ، فنو كان أخذه الحراج على وتركما في أبديهم والصلح ، لان النبي بيائي ملكها غنيمة ، فنو كان أخذه الكل جراج مقاسمة ، وهو كلها جاز وتوكما في أبديهم بشرط ما يخرج منها فضلا ، وكان ذلك خراج مقاسمة ، وهو

قيل هذا في الحكم، أما فيما بينه وبين الله تعالى يلزمه استرضاء العامل، لانه غره في ذلك. قال وإذا مات أحـــد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتباراً بالإجارة وقد مر الوجه في الإجارات. فلو كان دفعها ثلاث سنين فلمـــا نبت الزرع في السنة الاولى ولم يستحصد

( قبل هذا في الحكم ) أي قبل هذا الجواب في الحكم يمني في القضاء ظاهر ، وقال الآترازي أي الذي قلنا أن المزارع لا شيء له من أجل الكراب ونحوه هو القضاء ظاهراً ( أما فيما بينه وبين الله تعالى يلزمه استرضاء العامل لأنه غره في ذلك ) أي في هـنذا الفعل ، يعني فيـا بينه وبين الله سبحانه وتعالى بأن بعطي العامل أجر مثله ، لأن الغرور مرفوع فيقى بأن يطلب رضاه .

(قال وإذا مات أحد المتعاقدين بطلت المزارعة اعتباراً بالإنجارة) يعني أن هذا عقد ورد على المنافع فيبطل بموت أحدالمتعاقدين كالإجارة. وفي المسوط والذخيرة هذا جواب القياس ، وفي الاستحسان يبقى عقداً للزراعة إلى أن يستحصد الزرع ، معناه يبقى بلا إجارة مبتدأة حتى لا يجب الأجر على المزارع ، لأنا أيقينا العقد نظراً للزارع ، لأنه لو لم يبقى لقلع ورثة رب الأرض فيتضر به المزارع ولا يجوز إلحاق الضرر على غير المتعاقدين وإليه أشار المصنف رحمه الله تعالى بقوله ، فلو كان دفعها إلى آخره ، وعلم أن المراد بقوله وإذا مات أحد المتعاقدين ما بعد الزرع ، لأن الذي بكون قبله مذكور فيا يليه ولم يفصل بين ما نبت الزرع أو لم ينبت ، ولكنه ذكر جواب النابت في قوله في وجه الاستحسان ، ولم يذكر جواب ما لم ينبت عند موته ، ولعله ترك ذلك إعتماداً على الإجارات ) وهو قوله لأنه لو بقي المقد تصير المنفعة المملوكة أو الأجرة المملوكة لغير الماقد مستحقة بالمقد ، لأنه ينتقل بالوت إلى الوارث ، وذلك لا يجوز .

( فلو كان دفعها في ثلاث سنين ) ذكره بالغا ، لأنه متضرع على ما قبله ، أي فلو دفع الأرض إلى آخر مدة ثلاث سنين ( فلما نبت الزرع في السنة الأولى ولم يستحصد )

حتى مات رب الارض ترك الارض في يد المزارع حتى يستحصد الزرع، ويقسم على الشرط وتنقض المزارعة فيما بقي من السنتين لان في إبقاء العقد في السنة الاولى مراعاة الحقين، بخلاف السنة الثانية والثائثة، لانه ليس فيه ضرر بالعامل فيحافظ فيهما على القياس. ولو مات رب الارض قبل الزراعة بعدما كرب الارض وحفر الانهار انتقضت المزارعة لانه ليس فيه إبطال مسال على المزارع ولاشيء للعامل بمقابلة ما عمل

أي لم بجيء أوان الحصاد ( - متى مات رب الأرض ترك الأرض في بد المزارع حتى يستحصد الزرع ويقسم على الشرط ) إستحساناً ، والقساس أن لا يشت للورثة حق الأخذ ، لأنه يفسخ العقد بموت العاقد . قال في شرح الكافي إلا أنا أبقيناه إستحساناً لأجل العذر وعقد الإجارة جوز للعذر ، فلأن يبقى ببقاء العذر كان أولى . و لهذا قلنا أنه لو استأجر سفينة فلما توسط لجة البحر انتهت مدة الإجارة قدرنا عقد الإجارة مبتدأة بأجر لمكان العذر ، فإذا قدر عقداً مبتدأ لأجل العذر فلأن يبقى لأجل العقد كان أولى في بأجر لمكان المزرع إقتسم الزرع والورثة على الشرط ( تنتقض المزارعة فيها بقي من السنتين ، لأن في إبقهاء العقد في السنة الأولى مراعساة للحقين ) أي حق المزارع وحق الورثة .

( بخلاف السنة الثانية والثالثة الآنه ليس فيهضرر بالعامل) لأنه لم يثبت له شيء بعد شيء ( فيحافظ فيهما على القياس ) أي إذا كان الأمر كذلك فيحافظ من السنة الثانية والثالثة على وجه القياس حيث تبطل المزارعة بموت أحد المتعاقدين .

( ولو مات رب الأرض قبل الزراعة بعدما كرب الأرض وحفر آلانهار انتقضت المزارعة ، لان ليس فيه إبطال مال على المزارع ) بخلاف ما إذا مات رب الارض والزرع بقل حيث يبقى المقد ، لان فيه إبطال مال على المزارع ولو كلف القلع . وفي بعض النسخ إبطال مال المزارع ( ولا شيء للمامل بمقابلة ما عمل ) لان المنافع تتقوم

وأبى رب الأرض فلهم ذلك ، لأنه لا ضرر على رب الأرض ولا أجر لهم بما علوا ، لأنا أبقينا العقد نظراً لهم . فإن أرادوا قلع الزرع لم يجبروا على العمل لمها بينا ، والمالك على الخيارات الثلاثة لما بينا . قال وكذلك أجرة الحصاد والرفاع والدياس والتذرية عليها بالحصص ،

وأبسى رب الارض فلهم ذلك ) أي فللورثة أن يعملوا إلى أن يستحصد الزرع ( لانه لا ضرر على رب الارض ولا أجر لهم بما عملوا ) سواء كان بقضاء قاض أو بغيره ( لأنا أبقينا المقد نظراً لهم ) فلا يستحقون الاجر ، لان استحقاق الاجر إنها يمكون إذا كان الإبقاء نظراً لغيرهم ( فان أرادوا قلع الزرع لم يجبروا على العمل لما بينا ) أشار به إلى قوله لأنا أبقينا المقد نظراً لهم ، فلو أجبروا انقلب ضرراً عليهم ( والمالك على الخيارات الثلاثة ) وهي القلع أو إعطاء قيمة نصيب المزارع أو الانفاق على الزرع ( لما بينا ) أشار به إلى قوله لان المزارع لما المتنع عن العمل لا يجبر عليه .

(قال) أي القدوري (وكذلك أجرة الحصاد) أي كما أن النفقة عليها فيها إذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك كذلك عليها أجرة الحصاد وهو بفتح الحاء وكر ها لفتان وقوعه بها في قوله سبحانه وتعالى فو وآنوا حقه يوم حصاده في الآية ١٤١ الانعام (والدياس) وهو أن يوطأ الطعام بإطلاق البقر ، وتكون عليها ، يعني يخرجوا حق يصير تبناً وهو مصدر داس الكرس يدوسه دوساً ودياسة ودياساً ودياسة . وقال الزهري دياس الكرس ودواسه واحد . وقال الكاكي والدياس سفل السيف ، واستمال الفقهاء إياه في موضع الدياسة جائز . قلت هذا يشير إلى ان الدياس ليس مصدر وإنها المصدر الدياسة ، وليس كذلك ، بل كلاهما مصدران كما ذكرنا . وقال السفناتي والساع ) بكسر الواه وفتحها وهو أن يوفع الزرع إلى البيد وهو موضع الدياس وتسمية أهل مصر الجران ، وبالفارسية خرمن (والتذرية ) من ذرا بالتشديد وهو تميز الحب من التن بارياح (عليها بالحصص) أي على رب الارهن والمزارع .

فإن شرطاه في المزارعة على العامل فسدت وهذا الحكم ليس بمختص بما ذكر من الصورة وهو انقضاء المسدة، والزرع لم يدرك ، بل هو عام في جميع المزارعات. ووجه ذلك أن العقد يتناهى الزرع لحصول المقصود فيبقى مال مشترك بينهما ولا عقد، فيجب مؤنته عليهما.

( فان شرطاه ) أي فان شرط المتعاقدان في العقد أخص الاشياء المذكورة ( في المؤارعة عنى العامل فسدت ) أي المزارعة . وعند الشافعي وأحمد لا تفسد لانه بدود الشرط على العامل . وكذا لو شرطا في العقد عملا الشرط على العامل . وكذا لو شرطا في العقد عملا ليس من أعمال المزارعة على العامل أو رب الارض فسسدت . ولو شرطا ماكان م أعماله لا تقسد ؛ لانه شرطا لا يقتضيه العقد . وفي النوازل عن أبي يوسف إذا اشترط على المزارع أن يحصده ويجمعه جساز ، وفيه كان محمدين سسمة ونصير بن يحيي يجيزاه المزارعة بشرط الحصاد ولا أعرف أحسد في زمانهما خالفهما في ذلك . وقال الفقيد أو الليث وبه نأخذ . وفي الخلاصة والسقية والحل إلى بيت رب المال كشرط الحسساد وجوزه مشايخ بلخ .

و هذا الحكم) أي اشتراط الحصاد ونحوه منسد ( ليس بمختص بما ذكر من الصور وهو انقضاء للدة والزرع لم يدرك ، بل هو عام في جميع المزارعات ) ولما كان القدور: ذكر هذه المسألة عقيب انقضاء مدة الزرع والزرع لم يدرك ربسيا كان موهم الختصاص بذلك وقال الشيخ هذا الوهم بقوله وهذا الحكم ... النخ

( ورجه ذلك ) أي وجه فساد العقد باشتراط أجرة أحسد الأشياء المذكورة ع العامل ووجوب الاجرة عليها ( أن العقد يتناهى بتناهي الزرع لحصول المقصود ) وه تناهي الزرع بحصول المقصود ( فيبقى مال مشترك بينها ولا عقد ) أي ولا عقد موجم لانتهائه بانتهاء المدة ( فيجب مؤنته عليها ) لان قضية العقد كون المؤنة عليها إذ ال عليها ؛ فإذا انتهى العقد لم يبق على العامل فيجب عليها .

وأبى رب الأرض فلهم ذلك ، لأنه لاضرر على رب الأرض ولا أجر لهم بما علوا ، لأنا أبقينا العقد نظراً لهم. فإن أرادوا قلع الزرع لم يجبروا على العمل لمها بينا ، والمالك على الخيارات الثلاثة لما بينيا . قيال وكذلك أجرة الحصاد والرفاع والدياس والتذرية عليها بالحصص ،

وأبسى رب الارض فلهم ذلك ) أي فللورثة أن يعملوا إلى أن يستحصد الزرع ( لانه لا ضرر على رب الارض ولا أجر لهم بما عملوا ) سرواء كان بقضاء قاض أو بغيره ( لأنا أبقينا المقد نظراً لهم ) فلا يستحقون الاجر ، لان استحقاق الاجر إنها يكون إذا كان الإيقاء نظراً لغيره ( فان أرادوا قلع الزرع لم يجبروا على العمل لما بينا ) أشار به إلى قوله لأنا أبقينا المقد نظراً لهم ، فلو أجبروا انقلب ضرراً عليهم ( والمالك على الخيارات الثلاثة ) وهي القلع أو إعطاء قيمة نصيب المزارع أو الانفاق على الزرع ( لما بينا ) أشار به إلى قوله لان المزارع لما المتنع عن العمل لا يجبر عليه .

(قال) أي القدوري (وكذلك أجرة الحصاد) أي كما أن النفقة عليها فيها إذا انفقت عديها فيها إذا انققت عديها فيها إذا انققت عدية المزارعة والزرع لم يدرك كذلك عليها أجرة الحصاد وهو بفتح الحاء وكرها لغتان وقوعه بها في قوله سبحانه وتعالى هو وآتوا حقه يوم حصاده كه الآية ١٤١ الانعام (والدياس) وهو أن يوطأ الطعام بإطلاق البقر، وتكون عليها ، يعني يخرجوا حتى يصير تبناً وهو مصدر داس الكرس يدوس دوساً ودياسة ودياساً ودياسة . وقال الأزهري دياس الكرس ودواسه واحد. وقال الكاكي والدياس سفل السف ، واستمال الفقهاء إياه في موضع الدياسة جائز . قلت هذا يشير إلى ان الدياس ليس مصدر وإنيا المصدر الدياس ، وليس كذلك ، بل كلاهما مصدران كما ذكرنا . وقال السغناقي و الرافاع ) بكسر الراء وفتحها وهو أن يوفع الزرع إلى البيسدر وهو موضع الدياس وتسمية أحل مصر الجران ، وبالفارسية خرمن (والتذرية ) من ذرا بالتشديد وهو تميز المبياس والمياس والمياس والمياس والمياس والمياس على رب الأرهى والمزارع .

فإن شرطاه في المزارعة على العامل فسدت وهـذا الحكم ليس بمختص بما ذكر من الصورة وهو انقضاء المــــدة ، والزرع لم يدرك ، بل هو عام في جميع المزارعات . ووجه ذلك أن العقد يتناهى الزرع لحصول المقصود فيبقى مال مشترك بينهما ولا عقد ، فيجب مؤنته عليهما .

( فان شرطاه ) أي فان شرط المتعاقدان في العقد أخص الاشياء المذكورة ( في المؤرعة على العامل فسدت ) أي المزارعة . وعند الشافعي وأحمد لا تفسد لانه بدود الشرط على العامل . وكذا لو شرطا على رب الارض . وكذا لو شرطا في العقد عملا ليس من أعمال المزارعة على العامل أو رب الارض فسسدت . ولو شرطا ما كان مز أعمالها لا تقد ، لانه شرطاً لا يقتضيه العقد . وفي النوازل عن أبي يوسف إذا اشترط على المزارع أن يحسده ويجمعه جاز ، وفيه كان محمد بالله ونصير بن يحيى يجيزا المزارعة بشرط الحصاد ولا أعرف أحسد في زمانهما خالفهما في ذلك . وقال الفقية أو الليت وبه نأخذ . وفي الخلاصة والسقية والحمل إلى بيت رب المال كشرط الحصاد وجوزه مشابخ بلخ .

﴿ وهذا الحكم ﴾ أي اشتراط الحصاد ونحوه مفسد ﴿ لِيسَ بَخْتَصَ بِمَا ذَكُو مِنَ الصور وهو انقضاء الله والزرع لم يعرك ، بل هو عام في جميع المزارعات ) و لما كان القدور ; ذكر هذه المسألة عقيب انقضاء مدة الزرع والزرع لم يعرك ربسسا كان موهم اختصاص بذلك وقال الشيخ هذا الوهم بقوله وهذا الحكم ... النح

( ورجه ذلك ) أي وجه فساد العقد باشتراط أجرة أحسد الأشياء المذكورة ع العامل ووجوب الاجرة عليها ( أن العقد يتناهى بتناهي الزرع لحصول المقصود ) وه تناهي الزرع بحصول المقصود ( فيبقى مال مشترك بينها ولا عقد ) أي ولا عقد موجع لانتهائه بانتهاء المدة ( فيجب مؤنته عليها ) لان قضية العقد كون المؤنة عليها إذ ال عليها ؛ فإذا انتهى العقد لم يبق على العامل فيجب عليها .

إذا ذكر مدة معلومة ، وسمي جزء من الثمر مشاعاً ، والمسقة هي المعاملة في المزارعة. وقال الشافعي ورح، المعاملة جائزة، ولا تجوز المزارعة إلا تبعاً للمعاملة

تجوز عند الشافعي في النخل والكرم فقط ، هذا في قوله الجديد وفي قوله القديم بجوز في كل شجرة لها ثمرة (إذا ذكر مدة معلومة ، وسمي جزء من الثمرة مشاعاً ) أما المدة فلأنها كالمزارعة وكالإجارة فلا بد من بيان مدة معلومة . فلو دفع إلى رجل نخلا ولم يذكر مدة معلومة كان على أول ثمر يخرج من أول سنة استحساناً ، لأن المقد يقع على العمل في المدة ، ولكل مدة وقت معلوم يبتدى، في وينتهي ، فالثمرة الأولى متيقن دخو لها في المقد فجاز فيها المقد ، وما بعد ذلك غير مثيقن فلم يصح المقد فيه . وأما تسمية جزء مشاع من الثمرة فلأنها عقد شركة ، فاذا لم يكن المسمى جزءاً مشاعاً ربا يغضي إلى قطم الشركة فلا يجوز كا في المزارعة .

( والمساقاة هي المعاملة في الأشجار ) قال في شسرح الطحاوي والمساقاة عبارة عسن المعاملة بلغة أهل المدينة ، وقد ذكرناه ( والكلام فيها كالكلام في المزارعة ) أي الكلام في عقسد المساقاة . وفي بعض النسخ فيها وهو الاظهر أراد أن شسرائط المساقاة وهي الشرائط المذكورة الذي ذكرت في المزارعة .

( وقال الشافعي المعاملة جائزة ولا تجوز المزارعة إلا تبعاً للمعاملة ) بأن يكون بين النخيل والكرم أرض بيضاء يسقى بماء النخيل وقد أخذ النخيل مع الارض معاملة جاز ، حتى لو كانت الارض تسقى بماء على حدة لا يجوز . وفي الروضة في المعاملة ما بان الاول في أركانها وهي خمسة ، الاول : العاقدان . والثاني : متملق العمل وهو الشجر وله ثلاث شرائط ، الاول أن يكون نخلا أو عنبا ، أما غيرهما من النبات يقسمان ما له ساق وما لا ساق له . والاول ضربان ما له تمرة كالتين والجسوز والمشمش والتفاح ونحوها ، وفيه قولان القديم جواز المساقاة عليها ، والجديد المنع . وعلى الجديد في شجرة للقول وجهان ، حوزها ابن شريع ، ومنعها غيره . والأصح المنع . والضرب الثاني ما لا ثمرة له كالوك

والخلاف وغيره فلا تجيوز المسافرة على . وقبل في الخلاف وجهان لا عنابة . والقسم الثاني ما لا سياق له كالبطيخ والقرع وقصب السكر والباذنجان والبقول لا تنبت في الارض ولا تجنى إلا مرة واحدة فلا يجوز عليها كها لا يجوز على الزرع . وإن كانت تنبت في الارض وتجنى مرة بعيد مرة فالمذهب المنع . وقيال قولان أصحها المنسع . الشرط الثاني : أن تكون الاشتجار مروية وإلا فباطل على المذهب . وقيال قولان كيسع الفائب .

الركن الثالث: التهار فيشترط اختصاصها بالعاقدين مشتركة بينهما معلومة. فلو شرطا قبض الثمار لثالث أو كلها لأحدهما فسدت.

الركن الرابع : العمل .

الركن الخامس: الصيغة ولا يصح بدونها على الصحيح ، وفيها الوجه السسابق في العقود بالتراضي والمماطاة ، ثم أشهر الصيغ ساقيتك على هذا النخيل بكذا وعقدت معك عقد المساقاة .

الباب الثاني في أحكام المساقاة: ويجمعهما حكمان ، أحدهما يازم العامل والمالك ، والثاني في لزومها ، أما الاول فكل عمل يحتاج إليه الشمار لزيادتها ، أو صلاح ترهاويتكرر كل سينة فهو على العامل ، ومما يجب عليه السيقي وما يتبعه من إصلاح طريق المساء والإجاجين التي يقف فيها المساء وتنقية الآبار والأنهار من الحماة ونحوها وإدارة الدولاب وفتح رأس الساقية وشدها عند السقي على ما يقتضيه الحال . وفي سيقيا النهر وقول ضعيف أنها على المالك وتقليب الأرض بالمساحي. وكذا تقويتها بالزبل ، ومنه التلقيح . ثم الطلع الذي يلقيح به على المالك . وفي حفظ الثمار وجهسان ، أصحهما على العامل واحسداً ، والثمرة على العامل على الصحيح وحفر الأنهار والآبار الجديئة والتي أنهاره وبناء الحيطان ونصب الأبواب والدولاب ونحوها على المالك ، وكذا عليه آلات العمل والأكباس والمحول والنحل والمسحاة والشران والعذان في الزراعة والشيور الذي يدير والأكباس والمعول والنحل والمسحاة والشران والعذان في الزراعة والشور الذي يدير الدولاب . وقبل على من شرطت له . الحكم الثاني أن المساقاة عقد لازم كالإجارة ، وقتلك الدولاب . وقبل على من شرطت له . الحكم الثاني أن المساقاة عقد لازم كالإجارة ، وقتل

إذ شرط جزء معين يقطع الشركة. وإن سميا في المعاملة وقتاً يعلم إنه لا يخرج الثمر فيها فسدت المعاملة لفوات المقصود وهو الشركة في الحارج. ولو سميا مدة قد يبلغ الثمر فيها وقد يتأخر عنها جازت، لأنا لا نتيقن بفوات المقصود. ثم لو خرج في الوقت المسمى فهو على الشركة لصحة العقد، وإن تأخر فللعامل أجر المثل لفساد العقد، لأنه تبين الخطأ في المسدة المساة، فصار كا إذا علم

( وإن شرط جزء معين فيقطع الشركة ) أى لأن اشتراط جزء معين من الخسارج لأحدها أو لغيرهما يقطع الشركت فنفسد المعاملة ( فإن سميا في المعاملة وقتاً يعلم أنسه لا يخرج الشعر فيها ) أى في الوقت ١١ بتأويل المدة ( فسدت المعاملة لفوات المقصود وهو الشركة في الخارج ) وبه قالت الثلاثة ، وهذا من مسائل الأصل ، ذكره تغريماً على مسألة القدوري ( ولو سميا مدة قد يبلغ الشعر فيها وقد يتأخر عنها ) أى عن المسدة المذكورة ( جازت ) أى المعاملة ، وبسه قال الشافعي رحمه الله في وجه وأحمد في رواية ( لأنا لا نتيقن بفوات المقصود ) ولا يعتبر ترم عدم الخروج ، لأن ذلسك التوم متحقق في كل معاملة ومزارعة بأن يسطلم الزرع آفة. وقال الشافعي في وجه وأحمد في رواية لا يصح ، لأنا عقد على معدوم .

(ثم لوخرج في الوقت المسمى فهو على الشركة لصحة العقد ، وإن تأخر فللعامل أجر الثل ) وبه قال الشافعي في وجب الثل ) وبه قال الشافعي في وجب وأحمد في رواية لا يجب شيء ، لانه رضي بالعمل بغير عوض ، فصار كالمتبرع وهسو اختيار المزني ( لفساد العقد لانه يبين الخطأ في المدة المساة ، فصار كما إذا عسلم ذلك في الابتداء ) يعني لو كان ذلك معلوماً عند ابتداء العقد لما كان العقد فاسداً ، فكسذا إذا تبين في الانتهاء .

ذلك في الإبتداء . بخلاف ما إذا لم يخرج أصلاً ، لأن الذهاب بآفة فلا يتبين فساد المدة ، فبقي العقد صحيحاً ، ولا شيء لكل واحد منهما على صاحبه . قال وتجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والرطاب وأصول الباذنجان . وقال الشافعي في الجديد لا تجوز إلا كل في الكرم والنخل ،

(قان) أى القدوري (وتجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والرضاب وأصول الباذنجان . وقال الشافعي في الجديد لا تجوز إلا في النخل والكرم) قال في القديم و تجوز في جميع الاشجار والشر ، وب قال مالك وأحمد والثورى وأبر ثور والاوزاعي وهمو قولهما أيضا ، ولا يجوز الشافعي في الرطاب قولاً واحداً . وقال داود لا يجوز المساقاة في النخبل خاصة . وعن مالك أن تجوز المساقاة في المعاني والبطيخ والباذنجان كمذهبنا . وفي الجواهر أركان المساقاة أربعة ، الاول متملق المعقد وهي الاشجار وسائر الاصول المشتملة على شروط ، وهي أن تكون مما يجي ، ثمرته ولا تخلف ، واحترزنا به عن الموز والقصب والقرط والبقل ، لانه بطن بعد بطن ، وجزء بعد جزء ، وأن يكون عما لا يحل بيمها ، فكل ما حل بيمه فلا تجوز المساقاة فيه ، بعد جزء ، وأن يكون عما لا يحل بيمها ، فكل ما حل بيمه فلا تجوز المساقاة فيه ، صحنون يجوز مساقاة ما جاز بيمه وهي إجارة بنصفه وأن يكون ظاهراً ، فلا يجوز نساقاة عليه قبل ظهوره في الأرض .

الركن الثاني : أن يكون المشروط على الاستفهام معلوماً بالحرية لا بالتقدير.

والركن الثالث : العمل ، وشرطه أن يقتصر على حمل المساقاة ولا يشترط عليه عمل . آخر ليس منها .

S / 3.

<sup>(</sup>١) هنا كامة مكشوطة غير مقروءة ، اه مصححه .

فجاز أن يستحق العمل كما يستحق قبل انتهانها . قال وتفسخ بالاعذار لما بينا في الاجارات ، وقد بينا وجوه العذر فيها ، ومن جملتها أن يكون العامل سارقاً يخاف عليه سرقة السعف والثمر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض ضرر لم يلتزمه فيفسخ به ، ومنها مرض العامل إذا كان يضعفه عن العمل ، لان في إلزامه استثجار الاجراء زيادة ضرر عليه ولم يلتزمه ، فيجعل

إليه بقوله ( فجاز أن يستحق العمل كما يستحق قبل انتهائها ) أي قبل انتهاء المسدة ويستحق على صيفة المجهول في الموضعين . والحاصل أن في هذه الصورة لم تتفير علىالعامل الأجر ، وهو الانتفاع بالأشجار بجاناً ، فيكون العمل كله عليه ، بخسلاف فصل المزارع لتغير الامر عليه بوجوب أجر المثل ، فافهم

(قال) أي القدوري (وتفسخ بالاعدار) وهي ثلاثة ذكرت في المزارعة (لما بينا في الإجارات) أراد قوله ولنا أن المتافع غير مقبوضة وهي المعقود عليها ، فصار جملة الاعدار في الإجارات (المناب قبل القبض ... النح (وقد بينا وجوه العذر فيها ) أي في الإجارات (ومن جملتها) أي ومن جملة الاعدار (أن يكون العامل سارقا يخاف عليه الإجارات (ومن جملتها) أي ومن جملة الاعدار (أن يكون العامل سارقا يخاف عليه الونبيل والمراوح ، قائه الكاكي . وقال الليث أكثر ما يقال له السعف إذا يبس ، وإذا كانت السعف رطبة في رطبة ، فيقال سعفه وسعف وسعفات . وقال الازهري يقال اللجريد يقسمه سعف أيضا ، والصحيح أن الجريد الاغصان، والورق السعف (والشرقال الإدراك يقسم ، فلا يخاف من السرقة (لانه يلزم صاحب الارض ضرو لم يلتزمه فيفسخ به ) أي بالضرر ، أي بسببه .

( ومنها ) أي ومن الاعدار ( مرض العامل إذا كان يضعف عن العمل ، لان في إلزامه استشجار الاجراء زيادة ضرر عليه ولم يلتزمه ، فيجعل ذلك عدراً ) لان في إلزام العامل أن يستأجر الاجراء زيادة ضرر عليه ولم يلتزمه ، فيجعل عدداً . الحاصل أن هسدة

ذلك عذراً. ولو أراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عذراً ، فيه روايتان ، وتأويل أحدهما أن يشترط العمل بيده فيكون عذراً من جهته. ومن دفع أرضاً بيضاء إلى رجل سنين معلومة يغرس فيها شجراً على أن تكون الارض والشجر بين رب الارض والفارس نصفين لم يجز ذلك لاشتراط الشركة فيما كان حاصلاً قبل الشركة لا بعمله.

كالجواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال لم لا يؤمر بالاستئجار للممل كالمكاري إذامرهر قبل له ابعث الدواب على يد غلامك أو تلميذك . فأجاب بأن إلزامه ... إلى آخـــره . وأشار بقوله ولم يلتزمه أن استئجار الاجر ليس متعارف فلا يكون مستلزماً ، بخلاف بعث الدواب على يد العبد أو التلميذ متعارف .

( ولو أراد العامل ترك ذلك العمل هل يكون عدراً ، فيه روايتان ) ذكره تغريصاً على مسألة القدوري ، أي في كون ترك العمل عدراً روايتان في إحداهما لا يكون عدراً ويجبر على ذلك ، لان العقد لازم لا يفسخ إلا من عدر ، وهو ما يلحقه بــــه من ضور ، وهاهنا ليس كذلك ، وفي الاخرى عدر .

( وتأويل إحداها ) أي أحد الروايتين ( أن يشترط العمل بيده فيكون عـنداً من جمته ) يعني إذا اشترط عليه العمل بنفسه وتركه كان ذلك عدراً في فسخ المعاملة ، أما إذا دفع إليه النخيل على أن يعمل فيها بنفسه وأجرته فعليه أن يستيخلف غيره فلايكون ترك العمل عدراً في فسخ المعاملة .

( ومن دفع أرضاً بيضاء إلى رجل سنين معلومة يغرس فيها شجراً على أن تكون الارض والشجر بين رب الارض والفارس نصفين لم يجز ذلك ) أي هذا المقد ، وب قالت الثلاثة ، وهذا من مسائل الاصل ، ذكره تقريعاً على مسألة القدوري ( لاشتراط الشركة فيا كان حاصلا قبل الشركة أو وهو الارض ( لا بعدة )أي لا بعمل العامسال ، فصار كما لو دفع النخل والشجر ليكون النخل والشعر بينها، وكما إذا دفع الارض ليزرع

ارانا

المرابع المالية المالي

فنويد الأدب

ماليف شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويريّ

۷۳۳ – ۱۷۲ هـ

نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب مع استدراكات وفهارس جامعــة

وزارة الثقافة والارشادالقوم المؤسسة المصريةالعامة وسلم ذا كرا الحال : "لفد شَهِدْتُ في دار عبد الله بن جُدْعار في الْفُشُول (١٠) أمّا لو دُعِتُ الله في الله أمّا لو دُعِتُ الله (ق) الإسلام الأجبتُ وما أُحِيّ أنّ لى به مُحرّ النَّمَ وأنّى تَقَفّتُهُ وما يزيد الإسلام الاشدة".

وقال بعض قريش في هذا الحِلْف :

تيم بن مرة إن سألت وهسائم ﴿ وَزُهْرَهُ الْخَيْرِقُ دَارَ آبَنَ جُدْعَانَ متحالفين على النَّذَى مَا غَرَدَتُ ﴿ وَرَقَاءُ فَى فَتَنِ مِنَ الأَفْنَانِ فَهَذَا كَانَ أَصَلَ ذَلِكَ وَسِيْهِ فَي الْحَالِمَةِ .

, T

وأمّا فى الإسلام – فقد نظر رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فى المظالم فى الشّرب الذى تسازعه الزّيرُ بُن القوام ورجلٌ من الأنصار فى شراج الحَرَّة فحضره رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه، وقال : "أيشي يا زَيَرُهُمُ أَرْسِلُ الى جارك"، فقال له الأنصارى : أن كان آبَ عملك! فتاون وجهُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال: "أمْنِي ثم آحتيس حتى يرجم المساء الى الحُدُر"، فقال الزَّبْر : والله إن هسذه الآية "

(أ) زيادة من الكامل لاين الأنبر ونهاية ابن الأنبر وغيرهما ، وفي الأغاني وكتاب و ما يعتل عليه .

ق المضاف والمضاف الي » (نسخة تحفوظة بدارالكت المصرية رقم ١٧٨ أدب م) : «اليوم» .

(٢) ق الأغاق : «ورقاء في فتل مل بوع كمان» وسسياق الأغاق لليتين بدل على أنهما موضوعات من غير خير بالشعر ، قال : «قال وحد تني محمد بن الحسن عن عيسى بن يزيد بن دأب قال : أهل حلف الفضوط : هاشر وزير ؛ وتبر ، قال فقيل له : فهل لفائل شاهد من الشعر؟ قال نهم ، قال أشدل بعض عن الغير على ماذكرة من روايه في البيت الثاني ، تم قال — فقيل له وأين كان ؟ قال : واد بجراف ، بقام عن مضطر بين غنطن التصفين ...» .

(٣) الشراج : جم شرح بالذين وهو مديل المناه من الحرة الى البهل •

(١) في السان (مادة شرج): ﴿ . فَقَالَ بَازْ بِرَ أَحْسَرُ الماء حَتَى يَلْغُ الْجُدْرِ ﴾ .

أَنْزِلْتُ فَذَلْكَ (فَلَرِ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَى يُحَكِّمُوكَ فِيَا شَجَرَ بِيَنَهُمْ). وقد قيل ف هذا الحديث إنّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نَدَبَ الزبير أوّلًا الى الأقتصار على بعض حقّه على طريق التوسُّط والصُّلْح، فلمّا لم يَرضَ الأنصاريُّ بذلك وقال ما قال، استوفى النبي صلى الله عليه وسلم للزبير حقَّه، ويُصَحِّح هذا القول ما جاء في آخر الحديث: (١) في تقيه وسلم للزبير حقَّه، ويُصَحِّح هذا القول ما جاء في آخر الحديث: والسوعى له حقَّه، يعني للزبير .

ثم لم يَشدِب النظالم من الحالفاء الأربعة رضى الله عهم أحد، وإبماكات المنازعات تَجْوِر من جُفاة الأعراب متجوز، ثناه الوعظ إن تذبّره، وقادَه العنف إن تَجوز من جُفاة الأعراب متجوز، ثناه الوعظ إن تذبّره، وقادَه العنف إن أبى وآمتنع، فاقتصروا على حكم القضاء، لاتفاد الناس اليه والترامهم بأحكامه ، ثم آنتشر الأمرُ بعد ذلك وتجاهر الناس بالظلم والتغالب، ولم يَكُفّهم زواجرُ المواعظ ، فاحتاجوا في ردع المتفلّين وإنساف المظلومين من الظالمين الى النظر في المظالم؛ فكان أوّلُ من آنفرد المظالم وحمل له يومًا عضوصا يجلسُ فيه الناس وينظُم في قصصهم ويتأمّلها عبدَ الملك أبن مروان، فكان اذا وقف فيها على مُشكِل ردّه الى قاضيه أبي إدريس الأودى وتقد فيها أحكامة، فكان عبدُ الملك هو الآمر وأبو إدريس هو المباشر ، ثم زاد بخورُ الوُلاة وظلمُ العُنّاة واعتصابُ الأموال في دولة بني أمية، الى أن أفضت الحلافة الى عربن عبد العزيز – رحمه الله – فانتصبَ بنفسه المنظر في المظالم، وراعى السنزَ العادلة، وردّ مظالم بني أمية على أهلها؛ فقيل له – وقد ضَدّد عليهم فيها وأغلظ – : إنا تخاف عليك، من ردها، المواقب؛ فقيل له – وقد ضَدّد عليهم فيها وأغلظ – : إنا تخاف عليه، من ردها، المواقب؛ فقيل له – وقد ضَدّد عليهم فيها وأغلظ – : إنا تخاف عليك، من ردها، المواقب؛ فقيل المنال : كل ما أنتيه وأخافه دون

<sup>(</sup>۱) إسنوع له حقه : اسنوه له كه . "

<sup>(</sup>١) كذا في الأحكام السلمة بي وفي الاستيام الله وقالة

فى ذلك من براه، التابتة وكالتُه فى مجلس الحُكم العزيز النبوت الصحبح الشرعى ؟ ويَسَهدُ على وكِمل بيت المسال المعمور بالإذن لنائبه المذكور فى ذلك من يعيّنه فى رسم شهادته آخره ؟ استاجر منه بفضيّة ذلك وحكيه جميع قطعة الأرض الآتى ذكرُها وذَرْعُها وتحديدُها فيه ، الجارية فى ديوان الأحباس المعمور، الذى صاحبُ الديوان به بومشذ فلان ، ومشارفُ الأحكار به فلان ، الاذنُ كلَّ منهما للآجر فى الإيجار المذكور ، يَسَهد عليهما بذلك شهودُه ؟ وهى بالمكان الفلانى ؟ وتوصَف وتُحسدًد ويُكم لَد ويُكم الإجارة كما تقدم .

إذا كان بستانا فأجر الأرض وساقى على الأنشاب كتب ما مثاله: المتاجر فلان من فلارب جميع قطعة الأرض السواد ، المتخلّلةِ بالأنشاب الآتى

(۱) صاحب الديوان : كانوا فى الزمن الأول يعبرون عه بمنول الديوان ، وهو تانى رئية الناظر فى المراجعة ، وله من ٢٦ وقال فى نهاية فى المراجعة ، وله أمور تخصه ، كرّ يب الدرج وتحو ذاك أنظر صبح الأعنى ج ه ص ٢٦ وقال فى نهاية الأرب ج ٨ ص ٢٠٠ عند الكلام على صاحب الديوان : إنه يكتب على ما يكتب عليه الناظر دوله زيادة على ذاك ، وهي الترجمة على الذاكر والاستدعاءات ، والكتابة على نواتيم المباشرين بأخذ خطوطهم عند استخدامهم "؟ إلى النرما أورده فى هذا الكتاب عا يلزم صاحب الديوان ، فانظره .

(۲) قال في توانين الدواوين ص ۹ طبع مطبعة الوطن عند الكلام على المشاوف ما نصد : من لوازمه أن الله عند من لوازمه أن يكتب على الوصولات وعلى الحساب ، و يكون له تعلق يخدمه ، و يقابل به المستخدمين مصه ولا ينزمه عمل حساب كما لم ينزم الناظر ، و يتمرد عن الناظر بأنه مطلوب بالحاصل محاطب عليه اهر وقد استوفى صاحب جابة الأرب أيضا ج ٨ ص ٢٠٤ الكلام على المشاوف وما ينزمه من الأعمال، فانظره .
(٣) عمرف الفقها المماناة بأنها صاحله الشخص غيره على تجمير لينهده بسسق وغيره والشوة لها .

واشتخت من السق مع أنها تتحاج الم أعمال كثيرة غيره لأن السق أنفع أعمالها ، كما فى كتب الفقه ؛ وأهل العراق يسعونها ألمامة ، كما فى مستاوك التاج وغيره من كتب اللغة . العراق يسعونها ألمامة ، كما فى مستاوك التاج وغيره من كتب اللغة .

() كذا ورد هذا الفط فى الأصل فى عدّة مواضع من هذا الباب مرادا به الأنجار، ولم يجده بهذا المعنى فيا واجستاه من كنب المفة ؛ والذى يلوح لنا أن ذلك استمال على "وان كنا لم نجده فيا بين أيدينا من الكتب المؤقمة فى الأنفاط العامية والدنيلة ؛ و يعد تخريج ذلك على أن الأنشاب جع نشب بعنى المسال شجرا كان أوغيره فيكون إطلاق على الأنجار شاصة من إطلان العام على الخاص .

ذكُما فيه، ومساحتُها كذا وكذا فدانا بالقصبة الحاكية؛ الحاريةِ الأرضُ المذكورةُ وَرَهُ اللهِ وَقَصْد إجارتِهِ، أو في ملكِه، وجمع بناء البنر المعينة والساقية المركّبة على فيده وعقد المبارتِه، أو في ملكِه، المدى ذلك بالموضح الفلائق ؛ وصفةُ الانشاب أنّبا النخل والكّرم والنين والزيتون والرتان ، وغيرُ ذلك، يحدود ذلك وحقوقه، خلا الانتشاب ومواضع منارسها، فإنّها خارجةً عن عقد هذه الإجارة، لمدّة ... ؛ ويُحكّل كما تقدّم .

وأما المساقاة — فإنّه إن كتبها في ذيل الإجارة كتب ما مثالُه : ثم بعد ذلك ساقى الآجُر المستأجِر ... .. ويُكلّ •

وإن لم يكتبنا فى ذيلها كتب ما مشاله : ساقى فلان مالكُ الأنساب الآتى ذكرها فيه فلان بن فلان على الأنساب القائمة فى الأرض الآتى ذكرها فيه ، الجارى ذلك فيد فلان آلمبتدا بذكره ، وهى الأرض التى بالموضع الفلانى ، ومساحتُها كذا وكذا فدانا بالقصبة الحاكية ، وصفةُ الأنشاب المُساقى عليها أنها النخل والكرم وكذا وكذا وكذا بحسب عا يكون ، ويجيط بذلك حدود أربعة – وتُذكّر – مسافاةً صحيحةً شرعيةً جائزةً فافذة ، لمذة سنة كاملة ، أولها يومُ تاريخِه ، على أن يتوتى سقَى

<sup>(</sup>١) تغدُّم تفسير القصبة الحاكبة في الحاشبة رقم ٤ من صفحة ٩ ٩ من هذا السفر، فانظره •

 <sup>(</sup>۲) تقدّم بيان المراد بقوله «المعية» في الحاشية رقم ١ من صفحة ٩ ٢ من هذا السفر؟ فانظره ٠

<sup>(</sup>r) حَمَدُم بِإِنَّ المُوادُ وَ بِالْأَنْشَابِ » في الحاشةِ رَمْ ﴾ من صفحة ١٠٢ من هذا السفر، فأنظره ه

<sup>(</sup>٤) جواز المسافاة في غير النغل والكرم من الأشجار، كالسين والزيتون والرمان وغير ذلك، مذهب

ماك وأحد، وهواقديم من مذهب الشافعي، واختاره المأخرون من أصابه؛ والمديد الصحيح من مذهب الشافعي أنها لاتجرز إلا في النقل والنب؛ وقال دارد : إنها لا تجوز إلا في النقل خاصة جواهر المنزد ورقد ٢٢ من النسخة المخطوطة المفرطة بداو الكتب المصرية تحت رقم ١٣٦٤ فقه شانعي

(1) در في الله والمرابع و الله و إصلاحه بنفسه ، و بمن يستعين به ؛ ومهما أطلمه المسلم كَنْ تَعَالَى مَنْ تُمُوكَانَ مَفْسُومًا بِينَهِمَا عَلَى الْفُ جَزَّءً وَأُولُولُولُ الْمُبْتِدَا بذكره مالك الإنشاب، وباق "الأجزاء" لفلان آلمنى بذكره لمُساقى؛ وذلك بعد إخراج المؤن والكُلُّف وحقَّ الله تعالى إن وجب؛ تعافدا على ذلك معافدةً شرعيَّـة، وسَلَّم فلان المالكُ لفلان ٱلمُساتَى جميعَ الأنشابِ المذكورة، فنَسلَّمها منه للعمل عليها، وصارت يَبِيُّه وَحُوزُه؛ وذلك بعد النظر والمعرفة، والإحاطة بجبع ذلك علما وخِبرة .

وفي المسافاة على اللَّيف والسُّعف والكِرْناف خلاف : فإن كان يُعَسَدُ من الثمرة (ه) جاز، و إن لم يُعدُّ منها لم يجز .

وأما الوصايا والشهادةُ على الكوافل بالقبوضُ وما يلتحق بذلك ـــ فاذا أوصى رجل رجلا كتب ما مثالُه : هذا كتابُ وصِية آكتبه فلان، حذرا من

(٢) لم يظهر لنا وجه لأن يجعل تسائك بين واحد من الف بين وللدس بنية الأجراء؛ إلا أنه يحسل ان يرية أنَّ المَمَاثُلُ والعمامل مهما انفقا على شيء في قسمة النَّار فاتعاقهما جائز نافذ ، حتى لو انفقاعلي أن السائك بين واحد من ألف بيز وللعامل بقية الأبيزاء؟ وقد و رد عنل ذلك إيضا في جواهم العفود و وقة ١٣٤ ضمن هذه بإجارة وساناة ؛ وعبارته : «ومهما فتح الله في ذلك عنـــه إدراك عارتها فلمساق المسائل سهم واحد من حلة ألف مهم بحل ملكه ، والسناجر المساق تسعالة وتسعة وتسعون جوا محق عمله » .

(٣) في الأمل : ﴿ الهَامَةِ ﴾ ؛ وهو خطأ من الناسخ ؛ إذ لم تجد من معانيه ما يناسب السياق ، كما أننا لم نجد من الألفاظ المؤدَّة تنخى المفصود ما دو قريب في رسمه من الحروف الموجودة في الأصل .

(٤) الكرَّاف بكسر الكاف وضها: أصول السعف العاباط المراض الى إذا يست صارت أمشال الأكماف؛ أو هي أصول الكرب التي تبقى في الجذع بعد نضع السعف .

(٥) "جاز"، أي جازعقد المماقاة عنيه .

(٦) القبوض : جمع قبض؛ وصح جمع المصدر هـا بُّ عنبار عدد مرَّ انه .

 (٧) يلتحق بمنى يلحق كلمة مولدة؛ قال الصاغانى : لم أجده فيا دؤن من كتب اللغة طبيعتف ذلك أنظرتاج العروس مادة ﴿ لحق، .

هجوم الموت عليه ،وعملا بالسنَّة النبويَّة ، وآمته لا لأمر رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم . في الندب إلى الوصيَّة ؛ وأشهد على نفسه في حال عقله ، وتَوَمُّك جسمه، وحضور حبُّه، وثبوت فهيمه، وجواز أمره؛ وهواعالم بأركان الإسلام، عارف باحق والحرام؛ متمسَّك بكتَّابالله وسنَّة رسول لله صلَّى الله عليه وسلَّم؛ عالم الموت وحقيقته والقبر ومسألته؛ متيقَّنُّ بالبعث والنشور. والصَّراطُ والعبور؛ والجنَّة والنَّار، والخلود. والاستقرار، غيرُ محتاج الى تعلم ولا تكرر. أنَّ الذين له مَن الورثة المستعمَّةين . لميرانه المستوعيين لجميعه : زوجُّه فلانهُ بـــةُ فلان. الَّتِي لم تزل في عصمته وعَقد نكاحِه إلى الآن؛ وأولادُه منها، وهم فلان وفلان [وفلان]. بغير شريك لهم في ميراثه ولا حاجبٍ يحجبهم عن ٱستكماله ؛ وأَنْصَهَد على نفسه أنَّ الدَّى عليسه ازه جته كذا وكذا ـ ولفلان كذا وكذا، وأنذلك باق في ذتته ,لى الآن؛ وأنَّ الذي له من الدُّين على فلان كَذَوْكُذَا. وعلى فلان كذا وكذا، وأنَّ ذلك بأق في ذهنهما إلى لآن، وأنَّا لِخارى في ملكه كذاوكذا – ويعيِّن مالَه إن كان – , وأَشهَد على نفسه أنَّه دَّبِّر مُلُوكَه فلانا تديَّرا صحيحا شرعبًا؛ وقالله: "أنت حرّ بعد موتى، تفرح من ثلث مالي المفسوح لي في إخراجه"؛ وأشهد على نفسه أنَّه أُوصَى فلانَ بنَ فلان . وَجَعَن له أنه اذا نزل به حا.ث الموت ا لذي كتبه الله على خلقه، وساوَى فيه بين بريَّه، يحتاط على جمَّع موجوده، ويَقبضه

<sup>(</sup>١) في لأصر : "به" و ولمغة رسياق بفتصر بالد "نيند -

العالم الراية لهذا قوم صنى الشاعبية وسو العاجل عربي مسع له شيء يوضي فيه يبيت للناير إراء مسته والدية عددا المعرشرج اللهم وجرد من كلف لفقه وكذب وصلاء

٣٠١ - نجم انتوعت ملمني المراد هـ. في راجعه دام كنت حب ته الكات أفرت المرارد - والمدى المناج ومات بالمتح أم للكواره وهوالدي حمي ورجعها

الدارى الأصن داخلة برم العادار يقوله العاشرار برانز العسف يالمقاس لماهمات

<sup>(</sup>٥) - نندي د على لعبد على ديره أي تعليل عنه عوث سيده -

أمر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بطبع هذا الكتاب بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري

# المعيار المعرب

والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والاندلس والمغرب

> تأليف أبى العباس أحمد بن يحي الونشريسي المتوفى بفاس سنة 914 هـ

> > خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي

نشر وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية للمملكة المغربية

#### [بيع الحوت بالشعير والعصير]

وسئل ابن منظور عن أهل قرية شدالية فإن المعالج يخدم إليهم بالحوت، فإذا نزل في الموضع بجيء البعض من الناس بأوعيتهم بالشعير والعصير يأخذون من وعاء الحوات ويتنحوا (كذا) ناحية من الموضع حتى يشتري الأولاد والبنات وسائر الناس ويتم الحوت للمعالج، فإذا تم يجيء حينئذ المنحازون بالحوت الذي أخذوه من وعاء الحوات وبأوعيتهم بالشعير والعصير فيكتال الشعير ويزن العصير ثم يزن الحوت.

فأجاب: تأملت السؤال فوقه، والجواب بتوفيق الله سبحانه أن وجه بيع الحوت بالشعير أو العصير أو الطعام أن يكون حاضراً بحاضر يدأ بيد، فإن وقع التأخير فهو حرام، فعلى هذا يعمل ويعلم، وكتب أبو عمر محمد بن منظور.

### [مسألة في الشركة الجائزة في علوفة الحرير]

وسئل الفقيه الجعدالة عن الشركة الجائزة في علوفة الحرير؟.

فأجاب: تأملت السؤال أعلاه ووقفت عليه، والجواب أن الوجه الجائز في شركة العلوفة الذي لا ارتياب فيه هو أن يستأجر صاحب الورق من يجمم

له جزءاً مسمى من ورقه شائعاً أو معيناً أو يعلفه له بجزء آخر منها كذلك علمك الأجير بنفس العقد وذلك بعد ظهور صلاحها وحِلْيَة بيعها، ثم يكونان بعد العقد بالخيار بين أن تشترك في الزريعة ويعلفها الأجير مشتركة ويقتسماها حريراً وبين أن يعلف حظ صاحب الورق وحده على حدة ويفعل بجزئه ما شاء من بيع أو غيره، ويتبعها أحكام الإجارة في سائر الوجوه، هذا هوالي الوجه الذي لا شك في صحته.

وقد أفتى السيد ابن سراج رحمه الله بجواز الشركة فيها على حد المزارعة إذا دعت إلى ذلك الضرورة، ولم يجد صاحب الورق من يعملها له على الوجه

المتقدم ذكره، وكان ترك ذلك يؤدي إلى تعطيلها، فمن قلده لم يعترض، والسلام على من يقف عليه.

#### [فران ابتاع قصب فول ليحرقه فنزل عليه مطر فاخضرً وأثمر]

وسئل عن فران ابتاع من بدوي قصب فول ليحرقه على الخبز، والقصب باق قائم في الفدان على أصوله، فلما أراد مولانا سبحانه بنزول المطر في آخر السنة حَبِي القصب المذكور واخضر وتنعم وصنع فولاً، فتنازع فيه الدافي والبدوي، فلمَنْ يكون الفول؟ هل يكون للفران وعليه كراء المثل لرب الأرض؟ أو يكون لرب الأرض ويفسخ البيم؟ بينوا لنا.

فأجاب: تصفحت ما كتبت بمحوله ووفقت عليه، والجواب بتوفيق الله أن الفول حين اخضر وأخرج الحب انفسخ البيع فيه، فتكون غلته لصاحب الفدان، وعليه للفران الثمن الذي قبض منه فيه إن كان قد قبض منه شيئاً رده عليه، وكتب محمد الجعدالة.

#### [بيع الغرس يكون بأرض الحبس المطيلة]

وسئل عن الذي يطيل أرض الحبس لعشرين عاماً ويغرسها كرماً فبعد ستة أعوام أو ثمانية أراد بيع الغرس من غير، فهل يجوز ذلك أم لا؟ وهل يكون بيعه لما بقي من المدة أو يبيعه ولا يسمى ما بقي من المدة، بينوا لنا ذلك.

فأجاب: يجوز لمطيل أرض الحبس بيع غرسه قبل تمام مدته عن يقوم مقامه في تطبيل الأرض إلى تمام المدة، ثم يكون حكمه بعد تمامها كحكم الغارس.

#### [الحزاء كِرَاء على النَّبْقِيَّةِ]

وسئل ابن منظور عن رجل جزا قاعة من أناس على العادة في ذلك وابتناها دار عمل للفخار، وسكنها أعواماً، ثم إنه باعها بعد ذلك واشترط ان

الوصي بدفع ذلك من ما فا لزم الشراء، وإلا فسخ ورد البيع إذا انعقد على أنه للمحجور لدخول البائع على احكام المحاجبر، قال أيضاً الحكم في دعوى الجهالة من أخذ المتعاقدين أن لا معول على دعواه ولا على ما استدعي من الشهادة، وأن يعتمد على ما أشهد به في عقد المعاوضة من المعرفة والإحاطة، وقد سبق شهداء تكذيبه للشهادة المسترعاة، وبمثل هذا أفتي ابن رشد في نوازله في مثل هذه النازلة إذا كان في عقد التبايع معرفة القدر، ولا يلتفت إلى ما يدعيه من الجهل، وقال أيضاً وقفت على مكتوبكم، والحلاف في الغبن في البيوع معلوم واختار بعض المتأخرين أن يثبت للمغبون في نفسه أنه بمن يخدع في البيع والشراء في مثل ذلك المبيع لعدم معرفته بذلك

وقال أيضاً: إذا ظهر الغبن في القسمة بالأمر البين لأجل ما غاب على شهود السداد من الغبطة في بعض المواضع لكثرة شربه (كذا) فعن الواجب على القاضي أن يستدرك ذلك بما يجب، وإذا حصل في جهة المسجد في القسمة بالمعدلة كرم ونحوه فالواجب بيعه والتعويض بثمنه فيها يكون نظراً للمسجد، لأن الكروم إذا حبست ضاعت وذلك اتلاف على المسجد.

ولجهله بالقيم والأثمان، فإن ثبت له ذلك رجعَ وإلا فلا، وهو ترجيح لأحد

القولين بهذه الضميمة، وبهذا كان العمل عند القرطبين.

وقال أيضاً: وقفت وصل الله حفظ سيادتكم وعلو مجادتكم على مكتوبكم في المسألة التي سطرتم، وأولى ما يعمل فيها أن ينظر فيما باعه المتولي من الاملاك، فيا كان بيعه سداداً في تاريخ عقده مضى على حاله، وما كان فيه غبن فاحش وقت البيع فإما وتمي المشتري بقية القيمة على السداد وقت العقد وإلا حل يده ويعطي الثمن الذي دفع من التركة، هذا أعدل ما يعتمد عليه في النازلة.

وقال أيضاً: إذا انعقد في الوثيقة معرفة القدر فلا يلتفت إلى ما يقوم به أحد المتعاقدين من الجهل وإن ثبت أنه لا يعرف ما باع ولا قدره ولا مبلغه ولا يحدوزه ولا دخيله قط قاله ابن رشد في نوازله.

#### [وجه الشركة في علوَّفة الحرير]

#### وسئل الحفار عن الوجه الجائز في علوفة الحرير وشركتها؟

فأجاب: أقرب ما يفعل في الاشتراك في دود الحرير أن يمهل حتى تظهر الورق في شجر التوت ويحل بيعها، فإذا ظهرت جعل رب الورق حظه من الزريعة وجعل الأخر حـظه منها عـلى ما يتفقـان عليه من نصف أو ثلث أو ثلثين أو غير ذلك من الاجزاء، ثم يستأجره على خدمة حظه من الورق وجميع الورق لهما وكل ما يحتاج إليه من المؤونة في ذلك بتلك الورق وكذلك ما يحتاج إليه الدود التي للمستأجر من الورق، فتكون خدمة هذا المستأجر موزعة منها حظ في مقابلة خدمة نصيب شريكه ومنها حظ آخر فيها يعلق به حظه من الورق، ولا شيء في ذلك إذا كان الورق قد ظهرت وعمله معلوم فلا يبقى في ذلك شيء من الجهالة وما يحتاج إليه لذلك الدود حين خروجها وقبل تمام خروج الورق يخدم كل أحد دوده أو يستأجره بها حتى يتم خروج البورق، وذلك أيام يسيرة، ولا يبقى في هذا الوجه إلا اجتماع البيع والشركة، والأمر فيه قريب، والخطب يسير، وقد أجازها جماعة، وأما على ما يعمل سائر الناس في هذه المسألة فهو خارج عن القواعد الشرعية يلغي فيها الاستيجار بتلك الورق قبل أن تظهر ويلغى إذا كانت الزريعة من عند أحدهما الاجارة بشيء مجهول لأنه يخدم على أن يعطاه جزء من الحرير لا يدري هلم. يكون قليلًا أم كثيراً، فإذا ألقى حظه من الزريعة ارتفع هذا المحظور، وإذا عقد الاستيجار بينهما بعد ظهور الورق ارتفع المحظور الآخر، هذا أقرب ما يكون في هذه المسألة للجواز والقسمة بينها للحرير تكون بحسب ما كانت الزريعة بينها من النسبة، قاله الحفار.

## [حكم تربية دود الحرير بالأجرة تمِّا يخرج منها]

وسئل سيدي أبو اسحاق الشاطبي عن هذه المسألة وعها ذكر فيها أصبغ ابن محمد.

فأجاب: يظهر أن تربية دود الحرير لا تجوز أصلًا على أن تكون الاجارة

مما يخرج منه، لكن تجوز التربية على أوجه ذكر منها أصبغ بن محمد وجهين في جوابه الذي أشرت إليه، ومنها وجه يشبههما يفعله الناس، وذلك أن يخرج صاحب التوت جزءاً من الزريعة كالنصف مشلًا والعامل النصف الأخر ومستأجر صاحب التوت العامل بنصف ورقه بعد نظره وتقليبه على جميع الورق والقيام على علف الدود واعداد الألات التي بحتاج إلبها حتى ينتهى العمل ويقتسمان لوز الحرير على نسبة الزريعة إذا تساوت قيمة العمل مع قيمة نصف الورق أو تقاربت، فهذا الوجه يظهر أنه حائز، وفيه شبه من المزارعة، نعم يبقى النظر في مسألة، وهي إذا فنيت الورق الذي استأجرا العامل لنصفها واحتاجا إلى ورق تشتري أو يخلص العمل وفضل من الورق فضلة ما الحكم في ذلك؟ الحكم فيه أنهما إن احتاجا إلى زيادة ورق اشترياها معاً، ولا يجوز أن ينفرد صاحب النوت بالشراء كما أنه إذا بقي منها شيء فهي مشتركة، فإن باعها اقتسا ثمنها على نسبة الشركة بينها، هذا ما ظهر لي لما سألتم عنه، وأما ما ذكر أصبغ بن محمد فيه أن يستأجر صاحب التوت العامل بشيء معلوم يتفقان عليه من غير أن يكون له جزء من الحرير الذي بخرجه وإن شاء أن يخرجا من زريعة الدود ما أحبا فيكون ذلك بينهها على الجزء الذي يريدانه ويبتاع العامل من صاحب التوت من ورقه على قدر حظه من الزريعة بثمن معلوم يتفقان عليه ويخدم صاحب النوت حظه من الزريعة أو يستأجر العامل على خدمة ذلك بشيء معلوم من غير الحرير الذي يخرجه يتوافقان عليه، قاله ابراهيم الشاطبي وفقه الله.

#### [جواب آخر في المسألة السابقة]

وأجاب الأستاذ أبو القاسم بن سراج عن المسألة إذا كانت الـورق لانسان فدفعها لأخر يعلف عليها على الثلث للعلاف والثلثين لرب الورق والزريعة بينهها كذلك والمؤونة كلها على العامل بما نصه: الشركة في العلوفة إذا وقعت على الوجه المذكور يظهر أنها جائزة بشروط:

الشرط الأول: أن تكون الورق قد ظهرت وبدا صلاحها.

الشرط الثاني: أن ينظر إلى الورق ويجزرها ويعلم مقدارها بـالخزر تخمين

الشوط الثالث: أن يشترطا أنهما إن نفدت الورق واحتاجا إلى ورق آخر أن يشتر ياها معا من غير أن يختص احدهما بشراء دون الآخر.

الشرط الرابع: أن يكون العمل معلوماً بينها على حسب الشركة كما كان الشراء بينهما كذلك، فإذا لم تتوفر هذه الشروط فتمتنع، وإن توفرت فيظهر - والله أعلم - أنها جائزة قياساً على المزارعة وإن كانت رخصة، والقياس على الرخص مختلف فيه، ولكن البناء على القول بجوازه ظاهر في مسالتنا للضرورة والحاجة إليه، ولما يؤدي إليه من إضاعة المال في بعض الأحوال إن لم يعمل به، وقد علمنا من أصل الشرع مراعاة هذه المصالح في المزارعة والقراض والمساقاة، فكذلك مسألتنا، وقد قال مالك - رضى الله عنه - في بعض المسائل: لا بد للناس مما يصلحهم، فظاهر هذا الكلام أنه تراعى مصلحة الناس إذا كانت تجري على أصل شرعي، وروى سحنون أنه أحاز للرجل أن يدفع ملاحته لمن يعمل فيه بجزء معلوم منها. وإن كان بعض أشياخ المذهب اعترضها لأنها اجارة بجزء مجهول، وهذا بناء على الأصل، وسحنون رحمه الله راعي ما تقدم من الضرورة فيها والحاجة إليها، وروى ابن رشد المنع في مسألة الملاحة إن سموها اجارة، والجواز إن سموها شركة، وقول سحنون فيها دليل على جواز مسألتنا لما تقدم من شدة الحاجة إلى ذلك، ورأيت في بعض النوازل أنه حكى عن أصبغ بن محمد أحد فقهاء الأندلس المنع عن مسألة العلوفة وإن اشتركا في الزريعة، إلا أن يبتاع العامل من صاحبه الورق منها جزءاً على قدر حظه من الزريعة بثمن معلوم يتفقان عليه يخدم صاحب التوت حظه من الزريعة أو يستأجر العامل على خدمة ذلك بشيء معلوم من غير الحوير الذي تخوجه، وما تقدم من الجواز بالشـروط المذكورة هو البين - والله أعلم - لما تقدم، وأيضاً فإن إجارته لذلك إذا ابتاع العامل من الورق جزءاً بثمن معلوم يتفقان عليه واستأجره صاحب الورق في حظه من العمل باجارة معلومة إذا كان ثمن ما ينوبه من الورق مساوياً لما

يعمل لها العامل في الورق يرجع في المعنى إلى ما قدرته، لأنه إن أجاز المقاصة بينهما فقد آل الأمر إلى ما ذكرته، وإن لم يجز المقاصة فإذا أعطى كل واحدما قبله من الثمن فقد آل أحدهما أيضاً إلى ذلك، واظهار الثمن لا معنى له، وقاعدة المذهب اعتبار ما دخل باليد وما خرج منها، ولست على يقين مما روى عن أصبغ بن محمد لأنه منقول في بعض النوازل وإنما يقلد الامام فيها ينقل عنه بالرواية الصحيحة أو بالاستظهار، وكلاهما معدوم في مسألتنا فيبني على ما تقدم مما يدل على جوازها، قاله ابن سراج وفقه الله.

## [الشركة في العلوفة على أن يكون الورق على واحد والخدمة على الأخر]

وسئل عن الشركة في العلوفة على أن يكون الورق على واحد وعلى الأخر الخدمة، وتكون الزريعة بينهما على نسبة الحظ المتفق عليه.

فأجاب: العلوفة على الوجه المذكور المسؤول عنها أجازها بعض الفقهاء، فمن عمل به على الوجه المذكور للضرورة وتعذر الوجه الأخر فيرجى أن يجوز، قاله ابن سراج، وقال أيضاً وأما السابعة (كذا) وهي مسألة العلوفة بورق التوت على ما جرت به عادة الناس عليه اليوم فإن كان يجد الانسان من يوافقه على وجه جائز مثل أن يقلب العامل الورق ويشتري نصفها مثلاً من صاحبها بعمله وما يحتاج إليه من الورق إن نفدت يشتريانها معاً أو يشتريها صاحب الورق من غير شرط في أول العاملة وأن يشتريها وحده فيرجع نصفها له مثلاً بنصف عمله فإن وجد من يعمل هذا فلا يجوز له أم يعمل ما جرت به عادة الناس اليوم على مذهب مالك وجمهور أهل العلم ويجوز على مذهب أحد بن حنبل وبعض علماء السلف قياساً على القراض والمساقاة، وأما إن تعطيلها ولحوق الحرج واضاعة المال فيجوز على مقتضي قول مالك في اجازة تعطيلها ولحوق الحرج واضاعة المال فيجوز على مقتضي قول مالك في اجازة الأمر الكلي الحاجي والسلام عليكم.

وسئل الفقيه أبو الفضل راشد عمن باع أو ابتاع بيعاً فاسداً عرضاً أو أرضا هل له الأكل ولغيره من غلة ذلك أم لا ؟

فأجاب: أما السلعة المشتراة شراء فاسداً فلا يجوز الأكل منها ولا من غلتها قبل فواتها بحال، لأن البيع الفاسد لا ينقل العلك وإنما ينقل الضمان خاصة، فهي على ملك بانعها وضمانها من قابضها بعد العقد الفاسد كرهن ما يغاب عليه وعاريته، فإذا فاتت وتعلقت القيمة بذمة المشتري أو المثل فيها له مثل جاز أكل الغلة والأصل، وقبل أفوت فلا ، لأنه مأمور بنقض العقد الفاسد، ورد ذلك على بائعه في كل وقت، وإن لم يرد الغلة فإنها تطبب له بعد نقض البيع، فاعلم ذلك.

## [حكم مَنْ باع داراً وبها دالية امتدت فروعها على دار أخرى]

وسئل الفقيه القاضي أبو على الحسن بن عطية الونشريشي رحمه الله عمن باع داراً له وفيها دالية امتدت فروعها على دار له أخرى واستثنى الفروع لنفسه ولم يوقت لاستثنائه وقتاً ووقع الإشهاد عليه وعلى المشتري بما ذكر.

فأجاب: مقتضى الفقه عندي عدم الجواز، وبيان ذلك أن القاعدة أن من ملك أصلاً له ثمرته، ومن ملك الإناث له الولادة، قال في المدونة وإن فلس رب الحائط لم تفسخ المساقاة كان قد عمل أم لا ، ويقال للغرماء بيعوا الحائط على أن هذا مساقى فيه، زاد ابن يونس كما هو ، قبل لابن القاسم لم أجزته؟ ولو أن رجلاً باع حائطه قبل الإبار واستثنى ثمرته لم يجز ذلك، قال: هذا وجه صاف فيه، زاد ابن يونس وليس هذا عندي استثناء ثمرة، وعيدية أبن يونس صحيحة، لأن الثمرة وجبت قبل البيع لغير"البائع وهو المساقى، زاد ابن يونس وقال غيره: لا يجوز، ويوقف إلا أن يرضي العامل بتركه طرح سحنون قول غيره، قبال يجوز بيعه في التغليس لعلة الضرورة، وقال في كتاب ابنه إنما يجوز إذا كانت المساقاة سنة واحدة لجواز بيم

# المُزَارَعةُ والمُغَارَسَة والمُسَاقَاةُ والشَّرِكة والْقِرَاض

[ الاشتراك في الزّرع على أن يحرث كل واحد في بلده]

وسئل أبو علي القوري عن رجلين اشتركا في الزرع في بلد فحرث كل واحد منهما في بلده ويشارك صاحبه في حرثه .

فأجاب: الشركة فاسدة ، ولِكُلِّ واحد منهما مَا زرع دون شريكه ، وبه أفتى ابن عرفة . قبل ولا يأتي إلاَّ على مذهب سحنون في شركة الخلط وهو أيضاً أصله في عدم جواز اجتماع نوع ذلك في القسمة ولو قربت مسافته . وقد يتخرج ذلك على مسألة القسمة .

وأجاب ابن حيدرة بالجواز، وهو ظاهر المدونة من كتاب المساقاة في مساقاة حائطين في بلدين على جزء واحد.

وسئل بعض الفقهاء عمن زرع أرضه ونبت زرعها ثم أخذ شريكا بيده يعمل معه بسهم معين ، فخدم معه زماناً ثم فرَّ فأتمها صاحب الأرض بيده أو باجارة . هل تكون هذه الشركة جائزة وله النصيب وعليه مثل الاجارة ؟ أو فاسدة وليس فيها إلا إجارة ما عمل خاصة ؟

فأجاب : هذه شركة فاسدة ، وله الاجارة فيما عمل ، ولا يلزم تمام العمل لفسادها .

[ من قلب أرضًا ثم اشترك مع آخر على أن يزرعا هذه الأرض وغيرها ]

وسئل السُّيُوري عمن قلب أرْضاً ببقره ثم اشترك هو وآخر على أن يزرع هذه الأرض وغيرها ويعاودوها بزوج بينهما ويحط عنه ما يخصه من أجرة القلب وحرث الأرض وغيرها . فلما أن كان وقت الحصاد أراد الذي قلب الأرض أن يستبد بالزرع لأجل القليب السَّابق خاصة ، وما سوى ذلك فهو شركة بينهما فيها وفي غيرها ، وأنكر أن يكون وهبه نصف القليب ، فهل له مقال أم لا ؟

فأجاب: زرع القليب بينهما كغيره، ويرجع صاحب القليب على شريكه بنصف أجرته بعد يمينه أنه ما وهبه إياه . وفي سماع عبد المُلِك أبن الحسن : إذا أخرج أحدهما الأرض والآخر العمل والبذر بينهما فادَّعى العامل أنه أسلفه نصف البذر من عِنْده فإنه يصدّق ويحلف وقد فسدت الشركة. وعن أشهب إذا قامت بينة لأحدهما أنه الزارع وأن البذر في يده فيحلف ويرجع بنصف البذر على الآخر. وعن سحنون إذا اختلفا بعد طيب الزرع فقال العامل بيننا وتساوينا في الزريعة، وقال رب الأرض الزرع لي وإنما وَاجِرتُك ، فإن عُرفتِ الزريعة أنها من عند أحدهما فالقول قولُه مع يمينه ، وإن لم يعلم مخرجها فالقول قول العامل ، لأن العادة في شركة الناس أن العامل يخرج البذر أو نصفه إن أخذنا بقولنا أخرج النصف ، وإن أخذنا بقول غيرنا أخرج جميعها ، وهو الغالب من فعلهم . وكذا لو كان العامل لا يُعرف بملك بقر ولا زرع وإنما يُعْرِفُ بالإِجارة فهو مثل صاحب الزوج المعروف بالعمل ، إلَّا أن يكون أجيراً معروفاً بالاجارة فالقول قول رب الأرض ، إلا أن يأتي الأخر بما يدُّل على كذب رب الأرض . وعن سحنون وابن حبيب : لو اختلفا بعد القليب عند المزارعة فقال العامل القليب على والعمل بعد ذلك والبذر بيننا والأرض عليك ، وقال رب الأرض بل العمل كله عليك ، فالقول قول المدعي الاعتدال والصحة في معاملتهما ، وإن لم يدع أحد الاعتدال فتصح الشركة بالاعتدال ، وإن فات الزرع فهو بينهما بقدر البذر ويتراجعان في الأكرية . وعن بعض القرويين : إن اختلفا قبل العمل تحالفا وتفاسخا .

[أرض مشتركة بين ورثة زرع أحدهم منها قدر نصيبه] وسئل أبو حفص العطار عمن لهلك وترك أرضاً فزرعها أحد الورثة وبقي منها مثل حظ الباقين من الورثة .

فأجاب: ليس على الزارع كراء لأنه إنما زرع حصنه. قبل له: فلو فأجاب: ليس على الزارع كراء لأنه إنما زرع حصنه. قبل له: فلو كان مركب بين رجلين فوجد أحدهما ما يوسق فيه من ماله ولم يجد شريكه ؟ فقال: ليس هذا مثل الأرض على حالها. وعن ابن لبابة: إذا مات الرجل في إبان بغير شيء ؟ والأرض على حالها. وعن ابن لبابة: إذا مات الرجل في إبان الزراج فورج بينا ولكم بزوجه وزريعته، فلما كان أوان الحصاد قال الذي لم يعمل: الزرع بينهم وللعامل أجره. وقال العامل الزرع أو قحطت الأرض زوجكم، إن الزرع بينهم وللعامل أجره. ولو عطب الزرع أو قحطت الأرض كان على العامل قبمة الزرع ومكيلة الطعام، وفي الجدار لعيسى في المرأة تزرع أرض زوجها بيذره ويقره أن الزرع لها إذا قالت إنها زرعته لنفسها، تزرع أرض زوجها بيذره ويقره أن الزرع لها إذا قالت إنها زرعته لنفسها، وعليها كراء الأرض والبقر ورد الزريعة إن كان من طعام الزوج، فإن عطب في عير عملها لم تضمن، وبه العمل، وقول ابن لبابة خطأ.

## [ شريكان في الحرث أعطى أحدهما الآخر تبنأ ، وقام الآخر بعمل ثم إختلفا ]

وسئل بعض المتأخرين عَنْ شريكين أحدهما بقره والأخر يده ، فَفَنِي بَيْنُ البقر فأعطاه شريكه بَينًا للبقر على السكت ، وصاحب البقر يدق الطوب لينًا النووج ، فطلب كواء بده وطلب الأخر ثمن بَيْنه .

فأجاب: الظاهر أن كل واحد منهما منطوع بما أخرج ، فإن ادَّعى ربُّ التبن أنه ما أعطاء إلا ليرجع بثمنه حلف على ذلك وقوم وأخذ تلك القيمة ، ويحلف أيضاً الآخر أنه ما دق الطوب إلا بالأجرة وتُقُومُ خدمته ويُعطى تلك القيمة .

## [شريكان لأحدهما بذر وللآخر بقر والأرض بالكراء]

وسئل عن شريكين لأحدهما الزريعة وللآخر الأرض والبقر ، والأرض بكراء ، ولم يذكرا عملًا ، فنولاه رب البقر إلى أن صار حبًا مدروساً فطلب صاحب العمل رَبَّ الزريعة بنصف كراء جميع المؤنة إلى آخر اللـرُس .

فأجاب: يحمل على الطوع وإن أنكر حلف أنّي ما فعْلَتُ ذلك إلا لنرجع ويعطى نصفِ قيمة المؤنة. والجاري على ما تقدم أن ينظر إلى المعادلة، فمن ادّعاها فالقول قولُه والآخر مدع للفساد.

## [شريكان قلبا أياماً ثم افترقا، فحرث أحدهما القليب]

وسئل عن شريكين فعلا أياماً ثم تشاجرا فافترَقا فعمل أحدهما إلى الميالي . وزرعه فطلبه الآخر في أجرته في الميالي .

**ناجاب**: إن كان فعلاه يبقرهما فله أجره، وإن كان ببقر أحدهما وترك صاحبه الميالي فلا طلب له بعد ذلك، وإلا رجع عليه بقدر قيمته. فإن اختلفا فيها نظر أهل البصر في ذلك.

وسئل عن شريكين قلبا الأرض وحرثا بعضها بزريعة فُولٍ ونحوه ثم ، افترقا وقسما بقية الميالي محروثاً معاً ، فجاء زرع أحدهما أجود من الأخر فادعى الأخر الشركة .

فأجاب : ما كان زرعاه فهو بينهما ، وما انفرد به كل واحد فهو له .

[ خمّاس قلب بعض الأرض ثم ذهب للعمل مع آخر]

وسئل عن خماس قلب بعض الأرض ثم عامله آخر فمشى معه ثم جاء بعد ذلك يطلب أجرة ما حرث .

فأجاب : إن خرج وشارك الغير باختياره فلا شيء له ، وإن طرده فله أجر ما سبق ، ينظر في قيمة ذلك أهل الفلاحة .

وسئل عن خماس شوط على رب الزرع أن كل ما يعاونه به فلا يوجع عليه فيه بشيء ، فعاونه ثم طلب أجرته من الخماس .

فأجاب: إن ثبت شرطه لزم ولا يرجع عليه بشيء ، وإلا حلف أنه ما كان ذلك منه إلا ليرجع به ويعطى قيمة ما عمل . وإن قال أردت راحة بقري وفراغي قبل الناس وإنما طلبته بذلك لشحناء وقعت بيني وبينه ، أو قال تطرّعت بإعانته فلا يرجع عليه بشيء ، وهو همة . قيل في صحة الشركة بشرط إشفاط الاعانة نظر .

وسئل عن خماس لم يقع له شرط الإعانة فحرث الخماس ما قدر عليه ، فلما رأى صاحبُ البقر عجزه عن بقية الأرض ربط معه زوجًا ، حتى كملت الأرض فطلبه بأجرة الإعانة .

فأجاب : إن تطوع بالإعانة فلا شيء له ، وإلاً حلف ويأخذ ما يعطيه أهلُ المعرفة .

وسئل عن (صاحب) فدادين فشارك خماسا فيها وقال نقُدِرُ على حوث جميعها ، فلما حرث رآه أنه لا يقدر على إتمامها ، فربط معه صاحب الزرع زوجاً آخر . فلما تمَّ الحوث قال له صاحب الزرع نكون معك شريكاً في خماستك بقدر ما أعنتك وطلب الآخر ما يصح بالشرع في الشركة .

فأجاب : القول قوله لأن الشركة تلزمُ بالعقد ، ويكون رب الزرع على ما تقدم إنْ تطوّع فلا شيء له ، وإلا فله أجرة الإعانة . قيل وعلى عدم لزومها ليس له من 0ِرع الإعانة شيءٌ ، وصاحبه أحق به .

## [الشركة المتضمنة للسلف فاسدة]

وسئل عن شريكين اشتركا على أن يخرج أحدهما الزريعة على أن يكون على الأخر نصفها ، وأخرج الأخر البقر ، والعملُ والارضُ لغيرهما .

فأجاب : الشركة فاسدة من أجل شرط السلف ، ويؤخذ السلف من الجملة ، والزرع بينهما على السوية ، ويرجع من له فضل على صاحبه .

[ إذا قال خمّاس لأخر : شاركني وأشاركك ]

وسئل إذا قال خمَّاسُ لخمَّاس شاركني وأشاركك خِمَاسَتَنا .

فأجاب: لا يجوز ذلك لأنها شركة بالعمل مع اختلاف المكان. ولو شرط الخماس السلف لكان له أجرُ مثله فيما عمل. وإذا ذهب الخماسُ من تُلِقًاء إنهمه فلا شيء له ، وإذا قال لشريكه عليك اليوم أجرة الحصَّادين وعليُّ الغذاء والعشاءُ ، وهذا معلوم عندهم قبل هذا اليوم ، فهو جائز . وإن أتى هذا بدقيق وصاحبه كذلك وخلطاه للحصاد والمؤنة عليهما فهو جائز . ومثله ما يقع اليوم يأخذ من الزرع من الفذّان ويعملون معه معيشة الحصادين فهو جائز : وإنَّ أضافوا إلى ذلك ما يأتي به كل واحد من الإدام واتَّحدَ فجائز ، ولو اختلف ففيه نظر ، مثل أن يطعم هذا باللحم والأخر بالزيت أو اللبن بشرط . والصوابُ أنه كالشركة بالطعامين المختلفين إذا أخرجا ذلك . وأمّا إذا كان أحدهما يُغذِّي والأخريُعشِّي أو أحدهما يقوم بوظيفة البوم غداء وعشاء ويقوم الآخر في يوم آخر بذلك ، فقد اختلف المتأخرون من التونسيين في ٠ ذلك ، فذهب ابن حيدرة إلى منعه مطلقاً ، وذهب ابن عرفة إلى أنه إن اتحد ما يخرجه كل واحد منهما ولا يكون من باب أسلِفني وأسلفك ، ويكون الأول هو أولى على كل حال جاز . قبل : هذه المسألة شائعة في القيروان وأحوازها ، وهو ظاهر العبدونة من كتاب المكاتب من مسألة إذا حلَّ نجمٌ من نجوم المكاتب فقال أحد الشريكين لصاحبه بَدَّنْني به فقد مرَّثْ في مسائل القسمة قبل هذا .

[ إذا أخرجت الأرض خمسة أوسق فلا زكاة على الشريكين حتى يبلغ كلّ واحد النصاب ]

وسئل أبو عمر الإشبيلي عمن أعطى أرضه مزارعة صحيحة على

فأجاب: لا زكاة على واحد حتى يبلغ نصيبه ما تجب فيه الزكاة ، بخلاف المساقاة والقراض ، لأنهما إنما يزكيان على مِلْكِ صاحب الأصل بدليل الحوائط المحبسة على قوم بأعيانهم أن الزكاة تجب ولو لم يكن إلاً خمسة أوسُق، لأن الاصل لواحد فعلى مِلْكه يزكّى .

وسئل عن رجل دفع ثمانية عشر قفيزاً فمحاً لثلاثة رجال على أن يكون ثلث القمح يقابل العمل، والثلثان يخرِجهما في الصيفية والزرع بينهم على السواء.

فأجاب: الشركة فاسدة ، فإذا وقع فالزرع بينهم كما شرطوا ، ولمُسلِّف الزريعة أخذها من أصحابه ويرجع من له فضل على صاحبه .

# [ المزارعة كالإجارة في قول وكالشركة في قول آخر ]

وسئل ابن زرب<sup>(1)</sup> عن المزارعة هل تنعقد بالعقد أم لا؟

فاجاب بأنها تلزم بالعقد كما روى عن ابن القاسم ابن الحاج ، ووقع المحكم به ، وبه كان يفتي أصحابنا ابن رشد وأصبغ بن محمد وابن حرمون (كذا) . والمزارعة كالإجارة في قول فلا يخل مقارنتها بالبيع ، وهي كالشركة في قول ، فلا نرى أن تبلغ بالبيع الذي ذكر مبلغ الفسخ لاختلاف الذي ذكرنا في أصل المزارعة وأنها لم يشترطها إلا في الأصل من الأرض المبيعة . وإنما منع من أحد قوليه من الشركة حتى يُعتبلاً ، لأجل أنه لما كان لكل واحد منهما أن يدع وإن قلت الأرض ما لم يزرعها أخاف أنه إنما بذل صاحب الكثير ما بذل ليدوم معه على الشركة ، فإن دام الكنع وإن ترك أخذ مال صاحبه باطلا فهو غَرَد . ومن جعلها تلزم بالعقد كالإجارة فيجيز هذا . والمزارعة المنعقدة اليوم بقرطبة الجزء لرب الأرض ويجعل زريعته ويجعل العامل لوب الأرض

<sup>(1)</sup> في نسخة : ابن رزق .

مثقالًا على الزوج، فيتخرج جوازها على قولين. فمن جعل المُزارعة كالشركة فلا يجيزها إلًا على التساوي، ويمنع من هذا لِغَرْره.

#### [إذا مرض الخماس أو سافر إلى موضع بعيد أثناء الحرث]

وسئل سيدي مصباح عن الخماس يمرضُ أو يسافر إلى موضع بعيد، وذلك أثناء الحرث فيأخذ رب الزوج خمّاساً آخر على وجه الشركة أو يستأجر من ماله لتمام بقية الحرث ونيته أن يختص ببقية الحرث دون الغائب والمريض ، فيصح المريض أو يُندّم الغائب فيطلب الدخول في بقية الحرث ويدفع للعامل قيمة عمله . فهل يغلب حق الأول بناء على القول بأن الشركة تلزم بالعقد كالإجارة؟ أو يغلب حق الثاني ويكون الزرع له بناء على القــول بأن الشركة لا تلزم بالعقد إلا فيما بذر ، ولا تلزم فيما لَمْ يبذر؟ وكيف إن كان قيام الخماس الثاني في المسألتين بعد خروج الإبان؟ هل هو كقيامه في الإبان ويكون الحكم واحداً أو يفترق؟ وهل يغلب في هذه المسألة شائبة الإجارة فيُسْلَكُ بها مسلك الأجير يمرض أو يأبقُ لمّا كان الخماس باع منافعه بجزء من الزريعة ومن عمَلِ البقر وغير ذلك ، وحبس ما باع حتى فات , ما اشترى له ، فيُخَيِّرُ صاحب الزرع بين أن يفسخ الشركة عن نفسه في تلك المدة أو يغرمه قيمة المنافع وتُثْبُتُ الشركة ، أو يُقدِّر الخماس الثاني وصاحب الزوج كالغاصب لحصة الخماس الأول من الأرض وغير ذلك ، فيفرق بين أن يكون قيام الأول في الإبَّان فيكون على حقه ، وإن كان بعد خروج الإبان لم يكن له شيء . وكيف إن كانت العادة عندهم أن الخماس لا يكون له شيء من التبن كالمادة بحُوْز مكناسة ؟ فهل تكون العادة كالشرط المصرح به فيصح العقد وتفسخ العادة ويأخذ نصيبه من التبن؟ وقد نزلت عندنا وأشكل علينا الحكم فيها ، فطلبنا جوابكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فأجاب : أكومكم الله تعالى . إذا كان الأمر على ما ذكرتموه فما حرث

رب الزوج في مرض خماسه أو غيبته لنفسه فهو له . وكذلك إن أخذ خماساً آخر فحرث في مرض الأول أو غيبته فلا شيء فيه للأول ، وخمسه للثاني على مذهب ابن القاسم أن الشركة لا نلزم بالعقد ، وأن لكل واحد من الشريكين أن ينزع عن الشركة ما لم يبذر . كذا روى عنه أصبغ . قال ابن رشد : وهو معنى ما في المعدنة إلا أن يكون الخماس الذي مرض أو غاب له جزء في الأرض بأن يكون عليه جزء ملازمها ، فها هنا إن صح في الإبان أو قدم فيه وتحاكم مع شريكه في الإبان حكم له بالزرع على حكم من غذا على أرض غيره فزرعها ، فإن قام بعد الإبان فليس له إلا الكراء . وكذلك يأتي عكون قيامه في الإبان أو بعده ، لأنه غلب على شركة الحرث ما اشتملت عليه يكون قيامه في الإبان أو بعده ، لأنه غلب على شركة الحرث ما اشتملت عليه من الإجارة ، وكان الخماس عنده ملك خمس منافع الأرض وخمس منافع البقر وخمس منافع عبد الله اليالصوتي . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

## [ إذا زرع الخماس قطناً يبقى أصلُه في الأرض سنين ، فهل ينقضي حقه بمرور عام؟]

وسئل سيدي مصباح عن شركة الخماس يزرع قمحاً وشعيراً وقطنية وقطناً فيهم ذلك كله ويأكل كل واحد حصته من الزرع ومن غلة القطن ، فهل تنقضي الشركة بينهما في القطن بقسم غلته كالزرع ولا يكون للخماس حق في أصوله ؟ أو تكون الشركة بينهما في القطن قائمة ما دام أصله قائما ؟ وقد ذكر أرباب القطن أن أصوله تقيم في الأرض الثمانية الأعوام والعثين ، وأن غلته تُغل في العام الأول ويكثر بعد ذلك ، فهل يجري حكم الشركة في النطن على حكم الشركة في الزرع وتنقضي بقسم غلته أول عام ؟ أو تبقى الشركة بينهما ما دام أصله قائماً بالأرض ؟ أو يجري على حكم المعارسة لما كانت أصوله تقيم في الأرض ، المدة المذكورة ، وتكون شركة فاسدة في

الزرع والقطن ، أو في القطن دون الزرع ، أو يفرق بين الموضع الذي يزرع فيه في كل عام ولا يبقى أصله قائماً فيجري على حكم الزرع ، وبين الموضع الذي يقيم بالأرض المدة المذكورة أو دونها ويُستُونه العادي عندهم فيجري على حكم المغارسة ويعتبر فيه ما يعتبر في المغارسة أم لا ؟ جوابكم في ذلك فصلاً فصلاً مأجورين إن شاء الله . وقد أشكل ذلك علينا والمسألة المذكورة ارتفع فيها الخصام إلينا من بلادنا تادلاً (1) والسلام عليكم .

فأجاب: هذه المسألة وقف فيها شيوخنا رضي الله عنهم.

أما الفقيه ابن عبد الكريم فقال أولاً إمًّا أن يكون العمل في القطن المذكور باقياً فتكون حصة الخماس باقية ، وإلاً فلا يكون له شيء . ثم قال آخر كلامه : هذه المسألة لا جواب لها عندي .

وأما الفقيه القروي<sup>(2)</sup> فقال إما أن يكون نصيب الخماس في الزرع والقطن على جزء مُتفق أو مختلف، فإن كان مختلفاً فالشركة فاسدة، وإن كان متفقاً فتجوز، ولا تخلو حصته من القطن من وجهين : أحدهما أن تكون عادتهم أنه يأخذ معه إلى انقضاء الأصل، ثم قال آخر كلامه وهو على الكُرْسي هذه المسألة لا نعرف الجواب فيها.

وأما الفقيه اليزناسني فقال مسألة القطن هذه لا نعرفُ الجواب فيها . ومثله قال سيدي عبد المؤمن .

[ العادة ببلاد الهبط أنّ القطن تستمر غلته نحو 20 سنة ]
وأما النقيه السَّطُيُّ فقال : الشركة إلى أعوام كثيرة لا تجوز . ثم قال
أخروني حتى أنظر . أكرمكم الله تعالى أي إذا كان الأمر ما ذكرتموه ، فالجواب
في شركة المزارعة والقطن مفترق ، فتجوز في البلد الذي تنضُّ غلته وتنقضي
في العام الواحد كالحبوب والقطاني والذرة والمقاتي ، ولا تجوز في البلد

الذي فيه القطن على خلاف ذلك . والعادة عندنا بالهبط أن القطن يغتل العشرين سنة وما قاربها . فما كان منه في البلدان كذلك فهو كالأصول الثابتة لا تجوز مزارعته إلا على وجه المغارسة كما أشرتم إليه . وهذا كقولهم في المساقاة إنه في الموضع الذي يجنى سنين تجوز مساقاته وإن لم يعجز عنه ربه ، وهو ظاهر المدونة ، وقد عطفه فيها على المساقاة في الأصول الثابتة ، وهو نص ما في كتاب محمد . قال ابن يونس : وهذا لأنه يجني عندهم سنين . وأما عندنا فليس له أصل ثابت فلا تجوز مساقاته . إلا أن يعجز عنه ربه كالزرع . وهذا بعض ما وقفت عليه في بعض التعاليق أنه لا يجوز المرازعة القطن والزرع في البلد الذي لا تجوز فيه مزارعة لم تعمل المزارعة المزارعة القطن والزرع في البلد الذي لا تجوز فيه مزارعة لم تعمل المزارعة في الزرع ، ويمضيان فيها على ما شوط ، ويرجعان في النظر إلى إجازة المثل للخماس . وهذا كرواية ابن القصار في الصفقة إذا جمعت حلالا وحراماً أنه يمضي منها الحلال ، ورجحه اللخمي إذا كانت صفقة الحلال كثيراً أو كانا سواء ، وبالله التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

## [اشتركا في الحرث على السواء ثم غاب أحدهما]

وسئل الفقيه أبو محمد سيدي عبد النور الشريف العمراني عن رجلبس المتركا في الحرث على أن يتساويا في البقر والآلة والأرض والزريعة ثم شرعا في العمل وعقدا الشركة على ذلك ، ثم بعد عقد الشركة غاب أحد الشريكين وتولى الآخر العمل بحكم النيابة عن نفسه وعن شريكه ، فلما حضر الشريكان عند قسم ما أفاء الله به عليهما حاز أحد الشريكين وهو المتولي للعمل لنفسه شيئاً من ذلك الزرع وقال هذا حرثي لنفسي بزريعتي لم تعطني شيئاً فهو خاص بي دونك ، فقال شريكه إنما جميع ذلك بيني وبينك كما وقع من العفد خاص بي دونك ، فقال الأرض والبقر والآلة مشتركة بينا إلا أن هذا الذي أردت الأول بينا ، وكانت الأرض والبقر والآلة مشتركة بينا إلا أن هذا الذي أردت أن تختص به دوني لكون الزريعة كانت من عندك فيه إنما كانت منك سنة ،

<sup>(1)</sup> في نسخة : تازا .

<sup>(2)</sup> في نسخة : القورى .

لكونك لم تطلبها مني حين الزرع، إذ لو طلبتها لأعطيتك إياها . فأجبنا كيف يكون العمل .

فأجاب: إذا كان العمل كما ذكرتم فكل ما ذكر المتولي للعمل أنه حرثه لنفسه بزريعته فهو له ، لا يدخل معه الشريك الأخر بحجة ، وعليه لشريكه الذي لم يدخله في الزرع قيمة نصف كراء تلك الأرض الذي حرث فيها ، فإن كان الحارث بالبقر ليس أجيراً لهما كان له نصف كراء الأرض وضف كراء البقر في حرثهما ، وإن كان المتولي منهما للحراثة ما تولى القيام على ذلك إلا لمكان ما اختص به فله عليه نصف أجْرِه في الذي تولى من التبصرة للخمي . قاله عبد النور العمراني .

## [ من بَعَثَ إلى آخر أنَّه أسلف له وسق قمع وحرثه له ]

وسئل الفقيه القاضي أبو سالم إبراهيم بن محمد بن إبراهيم اليزناسني عن رجل بعث إلى رجل آخر فقال له إني أسلفتك صحفة زرع حرثتها لك ، فإن أنت قبلت ذلك فعرفني به . فبعث إليه الرجل الأخر أن قد قبلت منك ذلك . فهل يجوز ذلك ويلزمه ما حرث من الزرع له ؟ بيّنوا لنا ذلك ولك الأجر .

فأجاب: اختلف في هذه المسألة فقال ابن القاسم في العتبية في مثل هذه المسألة إن الرجل الذي حرث له الحرث مخير إن شاء كان عليه السلف وكان له الحرث، وإن شاء رد ذلك ولم يقبل السلف ولا يكون عليه شيء. ولابن القاسم أيضاً أن ذلك لا يجوز لأن الزرع لزارعه، وقبل يُنتظر بالزرع حتى يدرس فيرد منه السلف وما فضل كان للرجل الذي أقر له به صاحبه أنه زرعه له. وقال ابن يونس هذا الخلاف إنما هو فيما يحب به الحكم والقضاء، وأما المستفتي فيقال له إن كنت تعلم أنه صدق في أنه زرع لك فادفع إليه الزريعة وخذ الزرع، وإن كنت تعلم أنه كذب وإنما زرع لنفسه فلا يجوز لك أن تدفع زريعته وتأخذ عند ضمها(1) ما حرث، وإن لم يكن عندك يجوز لك أن تدفع زريعته وتأخذ عند ضمها(1)

يقين بأحد الأمرين فوجه الخلاص ما تقده في الوجه الثالث من أنه يبرك الزرع حتى يحصد فيستوفى منه الزريعة وما فضل فللمزروع له . انتهى . فإذا كان المزروع له يعلم صدق صاحبه فرضاء بذلك جائز وتكون الزريعة سلفاً عليه حصل له شيء من الزرع أم لا .

### [الخمّاس بجزء مسمّى مما يخرج من الزرع]

وسئل الفقيه القاضي أبو عبد الله إبن شعيب بن عمر الهنتاتي الهسكوري ـ رحمه الله \_ عن مسألة الخماس بجزء مسمى مما يخرج من الزرع هل يجوز أم لا؟ وهل ينتهض عذراً في إباحة هذه الرخصة تعذَّرُ من يدخل على هذه الأجرة أم لا؟

فأجاب: الإجارة بيم من البيوع يُحلها ما يحل البيم ويحرمها ما يحرم البيم ، وحقيقتها ترجم إلى بيع منافع على جهة التأبيد ، والمبيع في الصورتين المنافع ، والمبيع يرجع إلى بيع منافع على جهة التأبيد ، والمبيع في الصورتين المنافع ، والمنافع هي محلها لا تختلف في شيء من ذلك ، فكما لا يجوز بيع الزرع قبل أن يخلق فكذلك لا تجوز الإجارة به ، ولا فرق إلاً وقوع أحدهما ثمناً والآخر مثمونا ( )(2) والفوائد ما ذكرتموه من عدم المساعد على ما يجوز على فسادهم ، فإن حاجة المحيف للقوي أشد ، وإهمالُ الشريعة لا تنبهض عذراً في إباحة المحرم ، فارتكاب الكبيرة لا يناسب التخفيف ، فوفع عن التكليف . قال الله العظيم : فائم الذينَ أَرْسِلَ إلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلُنُ المُرْسَلِينَ فَلَنْقُصَّنَ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ وما كُنَّا فَلَيْسِين ، والوزُنُ يُؤمِنْذٍ الحَقَّ . وَالله ولي الهداية والتوفيق .

قال سيدي أبو القاسم البرزلي : ووقعت هذه المسألة في القيروان قديماً وحديثاً فكان شيخنا أبو محمد الشبيبي رحمه الله يحكي عن الرماح أنه إذا استأثر الخماس بشيء زائد غير داخل في الشركة مثل الثوب والطعام ونحوه أن في المسألتين قولين بالجواز والمنع ، ولا يفتي بالجواز ويجريها على مسألة

<sup>(1)</sup> في هامش المطبوعة الحجرية : البياض هو كذلك في جميع النسخ التي بأيدينا الأنَّ .

الشركة هل يشترط فيها الاعتدال أم لا ؟ وفي ذلك أقوال أربعة حكاها ابن رشد ، رابعها قوله القياس على القول بتغليب الإجارة عليها ولزومها بالعقد جواز التفاضل بكل حال . ثم أباح ذلك شيخنا المذكور ورخص فيه وعمل به واشتهر العمل به عندهم ، فلما قُلَدُتُ الفتوى بالقيروان منعته على طريق ابن شعيب وأشياخنا بتونس، فضجَّ عند ذلك الضعفاء وربما سمعت أنهم دعوا على منع ذلك . وكان الشيخ قد أجازه لِضَرُورة الزَّمان لذلك ، لكن تقدُّم أنه لا ينهض عُذراً كما قال ابن شعيب . وأما فساد الخماسة بقطر تونس فسمعت أنهم يشترطون على الخماس أن لا يأخذ نصيبه من التبن وأنه يخدم شريكه في حيوانه وحطبه واستقاء مائه وغير ذلك ، وهو لا يتخرج جوازُه إلَّا على ما ذكرناه ، إلا أن يكون ما يغتفره الخماس يسيرا فأجراه بعض المغاربة على مسألة اشتراط المُساقي على العامل إصلاح نحو الظفيرة وأخواتها ، وكان شيخنا الفقيه ينكر ذلك ويقول ، الإصلاح هنا داخل في عمل المساقاة ومن منافعها ، والاستبداد هنا ببعض الخارج عن الشركة ليس داخلا فيها ، وأما ما يقع من شرط السلف في أصل العقد فلا خلاف في منعه ، لأنه ما قارن عقداً إِلَّا أَفْسَدُهُ . وَاخْتَلْفُ إِذَا تَطُوَّعُ بِهُ بَعْدُ الْعَقْدُ هُلَّ يَجُوزُ ؟ وَهُو مُذْهُبُ سَحَنُونَ وظاهر المدونة ، أو يمنع ؟ وهو أصل ابن القاسم في عدم لزوم الشركة بالعقد , خلافاً لسحنون.

> [ مسألة الحمَّاس ووظيفته ] وسئل أبو على القوري<sup>(1)</sup> عن مسألة الخماس .

فأجاب: أما الخماس فلا يجوز إلا إذا كان بمعنى الشركة، وتكون قيمة عمله بقدر الجزء الذي له ويكون له وعليه من جميع ما يتعلق بالشركة جزؤه، فذلك جائز، وله حينئذ حظه من كل ما يكون في الزرع دون شريكه. والمستعمل منه اليوم بين الناس غالباً ما لا يجوز لكونه آجر نفسه بشيء مجهول. قال وأما الثور يعطى لمن يحرث عليه بجزء من الزرع معلوم

وقال بعض الشيوخ وظيفة الخماس يحرث وينقي ويرفع الأغمار ويحصد ويدرس وينقل السنبل إلى الأنثر، وإنَّ شرط عليه غير ذلك فلا يجوز. وجرت العادة اليوم في البادية يشترط عليهم القيام بالبقر والاحتشاش له وحمل الحطب واستقاء الماء إن احتاج إليه، وهذا يفسدها. وإن شرط هو مع فيا عُولَتُه عليهم فهي شركة وإجارة خارجة عن الشركة فتجري على ما نقدم. وما ذكره الموثقون في جواز اشتراط الخماس على رب الأرض الكبش أقامه بعض شيوخ الكتاب من كتاب الشركة من المدونة وقاس عليه الشيوخ اشتراط الخماس على رب الأرض الجلابية والسَّلْهَام، قاله الشيخ سيدي موسى العبدوسي في تقييده على العبدوسي، قال كان شبخنا أبو عمران موسى العبدوسي يُجلُّ الجَّلابية للخماس عملا على ما قاله أهل الوثائق، وشيخنا أبو اللباس القباب يمنعه وأعمله انتهى.

## [الخماس شريك في نظر سحنون، وأجيرٌ في نظر ابن القاسم]

وفيما قيد عن الجزولي: اختلف في شركة الخماس، فقبل جائزة لأنه شريك، وهو قول سحنون، وقبل غير جائزة لأنه أجير، وهو قول ابن القاسم. وفائدة الخلاف تظهر في الزكاة، فعلى قول ابن القاسم إنما له إجارة مثله أن فزكاة الزرع على ربّه، وعلى قول سحنون على الخماس زكاة زرعه. وعلى قول سحنون إنما تجوز بثلاثة شروط: أن يختبر الأرض، ويختبر الزوج، وأن لا يشترط عليه صاحب الزوج عملاً غير عمل المزارعة من الرعاية والخدمة والقيام بالزوج. وكذا لا يجوز للخماس أن يشترط على صاحب الزرع أن يسلم إذا لم

<sup>(1)</sup> في نسخة : القروي .

يجد خماساً إلا بشرط السلف، وعلى صاحب الزرع ضرر في ترك الحرث فيجوز له ذلك للضرورة، كما أبيحت الميتة للمضطر، كذا كنا نسمعه من شيوخنا. وهذا إذا كان العمل كله على الخماس إلا الحصاد فلا يلزمه منه إلا ما ينوبه. وفي الوثائق المجموعة أنهما يقتسمان التبن كما يقتسمان الزرع. الشيخ: وسمعنا في بعض المجالس أنه يكون عليه في القمح والشعير للث العمل، وفي الذرة نصفه، ولا يكون على الخماس من الحصاد إلا الخمس، ولا يجوز له أن يتخذ للقاط عند (كذا) وأما إعطاء الثور بجزء من الزرع من غير زرع فأجاز ذلك الفقيه راشد قياساً على الخماس، ومنع من ذلك الفقيه أبو عمران وقال لأن في الخماس الشركة بمنافع من يعقل بخلاف الثور، وعلى القول بشركة الخماس فيقضى عليه بحرث جميع ما يتعلق بالزرع من ذرة وغير ذلك.

## [حكم من أخرج الأرض والبذر والبقر وللآخر العمل]

وسئل ابن رشد عمن أخرج الأرض والبذر والبقر ، وأخرج الآخر العمل على أن يكون له الربع وللآخر الثلاثة الأرباع ، هل تجوز أم لا ؟

فأجاب: مسألة الشركة هذه على ثلاثة أوجه: إمّا أن يعقداها بلفظ الشركة فيجوز، أو بلفظ الإجارة فلا يجوز، وإن لم يسميا شركة ولا إجارة ويقول أدفع إليك أرضي وبقري وبذري، وأنت تولّى العمل ونحوه ويكون لك الربع أو الخمس أو نحوه فحمله ابن القاسم على الإجارة فلم يُجِزّه، وحمله سحنون على الشركة فأجازه. وإلى الأول ذهب ابن حبيب. هذا تحصيلها عندي، ومن أدركت من الشيوخ لا يُحصلونها ويحكون الخلاف إجمالا وليس بصحيح انتهى . ابن البرا: وهو جمع حسن كما حصل ، ووقع بخط القابسي جوابٌ يقرب منه ، إلا أن هذا الجواب أحسن مساقاً وفقها بحسب قائله من العلم . ابن عبد السلام عقب كلام ابن رشد: هذه مسألة الخماس ببلدنا . وقال فيها ابن رشد إن عقداها بلفظ الشركة جاز اتفاقاً ، وإن كان بلفظ الإجارة وقال فيها ابن رشد إن عقداها بلفظ الشركة جاز اتفاقاً ، وإن كان بلفظ الإجارة

لم يُجُو اتَّفاقاً ، وإن عرى العقد من المفظين فأجاز ذلك ابن القاسم ومنعه سحنون ، ورأى أنه تحقيق المذهب انتهى . ابن عرفة : جواب ابن رشد في أجوبته ما نصه : ما تقول في رجلين اشتركا في الزراعة على أن جعل أحدهما الأرض والبذر والبقر والثاني العمل ويكون الربع للعامل ؟ فأجاب بما تقدّم من النفصيل ، وعبر عن صورة السكت بقوله قال له أدفع إليك أرضي وبذري وبقري وتتولى أنت العمل . وما نقله ابن عبد السلام عنه من أن ابن القاسم على أجاز ومنعها سحنون وَهُمٌ ، لأن لفظ ابن رشد ما نصه حمله ابن القاسم على الإجازة فلم يجزء وإليه ذهب ابن حبيب رحمه الله ، وحمله سحنون على الشركة فأجازه . هذا تحقيل آلمسألة . وزعّمُه أنَّ مسألة عرفنا هي مسألة سحنون ومحمد فيه نظر من وجوه :

الأول أن مسألتهما ليس فيها إختصاص رب الأرض والبذر بشيء من غلة الحرث ، ومسألة عرفنا بأفريقية في زمنه وقبله وبعده إنما هي على أن كل التبن لوب الأرض والبذر .

الثاني أن مسألة سحنون ومحمد فيه (كذا) أن المنفرد بالعمل أخرج معه البقر، ومسألة عرفنا لا يأتي العامل فيها إلا بعمل يده فقط، وكونه كذلك يصيره أجيراً ويمنع كونه شريكاً. ودلالة جواب ابن رشد في المسألة التي سئل عنها على خلاف ما قلناه، ونحوه قول اللخمي. ومثله إن كان من عند أحدهما العمل فقط يرد بما يأتي من أقوال أهل المذهب حسيما يأتي في كلام الصفلي إن شاء الله.

الثالث أن ظاهر أقوال المذهب أن شرط الشركة كون العمل فيها مضموناً في عمل عامل معين ، ومسألة عوفنا إنما يدخلون فيها على أن العمل معين بنفس العامل ، والحامل على هذا خوف الاغترار بقوله فيعتقد في مسألة عوفنا قول بالصحة وليس الأمر كذلك ، فتأمله منصفاً ! ونقد أجاد ونصح شيخ شيوخ شيوخنا الشيخ الفقيه أبو عبد الله بن شعيب بن عمر

الهنتاتي الهسكوري حيث سُئل عن مسألة الخماس فذكر ما قدمنا عنه .

[ ما على الخماس من الخدمة ]

وسئل الواغليسي عما على الخماس من الخدمة.

فأجاب : الخماس إذا اشترط عليه خدمة النصف أو كانت العادية بذلك مستمرة واشتركا على ذلك فعلى الخماس نصف الخدمة .

### [اشتراط العمل كله على الخماس]

وسئل ابن لبابة عن الذي يشترط على المناصف والمثالث والخماس ألا جهصد ربُّ الأرض معه ولا يدرس، وأن يكون العمل عليه كلُّه.

فأجاب: هذا العمل الجاري في بلدنا وعليه كان مشايخنا الذين مضوا، وهو كان مذهب عيسى مضى العمل ببلدنا. وكان مذهب مالك لا يجوز لأنه غرر ومجهول، ومن أخذ بقول مالك فإن الحصاد والدرس والعمل كله بينهما، أو يقيم رب الأرض إجراء المناصفة، إلا أن مذهب عيسى عليه نعتمد ببلدنا.

[ هل يجوز أخذ الخماس الخمس دون إخراج نصيبه من البذر؟] وسئل عن الرجل يعطي الخماس ولا يجعل الزريعة ، واشترط على م صاحب الزرع أن يجعلها في كراء عمله .

فأجاب: لا يجوز هذا , وليس له من الزرع شيء ، وإنماله كراء عمله . ولا ينبغي لهم أن يضروا به ولا يخرجوه إذا لم يضربهم ، لأن الضرر ممنوع عنه وعنهم ، إلا أنهم لا يحكم عليهم بذلك ، وقال الأجير الذي يؤخذ على الربع والخمس يجعل من الزريعة مثل ماله أن المعاملة جائزة إلا أنهما تحاسبا فيما سوى ذلك فأخذ الفضل من هو له .

**وسئل** عن الكتان ( )<sup>(1)</sup> وبعمل الأجير .

(1) بياض في الأصل .

فأجاب: ()<sup>(1)</sup> قلع ما يصيب الزوج وانقل في الماء وحفظه و ()<sup>(1)</sup> إذا شرط ذلك عليه أو كان ذلك عمل الناس.

وسئل أبو صالح عن الشريكين بشتركان فيقول لصاحبه إني أخاف ()(1)كالزريعة فيقول()(1) إن عجز شيء مما فضلت به علي فلي فيه ربع ، أو قال ما عجزت عنه فازرع لنفسك ، أو يقول هو لصاحبه ما زرعت بعد عجزك فهو لي ، فيجيه إلى ذلك .

فأجاب: لا يحل هذا ، وما زرع الثاني نص (كذا) العجز فهو بينهما بعد رُدَّ ما صار عليه من الزريعة لأنه غرر لا يدري متى يعجز . وكذلك الذي اشترط لنفسه واستحصد ما زرع دونه بعد عجزه أيضاً فهو سنهما بعد ردال بعد .

[إذا زرع الشريك قطعة لم يُطلع عليها صاحبه إلاّ وقت الحصاد] وسئل عن الشريك يزرع قفيزاً بغير علم شريكه أراد أن يختص فلم يعلم بذلك شريكه إلاّ وقت آستحصاد الزرع؟

فأجاب: شريكه مخير في أن يرد عليه نصف الزريعة ويكون شريكه فيما عمل دونه ، أو يرجع عليه بكراء نصف القفير في الأرض وفي نصف الزوج .

[الشركة في الحرث إذا كانت مختلفة الأجزاء]

وسئل ابن عرفة رحمه الله عن الشركة في الحرث إذا كانت مختلفة الأجزاء ، هل تقاس على المساقاة في منع الأجزاء المختلفة في عقد واحد أم

,

فأجاب: القياس على المساقاة في منع الأجزاء المختلفة في عقد واحد صحيح، وبه العمل عندنا، وأظنه منصوصاً في النوادر وفي كلام ابن رشد. (1) في هامش المطبوعة الحجربة: هذا البياض في هذه المواضع هو كدنك في النسخ التي بأبديا الآن،

وسئل أبو عبد الله الزواوي عن الشركة في الحرث إن لم يعتدلاً .

فأجاب: لا تجوز الشركة في الحرث حتى يقوما ويعتدلا في القيمة ، وإن لم يعتدلا فيما أخرجا فليرد أحدهما على صاحبه ما زاد عنده ، وحيئذ تصح الشركة . فإن لم يقوما فالشركة بينهما ويتراجعان فيما بينهما .

وأجاب الواغليسي بأن المزارعة لا تجوز على أن لا يكون للخماس نصيبه من التبن، بل يكون بينهم على حسب شركتهم.

## [ من له أرض شارك فيها رجلًا ليزرعها ]

وسئل سيدي أبه الحق الصغير عن رجل كانت له أرض فشارك فيها رجلا ليزرعها، فشرع وحرث بعضها فلم يجد رب الأرض زريعة، فوجه الشويك ابنه إلى رب الأرض فلقى أخاه فقال له أعطوني الزريعة، فقال لا شيء عند أخي، فقال آبن الشريك وأبي لا يقدر على الحرث، فعقد رب الأرض الشركة على الباقي مع رجل آخر، فشرع في حرثه فحرثه، ثم جاء الشريك الأول فمنع الثاني وقال عقد شركتي سبق، فترافع جميعهم. كيف الحكم بينهم؟

فأجاب: هذه شركة لا تنفيخ إذا لم يباشر فسخها الشريكان ولا أقرًا بأنهما فسخاها. ولو فسخاها لصح ما فعل ، فإذا لم تنفسخ فهي ثابتة . وكون رب الأرض عقد عليها تَعدُ منه على نصف الشريك منها ، إذْ قد ملكه بالشركة ؛ وعليه لرب الأرض عوضه وهو المنافع ، وهو حرثه النصف الثاني ؛ فعقده الشركة إسقاط لمنافعه ، إذ يقول له الشريك لو تركت الأرض لحرثتها لك، وهل لرب الأرض أن يعطيه أيضاً مثلها يحرثها له ؟ تُحرُّجُ على من استأجر رجلاً يحصد فداناً ثم بادر ربّ الأرض بحصده . وإن كان القولان إنما هما فيما إذا حصدة ألأجير من غير عقد ، هَلْ يأخذ الأجرة أو يأتي بعد أن يحصده له ربّ الفدان الأول . والبيّنُ في مسألتكم أن لا شيء له ، ثم يكون الشريك الثاني إن لم يعلم بالتعدي قبله نصف الزرع على شركته والنصف الشريك الأول ، كمن تعدى الثاني إن كان في الإبان كان بين رب الأرض والشريك الأول ، كمن تعدى

على أرض لوجل فحرثها، فالحرثُ لوب الأرض بغير شيءً.

وسئل عمن أخذ ثوراً بالعشر فعلفه ثم وجده لا يحرث .

فأجاب : لا يجوز أخذ ابتداء على هذا الغرر ثم إنه يرجع بما علف

ا يحرك . [ الخماس يعقد الشركة مع صاحب البقر ثم يغيب ]

وسئل عن خماس عقد الشركة مع صاحب البقر ثم غاب قبل الشروع في العمل فحرث صاحب البقر أياماً فقدم الخماس فقال لا أحرث حتى تدخلني فيما حرثت بيدك وأنا غائب، وأدخله فيه فحرث، فهل يجوز هذا أم

لا ؟

فأجاب: أما على القول بأن الشركة لا تلزم إلا بالشروع، وعليه فأجاب: أما على القول بأن الشركة لا تلزم بالا يجوز هذا، لأنَّ العقد اليوم لزم، فكأنه عقد معه الشركة على أن أعطي خمس هذا المحروث المجهول، ولا يجوز. وعلى القول بأنها تلزم بالعقد يجوز، لانه مجرد طوع، فلو غاب بعد ما شرع لجاز أن يدخله فيه اتفاقا، لأنه هبة خمس من هذا الحرث، فلو حرثه آخر بعدما شرع الخماس لكان ذلك للخماس، بدليل مسألة المساقاة، نص عليها ابن يونس أنه يطالبه بما عمل، وليس بتسامح في اليسير كالشريكين في حفر البئر، لانهما عاملان والعامل هنا واحد فافترقا، إلا أن تجري عادة بالتسامح في هذا والله أعلم. وفي بعض فتاوي شيخنا أبي الفضل سيدي قاسم العقباني ما نصه: الشريك في المزارعة إذا سبق واحد بالحرث وشوط الدحول فيما سبق فيه، أو الخماس يشترط الدحول فيما فاته، وقد يدخل بلفظ الصدقة، فلا يجوز شيء من ذلك. ذكره أبو محمد في كتاب الشركة من نوادره.

وسئل ابن أبي زيد عمن يدفع الأرض مع قيمة العمل والبقر على تلك التجزية إنتهى (1) وعن بعض الشيوخ العقدم في شركة الحرث المنافع من

<sup>(1)</sup> في هامش المطبوعة الحجرية : بقي هنا شيء .

عمل اليد ومنفعة الأرض والزريعة ، فإن اعتدل أو تقارب مضى ، ويجوز أن يسمح بعد ذلك بالأرض أو منفعة الأرض .

وسئل القابسي عمن يحرث الأرض بالربع أو الثلث من غير أن يجعل الحارث لرب الأرض نصيبه من الزريعة ، هل ترد شهادتهما ؟ وكيف إن كانا عالمين بالفساد أو جاهلين ؟

فأجاب: قبل شهادتهما لا تقبل لحديث عبد الرحمان ابن عوف حين أعظى سعد بن مالك أرضاً له مزارعةً له على النصف ، فقال له عليه السلام أتوب أن تأكل الربا ونَهى عَنْهُ. والذي أقول إن فعله جاهلا أو متأولا لما جاء فيه فليس بجرحة ، وإن فعله متعمداً للنهي مستخفاً بارتكاب المحظور فهو جرحة ، لأن فعله يشهد بارتكاب الذنوب والخطايا.

# [شريكان على أحدهما الدوابُّ والزريعة وعلى الآخر بده فقط]

وسئل عن رجلين اشتركا فأخرج أحدهما الدواب والزريعة على أن يكون له أربعة أخماس الزرع، وأخرج الأخر يده خاصة على أن له خمس الزرع، فهل هذه شُرِكَةً صحيحة أم لا؟

فاجاب : لكل واحد ما شرط من الزرع سواء كان الزرع جيداً أو لا . هذا الذي يظهر . وليس لواحد منهما جبر الآخر على أخذ صاحبه الخمس أو الأجرة. هذا جواب ما وجد لهذا السؤال .

# [عقدُ المزارعة لأعوام ثم أراد أحدهما حل العقد قبل أن يشرعا في العمل]

وسئل ابن زرب عن الهزارعة تنعقد بين المتزارعين لأعوام وتَشَاهدًا على ذلك ، ثم إنَّ أحدهما رغب في حل الأمر قبل أن يشرعا في العمل .

فأجاب بأن ذلك له ، وإن شرعا في حرث أو زريعة لم يكن له ذلك ، وكذلك إن مرت منها سنة ثم أراد أحدهما الخروج بعد أن عمل العامل سنة لم يكن له ذلك ، لأن المزارعة انعقدت في أعوام ، وقد لزمه

بعمل السنة عمل الباقي . وأنظر في أول مسالة من رسم البيوع العاشر من أول سماع أصبغ من كتاب المزارعة ما يوهم خلاف هذا الجواب وليس في الحقيقة بخلاف له إذا تُؤمَّل .

وسئل ابن لبابة عن الشريك الذي يأبى من العمل بعد ما قلب وأبى أن بُمضي .

فأجاب بأن قال: يجبره السلطان على العمل مع شريكه. قيل له: فإن لم يرفعه إلى السلطان وعمل صاحب الأرض جميع الأرض، ثم قام الشريك الذي كان أبى أن يعمل؟ قال: له قيمة قَلِيبه إن كان صاحب الأرض . قد زرع جميع الأرض.

**وسئل** عن الشويكين المتقاربين إذا اشتركا على السواء .

فأجاب: لا يكون لواحد منهما أن يبدر له عن الشركة حتى يزرعا وينقضي العمل بينهما. قبل له: فإن اشتركا على أن يجعل كل واحد منهما نصف الزريعة فقلبها ثم غاب أحدهما فزرع الحاضر جميع الأرض بيده ثم قدم شريكه؟ فقال: يكونان شريكين في الزرع ويكون على الغائب نصف البذر يغرمه إلى الحاضر، لأن الشريكين ما عمل أحدهما دون صاحبه فهو بينهما حتى يتفاصلا، وله الكراء.

[الذي توفي في أيام الزريعة فعمل ورثته بزوجه]

وسئل عن الذي توفي في أيام الزريعة فعمل ورثته بزوجه .

فأجاب: الزرع بينهم على قدر مواريثهم، وللذين عملوا أجرة عملهم، ولين عملوا أجرة عملهم، وليس للذين عملوا أن يقولوا للذين لم يعملوا خذوا أجرة الزوج وكراء الأرض ومكيلة الطعام. قبل له: فإن قحط الزَّرُعُ أو بطل أو أصابته جائحة أو عطب الزوج في ذلك الحرث ممن تكون مصيبة ذلك ؟ قال من المتعدي انتهى.

## [ من أعطى أرضه بالعشر على أن يخرج شريكه جميع الزريعة ]

وسئل أبو صالح عن رجل أعطى أرضه على العُشُر على أن يجعل الزارع الزريعة كلّها ، فإذا كان الصيف أخرج الزريعة وأخذ صاحب الأرض العشر .

فأجاب: لا يجوز لصاحب الأرض كراء أرضه وليس له في الزرع شيء. قال أبو صالح: هذا إذا كان الذي أخرج الزريعة هو العامل للعمل كله أو لبعضه، فإن لم يعمل شيئاً وكان صاحب الأرض هو العامل فعليه رأي حيد كله أل الزريعة وله الزرع كله.

## [الخماس الذي دخل على قليب وشرط أن يردّ قليباً مثله]

وسئل ابن لبابة عن خماس دخل على قليب وشرط أنْ يُردُّ قليباً مثله .

فأجاب: هذا مكروه. فقيل له: فكيف وجه العمل فيه ؟ فقال سحنون هذا مكروه لأنه بيع وسلف، فإن وقع كان الزرع بينهما على ما زرعا، ووجب على العامل قيمة القليب الذي دخل عليه، فيغرم ذلك إلى رب, الأرض، فيكون كأن هذا قليبه إذا غرم قيمته. وقد قيل فيها إن على العامل قيمة خمس القليب لأنه كذلك شغل خمس الأرض بزريعته وكراء خمس البقر في الزريعة، وعلى رب الأرض قيمة أربعة أخماس عمل العامل فيتقاضان في ذلك، فمن وجب له فضل أخذه، وليس عليه أن يرت عليه قليباً آخر. وكذلك في المناصف، فبائي الوجهين أخذت فصواب، والقول الآخر عندنا أفضل. قال ابن لبابة: وجه الحلال في ذلك أن تقوم الأرض صلوبة في وقت أفضل. قال ابن لبابة: وجه الحلال في ذلك أن تقوم الأرض صلوبة في وقت ثم يستويان فيما بعد ذلك من العمل إلى وقت فراغه، وإنما يكون الاعتدال في هذا كله على قدر ما يجعل كل واحد منهما من الزريعة، وكذلك يكونان في الزرع على قدر ذلك.

وسئل عن رجل آتُخذ أجيراً للحرث في الزريعة ، وكان لصاحب الزوج قليب وشرط على الأجير أنْ يردَّ عليه الفليب في إبانه ، وشرط أيضاً نصف العمل في الحصاد والدرس وليس للأجير من الزرع إلا السدس .

فأجاب: لا تجوز هذه المزارعة ، فإن عمل هذا صح بالقيمة . قال وإذا شرط صاحب الأرض على العامل العمل كله فكان عيسى يرى أن يحملوا على سُنَّة البلد . وأمّا ابن مزين فكان يأخذ بقول مالك لا تجوز المزارعة إلا على الاعتدال ، وكان يرى اشتراط مثل هذا من الغرر .

وسئل عن رجل أعطى طعاماً مناصفة في الزريعة ولم يكن منه نصف رضه .

**فأجاب** : لا يجوز ، وله مكيلته التي أعطى ، ولا شيء له في الزرع .

[ أعطى أرضه لتُزْرَعَ قمحاً فخالف الزارع وزرعها كتَّانًا ]

وسئل عن الذي يعطي أرضه مزارعة لرجل، ونصف الزريعة قمح، فخالف الشريك فزرعها لنفسه كتانًا أو مقتنًا.

فأجاب: اختلف قول مالك في هذا. والذي نقول به إن كان مزارعة تعدى المناصف فيها فصاحبه شريك معه فيه بمنزلة من أمر رجلًا يشتري له سلعة فاشترى له سلعة قَدْ نهاهُ عنها صاحب المال.

وأجاب أبو صالح: لصاحب الأرض أن يحرث ما زرعه المناصف أو يأخذه لنفسه إن أحب إذا كان في إبان الزريعة ، فإذا فات إبانها وجب له الكراء على المناصف ، وكان له الكتان والمقتات كما يصنع بالمعتدي .

وأجاب أبو المطرف بن عمروس : الذي حفظنا فيها غير ما قالا ، وهي

مروية في كتاب المزارعة من المستخرجة رواها أصبغ عن ابن القاسم أن يكون الزرع كله للمعتدي وعليه كراء الأرض . والذي يدل على ذلك اختلاف الزمان في المزارع ، لأن المقاتي لا تزرع إلا في أوان فوت زريعة القمح .

[شركاء في أرض بادر إليها أحدهم فحرثها لنفسه]

وسئل عن قوم بينهم أرض بادر إليها أحد الشريكين فحَرثها لنفسه ثم قام علية أشراكه يطلبون حقوقهم ، ما الذي يجب لهم ؟

فأجاب: إن كانوا قاموا عليه في إبان الزرع قبل فواته كان لهم مقاسمة الأرض بما وقع في حصصهم كان لهم أن يفعلوا به ما شاؤوا ، وإن قاموا عليه بعد فوات الحرث فعليه الأشراكه كراء حصصهم وله الزرع.

وسئل عن رجلين اشتركا في أرض فعمراها بالقليب فلما صار إبان الزراعة غاب أحد الشريكين فحرث الشريك الباقي في جميع الأرض، ثم قدم الغائب فأراد أخذ حقه، ما الذي يجب في ذلك؟

فأجاب: إذا عملا على الاشتراط فبذر أحد الشريكين فزرع، فالزرع بينهما ويغرم هذا الذي لم يزرع إلى صاحبه نصيبه من الزريعة وما ينوبه من العمل. ولو لم يشتركا على العمل وإنما باذر أحدهما صاحبه فالأمر فيه على ما فسرنا في المسألة التي قبل هذه.

[شريكان في أرض قلباها وغاب أحدهما فحرث الآخر نصفها]

وسئل أبو صالح عن رجلين عقدا الشركة أو قلبا قليباً فاستبطأ أحدهما صاحبه فزرع نصف الأرض لنفسه أو ثلثها ، فلما قدم صاحبه قال له : ازرع لنفسك بقية القليب فإني قد قسمته وتركت لك سهما أفخر وأكثر مما أخذت .

فأجاب: لا يجوز له قسمته إذا غاب شريكه إلا بأمر السلطان، وإن كان موضعه لا سلطان فيه أو السلطان منه بعيد، أو كان حاضراً ولا يصل إليه فجمع لذلك جماعة من صلحاء الجيران فقسموها بينهما، ثم جاء صاحبه

بجدًان ذلك وقد بقي شيء من وقت الزراعة فهنه يدفع له ما وجب من الزريعة فيزرعها الثاني ويكون جميع الزرع بينهما الأول والآخر، ولا يجوز ما كان صنع من قسمتها إذا جاء الشريك في وقت ذلك وقُوبه. وإذا جاء وقت ذهاب زمن الزريعة وإنما بقي منها الأيام وقد فعل ما وصفت لك من قسمة الأرض بصلحاء الجيران فإنه يكون له الزرع دون المضبع لأن المضبع جاء التضييع مِنْ قبله . وكذلك إذا جاء وقد فرغ فلا سبيل له إلى ما زرع صاحبه فيما قسمه بصلحاء الجيران أو السلطان ، وكذلك سمعت مَنْ أرْضَى من أهل العلم .

وسئل ابد خبابة عن الشريكين اللَّذَيْنِ زرع كل واحد منهما على حدة ولم يخلطا الزريعة ولم يجمعاها بموضع حتى زرع كل واحد منهما زريعته على حدثما .

قاجاب: الذي اخترت من ذلك أنه لا شركة بينهما ، وأن نصيب زريعة كل واحد منهما عليه ليس على شريكه من ذلك شيء ، لأن الشركة لا تنعقد إلا بالخلط حتى تكون المصيبة بالضمان منهما جميعاً ، أو يزرع الواحد منهما زريعته قبل صاحبه على وجه السلف منه .

وسئل عن الأجير الذي يؤخذ على الربع أو الخمس ويجعل من الزريعة مثار ما له .

فاجاب : هذه من المعاملة الجائزة ، إلا أنهما يتحاسبان عما سوى ذلك ويأخذ الفضل من هو له .

وسئل عن رجل يعطي الخمس ولا يجعل الزريعة واشترط على صاحب الزوج ان يجعلها في كراء عمله .

فأجاب : لا تجوز هذه وليس له من الزرع شيء ، وإنما له كراء عمله . ولا ينبغي لهم أن يضروا به ولا يخرجوه إذا لم يضر بهم ، لأن الضور ممنوع عنه وعنهم ، إلا أنهم لا يحكم عليهم لذلك .

# [ من زارع خمَّاساً مرتبن : على الخمس وعلى السدس ]

وسئل مطرف ابن عمروس عن خماس زارع رجلا سنة واحدة لورقتين ، في الأولى على الخمس ، وفي الثانية على السدس .

فأجاب : هذا مكروه ، ويفسخ ما لم يقع العمل ، فإن فات بالعمل كان الزرع بينهما على ما جعل كل واحد منهما من الزريعة ولزمهما من النفقة في العمل على قدر ذلك ، ويقوم كراء الأرض وعمل العامل ثم يترادًان الفضل بينهما إن كان لأحدهما فضلٌ في الكراء .

# [ من اكترى أرضاً فأمطرت حتى هلك الزرع أو أتى الجراد فأكل الزرع ]

وسئل بعض الشيوخ عمَّن اكترى أرضِاً فأمطرت بعد أنَّ زرع فغرق أيامًا أو شهراً فأهلك .

فأجاب: إن كان بعد إبان الزراعة فهو كالجليد ، وإنْ كان في الإبان لو انكشف عنها أدرك الزرع ثانية فلم ينكشف حتى فات فهو كغرقها في الإبان فلا كراء عليه ، وإن انكشف في الإبان لزمه الكراء . قال ولو أتى الجراد إبّان الحرث فعلم الناس أنهم إن زرعوا شيئاً أكله الجراد فامتنعوا لذلك فلا شيء ، عليه في تلك المدة . قيل يريد أنه باض في تلك الأرض بحيث يثلم أنه إذا ظهر أكل الزرع فهو بمنزلة الدود في الأرض يأكل الزرع ، ونص عليه الباجي قال : إذا اكترى الأرض على أنْ تزرع بطوناً فزرع الأولى فأكلها الجراد وكثر الجراد حتى خاف أن يزرع غيرها فيأكلها الجراد فلا كراء عليه إلا قدر ما أقام الزرع الأولى خاصة ، ولا شيء عليه فيما أقام من المدة لأنه أتاه ما منعه من زرعها بقية المدة .

## [ فتوى للقاضي عياض في المزارعة ]

وسئل القاضي أبو الفضل عياض عن رجل دفع لرجل ثوراً ليحوث به في بلده على وجه الشركة ، وضم له الرجُل ثوراً آخر وجميع آلة الحرث

فأجاب: الزرع كله لصاحب الزريعة وعليه لصاحب الثور والعمل معه

# [ لعياض أيضاً في المزارعة ]

وسئل عن مسألة أخرى من هذا المعنى ، وهي رجلان بينهما أرضً فشارك أحدهما فيها رجلين ، وعمل أحده البقر والآلة وحصته من البذر ، وعمل الثاني حصته من البذر وتولى العمل بنسه ، فطنب الذي له نصف الأرض أن يرد عليه البذر في حصته من الأرض ، فاقر الذي تولى العمل لحرثها مع رب البقر وبذر ما فيها ، وهذا قبل نبات ما أبذر فيها ، ثم أنكر بعد ذلك وقال لم أحرثها إلا أجيراً لرب البقر ، هل تلزمه يمين للقائم عليه وهو حصة رب الأرض أم لا ؟ وهل هي شركة صحيحة ؟ بين لنا ذلك مأجورا .

فأجاب: إذا لم يكن أصل المزارعة على شرط سلفه نصف البذر وإنما تطوع ببذر جميعها للزارع من غير شرط فهي صحيحة ، فإن تنازعا فالقول قول من ادعى عرف موضعهما من أجرة أو كراء فاسد أو صحيح مع يمينه ، فإن كان صحيحاً مَضَى ، وإن كان فاسداً بطل .

وسئل أبو صالح عن رجل دعا رجلا يعمل له في الزرع على الثلث أو الربع أو السدس أو ما كان ، أيجوز ذلك أم لا ؟

فأجاب بأن قال: نعم هو جائز. وإن آجره على أن زرع له ناحية من أرضه فذهب الزرق فالمصيبة من الأجير ويلزمه العمل للمستأجر.

[ إذا هلك الزرع بالصر ونحوه ، فهل على مكتري الأرض كراء ؟ ] وسئل ابن رشد عن الزرع إذا أصابه الصر وهو رفيع ثم أصابه القحط بعد ذلك ، هل يلزم الكراء الزارع ؟

فأجاب : إذا تُوالَى القَحْطُ حَتَّى علم أن الزرع لو سلم من الصر لأهلكه القحط فالكراء عنه ساقط.

وسئل ابن الحاج عن امرأة زارعت في حصة لها في قرية رجلا فقلب المزارع، فلما كان أكثر أكرتُ فلانة المزارعة هذه الحصة لمدة من عامين بعشرة مثاقيل، والعام الأول منها هو العام الذي وقعت فيه المزارعة.

فأجاب : الواجب أن يبطل الكراء في العام الأول ويرجع إلى المكتري نصف ما نقد إن كان قد دفعه ، ويكون له العام الآخر . وإن شاء أن يفسخ القبالة في\*العامين فله ذلك .

وسئل عمن زارع رجلا في أرضه على جزء معلوم وشرط الزارع أن يعطي لوكيل رب الأرض سنة أقفزة عن الزوج .

فأجاب: هذا الطول هو لرب الأرض نفسه ، وهو زائد في جزئه ، وهو كالشرط لو اشترطه ، فيجوز ، فإن أخلف العام فالوكالة تابعة للصابة فبكمالها يكمل التوكيل ، وبنقصها أو عدمها ينقص التوكيل عن الوكالة على قدر ذلك ، ومع عدم الصابة لا يكون للوكيل شيء . وإنما قلنا إن اشترط رب الأرض الوكالة زائد (كذا) في الجزء قياساً على المساقاة إذا اشترط الزكاة رب الحائط على المساقي فيه ، فتدبره!

# [ من تعدّى على أرض مشتركة مع الغير فحرثها ]

وسئل ابن رشد عمن تعدى على قطعة من الأرض مشتركة بينه وبين على قطعة من الأرض مشتركة بينه وبين عيره فحرثها لِنفسه ولم يخرج إبان الحرث، ما الواجب في ذلك؟

فأجاب : فيها خلاف ، قبل الشركة شبهة توجب له أخذ الزرع وتوجب عليه كراء حصة شريكه منها ، وهو لابن القاسم في سماع عيسى ، وقبل لا شبهة له وهو كالمتعدي الخالص فيكون نصيبه من الأرض بزرعه ولا يجوز له

تسليمه لشريكه ويأخذ منه الكراء لدخول بيع الزرع قبل صلاحه فيها لأنه وجد له . وهذا إذا لم ينبت لاسبهلاك ، وكذا لو نبت ولا منفعة فيه إن قلع ، ولو كانت له منفعة إن قلع لقسمت الأرض ويقلع المتعدي زرعه من حصة شريكه ويسلمها إليه يتصرف فيها كيف شاء . وهذا يأتي على قباس ما في سماع سحنون من الشركة .

.- س ر [من توفيت عن أرض عمرها زوجها ليزرعها]

وسئل بعضهم عن امرأة توفيت عن أرض عمرها زوجها ليزرعها ، أترى له أن يزرع ما عمر أم لا ؟ وإن كان له ذلك فهل عليه قيمة الكراء لورثها أج \* لا ؟

فأجاب : إن كان عمرها بعلم الزوجة ورضاها فهو أحق بها ويكون عليه كراؤها ، وإن لم تقم له بينة بذلك فللورثة أخذ ذلك من يده وهو الاستحقاق ، وعمله في الأرض بغير علمها بمنزلة الغاصب له قيمة ما عمل منقوضاً ، والحرث لا قيمة له منقوضاً إن شاء الله .

# [شريكان لم تُنبت زريعة أحدهما]

وسئل عن شريكين في زراعة لم ينبت ما فعله أحدهما من الزريعة ، هل يكون الزرع النابت بينهما ؟ وكيف إن كان دلِّس أو لم يدلِّس ؟

فأجاب: هذا عبب في الزريعة إن كان دلس فاعلُها فلا حق له في الزرع الذي أصله من زريعة شريكه ، وكله للشريك دونه ، وهو كمناصف دفع له صاحب الأرض نصيه من الزريعة وزرعها المناصف ولم يجعل هو شيئاً فلا حق له في الزرع ، وعليه حصاده ودراسه . هن حلف أنه لم يدلُس كان الزرع السالم وغيره بينهما ، ويكون لكل واحد منهما قيمة نصف زريعة صاحبه على قول ابن القاسم ؛ وأما سحنون فيقول لكل واحد منهما ما ارتفع له في زريعته ، لأنه إذا لم يخلط الزريعة قبل الزراعة فليست عنده شوكة إن شاء الله .

## [من اشترى زريعة وزعم أنها لم تنبت]

وسئل عن رجل ابتاع زريعة بصل أو غيره من الزريعة فقام بعد أيام يزعم أنها لم تنبت ولم يعرف ذلك إلا بقول المشتري والبائع ينكر ذلك من قوله ، أثرى قول البائع مقبولاً أم لا؟ .

فأجاب : إن كانت البينة لم تفارق المبتاع حتى زرعها في أرض مدلته (كذا) ناعمة ولم يضبع سقيها في وقت السقي ، رجع بالثمن على البائع ، ولم يكن عليه مثل زريعته إذ لا فائدة فيها ؛ وإن فارقته البينة ونظر العدول إلى الأرض ورأوها لم يصلح نباتها حلف البعم أنه هم يُغرُه ولقد أعطاه زريعة جيدة في علمه ، وإن لم يكن هذا فلا يمين فيها إن شاءالله .

وسئل ابن جميز عن الشريكين المتنازعين يجعل كل واحد منهما زريعته عن نفسه فيزرعها على حدة فتبطل الواحدة وتجود الأخرى .

فأجاب: هذه مسألة قد اختلف فيها ، فقد وقع في كتاب الشركة من المعدونة في الرجلين يشتركان ويخرج كل واحد منهما ماله فيشتريان جارية بمال أحدهما فيربحان فيها ، فقال ابن القاسم هما شريكان فيها وفي ربحها على قدر رأس أموالهما ، وقال أشهب: هي لمن اشتراها بماله . فأما مسألة المزارعة فعلى هذا الجواب ، فمن أخذ بقول ابن القاسم جعل الزرع بينهما لانعقاد الشركة ، فإن علم الزرع كله فهو بينهما ، وإن بطل زرع الواحد وجاد زرع الأخر فمصيبة الذي بطل عليها والذي سَلِمَ لهما . وإن بطلت زريعة أحدهما في إبان الزراعة لم يلزمه في قول ابن القاسم أن يخلفها إذا كان بطلانه من ( ) (1) إلى الأرض أو من المطر لأنهما لو خلطاها وزرعاها وجاد بعضها من إبان انزريعة فقال أحدهما إن زرع لنا الأرض مرة ثانية لم يلزم ذلك شريكه ، لأنه قد زرعها مرة على الشركة الأولى ، وبهذا القول نقول واياه نختار . وأما سحنون فيقول لكل واحد منهما ما زرع بزريعته جادت أو

ردت (كذا) لأنهما زرعاه على عقد الشركة كما زرع هذا الزارع جميع الأرض عند نفسه على عقد الشركة متطوعاً فصار سلفاً إن شاء تعجله وإن شاء أخّرة. ولو قال أسلفني نصف الزريعة ووقعت الشركة بالسلف على شرط فزرع الأرض كلها بزريعة نفسه على أنه بينهما بشرط السلف فالشركة فاسدة إلا أن الزرع بينهما على كل حال ، لأنه لما أسلفه نصف الزريعة صار له بها شريكاً وصار ضامناً إن بطلت الزريعة رجع عليه بنصفها على كل حال إذا صارت سلفاً.

وسئل ابن لبابة عن رجل قال لرجل اذهب اخْرُث أرضي وأنت تعرفها على المناصفة ، فذهب يحرثها بزوجه وحبه ، فلم يتقاض منه فجعل في نصيب رب الأرض من الزريعة حتى كان إبان الحصاد .

فأجاب: الزرع بينهما ويتبعه فيما زرع عنه من الزريعة. وسئل عمن اشترى زريعة كزبور فزرعها فلم تنبت.

ولس عن مسرك ريد فأجاب : يؤخذ منها ويزرع في أرض ثرية فإن نَبَتَتُ فلا قبام له .

[من أكرى أرضه لرجل على أن يقلبها ويزرعها ، فلم يقلبها وزرعها ]
وسئل ابن رشد عن رجل أكرى أرضه من رجل في زمن القليب لعام واحد
على أن يقلبها المكتري في وقت القليب ويزرعها في زمن المزارعة ، فترك

على أن يقلبها المكتري في وقت القلب ويزرعها هي زمن المؤارعه، فعرت المكتري قلبها وزرعها في زمن المزارعة، هل لرب الأرض عليه حجة فيما ترك من قليبها الذي اشترطه عليه ؟ وهل يجب له بذلك عليه حق أم لا ؟ .

فأجاب: من اكترى أرضاً في وقت القليب على أن يزرعها في وقت المناوعة ، فمن حقه أنْ يقلبها ليجود بذلك زرعها وإن لم يشترط ذلك على في رب الأرض ، وقد تكون لرب الأرض في ذلك منعفة لأن الأرض تجود بذلك أن أراد أن يزرعها في العام الذي بعده ولم يرد أن يجمعها بترك زراعتها لماله في ذلك من المنفعة ، كان الكراء جائزاً والشرط لازماً . فإن ترك المكتري في ذلك من المنفعة ، كان الكراء جائزاً والشرط لازماً . فإن ترك المكتري القليب باختياره أو حال بينه وبينه مانع وقد اشترط ذلك عليه وجب أن ينظر

(1) بياض بالأصل.

إلى قيمة كراء الأرض في العام على أن تقلب قبل الزراعة وعلى أن لا تقلب، فإن كان قيمة كراء الأرض في العام على أن تقلب أقل من قيمتها على أن لا تقلب كان لرب الأرض على المكتري زائداً على كرائه ما بين الكرائين، وإن كان قيمة كراء الأرض على أن تقلب أكثر من قيمة كرائها على أن لا تقلب وقد اشترط المكتري على رب الأرض أن يقلبها لزراعته فيها فحال بينة وبين قلبها مانع من عدو أو نحوه خط عنه من الكراء الذي أكراها به ما زاد فيه شرط القليب، وذلك بأن ينظر إلى ما بين الكرائين في القيمة فإن كان الخمس أو السدس أو العشر خط عنه من الكراء الذي أكراها به ذا به الجزء ما كان قل أو كثر، وبالله التوفيق.

[قيام مكتري أرض الحبس بجائحة الزرع بعد مضى الأوان] وسئل سيدي عيسى بن علال عن ناظر على حبس لنظره أرض بيضاء ، اكتراها منه أناس للحراثة ، فلما كان زمن الصيف طلبهم الناظر بالكراء فزعموا أن زرعهم أصابته جائحة القحط وأن غلَّته فسد بذلك بعضها وأرادوا أن يخرجُوا للنظر في ذلك شهوداً من أهل المعرفة ليسوا مرضيين في دينهم بحيث تقبل شهادتهم في كل ما تقبل فيه شهادة العدول المرضيين ، واحتجوا في ذلك بأن أهل البصر لا تشترط عدالتهم ، فقال لهم الناظر جائحة الزرع بالقحط لا يخرج إليها إلا في زمن الربيع عند احتياج الزرع إلى الماء وظهور الفساد فيه حينئذ من أجل العطش ، وأمّا الأن بعد يبس الزرع وحصد بعضه فلا يمكن أحد من ادعاء الجائحة أنها أصابته في زمن الربيع ، فإن غاية ما يعرف من ينظر إلى الزرع الأن بعد يبسه أن غلته ناقصة ، أنه إنما يردُّ كذا وكذا وسقاً مثلًا . هذا غاية ما يعرفون . وهل ذلك المقص بسبب العطش أو بسبب البرد أو الجليد أو غير ذلك فلا يعرف أحد الآن؟ ولأجل هذا قال الموثقون في وثائقهم إنهم نظروا إلى الزرع القائم الأخضر قد اصفرّت ورقته وذهب منه كذا بسبب القحط الكائن الآن حسبما ذلك في كريم عملكم . وقال لهم الناظر أيضاً إنما يشهد في هذا أهل العدل المرضيون وإن شهد من

لا ترضى حاله فاجرَحه، وأهل البصر الذين تقبل شهادتهم ولا تشترط عدالتهم هم الذين تدعو الضرورة إليهم وما معرفته مقصورة عليهم ولا يوجد من أهل العدل من يعرف ذلك غيرهم كالبيطار ونحوه. وأما أهل الفلاحة فأكثرهم عدول لا سيما بالبلد الواقع فيه هذا النزاع، فقال الحارثون إن أهل العدل من الفلاحين امتنعوا لنا من الدخول في هذه المسألة ولم نجد سوى الذين أخرجنا من أهل المعرفة، فهل يمكنون من جعل جائحة القحط بعد يبس الزرع وحصاد بعضه ويصدقون فيما يزعمون أنَّ نقص الغلة إنما هو بسبب العطش مع مخالفة الناظر لهم وادعائه أن الزرع لم يعبه عطش أم لا؟ بسبب العطش مع مخالفة الناظر لهم وادعائه أن الزرع لم يعبه عطش أم لا؟ كان في دينه مع وجود غيره من أهل العدل وتقبل حجتهم في كون أهل العدل امتنعوا من ذلك ؟ أو يقال لهم إمًا أن تأثوا بأهل العدل أو تعطوا الكراء كاملاً ؟ بينوا لنا ذلك ولكم الثواب والسلام عليكم.

فأجاب: الكواء لازم للمكتري إلا أن يشهد عدلان من أهل المغرفة أن تسبب نقصان الغلة عن القدر الوسط من المعتاد قلة المسطر. وإذا ثبت ذلك بما لا مدفع فيه للناظر سقط على المكتري بقدر ما نقص، ولا يلتفت إلى شهادة غير العدول مع وجود العدول، ولا حجة للمكتري في امتناع العدول. وأمًّا ما أشرتم إليه في الوثائق المجموعة أن الوقوف في زمن الربيع وقلتم إن الجائحة لا تثبت إلا في زمن الربيع وأما الآن فلا يمكن ادعاء الجائحة ، فلا يعول عليه ، بل ينظر إلى ذلك في أي وقت تحصل معرفة ماحظ من الوسط المعتاد. وإذا تقرر ذلك فينظر إلى ما حصل من الصابة بعد الدرس، فإن كان أقل من الوسط فيحط عنه بقدر ما نقص والله أعلم.

## [إعطاء أرض الحبس مغارسة]

وسئل ابن الحاج عن الأرض المحبسة هل يجوز أن تعطى مغارسة أم

مثقالًا على الزوج، فيتخرج جوازها على قولين. فمن جعل المُزارعة كالشركة فلا يجيزها إلًا على التساوي، ويمنع من هذا لِغَرَره.

## [إذا مرض الخماس أو سافر إلى موضع بعيد أثناء الحرث]

وسئل سيدي مصباح عن الخماس يمرضُ أو يسافر إلَى موضع بعيد ، وذلك أثناء الحرث فيأخذ رب الزوج خمّاساً آخر على وجه الشركة أو يستأجر من ماله لتمام بقية الحرث ونيته أن يختص ببقية الحرث دون الغائب والمريض، فيصح المريض أو يقدم الغائب فيطلب الدخول في بقية الحرث ويدفع للعامل قيمة عمله . فهل يغلب حق الأول بناء على القول بأن الشركة تلزم بالعقد كالإجارة؟ أو يغلب حق الثاني ويكون الزرع له بنـاء على القــول بأن الشركة لا تلزم بالعقد إلا فيما بذر ، ولا تلزم فيما لَمْ يبذر؟ وكيف إن كان قيام الخماس الثاني في المسألتين بعد خروج الإبان؟ هل هو كقيامه في الإبان ويكون الحكم واحداً أو يفترق ؟ وهل يغلب في هذه المسألة شائبة الإجارة فيُسْلَكُ بها مسلك الأجير يمرض أو يأبقُ لمّا كان الخماس باع منافعه بجزء من الزريعة ومن عمَل البقر وغير ذلك ، وحبس ما باع حتى فات , ما اشترى له ، فيُخَيِّرُ صاحب الزرع بين أن يفسخ الشركة عن نفسه في تلك المدة أو يغرمه قيمة المنافع وتُنْبُتُ الشركة ، أو يُقدِّر الخماس الثاني وصاحب الزوج كالغاصب لحصة الخماس الأول من الأرض وغير ذلك ، فيفرق بين أن يكون قيام الأول في الإبَّان فيكون على حقه ، وإن كان بعد خروج الإبان لم يكن له شيء . وكيف إن كانت العادة عندهم أن الخماس لا يكون له شيء من التبزكالعادة بحَوْزِ مكناسة ؟ فهل تكون العادة كالشرط المصرح به فيصح العقد وتفسخ العادة ويأخذ نصيبه من التبن؟ وقد نزلت عندنا وأشكل علينا الحكم فيها ، فطلبنا جوابكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فأجاب: أكرمكم الله تعالى . إذا كان الأمر على ما ذكرتموه فما حرث

رب الزوج في مرض خماسه أو غيبته لنفسه فهو له . وكذلك إن أخذ خماساً آخر فحرث في مرض الأول أو غيبته فلا شيء فيه للأول ، وخمسه للثاني على مذهب ابن القاسم أن الشركة لا تلزم بالعقد ، وأن لكل واحد من الشريكين أن ينزع عن الشركة ما لم يبذر . كذا روى عنه أصبغ . قال ابن رشد : وهو معنى ما في المعدنة إلا أن يكون الخماس الذي مرض أو غاب له جزء ملازمها ، فها هنا إن صح في الإبان أو قدم فيه وتحاكم مع شريكه في الإبان حكم له بالزرع على حكم من غذا على قدم غيه وترحاكم مع شريكه في الإبان فليس له إلا الكواء . وكذلك يأتي أرض غيره فزرعها ، فإن قام بعد الإبان فليس له إلا الكواء . وكذلك يأتي يكون قيامه في الإبان أو بعده ، لأنه غلب على شركة الحرث ما اشتملت عليه من الإجارة ، وكان الخماس عنده بملك خمس منافع الرض وخمس منافع البقر وخمس منافع البقر وخمس منافع البقر وخمس منافع البقر وخمس منافع عبد الله البالصوتي . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

# [ إذا زرع الخماس قطناً يبقى أصلُه في الأرض سنين ، فهل ينقضي حقه بمرور عام ؟]

وسئل سيدي مصباح عن شركة الخماس يزرع قمحاً وشعيراً وقطنية وقطناً فيهم ذلك كله ويأكل كل واحد حصته من الزرع ومن غلة القطن ، فهل تنقضي الشركة بينهما في القطن بقسم غنته كالزرع ولا يكون للخماس حق في أصوله ؟ أو تكون الشركة بينهما في القطن قائمة ما دام أصله قائما ؟ وقد ذكر أرباب القطن أن أصوله تقيم في الأرض الثمانية الأعوام والاشرة ، وأن غلته تُعل في العام الأول ويكثر بعد ذلك ، فهل يجري حكم الشركة في القطن على حكم الشركة في الزرع وتنقضي بقسم غلته أول عام ؟ أو تبقى الشركة بينهما ما دام أصله قائماً بالأرض ؟ أو يجري على حكم المعارسة لما الشركة بينهما ما دام أصله قائماً بالأرض ؟ أو يجري على حكم المعارسة لما كانت أصوله تقيم في الأرض ، المدة المذكورة ، وتكون شركة فاسدة في

فأجاب: الشركة فاسدة من أجل شرط السلف، ويؤخذ السلف من الجملة، والزرع بينهما على السوية، ويرجع من له فضل على صاحبه.

[ إذا قال خمَّاس لآخر : شاركني وأشاركك ]

وسئل إذا قال خمَّاسٌ لخمَّاس شاركني وأشاركك خِمَاستَنَا .

فأجاب: لا يجوز ذلك لأنها شركة بالعمل مع اختلاف المكان. ولو شرط الخماس السلف لكان له أجرُ مثله فيما عمل . وإذا ذهب الخماسُ من تلقاء نهسه فلا شيء له ، وإذا قال لشريكه عليك اليوم أجرة الحصّادين وعليُّ الغذاء والعشاءُ ، وهذا معلوم عندهم قبل هذا اليوم ، فهو جائز . وإن أتى هذا بدقيق وصاحبه كذلك وخلطاه للحصاد والمؤنة عليهما فهو جائز . ومثله ما يقع اليوم يأخذ من الزرع من الفدّان ويعملون معه معيشة الحصادين فهو جائز : وإنْ أضافوا إلى ذلك ما يأتي به كل واحد من الإدام واتَّحدَ فجائز ، ولم اختلف ففيه نظر، مثل أن يطعم هذا باللحم والأخر بالزيت أو اللبن بشرط. والصوابُ أنه كالشركة بالطعامين المختلفين إذا أخرجا ذلك. وأمَّا إذا كان أحدهما يُغدِّي والآخر يُعشِّي أو أحدهما يقوم بوظيفة اليوم غداء وعشاء ويقوم الأخر في يوم آخر بذلك ، فقد اختلف المتأخرون من التونسيين في م ذلك ، فذهب ابن حيدرة إلى منعه مطلقاً ، وذهب ابن عرفة إلى أنه إن اتحد ما يخرجه كل واحد منهما ولا يكون من باب أسلِفني وأسلفك ، ويكون الأول هو أولى على كل حال جاز . قيل : هذه المسألة شائعة في القيروان وأحوازها ، وهو ظاهر المدونة من كتاب المكاتب من مسألة إذا حلَّ نجمٌ من نجوم المكاتب فقال أحد الشريكين لصاحبه بَدِّئني به فقد مرَّتْ في مسائل القسمة قبل هذا .

[ إذا أخرجت الأرض خمسة أوسق فلا زكاة على الشريكين حتى يبلغ كل واحد النصاب ]

وسئل أبو عمر الإشبيلي عمن أعطى أرضه مزارعة صحيحة على

النصف فأخرجت الأرض خمسة أوْسُقِ من القُمْح.

فاجاب: لا زكاة على واحد حتى يبلغ نصيبه ما تجب فيه الزكاة ، بخلاف المساقاة والقراض ، لانهما إنمًا يزكيان على ملك صاحب الأصل بدليل الحوائط المحبسة على قوم بأعيانهم أن الزكاة تجب ولو لم يكن إلا خمسة أوسُق، لان الاصل لواحد فعلى مِلْكه يزكى .

وسئل عن رجل دفع ثمانية عشر تفيزاً قمحاً لثلاثة رجال على أن يكون ثلث القمح يقابل العمل ، والثلثان يخرِجهما في الصيفية والزرع بينهم على السواء .

فأجاب : الشركة فاسدة ، فإذا وقع فالزرع بينهم كما شرطوا ، ولمُسلِّف الزريعية أخذها من أصحابه ويرجع من له فضل على صاحبه .

# [ المزارعة كالإجارة في قول وكالشركة في قول آخر ]

وسئل ابن زرب<sup>(1)</sup> عن المزارعة هل تنعقد بالعقد أم <sup>لا ؟</sup>

فأجاب بأنها تلزم بالعقد كما روى عن ابن القاسم ابنُ الحاج ، ووقع الحكم به ، وبه كان يفتي أصحابنا ابن رشد وأصبغ بن محمد وابن حرمون (كذا) . والمزارعة كالإجارة في قول فلا يخل مقارنتها بالبيع ، وهي كالشركة في قول ، فلا نرى أن تبلغ بالبيع الذي ذكر مبلغ الفسخ لاختلاف الذي ذكرنا في أصل المزارعة وأنها لم يشترطها إلا في الأصل من الأرض المبيعة . وإنما منع من أحد قوليه من الشركة حتى يُعْتَدِلاً ، لأجل أنه لما كان لكل واحد منهما أن يدع وإن قلت الأرض ما لم يزرعها أخاف أنه إنما بذل صاحب الكثير ما بذل ليدوم معه على الشركة ، فإن دام تنفع وإن ترك أخذ مال صاحب باطلا فهو غَرَد . ومن جعلها تلزم بالعقد كالإجارة فيجيز هذا . والمزارعة المنعقدة اليوم بقرطبة الجزء لوب الأرض ويجعل زريعته ويجعل العامل لوب الأرض

<sup>(1)</sup> في نسخة : ابن رزق .

الشركة هل يشترط فيها الاعتدال أم لا؟ وفي ذلك أقوال أربعة حكاها ابن رشد ، رابعها قوله القياس على القول بتغليب الإجارة عليها ولزومها بالعقد جواز التفاضل بكل حال . ثم أباح ذلك شيخنا المذكور ورخص فيه وعمل به واشتهر العمل به عندهم ، فلما قُلَدْتُ الفتوى بالقيروان منعته على طريق ابن شعيب وأشياخنا بتونس، فضج عند ذلك الضعفاء وربما سمعت أنهم دعوا على منع ذلك . وكان الشيخ قد أجازه لِضَرُورة الزمان لذلك ، لكن تقدُّم أنه لا ينهض عُذراً كما قال ابن شعيب . وأما فساد الخماسة بقطر تونس فسمعت أنهم يشترطون على الخماس أن لا يأخذ نصيبه من التبن وأنه يخدم شريكه في حيوانه وحطبه واستقاء مائه وغير ذلك ، وهو لا يتخرج جوازُه إلَّا على ما ذكرناه ، إلا أن يكون ما يغتفره الخماس يسيرا فأجراه بعض المغاربة على مسألة اشتراط المُساقى على العامل إصلاح نحو الظفيرة وأخواتها، وكان شيخنا الفقيه ينكر ذلك ويقول ، الإصلاح هنا داخل في عمل المساقاة ومن منافعها ، والاستبداد هنا ببعض الخارج عن الشركة ليس داخلا فيها ، وأما ما يقع من شرط السلف في أصل العقد فلا خلاف في منعه ، لأنه ما قارن عقَّداً إِلَّا أَفْسَدُهُ . وَاخْتَلُفُ إِذَا تَطُوعُ بِهُ بَعْدُ الْعَقْدُ هَلَّ يَجُوزُ ؟ وَهُو مَذْهُبُ سَحْنُونُ وظاهر المدونة ، أو يمنع ؟ وهو أصل ابن القاسم في عدم لزوم الشركة بالعقد ,

## [ مسألة الخمَّاس ووظيفته ]

c وسئل أبو علي القوري $c^{(1)}$  عن مسألة الخماس

فأجاب: أما الخماس فلا يجوز إلا إذا كان بمعنى الشركة، وتكون قيمة عمله بقدر الجزء الذي له ويكون له وعليه من جميع ما يتعلق بالشركة جزؤه، فذلك جائز، وله حينئذ حظه من كل ما يكون في الزرع دون شريكه. والمستعمل منه اليوم بين الناس غالباً ما لا يجوز لكونه آجر نفسه بشيء مجهول. قال وأما الثور يعطى لمن يحرث عليه بجزء من الزرع معلوم

خمس أو ربع ونحوه فأجرة مجهولة أيضاً لا تجوز ، إلا أن تكون أجرته في الحرث بقدر جزء من الزرع ويكون على صاحبه من مؤنة الزرع في الحصاد وغيره بقدر الجزء الذي له انتهى .

وقال بعض الشيوخ وظيفة الخماس يحرث وينقي ويرفع الأغمار ويحصد ويدرس وينقل السنبل إلى الأندر، وإنَّ شرط عليه غير ذلك فلا يجوز. وجرت العادة اليوم في البادية يشترط عليهم القيام بالبقر والاحتشاش له وحمل الحطب واستقاء الماء إن احتاج إليه، وهذا يفسدها. وإن شرط هو مع هذا عربة عليهم فهي شركة وإجارة خارجة عن الشركة فتجري على ما نقدم. وما ذكره الموثقون في جواز اشتراط الخساس على رب الأرض الكبش أقامه بعض شيوخ الكتاب من كتاب الشركة من المدونة وقاس عليه الشيوخ المتراط الخماس على رب الأرض الجلالية والسَّلْفام، قاله الشيخ سيدي موسى العبدوسي في تقييده على المعدونة، وأفتى سيدي عيسى ابن علال بالذي قاله شيخه سيدي موسى العبدوسي، قال كان شيخنا أبو عمران موسى العبدوسي يُجلُّ الجَّلابية للخماس عملا على ما قاله أهل الوثائق، وشيخنا أبو العباس القباب يمنعه وأعمله انتهى.

# [الخماس شريك في نظر سحنون، وأجيرُ في نظر ابن القاسم]

وفيما قيد عن الجزولي: إختلف في شركة الخماس، فقيل جائزة لأنه شريك، وهو قول سحنون، وقيل غير جائزة لأنه أجير، وهو قول ابن القاسم وفائلة الخلاف تظهر في الزكاة، فعلى قول ابن القاسم إنما له إجازة مثله، فزكاة الزرع على ربّه، وعلى قول سحنون على الخماس زكاة زرعه. وعلى قول سحنون إنما تجوز بثلاثة شروط: أن يختبر الأرض، ويختبر الزوج، وأن لا يشترط عليه صاحب الزوج عملاً غير عمل المزارعة من الوعاية والخدمة والقيام بالزوج. وكذا لا يجوز للخماس أن يشترط على صاحب الزرع أن يسلقه أو يبيع له، لأن هذا سلف جرً نفعاً، اللهم إذا لم

<sup>(1)</sup> في نسخة : القروي .

الشركة هل يشترط فيها الاعتدال أم لا؟ وفي ذلك أقوال أربعة حكاها ابن رشد ، رابعها قوله القياس على القول بتغليب الإجارة عليها ولزومها بالعقد جواز التفاضل بكل حال . ثم أباح ذلك شيخنا المذكور ورخص فيه وعمل به واشتهر العمل به عندهم ، فلما قُلَدْتُ الفتوى بالقيروان منعته على طريق ابن شعيب وأشياخنا بتونس، فضعِّ عند ذلك الضعفاء وربما سمعت أنهم دعوا على منع ذلك . وكان الشيخ قد أجازه لِضَرُورة الزمان لذلك ، لكن تقدُّم أنه لا ينهض عُذراً كما قال ابن شعيب . وأما فساد الخماسة بقطر تونس فسمعت أنهم يشترطون على الخماس أن لا يأخذ نصيبه من التبن وأنه يخدم شريكه في حيوانه وحطبه واستقاء مائه وغير ذلك ، وهو لا يتخرج جوازُه إلَّا على ما ذكرناه ، إلا أن يكون ما يغتفره الخماس يسيرا فأجراه بعض المغاربة على مسألة اشتراط المُساقي على العامل إصلاح نحو الظفيرة وأخواتها ، وكان شيخنا الفقيه ينكر ذلك ويقول ، الإصلاح هنا داخل في عمل المساقاة ومن منافعها ، والاستبداد هنا ببعض الخارج عن الشركة ليس داخلا فيها ، وأما ما يقع من شوط السلف في أصل العقد فلا خلاف في منعه ، لأنه ما قارن عَقْداً إِلَّا أَفْسَدُهُ . وَاخْتَلْفُ إِذَا تَطُوَّعُ بِهِ بَعْدُ الْعَقْدُ هَلِ يَجُوزُ ؟ وَهُو مُذْهِبُ سَحَنُونَ وظاهر المدونة ، أو يمنع ؟ وهو أصل ابن القاسم في عدم لزوم الشركة بالعقد ، خلافاً لسحنون .

## [ مسألة الخمَّاس ووظيفته ]

**وسئل** أبو علي القوري<sup>(1)</sup> عن مسألة الخماس

فأجاب: أما الخماس فلا يجوز إلا إذا كان بمعنى الشركة، وتكون قيمة عمله بقدر الجزء الذي له ويكون له وعليه من جميع ما يتعلق بالشركة جزؤه، فذلك جائز، وله حينتذ حظه من كل ما يكون في الزرع دون شريكه. والمستعمل منه اليوم بين الناس غالباً ما لا يجوز لكونه آجر نفسه بشيء مجهول. قال وأما الثور يعطى لمن يحرث عليه بجزء من الزرع معلوم

(1) في نسخة : القروي .

خمس أو ربع ونحوه فأجرةً مجهولة أيضاً لا تجوز ، إلاّ أن تكون أجرته في الحوث بقدر جُزء من الزرع ويكون على صاحبه من مؤنة الزرع في الحصاد وغيره بقدر الجزء الذي له انتهى .

وقال بعض الشيوخ وظيفة الخداس يحرث وينقي ويرفع الأغمار ويحصد ويدرس وينقل السنبل إلى الأندر، وإنْ شرط عليه غير ذلك فلا يجوز. وجرت العادة اليوم في البادية يشترط عليهم القيام بالبقر والاحتشاش له وحمل الحطب واستقاء الماء إن احتاج إليه، وهذا يفسدها. وإن شرط هو مع هذا يُولَنه عليهم فهي شركة وإجارة خارجة عن الشركة فتجري على ما تقدم. وما ذكره الموثقون في جواز اشتراط الخماس على رب الأرض الكبش أقامه بعض شيوخ الكتاب من كتاب الشركة من المدونة وقاس عليه الشيوخ اشتراط الخماس على رب الأرض الجلالية والسُلهام، قاله الشيخ سيدي اشتراط الخماس على رب الأرض الجلالية والسُلهام، قاله الشيخ سيدي موسى العبدوسي في تقييده على المدونة، وأفتى سيدي عيسى ابن علال بالذي قاله شيخه سيدي موسى العبدوسي ، قال كان شيخنا أبو عمران موسى العبدوسي يُجلُ الجُلابية للخماس عملا على ما قاله أهل الوثائق، وشيخنا أبو العبدوسي يُجلُ الجُلابية للخماس عملا على ما قاله أهل الوثائق، وشيخنا أبو العباس القباب يمنعه وأعمله انتهى.

# [ الخماس شريك في نظر سحنون . وأجبرُ في نظر ابن القاسم ]

وفيما قيد عن الجزولي: إختلف في شركة الخماس، فقبل جائزة لأنه شريك، وهو قول سحنون، وقيل غير جائزة لأنه أجبر، وهو قول ابن القاسم إنما له القاسم. وفائدة الخلاف تظهر في الزكة، فعلى قول ابن القاسم إنما له إجارة مثله، فزكاة الزرع على ربّه، وعلى قول سحنون على الخماس زكاة زرعه. وعلى قول سحنون إنما تجوز بثلاثة شروط: أن يختبر الأرض، ويختبر الزوج، وأن لا يشترط عليه صاحب الزوج عملاً غير عمل المزارعة من الرعابة والخدمة والقبام بالزوج. وكذا لا يجوز للخماس أن يشترط على صاحب الزرع أن يسلم إذا لم

الهنتاتي الهسكوري حيث سُئل عن مسألة الخماس فذكر ما قدمنا عنه .

[ ما على الخماس من الخدمة ]

وسئل الواغليسي عما على الخماس من الخدمة. فأجاب : الخماس إذا اشترط عليه خدمة النصف أو كانت العادية بذلك

مستمرة واشتركا على ذلك فعلى الخماس نصف الخدمة.

[اشتراط العمل كله على الخماس]

وسئل ابن لبابة عن الذي يشترط على المناصف والمثالث والخماس ألا 💂 يه همد ربُّ الأرض معه ولا يدرس، وأن يكون العمل عليه كلَّه.

فأجاب : هذا العمل الجاري في بلدنا وعليه كان مشايخنا الذين مضوا ، وهو كان مذهب عيسي بن دينار ، وعلى مذهب عيسي مضى العمل ببلدنا . وكان مذهب مالك لا يجوز لأنه غرر ومجهول ، ومن أخذ بقول مالك فإن الحصاد والدرس والعمل كله بينهما ، أو يقيم رب الأرض إجراء المناصفة ، إلا أن مذهب عيسى عليه نعتمد ببلدنا .

[ هل يجوز أخذ الخماس الخمس دون إخراج نصيبه من البذر؟] وسئل عن الرجل يعطى الخماس ولا يجعل الزريعة ، واشترط على " صاحب الزرع أن يجعلها في كراء عمله .

فأجاب: لا يجوز هذا، وليس له من الزرع شيء، وإنماله كراء عمله . ولا ينبغي لهم أن يضروا به ولا يخرجوه إذا لم يضربهم ، لأن الضرر ممنوع عنه وعنهم ، إلا أنهم لا يحكم عليهم بذلك ، وقال الأجير الذي يؤخذ على الربع والخمس يجعل من الزريعة مثل ماله أن المعاملة جائزة إلا أنهما تحاسبا فيما سوى ذلك فأخذ الفضل من هو له.

**وسئ**ل عن الكتان ( )<sup>(1)</sup> وبعمل الأجير .

(1) بياض في الأصل .

**فأجاب** : ( )<sup>(1)</sup> قلع ما يصيب الزوج وانقل في الماء وحفظه و ( )<sup>(1)</sup>

إذا شرط ذلك عليه أو كان ذلك عمل الناس. وسئل أبو صالح عن الشريكين بشتركان فيقول لصاحبه إني أخاف ( )<sup>(1)</sup>كالزريعة فيقول( )<sup>(1)</sup> إن عجز شيء مما فضلت به عليٌ فلي فيه ربع ، أو قال ما عجزت عنه فازرع لنفسك ، أو يقول هو لصاحبه ما زرعت بعد عجزك فهو لي ، فيجيبه إلى ذلك .

فأجاب : لا يحل هذا ، وما زرع الثاني نص (كذا ) العجز فهو بينهما بعد رَّدٌّ ما صار عليه من الزريعة لأنه غرر لا يدري منهي يعه ﴿ . وكذلك الذي اشترط لنفسه واستحصد ما زرع دونه بعد عجزه أيضاً فهو بينهما بعد رد

[إذا زرع الشريك قطعة لم يُطلع عليها صاحبه إلاّ وقت الحصاد] وسئل عن الشويك يزرع قفيزاً بغير علم شريكه أراد أن يختص فلم يعلم بذلك شريكه إلَّا وقت أستحصاد الزرع؟

فأجاب : شريكه مخبر في أن يرد عليه نصف الزريعة ويكون شريكه فيما عمل دونه ، أو يرجع عليه بكراء نصف القفيز في الأرض وفي نصف

[الشركة في الحرث إذا كانت مختلفة الأجزاء]

وسئل ابن عرفة رحمه الله عن الشركة في الحرث إذا كانت مختلفة الأجزاء ، هل تقاس على المساقاة في منع الأجزاء المختلفة في عقد واحد أم

فَاجِابِ : القياس على المساقاة في منع الأجزاء المختلفة في عقد واحد صحيح ، وبه العمل عندنا ، وأظنه منصوصاً في النوادر وفي كلام ابن رشد .

(1) في هامش المطبوعة الحجرية : هذا البياض في هذه المواضع هو كذلك في النسخ التي بأبدينا الآن .

الهنتاتي الهسكوري حيث سُئل عن مسألة الخماس فذكر ما قدمنا عنه .

[ ما على الخماس من الخدمة ]

وسئل الواغليسي عما على الخماس من الخدمة.

فأجاب : الخماس إذا اشترط عليه خدمة النصف أو كانت العادية بذلك مستمرة واشتركا على ذلك فعلى الخماس نصف الخدمة.

## [اشتراط العمل كله على الخماس]

وسئل ابن لبابة عن الذي يشترط على المناصف والمثالث والخماس ألا ي يحد ه ربُ الأرض معه ولا يدرس، وأن يكون العمل عليه كله.

فأجاب: هذا العمل الجاري في بلدنا وعليه كان مشايخنا الذين مضوا، وهو كان مذهب عيسى مضى العمل ببلدنا. وكان مذهب مالك لا يجوز لأنه غرر ومجهول، ومن أخذ بقول مالك فإن الحصاد والدرس والعمل كله بينهما، أو يقيم رب الأرض إجراء المناصفة، إلا أن مذهب عيسى عليه نعتمد ببلدنا.

[ هل يجوز أخذ الخماس الخمس دون إخراج نصيبه من البذر؟]

وسئل عن الرجل يعطي الخماس ولا يجعل الزريعة ، واشترط على م صاحب الزرع أن يجعلها في كراء عمله .

فأجاب: لا يجوز هذا ، وليس له من الزرع شيء ، وإنماله كراء عمله . ولا ينبغي لهم أن يضروا به ولا يخرجوه إذا لم يضربهم ، لأن الضرر ممنوع عنه وعنهم ، إلا أنهم لا يحكم عليهم بذلك ، وقال الأجير الذي يؤخذ على الربع والخمس يجعل من الزريعة مثل ماله أن المعاملة جائزة إلا أنهما تحاسبا فيما سوى ذلك فأخذ الفضل من هو له .

**وسئل** عن الكتان ( )<sup>(1)</sup> وبعمل الأجير .

(1) بياض في الأصل .

فأجاب : ( )<sup>(1)</sup> قلع ما يصيب الزوج وانقل في الماء وحفظه و ( )<sup>(1)</sup> إذا شرط ذلك عليه أو كان ذلك عمل الناس .

وسئل أبو صالح عن الشريكين يشتركان فيقول لصاحبه إني أخاف ()(1)كالزريعة فيقول ()(1) إن عجز شيء مما فضلت به علي فلي فيه ربع ، أو قال ما عجزت عنه فازرع لنفسك ، أو يقول هو لصاحبه ما زرعت بعد عجزك فهو لي ، فيجيه إلى ذلك .

فأجاب: لا يحل هذا ، وما زرع الثاني نص (كذا) العجز فهو بينهما بعد رُدَّ ما صار عليه من الزريعة لأنه غرر لا يدري متى يعجز ، وكذلك الذي اشترط لنفسه واستحصد ما زرع دونه بعد عجزه أيضاً فهو بينهما بعد رد

[ إذا زرع الشريك قطعة لم يُطلع عليها صاحبه إلاّ وقت الحصاد ] وسئل عن الشريك يزرع قفيزاً بغير علم شريكه أراد أن يختص فلم يعلم بذلك شريكه إلاّ وقت أستحصاد الزرع؟

فأجاب: شريكه مخير في أن يرد عليه نصف الزريعة ويكون شريكه فيما عمل دونه ، أو يرجع عليه بكراء نصف القفيز في الأرض وفي نصف الزوج .

[الشركة في الحرث إذا كانت مختلفة الأجزاء]

وسئل أبن عرفة رحمه الله عن الشركة في الحرث إذا كانت مختلفة الإجزاء ، هل تقاس على المساقاة في منع الإجزاء المختلفة في عقد واحد أم

فأجاب : القياس على المساقاة في منع الأجزاء المختلفة في عقد واحد صحيح ، وبه العمل عندنا ، وأظنه منصوصاً في النوادر وفي كلام ابن رشد .

صحيح ، وبه العمل عندنا ، واقعه مصوف في ورد و دب (1) في هامش الطبوعة الحجربة : هذا البياض في هذه المواضع هو كذلك في النسخ التي بأبدينا الأن . فحرّره .

[ من زارع خمّاساً مرتين : على الخمس وعلى السدس ]

وسئل مطرف ابن عمروس عن خماس زارع رجلا سنة واحدة لورقتين ، في الأولى على الخمس، وفي الثانية على السدس.

فأجاب : هذا مكروه ، ويفسخ ما لم يقع العمل ، فإن فات بالعمل كان الزرع بينهما على ما جعل كل واحد منهما من الزريعة ولزمهما من النفقة في العمل على قدر ذلك ، ويقوِّم كراء الأرض وعمل العامل ثم يترادَّان الفضل بينهما إن كان لأحدهما فضلٌ في الكراء.

[ من اكترى أرضاً فأمطرت حتى هلك الزرع أو أتى الجراد فأكل الزرع ] وسئل بعض الشيوخ عمَّن اكترى أرضاً فأمطرت بعد أنْ زرع فغرق أياماً أو شهراً فأهلك .

فأجاب : إن كان بعد إبان الزراعة فهو كالجليد ، وإنْ كان في الإبان لو الكشف عنها أدرك الزرع ثانية فلم ينكشف حتى فات فهو كغرقها في الإبان فلا كراء عليه ، وإن انكشف في الإبان لزمه الكراء . قال ولو أتى الجراد إبّان الحرث فعلم الناس أنهم إن زرعوا شيئاً أكله الجرادُ فامتنعوا لذلك فلا شيء ، عليه في تلك المدة . قيل يربد أنه باض في تلك الأرض بحيث يعلم أنه إذا ظهر أكل الزرع فهو بمنزلة الدود في الأرض يأكل الزرع ، ونص عليه الباجي قال : إذا اكترى الأرض على أنْ تزرع بطوناً فزرع الأولى فأكلها الجراد وكثر الجراد حتى خاف أن يزرع غيرها فيأكلها الجراد فلا كراء عليه إلَّا قدر ما أقام الزرع الأول خاصة ، ولا شيء عليه فيما أقام من المدة لأنه أتاه ما منعه من زرعها بقية المدة .

## [ فتوى للقاضى عياض في المزارعة ]

وسئل القاضي أبو الفضل عياض عن رجل دفع لرجل ثوراً ليحرث به في بلده على وجه الشركة ، وضم له الرجُل ثوراً آخر وجميع آلة الحرث

وزرع الزريعة ويَدُه مع يد صاحب الثور . ولمَّا فرغًا من الحرث قال الزارع الشريكه رُدُّ عليُّ نصف ما زرعتُ من بذر ، فامتنع ولم يعطه شيئاً . بَيْن لنا \_وفقك الله\_ الجائز في هذه الشركة .

فأجاب : الزرع كله لصاحب الزريعة وعليه لصاحب الثور والعمل معه

# [ لعياض أيضاً في المزارعة]

وسئل عن مسألة أخرى من هذا المعنى ، وهي رجلان بينهما أرضً فشارك أحدهما فيها رجلين ، وعمل أحدهم البقبر والآلة وحصته من البذر ، وعمل الثاني حصته من البذر وتولَّى العمل بنفيه ، فطلب الذي له نصف الأرض أن يرد عليه البذر في حصته من الأرض ، فأقرُّ الذي تولى العمل لحرثها مع رب البقر وبذر ما فيها ، وهذا قُبُل نبات ما أبذر فيها ، ثم أنكر بعد ذلك وقال لم أحرثها إلا أجبراً لِرَبِّ البقر ، هل تلزمه يمين للقائم عليه وهو حصة رب الأرض أم لا؟ وهل هي شركة صحيحة؟ بيِّن لنا ذلك مأجورا .

فأجاب: إذا لم يكن أصل المزارعة على شرط سلفه نصف البذر وإنما تطوع ببذر جميعها للزارع من غير شرط فهي صحيحة ، فإن تنازعا فالقول قول من ادعى عرف موضعهما من أجرة أو كراء فاسد أو صحيح مع يمينه ، فإن كان صحيحاً مُضَى ، وإن كان فاسداً بطل .

وسئل أبو صالح عن رجل دعا رجلا يعمل له في الزرع على الثلث أو الربع أو السدس أو ما كان ، أيجوز ذلك أم لا ؟

فأجاب بأن قال : نعم هو جائز . وإن آجره على أن زرع له ناحية من أرضه فذهب الزرع فالمكية من الأجير ويلزمه العمل للمستأجر.

[إذا هلك الزرع بالصَّرُ ونحوه ، فهل على مكتري الأرض كراء؟] وسئل ابن رشد عن الزرع إذا أصابه الصّر وهو رفيع ثم أصابه القَحْط بعد ذلك ، هل يلزم الكراء الزارع؟

إلى قيمة كراء الأرض في العام على أن تقلب قبل الزراعة وعلى أن لا تقلب، فإن كان قيمة كراء الأرض في العام على أن تقلب أقل من قيمتها على أن لا تقلب كان لرب الأرض على المكتري زائداً على كرائه ما بين الكراثين، وإن كان قيمة كراء الأرض على أن تقلب أكثر من قيمة كرائها على أن لا تقلب وقد اشترط المكتري على رب الأرض أن يقلبها لزراعته فيها فحال بينة وبين قلبها مانع من عدو أو نحوه خُطَّ عنه من الكراء الذي أكراها به ما زاد فيه شرط القليب، وذلك بأن ينظر إلى ما بين الكرائين في القيمة فإن كان الخمس أو السدس أو العشر خُطَّ عنه من الكراء الذي أكراها به ذلك الجزء ما كان قلً أو كثر، وبالله التوفيق.

[قيام مكتري أرض الحبس بجائحة الزرع بعد مضى الأوان] وسئل سيدي عيسى بن علال عن ناظر على حبس لنظره أرض بيضا: اكتراها منه أناس للحراثة ، فلما كان زمن الصيف طلبهم الناظر بالكراء فزعموا أن زرعهم أصابته جائحة القحط وأن غلّته فسد بذلك بعضها وأرادوا أن يخرجوا للنظر في ذلك شهوداً من أهل المعرفة ليسوا مرضيين في دينهم بحيث تقبل شهادتهم في كل ما تقبل فيه شهادة العدول المرضيين ، واحتجوا في ذلك بأن أهل البصر لا تشترط عدالتهم ، فقال لهم الناظر جائحة الزرع بالقحط لا يخرج إليها إلا في زمن الربيع عند احتياج الزرع إلى الماء وظهور الفساد فيه حينئذ من أجل العطش ، وأمّا الآن بعد يبس الزرع وحصد بعضه فلا يمكن أحد من ادعاء الجائحة أنها أصابته في زمن الربيع ، فإن غاية ما يعرف من ينظر إلى الزرع الأن بعد يبسه أن غلته ناقصة ، أنه إنما يردُّ كذا وكذا وسقاً مثلًا . هذا غاية ما يعرفون . وهل ذلك النَّمْص بسبب العطش أو بسبب البرد أو الجليد أو غير ذلك فلا يعرف أحد الآن؟ ولأجل هذا قال الموثقون في وثائقهم إنهم نظروا إلى الزرع القائم الأخضر قد اصفرَّت ورقته وذهب منه كذا بسبب القحط الكائن الأن حسبما ذلك في كريم عملكم . وقال لهم الناظر أيضاً إنما يشهد في هذا أهل العدل المرضيون وإن شهد من

لا ترضى حاله فاجرّحه ، وأهل البصر الذين تقبل شهادتهم ولا تشترط عدالتهم هم الذين تدعو الضرورة إليهم وما معرفته مقصورة عليهم ولا يوجد من أهل العدل من يعرف ذلك غيرهم كالبيطار ونحوه . وأما أهل الفلاحة فأكثرهم عدول لا سيما بالبلد الواقع فيه هذا النزاع ، فقال الحارثون إن أهل العدل من الفلاحين امتنعوا لنا من الدخول في هذه المسألة ولم نجد سوى الذين أخرجنا من أهل المعرفة ، فهل يمكنون من جعل جائحة القحط بعد يبس الزرع وحصاد بعضه ويصدقون فيما يزعمون أنَّ نقص الغلة إنما هو بسبب العطش مع مخالفة الناظر لهم وادعائه أن الزرع لم يعبه عطش أم لا ؟ بسبب العطش مع وجود غيره من أهل العدل وتقبل حجتهم في كون أهل العدل امتنعوا من ذلك ؟ أو يقال لهم إنًا أن تأنوا بأهل العدل أو تعطوا الكراء كاملاً ؟ بينوا لنا ذلك ولكم الثواب والسلام عليكم .

فأجاب: الكراء لازم للمكتري إلا أن يشهد عدلان من أهل المعرفة أن تسبب نقصان الغلة عن القدر الوسط من المعتاد قلة المطر. وإذا ثبت ذلك بما لا مدفع فيه للناظر سقط على المكتري بقدر ما نقص، ولا يلتفت إلى شهادة غير العدول مع وجود العدول، ولا حجة للمكتري في امتناع العدول. وأمًّا ما أشرتم إليه في الوثائق المجموعة أن الوقوف في زمن الربيع وقلتم إن الجائحة لا تثبت إلا في زمن الربيع وأما الآن فلا يمكن ادعاء الجائحة، فلا يعوِّل عليه، بل ينظر إلى ذلك في أي وقت تحصل معرفة ماحط من الوسط المعتاد. وإذا تقرر ذلك فينظر إلى ما حصل من الصابة بعد الدرس، فإن أقل من الوسط فيحط عنه بقدر ما نقص والله أعلم.

### [إعطاء أرض الحبس مغارسة]

وسئل ابن الحاج عن الأرض المحبسة هل يجوز أن تعطى مغارسة أم د م

فأجاب: الأرض المحبسة لا يجوز أن تعطى مغارسة لأنه يؤدي ذلك إلى بيع حظها. فإن نزل ودفع أرضاً محبسة على مسجد مغارسة، فإن كان للمسجد غلة يعطى منها من غرس قيمة غرسه أعطيها وخلص الغرس والأرض للمسجد حبساً عليه، وإن لم يكن له غلة شارك فيها الغارس بقيمة غرسه، تقوم الأرض غير مغروسة ثم تقوم بغرسها، ولا يرجع الخيار إلى الغارس، فيقال له أعطِ قيمة الأرض فهذا أحوط للحبس لا سيما على مذهب ابن الماجشون الذي يرى ذلك في المطلق إذا استحق بملكه. وقد رأيت لسحنون في الأرض إذا استحقت بحبس وفيها بنيان أنه يقال للمستحق إذا أبى المحبس عليهم أن يعطوا قيمة البنيان أغطِ قيمة الأرض ويبتاع بها أرضاً أخرى تكون حبساً في السبيل التي كانت فيها الأولى، ولو استعملت فيها أيضاً رواية ابن الفرج في جواز بيع الربع إذا خرب لقيل إن إعطاء أرض الحبس إذا كانت مشعوة ولم يُعور منها شيء جاز.

# [ مهملة وكُلت زوجها على عقد المغارسة في أرضها ثم ثبت إهمالها ]

وسئل فقهاء قرطبة عن رجل توفي وكان قد قدم على ابنة وصياً وتزوجت بعده وحسن نظرها لنفسها ، وتوفي الوصي وبقيت المرأة مهملة ، فوكلت زوجها على النظر في مالها ، فدفع أرضاً لها على وجه المغارسة على أن يكون من الأرض للغارس النصف ولصاحبة الأرض النصف . فلما كملت الثمرة أخذ كل واحد منهما نصفه بعد معرفتهما بما تقاسماه واستغل كل واحد منهما نصيبه . ثم إن الغارس أبطل نصيبه من الأرض المذكورة واقتطع دوراً وفعلت المرأة أيضاً بنصيبها مثل ذلك . فلما كان الآن ثبت عند القاضي إهمال تلك المرأة أيضاً وأنها كانت تحت وصي ، فقدم القاضي عليها زوجها المذكور للنظر عليها ، فقام الزوج على الغارس المذكور في الأرض المذكورة وادعى الغبن فيها على المرأة المحجورة . أفتونا بالواجب في ذلك .

فأجاب ابن عتاب : ما فعلت المحجورة من توكيل زوجها على دفع

الخربة على وجه المغارسة ، فذلك من فعلها غيرنا فذ ولا ماض لأنها في ولاية ، ويفسخ ما وقع في ذلك من المغارسة ويرد إلى ملك المحجورة ويعطى الغارس قيمة ما غرس وعمَّر ، يعطى ذلك قائماً غير مقلوع لأنه فعل ذلك بوجه شبهة لا على وجه غصب وتعدَّ . وبالله التوفيق .

وأجاب ابن عبدالصمد: الذي فعله الزوج من عقد المغارسة في الأرض التي لزوجته بتوكيلها له على ذلك وهي تحت الولاية غير صحيح، وللزوج الآن بعد أن صار وصياً لزوجته تعقب ذلك ورد ما كان منه على غير السداد إن شاء الله تعالى . ولا حجة للغارس في عقدة المغارسة مع الزوج الذي هو الآن الناظر لها ، لأن عقده كان على غير صحة ، لأن أفعال من ليمته ولاية مردودة كلها وإن مات وصيه . والله الموفق للصواب .

وأجاب أصبغ بن محمد : إذا كان الأمر على ما وصفت فالأرض راجعة إلى المحجورة ويجري بينهما في الغرس ما يوجب الحق إن شاء الله .

وأجاب ابن رشد: إذا كان الأمر على ما وصفت فيه فللزوج الذي قدمه القاضي للنظر على اليتيمة أن يرد المعارسة ويفسخ ذلك كله ويخرج الغارس من الأرض لليتيمة بأن يعطيه من مالها قيمة نصف الغرس قائماً وقيمة نصفه مقلوعاً. والله ولي التوفيق برحمته.

وأجاب ابن الحاج إذا كان الأمر على ما وصفت فيه فاللوصي فيما صنعته المرأة وقت إهمالها متكلم ورده إن رأى ذلك لا سيما وقد ذكرت أن فيه غبنا على ما يقوله الوصي . والله ولي التوفيق برحمته .

# [مغارس غرس قبل الأجل مقتاة ، لمن تكون؟]

وسئل ابن لبابة عن رجل أخذ أرضاً مغارسة فغرس ثم جعل المغارس في عمارة الغرس مقتاة فغلب المقتاة بقولاً فعل ذلك كله ، لمن ترى هذه الغلة في تاك السنة ؟

فأجاب: الأرض المحبسة لا يجوز أن تعطى مغارسة لأنه يؤدي ذلك إلى بيع حظها. فإن نزل ودفع أرضاً محبسة على مسجد مغارسة ، فإن كان للمسجد غلة يعطى منها من غرس قيمة غرسه أعطيها وخلص الغرس والأرض للمسجد حبساً عليه ، وإن لم يكن له غلة شارك فيها الغارس بقيمة غرسه ، تقوم الأرض غير مغروسة ثم تقوم بغرسها ، ولا يرجع الخيار إلى الغارس ، فيقال له أعطٍ قيمة الأرض فهذا أحوط للحبس لا سيما على مذهب ابن الماجشون الذي يرى ذلك في المعظلة إذا استحق بملكه . وقد رأيت لسحنون في الأرض إذا استحقت بحبس وفيها بنبان أنه يقال للمستحق إذا أبى المحبس عليهم أن يعطوا قيمة البنبان أعطٍ قيمة الأرض ويبتاع بها أرضاً أخرى تكون حبساً في السبيل التي كانت فيها الأولى ، ولو استعملت فيها أيضاً رواية ابن الفرج في جواز بيع الربع إذا خرب لقيل إن إعطاء أرض الحبس إذا كانت مشعرة ولم يُعثر منها شيء جاز .

# [ مهملة وكُلت زوجها على عقد المغارسة في أرضها ثم ثبت إهمالها ]

وسئل فقهاء قرطبة عن رجل توفي وكان قد قدم على ابنة وصياً وتزوجت بعده وحسن نظرها لنفسها ، وتوفي الوصي وبقبت المرأة مهملة ، فوكلت زوجها على النظر في مالها ، فدفع أرضاً لها على وجه المغارسة على أن يكون من الأرض للغارس النصف ولصاحبة الأرض النصف . فلما كملت الثمرة أخذ كل واحد منهما نصفه بعد معرفتهما بما تقاسماه واستغل كل واحد منهما نصفه بعد معرفتهما بما تقاسماه واستغل كل واحد منهما نصبه من الأرض المذكورة واقتطع دوراً وفعلت المرأة أيضاً بنصبيها مثل ذلك . فلما كان الآن ثبت عند القاضي وفعلت المرأة أيضاً وأنها كانت تحت وصي ، فقدم القاضي عليها زوجها المذكور للنظر عليها ، فقام الزوج على الغارس المذكور في الأرض المذكورة وادعى الغبن فيها على المرأة المحجورة . أفتونا بالواجب في ذلك .

فأجاب ابن عتاب: ما فعلت المحجورة من توكيل زوجها على دفع

الخربة على وجه المغارسة ، فذلك من فعليا غيرنا فذ ولا ماض لأنها في ولاية ، ويفسخ ما وقع في ذلك من المغارسة ويرد إلى ملك المحجورة ويعطى الغارس قيمة ما غرس وعمّر ، يعطى ذلك قائماً غير مقلوع لأنه فعل ذلك بوجه شبهة لا على وجه غصب وتعدّ . وبالله التوفيق .

وأجاب ابن عبدالصمد: الذي فعله الزوج من عقد المغارسة في الأرض التي لزوجته بتوكيلها له على ذلك وهي تحت الولاية غير صحيح، وللزوج الآن بعد أن صار وصباً لزوجته تعقب ذلك ورد ما كان منه على غير مشداد إن شاء الله تعالى . ولا حجة للغارس في عقدة المغارسة مع الزوج الذي هو الآن الناظر لها ، لأن عقده كان على غير صحة ، لأن أفعال من لؤمّته ولاية مردودة كلها وإن مات وصيه . والله الموفق للصواب .

وأجاب أصبغ بن محمد : إذا كان الأمر على ما وصفت فالأرض راجعة إلى المحجورة ويجري بينهما في الغرس ما يوجب الحق إن شاء الله .

وأجاب ابن رشد: إذا كان الأمر على ما وصفت فيه فللزوج الذي قدمه القاضي للنظر على اليتيمة أن يرد المغارسة ويفسخ ذلك كله ويخرج الغارس من الأرض لليتيمة بأن يعطيه من مالها قيمة نصف الغرس قائماً وقيمة نصفه مقلوعاً. والله ولي التوفيق برحمته.

وأجاب ابن الحاج إذا كان الأمر على ما وصفت فيه فاللوصي فيما صنعته المرأة وقت إهمالها متكلم ورده إن رأى ذلك لا سيما وقد ذكرت أن فيه غبنا على ما يقوله الوصي . والله ولي التوفيق برحمته .

# [مغارس غرس قبل الأجل مقناة ، لمن تكون؟]

وسئل ابن لبابة عن رجل أخذ أرضاً مغارسة فغرس ثم جعل المغارس في عمارة الغرس مقتاة فغلب المقتاة بقولاً فعل ذلك كله ، لمن ترى هذه الغلة في تاك السنة؟

فأجاب: غلة المقتاة للغارس وعليه كراء القاعة لصاحب الأرض، س للغارس أن يعمل في الأرض شيئاً إلا بأمر رب الأرض.

نروسة قبل الإطْعام فيطلبه رب الأرض قبل الابان أو بعده .

[ الغارس يزرع فولًا بين الأشجار ] وسئل سيدي أبو الحسن الصغير عن الغارس يغرس فولًا بين الأشجار

فأجاب بأنه متعدٍّ إذ لا شيء له في الأرض إلا بعد الإطعام ، فلهذا م في الابان والكراء بعده . ويمنع أيضاً رب الأرض من زراعة الأرض روسة لأنه ضرر بالغرس إلا أن تكون هنالك عادة . ، غاب فغارس ابنه أرضاً له ثم وافق جميع من يصير إليهم ميراثه ]

وسئل أيضاً عن رجل غاب فعمد ابنه إلى موضع من أرض الغائب س فيه رجلًا ، ثم بعد أن أطعم الغرس باع حصة أبيه لرجل وبقي في يد تري حتى غرس زيادة فيه نحو سبعة أعوام ، وسلَّم سائر ورثة الغائب المشتري في ذلك في البيع ، ثم مات البائع وهو الابن المذكور ، ثم عمُّروا الغائب وَمُوِّت الآن ، فلما مُوَّت قام ورثته وهم الذين سلموا في فطلبوا المشتري فيما بيده وقالوا إنا سلمنا في وقت لا نملك .

[ المغارسة الفاسدة ]

فأجاب بأن ذلك لهم ، ويبطل البيع والتسليم والمغارسة وكل ما عقد

التمويت ، لأنه عقد في غير ملك العاقد وهي مسألة كتاب بيع الغرر ،

إذا باع سلعة ثم مات المغصوب منه فصار البائع وارثأ له نقِض البيع ، ك هذه . وأما الغلة فإن كان البائع عالماً بالغائب وأنه لم يُمَوِّتُ لزمته

وسئل ابن عتاب عن المغارسة الفاسدة. فأجاب : اختلف في المغارسة والمساقاة إذا عقدت فاسدة وفاتت

بالعمل ، والذي أقول به أن للعامل أجر مثله فيما غرس وفيما ستى ، وكذلك الأرض تعطى مغارسة وفيها أصول ثابتة . هذا المختار وفيه أقوال كثيرة .

وسئل بعض شيوخ الشوري عن حكم من دفع أرضاً محبسة على وجه المغارسة فبغرس الرجل وأدرك الغرس.

فأجاب: إن ذلك يمضي ولا ينقضه من جاء بعده من الحكام ، لأنه حكم بما فيه اختلاف انتهى.

قلت : بمثل هذا صديم الفتوى من شيوخ تلمسان في أرض أم العلو المحبسة على المدرسة اليعقوبية منها.

# [ اختلاف المتغارسين في حصة المغارسة ]

وسئل ابن مزين عن رجل أعطى لرجل أرضه مغارسة ، فلما عمل العامل وتم غرسه تَنَاكُرًا حصة المغارسة وتقاررا في المغارسة ، فقال العامل أخذتها على أن يكون لي الثلثان ولك الثلث ، وقال رب الأرض بل اعطيتكها على أن لي النصف ولك النصف.

فأجاب: القول قول العامل مع يمينه إن كان يشبه ما قال.

[حكم من أدخل مناصفاً في أرضه وكان له فيها تبنُّ ] وسئل ابن المكوي عن رجل أدخل مناصفاً في أرضه وكان لصاحب الأرض بيت مليء تبنأ فأنفقه المناصف ثم خرج على صاحب الأرض فطالبه بالتبن، فهل يجب له؟

[ من دفع الأرض على المناصفة فله نصف الغلة بعد إخراج الزريعة ] وسئل عن رجل دفع أرضاً له بيضاء إلى قوم يعملون فيها دخنا فعمل القوم فحرثوا فدعاهم صاحب الأرض إلى أخذ الزريعة فأبوا عليه من أخذها ، فلما حصد الدخن المذكور ذهب العاملون معه إلى أن يعطوه منه الثلث،

فقال لهم صاحب الأرض خذوا الزريعة مني وأعطوني الشطو لأرضي .

فأجاب : إذا دفع الأرض إليهم على المناصفة فله نصف الدخن بعد إخراج الزريعة .

وسئل عن رجل له أشراك في أرض له منها العشر فعاوض رجل منهم بحقل على نفسه وعلى أشراكه . ثم إن أشراكه باعوا منه ومن رجل آخر جميع المال ، فلما صار الجميع إليه قام هو والمبتاع معه على صاحب العوض يريدان فَسْخُه . فهل لهما ذلك ؟ وكيف وجه العمل في النصيب الأول ؟

فأجاب : لا يجوز البيع حتى يعلم بالمعاوضة ، فإذا علم فلا قيام للمشتري فيما عوض فيه .

وسئل عن الرجل يدخل المناصف في أرضه ويبععل معه النصف من جميع الزرائع ، فيعمل العامل في تلك الأرض ويحصد الزرع ويدرسه ويذروه ويأخذ صاحب الأرض نصيبه . ثم إن العامل يدعو صاحب الأرض إلى أن يقسم معه الكتان قبل أن يخيطه فأبى رب الأرض أن يأخذ نصيبه إلا بعد أن يتم مؤنته من الطبخ والخيط، ويقال للعامل عليك جميع مؤنته ونفقته .

فأجاب : يحملون على سنة بلدهما في هذا والمتعارف في ناحيتهما بين الناس .

# [أي عمل يكون على العامل في إعطاء الأرض مناصفة؟]

وسئل عبدالله بن محمد بن خالد عن الرجل يعطي الأرض لرجل مناصفة ، يجعل أرضه ونصف الزريعة ، ويجعل الآخر نصف الزريعة والعمل ، فأيَّ عمل يكون على العامل ؟ وصاحب الأرض يقول عليك الحصاد والحبال والدراس والتهذيب والنقلان ، والعامل يقول إنما عليً الحرث فقط ، وليس عليً غير ذلك ، ولم يفسرا عند المعاملة شيئاً .

فأجاب : نعم عليه عمله كله وحصاده ودراسه .

وأجاب يحى بن يحيى: على العامل جميع عمله كله إن اشترط ذلك ، وإن لم يشترطه فليس عليه إلا الحرث فقط.

[جواز الاستئجار على العمل في كرم بما يخرج منه]

وسئل أصبغ عن رجل استأجر الأجير على أن يعمل له في كرم له على النصف على ما يخرجه الكرم أو ثلثه أو جزء منه .

فأجاب: لا بأس به . قبل له : وكذلك جميع ما يضطر إليه ، مثل الرجل يستأجر الأجير يحرس له الزرع وله بعضه ؟ قال هظر إلى أمر الناس إذا اضطروا إليه في ما لا بد لهم منه ولا يجد العمل له إلا به فأرجو أن لا يكون له به بأس إذا عمَّ ولا تكون الاجارة إلاً به . ومما يبين ذلك فيما يرجع فيه إلى أعمال الناس وإلى سنتهم ولا يجدون منه بُدًا مثل كراء السفن في حمل الطعام .

قلت: تأمل من هذه مسألة الخماس!

[ إذا بلغت المغارسة غاية الإطعام واحترق الشجر ، استحق المغارس حظه من الأرض]

وسئل ابن الحاج عمن غارس رجلًا إلى الاطعام مغارسة صحيحة ، فإذا بلغته كان بينهما بنصفين يقتسمانه . فلما بلغ ذلك احترق فامتنع رب الأرض من إعطائه نصفها لقوله يقتسمانه .

فأجاب : لا مقال له ، وله نصف الأرض لأنهما قد بلغا لغاية المغارسة .

[ من غارس إلى شباب معلوم فأراد البيع قبل بلوغه ]

وسئل عمن غارس رجلاً إلى شباب معروف فاراد بيع ذلك قبل هذا . فاجاب بأنه لا يجوز ، لأنه لم يجب له نصيب ، ولو مات يُخَبُرُ ورثته بين العمل أو الترك . وكذلك لو كان ميراثه لبيت المال . وشبهُها رجل أعطى

رحى لرجل على أن يبلغ السد إلى حد كذا ، فإذا بلغ كانت الرحى بينهما ، فباع نصيبه قبل ذلك ، فظهر لي ولابن رشد أن البيع غير جائز كالمغارسة . ونقل بعض المتأخرين عن الرماح وغيره من أهل المذهب أنه يجوز لكل واحد منهما بيع نصيبه من الشجر والأرض إذا كان المشتري يعمل في ذلك كعمل البائع .

[ ما يقع بجبل وسلات من أعمال القيروان من اشتراك المغارس في الثمار دون الأصول]

وسئل بعض الشيوخ أثمًّا يقع بجبل وسلات من عمل القيروان ، وهو أن يعطي الرجل شجرة زيتون أو خروب على أن يركبها صنفاً طيباً ويقوم عليها حتى تشمر فتكون الثمرة بينهما حتى تُبلًى الشجرة ولا يكون له في الاصل شيء .

فأجاب: المغارسة حتى تبلى الأصول فتبقى الأرض لربها مغارسة فاسدة. قال في سماع عيسى عن ابن القاسم إن شرطا أن الثمرة بينهما فقط ما بقي الأصول فهو فاسد، وجميع الغلة للعامل، ويرد رب الأرض إليه جميع ما أخذ فيها إن كان ثمراً بالمكيلة، وإن كان رطباً بالقيمة. وعلى العامل كراء الأرض من حين أخذها منه، لأنه من حين أثمرت الشجرة لرب الأرض أن يعطيه قيمة الغرس مقلوعاً أو يأمره بقلعه. زاد في سماع يحيى: على العامل كراؤها يوم وضع فيها الغرس إلى يوم ينظر في أمرها كراؤها نقداً بعد تَشَاحٌ الناس فيها.

مع سئل ابن رشد عن شريكين في تجارة أحدهما عمل صناعته في الوقت الذي لا يحتاج إليه فيه ويتفقان على ذلك أو يرضي صاحبه منعه ، هل ذلك جائز أو له منعه ؟

فأجاب : لكل منهما أن يستقل بصنعته أو غيرها في الوقت الذي لا يحتاج في التجارة إليه ولا كلام لشريكه فيه .

[شريكان في تجارة على السواء، أراد أحدهما زيادة في المال وأسلف الآخر ما يساويه فيه]

وسئل عن شريكين بمائة مثقال على حد السوية ، فبعد أعوام من شركتهما أزاد أحدهما أن يزيد في مال الشركة خمسين ديناراً ولم يكن عند الأخر ما يزيد فقال له نسلفك نصف الخمسين لتكون الشركة على النصف ، هل يجوز ذلك أم لا؟ .

فَاجاب : إن فعلا ذلك لنفاد التجارة فلا يجوز ، وإن كان للمعروف والرفق فجائز .

وسئل عن رحي بين رجل وإمرأة فغابت أعواماً فكان يكريها ويستغلها تلك الاعوام فلما قَدِمَتْ طلبته بغلة نصيبها فسؤف بها ، فتارة يُنتر وتارة يُنكر به إلى أنَّ مات .

فأجاب: إذا ثبتت حصتها من الرحى واغتلال الشريك فيها تلك الأعوام، وجب أن تعوض مما خلّفه بكراء حصتها للأعوام المذكورة التي اغتلها بتقدير أهل البصر والمعرفة بعد الإعذار إلى الورثة والعجز عن الدفع.

وسئل عمن بينه وبين آخر أربعمائة شأة ففقد أحدهما فأشرك الباقي غيره من الغنم، ثم جاء المفقود ورجعت الغنم إلى مائتين أو هلكت كنها، ما الحكم في ذلك؟

فاجاب: إذا أشرك شريكه حصة المنقود ودفعها إلى الشريك فهو ضامن لها.

[ شريكان لأحدهما 20 من البقر وللآخر 22 ، فعطبت بقرة ]

وسئل عن شريكين في بقر لاحدهما عشرون وللآخر اثنان وعشرون شاركه بعشرين ويبقى اثنان لا شركة فيهما فعطب من البقر واحدة فقال صاحب العشرين هي من الرأسين الزائدين وقال الآخر هي من بقر الاشتراك .

فأجاب: غلة المقتاة للغارس وعليه كراء القاعة لصاحب الأرض، وليس للغارس أن يعمل في الأرض شيئاً إلا بأمر رب الأرض.

## [ الغارس يزرع فولًا بين الأشجار ]

وسئل سيدي أبو الحسن الصغير عن الغارس يغرس فولاً بين الأشجار المغروسة قبل الإطعام فيطلبه رب الأرض قبل الابان أو بعده.

فأجاب بأنه متعدّ إذ لا شيء له في الأرض إلا بعد الإطعام ، فلهذا القلع في الابان والكراء بعده . ويمنع أيضاً رب الأرض من زراعة الأرض المغروسة لأنه ضرر بالغرس إلا أن تكون هنالك عادة .

[ من غاب فغارس ابنه أرضاً له ثم وافق جميع من يصير إليهم ميراثه ] وسئل أيضاً عن رجل غاب فعمد ابنه إلى موضع من أرض الغائب فغارس فيه رجلًا ، ثم بعد أن أطعم الغرس باع حصة أبيه لرجل وبقي في يد المشتى حت غس زيادة فيه نحد سبعة أعدام ، وسلم سائد ورثة الغائب

فعارس فيه رجالا ، تم بعد ال اطعم العرس باع خصه ابيه لرجل وبقي في يد المشتري حتى غرس زيادة فيه نحو سبعة أعوام ، وسلَّم سائر ورثة الغائب لهذا المشتري في ذلك في البيع ، ثم مات البائع وهو الابن المذكور ، ثم إنهم عمَّروا الغائب وَمُوِّت الآن ، فلما مُوِّت قام ورثته وهم الذين سلموا في البيم فطلبوا المشتري فيما بيده وقالوا إنا سلمنا في وقت لا نملك .

فأجاب بأن ذلك لهم ، ويبطل البيع والتسليم والمغارسة وكل ما عقد قبل التمويت ، لأنه عقد في غير ملك العاقد وهي مسألة كتاب بيع الغرر ، وهي إذا باع سلعة ثم مات المغصوب منه فصار البائع وارثاً له نقض البيع ، فكذلك هذه . وأما الغلة فإن كان البائع عالماً بالغائب وأنه لم يُموَّت لزمته وإلا فلا .

## [ المغارسة الفاسدة ]

وسئل ابن عتاب عن المغارسة الفاسدة.

فأجاب : اختلف في المغارسة والمساقاة إذا عقدت فاسدة وفاتت

بالعمل ، والذي أقول به أن للعامل أجر مثله فيما غرس وفيما سقى ، وكذلك الأرض تعطى مغارسة وفيها أصول ثابتة . هذا المختار وفيه أقوال كثيرة .

وسئل بعض شيوخ الشورى عن حكم من دفع أرضاً محبسة على وجه المغارسة فغرس الرجل وأدرك الغرس.

فاجاب: إن ذلك يمضي ولا ينقضه من جاء بعده من الحكام ، لأنه حكم بما فيه اختلاف انتهى .

قلت : بمثل هذا صدرت الفتوى من شيوخ تلمسان في أرض أم العلو المحبسة على المدرسة اليعقوبية منها .

## [ اختلاف المتغارسين في حصة المغارسة ]

وسئل ابن مزين عن رجل أعطى لرجل أرضه مغارسة ، فلما عمل العامل وتم غرسه تُناكرًا حصة المغارسة وتقاررا في المغارسة ، فقال العامل أخذتها على أن يكون لي الثلثان ولك الثلث ، وقال رب الأرض بل اعطيتكها على أن لى النصف ولك النصف .

فأجاب: القول قول العامل مع يمينه إن كان يشبه ما قال.

[حكم من أدخل مناصفاً في أرضه وكان له فيها تبنّ ] وسئل ابن المكوي عن رجل أدخل مناصفاً في أرضه وكان لصاحب الأرض بيت مليء تبناً فأنفقه المناصف ثم خرج على صاحب الأرض فطالبه بالتين ، فهل يجب له ؟

فأحاب: ذلك له.

[ من دفع الأرض على المناصفة فله نصف الغلة بعد إخراج الزريعة ] وسئل عن رجل دفع أرضاً له بيضاء إلى قوم يعملون فيها دخنا فعمل القوم فحرثوا فدعاهم صاحب الأرض إلى أخذ الزريعة فأبوا عليه من أخذها ، فلما حصد الدخن المذكور ذهب العاملون معه إلى أن يعطوه منه الثلث ،

فقال لهم صاحب الأرض خذوا الزريعة مني وأعطوني الشطر لأرضي .

فأجاب : إذا دفع الأرض إليهم على المناصفة فله نصف الدخن بعد إخراج الزريعة .

وسئل عن رجل له أشراك في أرض له منها العشر فعاوض رجل منهم بحقل على نفسه وعلى أشراكه. ثم إن أشراكه باعوا منه ومن رجل آخر جميع المال، فلما صار الجميع إليه قام هو والمبتاع معه على صاحب العوض يريدان فَسْخَه. فهل لهما ذلك؟ وكيف وجه العمل في النصيب الأول؟

فأجاب : لا يجوز البيع حتى يعلم بالمعاوضة ، فإذا علم فلا قيام للمشتري فيما عوض فيه .

وسئل عن الرجل يدخل المناصف في أرضه ويجعل معه النصف من جميع الزرائع ، فيعمل العامل في تلك الأرض ويحصد الزرع ويدرسه ويذروه ويأخذ صاحب الأرض نصيبه . ثم إن العامل يدعو صاحب الأرض إلى أن يقسم معه الكتان قبل أن يخيطه فأبى رب الأرض أن يأخذ نصيبه إلا بعد أن يتم مؤنته من الطبخ والخيط، ويقال للعامل عليك جميع مؤنته ونفقته .

فأجاب : يحملون على سنة بلدهما في هذا والمتعارف في ناحيتهما بين الناس .

[أي عمل يكون على العامل في إعطاء الأرض مناصفة؟]

وسئل عبدالله بن محمد بن خالد عن الرجل يعطي الأرض لرجل مناصفة ، يجعل أرضه ونصف الزريعة ، ويجعل الآخر نصف الزريعة والعمل ، فأي عمل يكون على العامل ؟ وصاحب الأرض يقول عليك الحصاد والحبال والدراس والتهذيب والنقلان ، والعامل يقول إنما علي الحرث فقط ، وليس علي غير ذلك ، ولم يفسرا عند المعاملة شيئاً .

فأجاب : نعم عليه عمله كله وحصاده ودراسه .

وأجاب يحيى بن يحيى: على العامل جميع عمله كله إن اشترط ذلك، وإن لم يشترطه فليس عليه إلا الحرثُ فقط.

[ جواز الاستئجار على العمل في كرم بما يخرج منه] وسئل أصبغ عن رجل استأجر الأجير على أن يعمل له في كرم له على النصف على ما يخرجه الكرم أو ثلثه أو جزء منه.

فأجاب: لا بأس به . قيل له : وكذلك جميع ما يضطر إليه ، مثل الرجل يستأجر الأجير يحرس له الزرع وله بعضه ؟ قيل ينظر إلى أمر الناس إذا اضطروا إليه في ما لا بد لهم منه ولا يجد العمل له إلا به فأرجو أن لا يكون له به بأس إذا عمَّ ولا تكون الاجارة إلاَّ به . ومما يبين ذلك فيما يرجع فيه إلى أعمال الناس وإلى سنتهم ولا يجدون منه بُداً مثل كراء السفن في حمل الطعام .

قلت : تأمل من هذه مسألة الخماس!

[ إذا بلغت المغارسة غاية الإطعام واحترق الشجر ، استحق المغارس حظه من الأرض]

وسئل ابن الحاج عمن غارس رجلًا إلى الاطعام مغارسة صحيحة ، فإذا بلغته كان بينهما بنصفين يقتسمانه . فلما بلغ ذلك احترق فامتنع رب الأرض من إعطائه نصفها لقوله يقتسمانه .

فأجاب: لا مقال له ، وله نصف الأرض لأنهما قد بلغا لغاية مغارسة .

من غارس إلى شباب معلوم فأراد البيع قبل بلوغه]

وسئل عمن غارس رجلًا إلى شباب معروف فاراد بيع ذلك قبل هذا . فأجاب بأنه لا يجوز ، لأنه لم يجب له نصيب ، ولو مات يُخَبُّر ورثته بين العمل أو الترك . وكذلك لو كان ميرائه لبيت المال . وشبهُها رجل أعطى

مجموع فبيتاوي قدسالله روحه عالرحمة بمحمد فاسالعا صالنى الحنبلى وساعده ابنه محمد وفقهما الآ

طبع بأمر المجلولي الملك المعطمة معمرة محمر المجلولي الملك المعلمة المعرفة المعرفة المعرفة الطبع معفوظة الطبع معفوظة الطبعة الأولى

-1711

معنت ابوارث من <sup>-</sup>

مثل « رؤوس المسائل » للقاضي أبي الحسين ، وقسد نقل عن الشبخ الله عن الشبخ الله عن المسائل » للقاضي أبي الحسين ، وقسد نقل عن الشبخ الله عن ظام الله عن طائله . وجد لغيره ، ولا يوجد له قول ضعيف في الغالب إلا وفي مذهب مذهب أحد : أنه ما رجحه أبو الحطاب في رؤوس مسائله .

ونما يعرف منه ذلك كتباب « المغنى ، للشيخ أبي محمد . وكتاب « المغنى ، للشيخ أبي محمد . وكتاب « وقوله بجواز فسخ الافراد والقران الى التمتع ، وقبوله شهادة أهل الذمة على المسلمين عند الحاجة ، كالوصية فى السفر واحد ، كأبي حليم النهروانى ، وأبي عبد الله ابن تيمية ، صاحب « النفسير ، وقوله بجواز شهادة العبد . وقوله بان المناه الم

التمييز؛ ونارة ترجع الى غالب عادات النساء؛ فانه روى عن النبي ملى الله عليه وسلم فيها ثلاث سنن؛ عمل بالثلاثة أحمد دون غيره. وقوله بجواز المساقاة والمزارعة على الأرض البيضاء والتي فيها شجر وسواء كان البدر منها أو من احدها، وجواز ما يشبه ذلك وان كان من باب المشاركة ليس من باب الاجارة، ولا هو على خلاف القياس، ونظير هذا كثير؟.

وقوله في المستحاضة بإنها تأرة ترجع الى العادة ، وتارة ترجع الى

ونقير قدا ديو . وأما ما يسميه بعض الناس مفردة لكونه انفرد بها عن أبي خنيفة والشافعي ، مع أن قول مالك فيها موافق لقول احمد أو قريب منه . وقد اختلف الاصحاب فيا بصححونه . فمنهم من بصحح رواية ، وبصحح آخر رواية فهن عرف ذلك نقله . ومن ترجح عنده قول واحد على قول آخر انبع القول الراجح ، ومن كان مقصوده نقل مذهب أحمد نقل ما ذكروه من اختلاف الروايات والوجوه والطرق ، كما ينقل أصحاب الشافعي وأبى حنيفة ومالك مذاهب الأئمة ؛ فانه في كل مذهب من اختلاف الأقوال عن الأئمة ، واختلاف أصحابهم في معرفة مذهبهم ، ومعرفة الراجح شرعا : ماهو معروف .

۲۱ – ( م ۱۱۰ – مجوی ۱۰۰ ) في عامة المسائل ، وان كان له بصر بالأدلة الشرعية عرف الراجح في

ومن كان خيراً بأصول أحمد ونصوصه عرف الراجح في مذهبه

# وسئل رحم الآ

عن رجل اشترى عشرة أزواج متاع حجلة واحدة ، واخبر بزوج على حكم ما اشتراه وقسم مختمن على الأزواج ، لا زائـــد ولا ناقص . هل ذلك حلال ؟ ام لا ؟ .

فأجاب: الحمد لله . ان أخبر بالاشتراء على وجهه فيذكر انه اشتراها مع غيرها ، وانه قسط الثمن على الجميع ، فجاء قسط هذاكذا ، وهذا كذا ، فان هذا حقيقة الصدق والبيان . وقد قال مسلى الله عليه وسلم: « البيعان بالخيار ما لم بتفرقا ، فان مسدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وان كنما وكذبا محقت بركة بيعهما ، والله تعالى أعلم .

# に変

باب المسافاة

فال شيخ الاسلام رحمه الله

هـــــل

قد ذكرت فيما نقدم من القواعد التي فيها قواعد فقية ما به به الكتاب والسنة من قيام الناس بالقسط، وتناول ذلك للمعاملات: التي هي المعاوضات، والمشاركات، وذكرت ان ( المساقاة، والمزارعة، والمضاربة ، ونحو ذلك نوع من المشاركات، وبينت بعض ما دخل من الفلط على من اعتقد ان ذلك من المعاوضات، كالبيع والاجارة حتى حكم فيها أحكام المعاوضات.

وبينت جواز المزارعة بيدر من المالك ، او من العامل ، أ جاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقياس الحلي ، وبينت ان حديث رافع بن خديج وغيره في الهي عن الخارة ، وعن كراء الأرض إن ما معناه : ما كانوا يفعلونه من اشتراط زرع بقعة معينة لرب الأرض ،

فقيل: لا يجوز ؛ لأن المالك يختص بمنفعة قبل المضاربة ، فهو كما لو شرط عليه بيع سلمة أخرى .

وقبل : يجوز ؛ لأن هذا البيع مقصوده مقصود المضاربة ، فأشبه البيع الحاصل بعد العقد ، والمال أمانة بيده فى الموضعين ، وليس للمالك منفعة يختص بها زائدة على مقصود المضاربة . وفى المسألة نظر .

# وقال قدس الآروحه

وأما ( المزارعة » : فاذاكان البدر من العامل ، أومن رب الأرض . أو كان من شخص أرض ، ومن آخر بدر ، ومن ثالث العمل ، ففي ذلك روايتان عن احمد . والصواب أنها نصح في ذلك كله .

البذر من المالك . ﴿ فَانَ النَّبِي صَلَّى اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ عَامِلُ أَهُلَ خَيْرِ عَلَى أَن يَعْمُرُوهَا مِن أَمُوالهُم ، بشطر ما يخرج منها مِن ثمر وزرع » . رواه البخاري وغيره . وقصة أهل خيير هي الأصل في جواز « المساقاة والمزارعة » واتماكانوا يبذرون من أموالهم لم يكن النبي صلى الله عليه

وأما اذا كان الذر من العامل، فهو أولى بالصحة، عما اذا كان

وسلم يعطيهم بذرا من عنده ، وهكذا خلفاؤه من بعده : مثل عمر ، وسعد بن ابي وقاص ، وعبد الله بن مسعود ، وغير واحد من الصحابة . كانوا يزارعون ببذر من العامل .

وقد نص الامام أحمد في روابة عامة أصحابه في أجوبة كثيرة جسداً على أنه يجوز أن يؤجر الأرض ببعض ما يخرج منها ، واحتج على ذلك بقصة أهل خبير ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم عاملهم عليها ببعض الخارج منها . وهذا هو معنى إجارتها ببعض الخارج منها إذا كان البذر من العامل ؛ فان المستأجر هو الذي بسذر الأرض ، وفي الصورتين للمالك بعض الزرع .

ولهذا قال من حقق هذا الموضع من أصحابه كأبى الحطاب وغيره: إن هذا مزارعة ، على ان البذر من العامل . وقالت طائفة من أصحابه ، كالقاضي وغيره : بل يجوز هذا العقد بلفظ الاجارة ، ولا يجوز بلفظ المزارعة ؛ لأنه نص فى موضع آخر : أن المزارعة يجب أن يكون فيها البذر من المالك . وقالت طائفة ثالثة : بل يجوز هذا مزارعة ، ولا يجوز مؤاجرة ؛ لأن الاجارة عمد لازم ؛ بخلاف المزارعة فى أحد الوجبين ؛ ولأن هذا بشبه قفيز الطحان .

وروي من النبي مـــلى الله عليــه وســـلم : « أنه نهى عن قفيز

من بيع الأعيان الغائبة بصفة وغير صفة متأولا ان بيع الغائب غرر وان وصف، حتى اشترط فيا في الذمة —كدين السلم — من الصفات وضطها ما لم يشترطه غيره . ولهذا بتعذر او يتعسر على الناس المعاملة في العين والدين بمثل هــذا القول . وقاس على بيسع الغرر جيسع العقود ؛ من التبرعات والمعاوضات ، فاشترط في اجرة الأجير وفدية الحلع والكتابة ، وصلح أهل الهيدنة ، وجزية أهل الذمة : ما اشترطه في البيع عينا ودبنا ؛ ولم يجوز في ذلك جنساً وقــدرا وصفة إلا ما يجوز مثله في البيسع ، وان كانت هذه العقود لا نبطل بفساد اعواضها ، او بشترط لها شروط أخر .

وأما ابو حنيفة : فانه يجوز بيسع الباقبلا، ونحوه فى القشرين ، ويجوز إجارة الأجير بطعامه وكسوته ، ويجوز ان نكون جهالة المهر كمهالة مهر المثل . ويجوز بيع الأميان الغائبة بلا صفة ، مسع الخيار ؛ لأنسه يرى وقف العقود ؛ لكنه يحرم المساقاة والمزارعة ونحوها من المعاملات مطلقاً . والشافعي يجوز بيسع بعض ذلك ، ويحرم ايضاً كثيراً من الشروط فى البيع والاجارة والنكاح وغير ذلك مما يخالف مطلق العقد .

وابو حنيفة يجوز بعض ذلك ، ويجوز من الوكالات والشركات مالا يجوزه الشافعي، حتى جوز شركة المفاوضة والوكالة بالحجول المطلق ـ

وقال الشافعي : إن لم نكن شركة المفاوضة باطلة فما اعلم عيدًا الطلا .

فينها في هذا الباب عموم وخصوص · لكن أصول الشافعي المحرمة اكثر من أصول ابى حنيفة في ذلك .

واما مالك : فمذهبه أحسن المذاهب فى هذا . فيجوز بيع هــذه الأشياء وجميع ما ندعو اليه الحاجة ، او يقل غرره ، بحيث يحتمل في المقود ، حتى يجوز بيع المقائى جملة ، وبيع المغيبات في الأرض ، كالحزر والفجل ونحو ذلك .

واحمد قريب منه في ذلك . فانه بجوز هده الأشياء ، وبجوز على المنصوص عنه \_ ان بكون المهر عبداً مطلقا ، او عبداً من عبده ونحو ذلك مما لا تزيد جهالته على مهر المثل . وان كان من اسحابه من يجوز المهم دون المطلق ، كأبي الحطاب . ومنهم من يوافق الشافعي . فلا يجوز في المهر وفدية الخلع ونحوها إلا ما يجوز في المبيع ، كأبي بكر عبد العزيز : ويجوز \_ على المنصوص عنه \_ في فديمة الخلع اكثر من ذلك ، حتى ما يجوز في الوصية وإن لم يجز في المهر ، كقول مالك ، مع اختلاف في مذهبه ، ليس هذا موضعه ؛ لكن النصوص عنه : انه مع اختلاف في مذهبه ، ليس هذا موضعه ؛ لكن النصوص عنه : انه لا يجوز بيسع المغيب في الأرض ، كالجزر ونحوه إلا اذا قلع . وقال :

ولهـذا كان بعض العلما، يقول : إجماعهم حجة قاطعة ، واختلافهم واحد ، وقبول شهادة أهل الذمة ولمـذا كان بعض العلما، يقول : إجماعهم حجة قاطعة ، واختلافهم وحلة واسعـة . وكان عمر بن عبد العزيز بقول : ما يسرني ان أصحاب وسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا ؛ لأنهم إذا اجتمعوا على قول ومن هذا الباب الشركة بالعروض ، وشركة الوجوء ، والمساقاة على فخالفهم وجل كان ضالا . وإذا اختلفوا فأخذ وجل بقول هذا ، ورجل بقول هذا كان في الأمر سعة . وكذلك قال غير مالك من الأئة : الميس بقول هذا كان في الأمر سعة . وكذلك قال غير مالك من الأئة : الميس

ولهذا قال العلماء المصنفون فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره: إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد، وليس لأحد ان بلزم الناس باتباعه فيها ؛ ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية، فن نبين له صحة أحد القولين نبعه ، ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه . ونظائر هذه المسائل كثيرة : مثل تنازع الناس فى بسع الماقلا الأخضر فى قشربه ، وفى بيع المقائى جملة واحدة ، وبيع المعاطاة والسلم الحال ، واستعال الماه الكثير بعد وقوع النجاسة فيه إذا لم تغيره ، والتوضؤ من مس الذكر ، والنساء ، وخروج النجاسات من غير السيلين ، والقهقة ، وترك الوضوء من ذلك ، والقراءة بالبسملة غير السيلين ، والقهقة ، وترك الوضوء من ذلك ، والقراءة بالبسملة

للفقيه ان يحمل الناس على مذهبه .

بعضهم على بعض ، أو المنع من قبول سهادتهم .
ومن هذا الباب الشركة بالعروض ، وشركة الوجوه ، والمساقاة على جميع انواع الشجر والمزارعة على الأرض البيضاء ؛ فان هذه المسائل من جنس شركة الأبدان ؛ بل المانعون من هذه المشاركات أكثر من المانعين من مشاركة الأبدان ، ومع هذا فما زال المسلمون من عهد نبيهم والى اليوم في جميع الاعصار والأمصار بتعاملون بالزارعة ، والمساقاة ، ولم ينكره عليهم أحد ، ولو منع الناس مثل هذه المعاملات لتعطل كثير من مصالحهم التي لا بتم دنهم ، ولا دنيام إلا بها .

ولهـــذاكان أبو حنيفة بفتى بأن المزارعــة لا تجوز ، ثم بفرع على القول بجوازها ، ويقول : إن الناس لا بأخذون بقولي فى المنع ؛ ولهذا مار صاحباه الى القول بجوازها ، كما اختار ذلك من اختاره من أصحاب الشافعي ، وغيره .

م ٦ مجموعة ٣٠

سراً ، او جهراً ، وترك ذلك . وتنجيس بول ما يؤكل لحمه وروئه · او القول بطهارة ذلك ، وسع الأعيان الغائبة بالصفة · وترك ذلك . والتيمم بضربة او ضربتين الى الكوءين ، او المرفقين ، والتيمم لكل صلاة ، او

الزرع قد يحصل وقد لا يحصل . كان فى هذا حصول أحد التعاوضين على مقصوده دون الآخر . وأما المزارعة فان حصل الزرع اشتركا فيه . وان لم يحصل شيء اشتركا فى الحرمان فلا يختص أحدها بحصول مقصوده دون الآخر ، فهذا أقرب الى العدل وأبعد عن الظلم

من الأحارة .

أقوم العدل .

والاصل في العقود جميعا هو العدل ؛ فانه بعث به الرسل وأزلت الكتب ، قال نعالى : ( لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأزلت معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ) ، والشارع نهى عن الربا لما فيه من الظلم ، وعن الميسر لما فيه من الظلم ، والقرآن جاء بتحريم هذا وهذا ، وكلاها أكل المال بالباطل ، وما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من العاملات : كبيع الغرر ، وبيع الثير قبل بدو صلاحه ، وبيع السنين ، وبيع حبل الحبلة ، وبيع المزانة والمحاقلة ، ونحدو ذلك : هي داخلة إما في الربا وإما في الميسر . فالاجارة بالاجرة المجهولة مثل أن بكريه الدار بما بكسبه المكتري في حانونه من المال هو من الميسر ، فهذا لا يجدوز ، وأما المضاربة

وهذا مما ببين لك ان المزارعة التي بكون فيهـا البذر من العـامل

والساقاة والمزارعـة فليس فيهـا شيء مـن الميسر ، بــل هو مــن

أَخُونُ بِالْجُوازُ مِن المزارِعة التي يكونَ فيها مِن رَبِ الأَرْضُ، ولهـذا كان أُخِوازُ مِن المزارِعة التي يكونُ فيها مِن رَبِ الأَرْضُ، ولهـذا الوجه، أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أهـل خير بشطر ما نخرج وكذلك عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهـل خير بشطر ما نخرج

منها من ثمر وزرع على أن يعمروها من أموالهم ...
والذين اشترطوا أن بكون البدر من رب الارض قاسوا ذلك على
الفارية فقالوا في المفارية : المال من واحد والعمل مسن اخر وكذلك ينبغي أن بكون في المزارعة ، وجعلوا البدر مسن رب
المال كالارض .
وهذا القياس مع أنه مخالف للسنة ولأقوال الصحابة فهو من أفسد
القياس : وذلك ان المال في المفارية يرجع الى صاحبه ويقتسان الربح ،
فهو نظير الارض في المزارعة . وأما البدر الذي لا يعود نظيره الى

من الحاقه بالاصل الباقى ، فالعاقد اذا أخرج البدر ذهب عمله وبدره ، ورب الارض ذهب نفع أرضه ، وبدر هذا كأرض هذا ، فحسن جعل البدر كالمال كان ينبغي له أن بعيد مثل البدر على صاحبه كما قال مثل ذلك في المضاربة ، فكيف ولو اشترط رب البدر نظير عود بدره إليه لم يجوزوا ذلك ؟!

صاحبه بل يذهب كما يذهب نفع الارض فالحاقه بالنفسع الذاهب أولى

أحق بالجواز من المزارعة التي بكون فيها من رب الارض. ولهــذا كان الزرع قد يحصل وقد لا يحصل . كان في هذا حصول أحد المتعاوضين إمحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يزارعون على هذا الوجه . على مقصوده دون الآخر . وأما الزارعة فان حصل الزرع اشتركا فيه. وكذلك عامل النبي صلى الله عليـه وسلم أهــل خبير بشطر ما يخرج وان لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان فلا يختص أحدها بحصول مَهَا مَنْ ثَمَرَ وَزَرَعَ عَلَى أَنْ يَعْمُرُوهَا مِنْ أَمُوالْهُمْ · 

والذين اشترطوا أن بكون البذر من رب الارض قاسوا ذلك على الفاربة ، فقالوا في المفاربة : المال من واحد والعمل مــن اخر ، 🌄 والاصل في العقود جميعها هو العدل ؛ فانه بعثت به الرسال وكذلك ينبغي أن يكون في الزارعة ، وجعلوا البذر من رب وأزلت الكتب ، قال تعالى : ﴿ لَقَدَّ أُرْسَلْنَا رَسَلْنَا بِالْبِيْنَاتُ وَأَنْزَلْنَا ۗ المال كالأرض. معهم الكتاب والميزان ليقوم النــاس بالقسط ) ، والشارع نهي عــن وهذا القياس مع أنه مخالف للسنة ولأقوال الصحابة فهو من أفسد

لم بجوزوا ذلك ؟!

الربا لما فيه من الظلم ، وعن الميسر لما فيه من الظلم ، والقسرآن جاء القياس : وذلك ان المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ويقتسان الربح، بتحريم هذا وهذا ، وكازها أكل المال بالباطل ، وما نهى عنه النبي صلى الله عليه وســــلم من المعاملات :كبيـــع الغرر · وبيـــع الثمر صاحبه بل يذهب كما يذهب نفع الارض فالحاقه بالنفسع الذاهب أولى قبل بدو صلاحه ، وبيع السنين ، وبيع حبل الحبلة ، وبيع المزابنة من الحاقه بالاصل الباقي ، فالعاقد اذا أخرج البدر ذهب عمــله وبدره ، والمحاقلة ، وُنحـُو ذلك : هي داخـلة إما في الربا وإما في الميسر · فالاحارة بالاجرة الحجهولة مثل أن بكربه الدار عما بكسبه المكتري في ورب الارض ذهب نفع أرضه ، وبذر هذا كأرض هذا ، فحسن جعل حانوته مــن المال هو مــن الميسر ، فهذا لا يجــوز . وأما المضاربة البذر كالمال كان ينبغي له أن يعيد مثل البذر الى تنجه كما قال مثــل والمساقاة والمزارعة فليس فيهما شيء ممن الميسر ، بــل هو مــن ذلك في المضاربة ، فكيف ولو اشترط رب البدر نظير عود بدره إليه أقوم العدل .

وهذا مما يبين لك ان المزارعة التي يكون فيهـا البذر من العـامل.

من الاحارة.

يد. فله الشطر ، وان جاموا بالبذر فلهم كذا ، . وهد الآثار التي ذكرها البخاري قد رواها غير واحد من المصنفين في الآثار . فاذا كان جميع المهاجرين كانوا يزارعون والحلفاء الراشدون وأكابر المحابة والتابعين ، من غير ان بنكر ذلك منكر : لم يكن إجماع أعظم من هذا ؛ بل ان كان في الدنيا إجماع فهو هذا . لا سيا وأهل بيعة الرضوان جميعهم زارعوا على عهد رسول الله مسلى الله عليه وسلم

وقد تأول من أبطل المزارعة والمساقاة ذلك بتأويلات مردودة . مثل ان قال كان البهود عبيدا للنبي مسلى الله عليه وسلم والمسلمين . فجعلوا ذلك مثل الخارجة بين العبد وسيده .

وبعده الى ان أجلا عمر اليهود الى نياء .

ومعلوم بالنقل المتواتر : ان النبى صلى الله عليه وسلم صالحهم ولم يسترقهم حتى أجلام عمر . ولم يبعهم ، ولا مكن أحداً من المسلمين من استرقاق أحد منهم .

ومثل ان قال: هذه معاملة مع الكفار. فلا يلزم ان تجوز مع السلمين. وهذا مردود: فان خيبر قد صارت دار اسلام، وقد أجمع السلمون على أنه يحرم في دار الاسلام سين المسلمين وأهل العهد ما يحرم سين المسلمين من المعاملات الفاسدة. ثم انا قد ذكرنا ان

مُسَلِّي الله عليمه وسُمِّلِم: أَقْرَكُمْ فَيْهَا عَلَى ذَلَكُ مَا شُلِّنَا . وَكَانَ النَّمْرِ ـ على السهان من نصف خبير . فيأخــذ رسول الله صـــلى الله علـــه وسلم الخمس » . وفي روابة مسم عن عبدالله بن عمر . عن رسول الله صلى الله عليـه وسلم: ﴿ أَنَّهُ دَفَعُ الَّي يَهُودُ خَيْرٌ نَحُلُّ خَيْرٌ وأَرْضُهَا وعن ابن عباس « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر أهلها على النصف نخلها وأرضها ، رواه الامام أحمد وابن ماجه، وعن طاوس: « ان معاذ بن جبـل أكرى الأرض على عهــد رسول الله صــلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثان على الثلث والربع . فهو يعمل به الى يومك هذا ، رواه ان ماجه . وطاوس كان باليمن . وأخد عن أمحاب معاذ الذين باليمن من أعيان المخضرمين ، وقوله « وعمر وعثان » أي : كنا نفعل كذلك على عهـد عمر وعثمان ، فحـــذف الفعل لدلالة الحال عليه ؛ لأن المخاطبين كانوا بعلمون ان معاذا خرج من اليمن في خـــــلافة الصديق ، وقــدم الشام في خــلافة عمر ، ومات بها في خلافتــه . قال البخاري في صخيحــه : وقال قيس ابن مسلم عن أبي جعفر ـــ بعني : الباقر ــ • ما بلدينة دار هجرة إلا يزرعون على الثلث ـ الربع » قال : « وزارع على ، وسعــد بن مالك ، وعــدالله بن مسعود ، وعمر بن عبدالعزيز ، والقاسم ، وعروة ، وآل أبي بكر ، وآل عمر ، وآل على

وابن سيرين . وعامل عمر النــاس على أنــه ان جاء عمر بالبـــذر من

الزرع قد يحصل وقد لا يحصل . كان في هذا حصول أحد المتعاوضين أحق بالجواز من المزارعة التي يكون فيها من رب الارض ، ولهمذا كان على مقصوده دون الآخر . وأما المزارعة فان حصل الزرع اشتركافيه . وكذلك عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهمل خير بشطر ما يخرج مقصوده دون الآخر . فهذا أقرب الى العمدل وأبعد عن الظلم . والذين اشترطوا أن يكون البذر من رب الارض قاسوا ذلك على من الاجارة . والاصل في العقود جميعها هو العمدل : فانه بعث به الرسل وأزلت الكتب ، قال تعالى : ( لقد أرسلنا رسلنا بالينات وأزلنا وأزلت الكتب ، قال تعالى : ( لقد أرسلنا رسلنا بالينات وأزلنا الله كالارض . وعن الميسر لما فيه من الظلم ، والشارع نهي عسن الظلم ، والقارع نهي عسن الظلم ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقارع نهي عسن الظلم ، والقرارة ، وعنه الميسر لما فيه من الظلم ، والقرارة ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، والقرارة ، والقرارة ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، والقرارة ، والقرارة ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، والقرارة ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، والقرارة ، والقرارة ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، والقرارة ، وعنه المناه ، والقرارة ، والقرارة

ممهم الكتاب والميزان ليقوم النساس بالقسط ) . والشارع نهي عسن الربا لما فيه من الظلم . وعن الميسر لما فيه من الظلم ، والقــرآن عاء وهذا القياس مع أنه مخالف للسنة ولأقوال الصحابة فهو من أفسد بتحريم هذا وهذا . وكارهما أكل المال بالباطل ، وما نهى عنه القياس: وذلك ان المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ويقتسان الريح، النبي صلى الله عليه وســــلم من المعاملات :كبيـــع الغرر · وبيــع الثمر فهو نظير الارض في المزارعة ، وأما البدر الذي لا بعود نظـير. الي قبل بدو صلاحه . ويسع السنين ، ويسع حبل الحبلة ، ويبع المزابنة صاحبه بل يذهب كما يذهب نفع الارض فالحاقه بالنفع الذاهب أولى والمحاقلة ، ونحــو ذلك : هي داخــلة إما في الربا وإما في الميسر . من الحاقه بالاصل الباقي ، فالعاقد اذا أخرج البذر ذهب عمـــله وبذره ، فالاجارة بالاجرة المجهولة مثل أن يكربه الدار بما يكسبه المكتري في ورب الارض ذهب نفع أرضه ، وبذر هذا كأرض هذا ، فمــن جعل حانوته مــن المال هو مــن الميسر ، فهذا لا يجــوز . وأما المضاربة البذر كالمال كان ينبغي له أن بعيد مثل البذر الى ماحبه كما قال مشل والساقاة والمزارعـة فليس فيهــا شيء مــن الميسر ، بــل هو مــن أقوم العدل . ذلك في المضاربة ، فكيف ولو اشترط رب البذر نظير عود بذره إليه

لم يجوزوا ذلك ؟!

وهذا مما يبين اك ان المزارعة التي بكون فيهـا البذر من العـامل

الطحان ، وهو : أن يستأجر ليطحن الحب بجزء من الدقيق .

والصواب: هو الطريقة الأولى ؛ فان الاعتبار في العقود بللمانى والمقاصد ؛ لا بمجرد اللفظ . هـذا أصل احمد ، وحمهور العلماء ، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي ؛ ولكن بعض اصحاب احمد قد يجعلون

الحكم يختلف بنعاير اللفظ ، كما قد يذكر الشافعي ذلك في بعض المواضع ، وهذاكالسلم الحال في لفظ البيع ، والخلع بلفظ الطلاق ، والاجارة بلفظ البيع ، ونحو ذلك مما هو مبسوط في موضه .

وأما من قال : ان المزارعة يشترط فيها ان يكون السدر من وابضا فأهل المالك فليس معهم بذلك حجة شرعية ، ولا أثر عن الصحابة ؛ ولكنهم وضرب عليهم الح قاسوا ذلك على المضاربة . قالوا : كما أنه في المضاربة يكون العمل من وسلم . وهذا والمال من شخص ، والمال من واحد ، والبدر من رب المال . وهذا قياس عليه وسلم . وفاسد ؛ لأن المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ، ويقتسان الربح ، مشاع من الدقي فنظيره الأرض أو الشجر يعود الى صاحبه ، ويقتسان الثمر والزرع ، الزارعة لو شرط وأما البذر فانهم لا يعيدونه الى صاحبه ؛ بل يذهب بلابدل ، كما يذهب الزارعة و شرط عمل العامل وعمل بقره بلا بدل ؛ فكان من جنس النفع لا من جنس النفع المن أن خرار عن المناس المن المن أن خرار عن المناس الم

المامل . وكان عمر يزارع على أنه ان كان البذر من المالك فله كذا . وان كان من العامـــل فله كذا . فكره البخاري . فجوز عمر هــــذا . وهذا هو الصواب .

وأما الذين قالوا: لا يجوز ذلك اجارة لنهيه عن قفيز الطحان، فيقال: هذا الحديث باطل لا أصل له، وليس هو في شيء من كتب الحديث المستدة، ولا رواء امام من الأئمة، والمدينة النبوية لم يكن بها طحان يطحن بالاجرة، ولا خاز يخز بالاجرة.

وايضا فأهل المدينة لم يكن لهم على عهد النبي مسلى الله عليه وسلم مكيال يسمى القفيز ، وأنما حدث هذا المكيال لما فتحت العراق ، وضرب عليهم الخراج ، فالعراق لم يفتح على عهد النبي مسلى الله عليه وسلم . وهذا وغيره مما ببين أن هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وأنما هو من كلام بعض العراقيين الذين لا يسوغون مثل هذا ؛ قولا باجتهادم . والحديث ليس فيه نهيه عن اشتراط جزم مشاع من الدقيق ؛ بسل عن شيء مسمى : وهو القفيز ، وهو من الزارعة لو شرط لأحدها زرعه يقمة بعنها ، أو شدأً مقدراً ، كانت

وهذا هو المزارعة التي نهي غنها النبي صلى الله عليــه وسلم في

م ۸ مجموعة ۲۰

ثلاثمائة رطـل ، واتنان وأربعون رطــل ، وستة أسباع رطل . وستة أسباع الرطل : هو أربعائة درم ، وثمانية وعشرون ، وأربعة أسباع . وهو ثلثا رطل ، وأربعة أسباع أوقية .

ومن ظن من الفقهاء المتأخرين أن الرطل البغدادي: مائة وثلاثون درهماً ، زاد في كل رطل بغدادي مثقالا ، وهو درهم وثلاث أسباع دره ، فيزيد ألفين وخمسة أسباع دره ، فيصير النصاب على قوله : ثلاثمائة وستة وأربعين رطلا ، وثلاثمائة دره ، وأربعة عشر وسبعي درهم وهو نصف رطل ، وسبعا أوقية .

والعشر على من يملك الزرع ، فاذا زارع الفلاح فني صحة المزارعة قولان للعلماء .

فن اعتقد جواز المزارعة أخذ نصيبه ، وأعطى الفلاح نصيبه ، وعلى كل منها زكاة نصيبه ، ومن لم يصحح المزارعة جعل الزرع كله لصاحب الحب ، فاذا كان هو الفلاح استحق الزرع كله ، ولم يكن لمالك الا أجرة الأرض ، والزكاة حينتذ على الفلاح .

ولم يقل أحد من المسلمين: إن المقاسمة جازة ، والعشر كله على الفلاح ؛ بل مسن قال : العشر على الفسلاح ، قال : ليس للمالك في الزرع شيء . ولا المقطع ، ولا غيرها . فمن ظن أن العشر على الفلاح

مع جواز المقاسمة ، فقد خالف احماع المسلمين .

والعمل في بلاد الشام عند المسلمين على جواز المزارعة ، كما مضت بذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفاته الراشدين ، وسواء كان البدر من المالك ، أو من العامل ، فان النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع ، على أن يعمروها من أموالهم ، فكان البدر من عندم ، وهذا هو الذي انفق عليه الصحابة ، وعليه عمل المسلمين في عامة بلاد الاسلام في زمن نبيم ، والى اليوم .

فمن كان يعامل بالزارعة : كان عليه زكاة نصيبهم ، ومن كان يتقلد قول من يبطل هذه المزارعة ، ويرى أنه لا يستحق من الزرع شيئاً ، وأنه ليس له عند الفلاح الا الأجرة ، وأنه اذا أخذ المقاسمة بغير اختيار الفلاح كان ظالماً . آكلا للحرام ، فعليه أن يعطى الزرع للفكلاح ، ويعرفه أنه لا يستحق عليه الا أجرة المثل ، فان طابت نفس الفلاح بعد هذا بأن يقاسمه ، ويؤدي الزكاة ،كان الفلاح حينئذ متفضلا عليه بطيب نفسه ، ومن المعلوم أن الفلاحين لو علموا هذا لما طابت بذلك نفس أكثرم ، فهذا حقيقة هذه المسألة على قول الطائفتين ، والله أعلم .

ولهذا لم يجز أن يشترط لأحدها شيء مقدر من الناء ، لا في المضاربة ، ولا في المساقاة ، ولا في المزارعة ؛ لأن ذلك مخالف للعدل . اذ قد يحصل لأحدها شيء ، والآخر لا يحصل له شيء . وهدا هو الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأعاديث التي روى فيها « أنه نهى عن المحابرة ، أو « عن كراء الأرض ، أو « عن المخابرة ، أو « عن كراء الأرض ، أو « عن المغابرة ، كديث رافع بن خديج وغيره . فإن ذلك قد جاء مفسراً بأنهم كانوا بعملون عليها بزرع بقعة معينة من الأرض للمالك . ولهذا قال الليث بن سعد : إن الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك أمر إذا نظر فيه ذو علم بالحلال والحرام علم أنه لا يحد .

فأما المزارعة فجازَة بلا ربب سواء كان البذر من المالك ، أو العامل ، أو منها ، وسواء كان بلفظ الاجارة ، أو المزارعة ، أو غـير ذلك . هذا أصح الأقوال في هذه المسألة .

وكذلك كل ما كان من هذا الجنس ، مثل أن بدفع دابته ، أو سفينته الى من بكتسب عليها ، والربح بينها ، أو من بدفع ماشيت أو نحله لمن بقوم عليها ، والصوف ، واللبن ، والولد ، والعسل بينها .

فاذا عرف هذان القولان في المزارعة ، فمن قال من العاما. : إن

المزارعة باطلة ، قال الزرع كله لرب الأرض ، اذا كان البدر منه ، أو للعامل إذا كان البدر منه . ومن قال : له الزرع ، كان عليه العشر ، وأما من قال : ان رب الأرض يستحق جزءاً مشاعا من الزرع ، فان عليه عشره باتفان الأمّة ، ولم يقل أحد من المسلمين ان رب الأرض يقاسم العامل ، وبكون العشر كله على العامل ، فمن قال هذا ، فقد خالف الجاع المسلمين .

# وسئل رحم الله

عن لبس الفضة للرجال من الكلاليب ، وخاتم ، وحياصة ، وحلية على السيف ، وسائر ابس الفضة : هــل هي محرمة ؟ ولا تجوز الصلاة فيها ؟

فأجاب : الحمد لله . أما خاتم الفضة فيباح بانفاق الأنمة ، فإنه قـد صع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه آنخذ خاتماً من فضة ، وإن أصحابه أنخذوا خواتيم .

بخلاف خاتم الذهب: فانها حرام بانفاق الأثمـة الأربعة، فانه قد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم انه نهى عن ذلك .

وهذا أهدى إلي ! فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما بال الرجل نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول : هذا لكم وهذا أهدي إلي ؟ أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى اليه أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا نستعمل رجلا على العمل مما ولانا الله فيغل منه شيئاً الا جاء يوم القيامة يحمله على رقبته : ان كان بعسيراً له رغاه : وان كانت بقرة لها خوار ؛ وان كانت شاة تبعر ! ثم رفع بديمه على الساء وقال : \_ اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ » \_ قالها مرتين

والمقصود هذا : أن هذه الأعمال التي هي فرض على الكفابة متى لم بقم بها غير الانسان صارت فرض عين عليه ، لاسيا ان كان غيره عاجزاً عنها ، فاذا كان الناس محتاجين الى فلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجباً يجبرهم ولي الأمر عليه اذا امتنعوا عنه بعوض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن بعطوهم دون حقهم ، كما إذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الى فلاحة أرضهم ألزم من صناعته الفلاحة بأن يضعها لهم : فان الجند يلزمون بأن لا يظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يفلح للجند .

والمزارعة جائزة فى أصح قولي العلماء ، وهي عمــل السلمين عــلى

عهد نبيهم وعهد خلفائه الراشدين ، وعليهـا عمل آل أبى بكر وآل عمر وآل عثان وآل عــلي وغــيرم من بيوت المهاجرين ، وهي قول أكار الصحابة كابن مسعود ، وهي مذهب فقهاء الحديث : كأحمد بن خبل ؛ واسحق بن راهویه ؛ وداود بن علي ؛ والبخاري ؛ ومحمد بن اسعق بن خزيمة ؛ وأبي بكر بن اللندر وغسيرهم ، ومذهب اللبث بن سعد ؛ وابن أبي ليلي ؛ وأبي بوسف ؛ ومحمد بن الحسن وغــيرم من فها. المسلمين . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منهــا من ثمر وزرع حتى مات ، ولم نزل نلك المعاملة حتى أجلام عمر عن خيبر ، وكان قد شارطهم أن بعمروها من أموالهم ؛ وكان البذر منهم لامن النبي صلى الله عليه وسلم · ولهذا كان الصحيح مَنْ قُولِي العلماء أن البِدُر يجوز أن يكون من العامل ؛ بل طائقة من الصحابة قالوا: لا يكون البذر الا من العامل.

والذي نهى عنمه النبي ملى الله عليه وسلم من المخابرة وكراه الأرض قد عاء مفسراً بأنهم كانوا بشترطون لرب الأرض زرع بقعة معينة ، ومثل هذا الشرط باطل بالنص وإجاع العلماء ، وهو كا لو شرط في المضاربة لرب المال درام معينة ، فان هذا لا يجوز بالاتفاق ؛ لأن المعاملة مبناها على العدل ، وهذه المعاملات من جنس المشاركات ؛ والمشاركة أنما تكون إذا كان لكل من الشربكين جزء شائع والمشاركة أنما تكون إذا كان لكل من الشربكين جزء شائع

ومن هذا الباب الشركة بالعروض، وشركة الوجوه، والمساقاة على جميع انواع الشجر والمزارعة على الأرض البيضاء؛ فان هذه المسائل من جنس شركة الأبدان؛ بل المانعون من هذه المشاركات أكثر من المانعين من مشاركة الأبدان، ومع عذا فما زال المسلمون من عهد نبيهم والى اليوم فى جميع الاعصار والأمصار بتعاملون بالزارعة، والمساقاة، ولم ينكره عليهم أحد، ولو منع الناس مثل هذه المعاملات لتعطل كثير من مصالحهم

ولهـــذاكان أبو حنيفة بفتى بأن المزارعــة لا تجوز ، ثم يفرع على القول بجوازها ، وبقول : إن الناس لا بأخذون بقولي فى المنع ؛ ولهذا مار صاحباه الى القول بجوازها ، كما اختار ذلك من اختاره من أصحاب الشافعي ، وغيره .

التي لا يتم دينهم ، ولا دنيام إلا بها .

فخالفهم رجل كان ضالا . وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا ، ورجل بقول هذا كان في الأمر سعة . وكذلك قال غير مالك من الأئمة : ليس للفقيه ان يحمل الناس على مذهبه . ولهذا قال العلماء المصنفون في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصحاب الشافعي وغيره : إن مثل هذه المسائل الاجتهادية لا تنكر باليد، وليس لأحد ان بلزم الناس باتباعه فيها ؛ ولكن يتكلم فيها بالحجج العلمية ، فمن نبين له صحة أحد القولين تبعه ، ومن قلد أهل القول الآخر فلا إنكار عليه . ونظائر هذه المسائل كثيرة : مثل تنازع الناس في يسع الماقلا الأخضر في قشريه ، وفي بيع المقائي جملة واحدة ، وبيع المعاطاة والسلم الحال ، واستعال الماء الكثير بعد وقوع النجاسة فيه إذا لم تغييره ، والتوضؤ من مس الذكر ، والنساء ، وخروج النجاسات من

اشترك اثنان في عقد فمذهب الشافعي ان الشركة لا تحصل بعقد . و تحصل القسمة بعقد .

وأحمد تحصل الشركة عنده بالعقد والقسمة بالعقد، فيجوز شركة العنان مع اختلاف المالين وعدم الاختلاط، وإذا تحاسب الشركان عنده من غير افرازكان ذلك قسمة، حتى لو خسر المال بعد ذلك لم تجبر الوضيعة بالربح.

والشافعي لا يجوز شركة الأبدان ولا الوجوه ولا الشركة بدون خلط المالين ، ولا أن يشترط لأحدها ربحاً زائداً على نصب الآخر من ماله ، إذ لا تأثير عنده للعقد ، وجوز المضاربة وبعض المسقاة والمزارعة تبعاً لأجل الحاجة لا لوفق القياس .

وأما ابو حنيفة نفسه فلا يجوز مساقاة ولا مزارعة ؛ لأنسه رأى ذلك من باب المواجرة ، والمواجرة لا بد فيها من العلم بالاجرة .

ومالك فى هذا الباب اوسع منها ، حيث جوز المساقاة على جميع الثار ، مع تجويز الأنواع من المشاركات التى هي شركة العنان والأبدان لكنه لم يجوز المزارعة على الأرض البيضاء موافقة للكوفيين .

وأما قدماء أهل المدينة م وغيرم من الصحابة والتابعين فكانوا

بجوزون هــذا كله . وهــو قــول الليث : و [ ابن ] أبي الجلى ، وأبي يوسف : ومحمد : وفقهاء الحديث كاحمد بن حنبل وغيره .

به والشبهة التي منعت اولئك المعاملة : أنهم ظنوا أن هـذه المعـاملة الجرة ، والاجارة لا بد فيها من العلم بقــدر الأجرة · ثم استثنوا من ذلك المضاربة لأجل الحاجة في إذ الدرام لا نؤجر .

والصواب أن هذه المعاملات من نفس المشاركات. لا من جلس المعاوضات: فإن المستأجر بقصد استيفاء العمل كما يقصد استيفاء عمل الحياط والخياز والطباخ ونحوم، وأما في هذا الباب فليس العمل هو القصود، بل هذا ببذل نفع بدنه وهذا ببذل نفع ماله، ليشتركا فيا رزق الله من ربيح، فاما يغنهان جميعاً أو بغرمان جميعاً، وعلى هذا عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر: أن يعمروها من اموالهم بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع.

والذي نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم من كراء المزارعة فى حديث رافع بن خديج وغيره متفق عليه ، كما ذكره الليث وغيره : فانه نهى أن يكرى بما تنبت الماذيانات والجسداول وشيء من النبن ، فربما غل هذا ولم بغل هذا ، فنهى أن بعين المالك زرع بقعة بعيبها كما نهى فى المضاربة أن بعين العامل مقداراً من الربح وربح ثوب مينه

عهد نبيهم وعهد خلفائه الراشدين ، وعليهـا عمل آل أبى بكر وآل وهذا أهدي إلى ! فقال النبي صلى الله عليــه وسلم : « ما بال الرجل عمر وآل عنان وآل عـــلي وغـــيرم من بيوت المهاجرين ، وهي قول نستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول : هذا لكم وهذا أهدي إلي ؟ أكابر الصحابة كابن مسعود ، وهي مذهب فقهاء الحديث : كأحمد بن أفلا قعد في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى اليه أم لا ؟ والذي نفسي خبل: واسحق بن راهوبه: وداود بن علي: والبخاري: ومحمد بن بيد. لا نستعمل رجلا على العمل مما ولانا الله فيُعَلُّ منه شيئاً الا عام المحق بن خزيمة ؛ وأبي بكر بن المنذر وغديرم ، ومذهب الليث بن يوم القيامة يحمله عــلى رقبته : ان كان بعــيراً له رغاء : وان كانت بقرة لها خوار ؛ وان كانت شاة تبعر ! ثم رفع بدب الى الساء سعد ؛ وابن أبى ليلي ؛ وأبي بوسف ؛ ومحمد بن الحسن وغــيرم من فقهاء المسلمين . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد عامل أهل خيبر وقال : \_ اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ » \_ قالهـ ا مرتين أو ثلاثاً . بشطر ما يخرج منهـــا من تمر وزرع حتى مات ، ولم تزل تلك المعاملة

والمقصود هذا : أن هذه الأعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير الانسان صارت فرض عين عليه ، لأسبا ان كان غيره عاجزاً عنها ، فاذا كان الناس مختاجين الى فلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم صار هذا العمل واجباً يجبرهم ولي الأمر عليه اذا امتنعوا عنه بعوض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكنهم بأن بعطوم دون حقهم ، كما إذا احتاج الجند المرصدون للجهاد الى فلاحة أرضهم ألزم من صناعته الفلاحة بأن يصنعها لهم ؛ فان الجند يلزمون بأن لا يظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يفلح للجند .

والمزارعة جائزة في أصح قولي العلماء ، وهي عمــل السلمين عـــلى

الصحابة قالوا: لا يكون البذر الا من العامل. والذي نهى عنه النبي مسلى الله عليه وسسلم من المخابرة وكراء الأرض قدجا، مفسراً بأنهم كانوا يشترطون ارب الأرض زرع بقعة معينة ، ومثل هذا الشرط باطل بالنعج وإجاع العلماء ، وهو كا لو شرط في المضاربة لرب المال درام معينة ، فان هذا لا يجوز بالانفاق ؛ لأن الماملة مبناها عسلى العدل ، وهذه المعاملات من جنس المشاركات ؛ والمشاركة اتما تكون إذا كان لسكل من الشربكين جزء شائع

حتى أجلام عمر عن خيبر ، وكان قد شارطهم أن بعمروها من أموالهم ؛

وكان البذر منهم لامن النبي صلى الله عليه وسلم · ولهذا كان الصحيح

من قولي العلماء أن البذر يجوز أن بكون من العامل ؛ بل طائفة من

فان فى صحيح البخاري عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيسبر بشطر ما يخرج مها من ثمر وزرع ، على ان يعمروها من أموالهم ، . والخارة المهى عنها لم يكن فيها بذر من العامل .

والمقصود هنا: ان النبي صلى الله علبه وسلم نهى عن المشاركة التي هي كرا. الأرض بالمغني العام، إذا اشترط لرب الأرض فيها زرع مكان بعينه، والأمر في ذلك كما قال الليث بن سعد — وهو في البخاري — ان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم شي. إذا نظر فيه ذو البصر بالحلال والحرام علم أنه حرام، او كما قال.

وذلك لأن المشاركة والماملة نقتضى العدل من الجانبين . فيشتركان في المفنم والمغرم ، بعد ان يسترجع كل منهما أصل ماله ، فاذا اشترط لأحدها زرع معين كن فيه تخصيصه بذلك ، وقد لا يسلم غيره ، فيكون ظلما لأحد الشربكين ، وهو من الغرر ، والقمار ايضا . ففي معنى ذلك ما قاله العلماء وما أعلم فيه مخالفا : أنه لا يجوز ان يشترط لأحدها ثمرة شجرة بعينها ، ولا مقداراً محدوداً من الثمر ، وكذلك لا

بشترط لأحدها زرع مكان معين ، ولا مقداراً محدوداً من نما الزرع ، وكذلك لا يشترط لأحدها ربح سلعة ، بعنيها ولا مقدار محدود من الربح .

فأما اشتراط عود مثل رأس المال ، فهو مثل اشتراط عود الشجر والأرض . وفي اشتراط عود مثل البذر كلام ذكرته في غير هذا الموضع ، فاذا كان هذا في تخصيص أحدها بمين ، او مقدار من النماء حتى بكون مشاعا بينهما ؛ فتخصيص أحدها بما ليس من النماء أولى : مثل ان يشترط أحدها على الآخر ان يزرع له أرضا أخرى ، او يبضعه بفاعة يختص ربها بربجها ، او يسقي له شجرة أخرى ، ونحو ذلك ، مما قد يفعله كثير من الناس .

فان العامل لحاجته قد يشترط عليه المالك نفعه في قالب آخر، فيضاربه وبيضعه بضافة ، او يعامله على شجر وأرض ، وبستعمله في أرض أخرى ، او في إعانة ماشية له ، او بشترط استعارة دوابه . او غير ذلك ؛ فان هذا لا يجوز شرطه بلا نزاع أعلمه بين العلما. . فانه في معني اشتراط بمعين او بقدر من الربح ؛ لأنه إذا اشترط منفعته ، او منفعة ماله ، اختص أحدها باستيفاء هذه المنفعة ، وقد لا يحصل نماه ، او يحصل دون اختص أحدها باستيفاء هذه المنفعة ، وقد لا يحصل نماه ، وقامره وراباه ، فان ماظنه فيكون الآخر قد أخذ منفعة بالباطل ، وقامره وراباه ، فان فيه ربا وميسرا .

الروابتين \_ أن يدفع الماشية الى من يعمل عليها بجزء من درها حديث رافع بن خديج في حديثه المتفق عليه: ﴿ أَنْهُمْ كَانُوا بِشْتُرْطُونَ ونسلها ، ويدفع دود القز ، والورق الى من يطعمه ويخدمه ، وله لرب الأرض زرع بقعة بعيبها فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . . وقد بسط الكلام على هذه المسائل في غير هذا الموضع. وبــين ان

جزء من القز .

وأما قول من فرق بين المزارعة والاجارة بأن الاجارة عقد لازم؛ غلاف الزارعة ، فيقال له : هذا ممنوع ؛ بل اذا زارصه حولا بعينه ، فالمزارعة عقد لازم ، كما نسازم اذاكانت بلفظ الاجارة · والاجارة قد لا تكون لازمة ، كما اذا قال : آجرتك هذه الداركل شهر بدرهمين ؛

فانها صحيحة في ظاهم مذهب أحمد ، وغيره ، وكلَّما دخل شهر فله فسخ الاجارة .

والجالة في مغى الاجارة ، وليست مقداً لازماً . فالعقد المطلق الذي لا وقت له لا يكون لازماً ، وأما المؤقت فقد بكون لازماً .

وأما ثارة الأرض بجنس الطعام الخارج منهـــا :كاجارة الأرض لمن يزرعها حنطة او شعيرا بمقدار معين من الخنطة والشعير : فهو ايضا جائز في أظهر الروابتين عن احمد ، وهو مذهب ابي حنيفة ، والشافعي، وفى الأخرى بنهي منه ،كقول مالك .

لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان . وأما الاجارة فالمؤجر بقبض الأجرة ، والمستأجر على خطر : قد يحصل له مقصوده ، وقد لا يحصل ؛ فكانت المزارعة أبعد عن الخاطرة من الاجارة ؛ وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معــين ، حتى يشترط فيهــا العمل بالأجرة ؛ بل هي من جنس المشاركة :كالمضاربة ، ومحوها . واحمد عنده هذا الباب هو القباس . ويجوز عنده ان يدفع الحيل والبغال والحمير والجمال الى من يكارى عليها ، والكراء بين المالك والعامل ، وقد جاء في ذلك أحادبث في سنن أبي داود وغــيره . وبجوز عنده أن يدفــع ما بصطاد به الصقر، والشباك ان يدفع الحنطة الى من يطحنها ، وله الثلث ، او الربع . وكذلك الدقيق الى من يعجنه ، والغزل الى من ينسجه ، والثياب الى من

المزارمة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة . وقــد تنازع المسلمون في

الجميع ؛ فان المزارعة مبناها على العدل : ان حصل شيء فهو لمما ، وان

يخيطها ، بجز. في الجميع من النها. . وكذلك الجـــلود الى من يحـــــذوها

نعالاً ، وان حكى عنه في ذلك خلاف . وكذلك يجوز عنده \_ في أظهر

قالوا: لأن المقصود بالاجارة هو الطعام ، فهو في معنى سعه بجنسه . وقالوا: هو من المخابرة التي نهى عنها النبي صلى الله عليـه وسلم؛ وهو في معنى المزابنة ؛ لان المقصود بيع الشيء بجنسه جزافا .

والصحيح قول الجمهور ؛ لأن الستحق بعقد الاجارة هو الانتفاع بالارض ؛ ولهذا اذا تمكن من الزرع ، ولم يزرع وجب طبه الاجرة ، والطعام انما يحصل بعمله وبذره . وبذره لم يعطه إياه المؤجر ، فليس هذا من الربا في شيء .

ونظير هذا: ان يستأجر قوما ليستخرجوا له معدن ذهب او فغة ، او ركازا من الأرض بدرام او دنانير ، فليس هذا كبيع الدرام بدرام ، وكذلك من استأجر من بشق الأرض ، ويبذر فيها ويسقيها بطعام من عنده وقد استأجره على ان ببذر له طعاما ، فهذا مثل ذلك .

والمحابرة التي نهى عها النبي صلى الله عليه وسلم قد فسرها رافع راوى الحديث بأنها المزارعة التي يشترط فيها لرب الارض زرع بقعة بعينها : ولكن من العلماء من جعل المزارعة كلها من المحابرة ، كأبي حنيفة . ومهم من قال : المزارعة على الأرض البيضاء من الحابرة ، كالشافعي . ومهم من قال : المزارعة على ان يكون البدر من العامل من المحابرة . ومهم من قال : كراء الأرض مجنس الحارج مها من العامل من المحابرة . ومهم من قال : كراء الأرض مجنس الحارج مها من

المخابرة كالك .

والصحيح ان المخارة المنهي عها كما فسرها به رافع بن خديج ، وكذلك قال الليث بن سعد : الذي بهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء اذا نظر فيه ذو البصيرة بالحلال والحرام علم أنه محرم . وهذا مذهب عامة فقها، الحديث : كأحمد ، واسحق ، وابن المنسدر ، وابن خريمة وغيره .

والنبي صلى الله عليه وسلم حرم أشباء داخلة فيها حرمه الله في كتابه : فان الله حرم في كتابه الربا والميسر ، وحرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الغرر ، فانه من نوع الميسر ، وكذلك بيع الثار قبل بدو صلاحها ، وبيع حبل الحبلة . وحرم صلى الله عليـه وسلم بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة الامثلا بمثل . وغير ذلك مما بـــدخل في الربا . فصار بعض أهـــل العلم يظنون أنه دخــل في العام ، او علته العامة أشياء ، وهي غير داخلة في ذلك . كما أدخل بعضهم ضان البسانين حولا كاملا او أحوالا لمن بسقيها ويخدمها حتى تثمر ، فظنوا ان هذا من باب بيع الثار قبل بدو صلاحها فحرموه ؛ وأنما هــذا من باب الاجارة :كاجارة الأرض . فلما نهى عن بيع الحِب حتى يشتد ، وجوز الجارة الأرض لمن يعمل عليها حتى ننبت . وكذلك نهى عن بيح الثار قبل بدو صلاحها ، ولم ينه أن تضمن لمن يخدمها حتى شمر ، ويحصل الثمر بخدمته على ملكه ، وبائع الثمر

## وسئل رحم الل

عن رجل له اقطاع من السلطان ، فزرعهـا لفلاح مشاطرة : هل يجوز الاشهاد بينها ؟ أو ان بعض العدول امتنـع من الاشهاد بينها . وهل اذا اشترط على الفلاح . مثل دجاج ، او خراق ، او نحو ذلك من سائر الأمناف ، مع رضا الفلاح بذلك . هل يجوز ؟ ام لا ؟

فأجاب: الحمد لله . دفع الأرض الملك ، والاقطاع او غيرها ، إلى من يعمل فيها بشطر الزرع ، فيه قولان للعلماء ؛ لكن الصواب المقطوع به أن ذلك جائز ؛ فأن ذلك إجماع من الصحابة : آل أبى بكر ، وآل عمر ، وآل علي ، وعبد الله بن مسعود ، وسعد بن أبى وقاص ، وغيره ، وهو عمل المسلمين من عهد نبيهم . والرسول صلى الله عليه وسلم لم ينه عن ذلك ؛ وإنما نهى عن ما إذا اشترط لرب المال زرع بقعة بعينها ؛ بل قد عامل أهل خير بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع . وقد ثبت عنه في الصحيح انه شرط عليهم ان يعمروها

ولهذا كان العواب انها تجوز ، وان كان البذر من العامل ؛ بل

من أموالهم .

هذه المعاملة أحل من دفع الأرض بالمؤاجرة ؛ فان كلاها مختلف فيه ، والاجارة أقرب الى الغرر ؛ لأن المؤجر بأخف الأجرة ، والمستأجر لا يدري : هل يحصل له مقصوده أم لا ؟ بخلاف المشاطرة ، فأنهما يشتركان في المغنم والمغرم ، إن أنبت الله زرعاكان لهما ، وان لم ينبت كان عليها ، ومنفعة أرض هذا كمنفعة بذر هذا ، كما في المضاربة ، ولا يجوز في المشاطرة ان بشترط على العامل شيء معين لا دجاج ولا غيره .

وأما الشهادة على ذلك فأنها جائزة، ولوكان الشاهد ممن لا يجيزها: لأنه عنده مختلف فيه، والشاهد بشهد بما جرى: لا سيا والمحققون من أصحاب ابن حنيفة والشافعي على تجويزها، كما هو مذهب فقها، أهل الحديث.

## وسثل

عن مقطع يجمع غلته من الفلاحين ، وفيها غلة نظيفة ، وغلة علثة في الله القسم ، وخلطها إلى الم البذر ، ثم فرقها عليهم خلال ذلك ؟

فأجاب : إذا كانت حنطة بعضهم خسيراً من حنطة بعض فليس له أن يخلط ذلك ، وإن كانت الحنطة سوا. وقد احتاج إلى الحلط فلا بأس.

لان مقصود المستأجر هو الحب؛ فإن المستأجر هو الذي بعمل في الأرض حتى يحصل له الحب؛ بخلاف المشتري، فإنه بشتري حبا عجرداً، وعلى البائع تمام خدمته، حتى بتحصل، فكذلك نهيه عن يسع العنب حتى بسود ليس نهيا عن يأخذ الشجر، فيقوم عليها، ويسقيها حتى تشمر؛ وأنما النبي لمن اشترى عنباً مجرداً، وعلى البائع خدمته حتى يمكل صلاحه، كما يفعله المشترون للأعناب التي تسمى الكروم؛ ولهذا كان هؤلاء لا ببيعونها حتى يبدو صلاحها؛ فخلاف النضمين.

الوجه الثانى: ان المزارعة على الأرض كالمساقاة على الشجر، وكلاها جائز عند فقها، الحديث ؛ كالامام احمد وغيره، مثل ابن خريمة، وابن المنذر. وعند ابن أبى ليلى، وأبى يوسف، ومحمد، وعند اللبث ابن سعد، وغيرهم من الأثمة جائزة، كما دل على جواز المزارعة سنة رسول الله مسلى الله عليه وسلم، واجماع أصحابه من بعده والذبن نهوا عنها ظنوا أنها من باب الاجارة، فتكون إجارة بعوض مجهول، وذلك لا يجوز ، وابو حنيفة طرد قياسه فلم يجوزها بحال. وأما الشافعي فاستشى ما ندعو اليه اشجة، كالبياض اذا دخل نبعا للشجر في المساقاة،

وهؤلاء جعلوا المضاربة أيضا خارجـة عن القياس ، ظنا أنهــا من

وَكَذَلُكُ مَالُكُ ؛ لَكُنَّ يُرَاعِي القَلَةُ وَالْكُثَّرَةُ عَلَى أَصَلَهُ .

باب الاجارة بعوض مجهول ، وانها جوزت للحاجة ؛ لأن صاحب النقد لا يمكنه إجارتها .

والتحقيق: ان هذه المعاملات هي من باب المشاركات. والمزارعة مشاركة ؛ هذا بشارك بنفع بدنه ، وهذا بنفع ماله ، وما قسم الله من ربح كان بينها كشريكي العنان ؛ ولهذا ليس العمل فيها مقصودا ، ولا معلوما ، كا يقصد وبعلم في الاجارة ، ولو كانت إجارة لوجب ان بكون العمل فيها معلوماً ؛ لكن إذا قيل : هي جعالة ،كان أشبه ؛ كان الجعالة لا بكون العمل فيها معلوماً ، وكذلك هي عقد جائز غير لازم ؛ ولكن ليست جعالة ايضا ؛ فان الجعالة بكون المقصود لأحدها من غير جنس مقصود الآخر . هذا يقصد رد آبقه ، او بناه حائطه ، وهذا يقصد الجعل المشروط . والمساقاة والمزارعة والمضاربة ها بشتركان في جنس المقصود ، وهو الربح ، مستويان في المغنم والمغرم ، إن أخذ هذا ، وان حرم هذا حرم هذا .

ولهذا وجب ان بكون المشروط لأحدها جزءا مشاعا من الربح، من جنس المشروط للآخر، وانه لا يجوز ان يكون مقدراً معلوماً، فلم أنها من باب المشاركة، كما في شركة العنان، فانهما يشتركان في الربح، ولو شرط مال مقدر من الربح، او غيره: لم يجز. وهذا هو الذي نمى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخارة، كما جا، ذلك

مفسراً في صحيح مسلم . وغسيره ، عن رافع بن خديج ، أنهـــم كانوا بكرون الأرض ، ويشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها . كما تنبت الماذيانات ، والجداول ، فريما سلم هذا ، ولم يسلم هذا .

ولهذا قال الليث بن سعد: ان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المحابرة أمر إذا نظر فيه دو البصر بالحلال والحرام علم انه لا يجوز . وهذا من فقه الليث الذي قال فيه الشافعي : كان الليث أفقه من مالك . فانه بين ان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم موافق لقياس الأصول ؛ لما فيه من ان يشترط لأحد الشربكين شيء معين من الربح . والشركة حقها العدل بين الشربكين ، فيالها من المغم ، وعليهما من المغرم . فاذا خرجت كان ظلماً محرماً . وأين من يجعل ما جاءت به السنة موافقا للأصول الى من يجعل ما جاءت به السنة عوافقا للأصول الى من يجعل ما جاءت به السنة عوافقا للأصول الى من يجعل ما جاءت به السنة عوافقا للأصول الى من يجعل ما جاءت به السنة عافقاً للأصول الى من يجعل ما جاءت به

ومن أعطى النظر حق علم ان ما جاءت به السنة من النهي عن هذه المخابرة، ومن معاملة أهل خير بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع بدون هذا الشرط، وما عمل به الصحابة من المضاربة : كل ذلك على وفق القياس. وان هذا من جنس المشاركات، لا من جنس المؤجرات. وإذا كان كذلك فنقول:

معلوم انه إذا ساقاء على الشجر بجزء من الثمرة كان كما إذا زارعه

على الأرض بجزء من الزرع ، وضاربه على النقد بجزء من الربح ، فقد جلت النمرة من باب الناء ، والفائدة الحاصلة ببدن هذا ومال هذا . والذي نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم من ببع الثمرة ، ليس المشتري عمل في حصوله أصلا ؛ بل العمل كله على البائع ، فاذا استأجر الأرض والشجر حتى حصل له ثمر وزرع ، كان كما إذا استأجر الأرض حتى يحصل له الزرع .

الوجه الثالث: ان الثمرة تجري مجرى المنافع، والفوائد فى الوقف، والعاربة ونحوها، فيجوز ان يقف الشجر لينتفع أهل الوقف بشمرها، كا يقف الأرض لينتفعوا بمغلها، ويجوز إعراء الشجر، كا يجوز إفقار الظهر، وعاربة الدار، ومنيحة اللبن. وهذا كلمه تبرع بناء المال، وقائدته؛ فان من دفع عقاره الى من بسكنه كان بمنزلة من دفع دابته الى من يركبها، وبمنزلة من دفع شجره الى من يستثمرها، وبمنزلة من دفع أرضه الى من يرمها، وبمنزلة من دفع الناقة والشاة الى من يسرب لبنها. فهذه الفوائد تدخل فى مقود التبرع، سواء كان الأصل مجساً كالوقف، او غير مجس. وندخل أيضا في مقود المشاركات، فكذلك ندخل فى مقود المعاوضات.

فان قبل: ان هــذا يقتضى ان الأعبان معقود عليها فى الاجارة ، والاجارة إنما هي عقــد على المنافع ، لا على الأعبان ، وإنمـا جازت إجارة الظئر على خلاف القباس . قبل : الجواب من وجهين . فـــــــ

والأموال التي بأبدى هؤلاء الأعراب المتناهبين اذا لم بعرف لها مالك ممين فانه بخرج زكاتها ، فانها ان كانت ملكا لمن هي في بده كانت زكاتها عليه ، وان لم نكن ملكا له ، ومالكها مجهول لا يعرف ، فانه يتصدق بها كلها ، فاذا تصدق بقدر زكاتها كان خيراً من ان لا بتصدق بشيء منها . فاخراج قدر الزكاة منها أحسن من ترك ذلك على كل نقدير .

واذا كان بهب بعضهم بعضاً فان كان النهب بين طائفتين معروفتين، فانه ينظر قدر ما أخذته كل طائفة من الأخرى، فان كانوا سواء تقاضيا، وأقر كل قوم على ما بأيديهم، وان لم يعرف عين المنهوب منه. ثما لو تقاتلوا قتال جاهلية وقتل هؤلاء بعض هؤلاء، وهؤلاء بعض هؤلاء، والله هؤلاء بعض أموال هؤلاء ؛ فان الواجب القصاص بين الطائفتين فتقابل النفوس بالنفوس، والأموال بالأموال، فان فضل لاحدى الطائفتين على الأخرى شيء طالبتها بذلك.

وهكذا الذي يعمل على ماشية غيره أو بستانه أو أرضه ، حتى يحصل بخروع أو در ، او نسل ؛ لكن من العلماء من لا مجوز العمل هنا مجزه من الناء ، وإنما تجوز عنده الاجارة ، وأصح قولي العلماء : أنها تجوز المساقاة ، وتجوز المزارعة ، سواء كان البيدر من العالمل ، او منها ، كما عامل الذي مسلى الله عليه وسلم أهل خير بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع ، على ان يعمروها من أموالهم ، رواه البخاري في صحيحه .

وكذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كسعد بن أبى وقاص ، وعبد الله بن مسعود ، وغيرهما كانوا يدفعون الى من يزرعها لينذر من عنده ، والزرع بنها ، وكان عامـة بيوت المهاجرين ، والأنصار مزارعون .

والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخارة التي كانوا بفعلونها ، وهو أنهم كانوا بشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها ، كما ثبت ذلك في الصحيحين ، وهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم محرم بانفاق العلماء ، كما لو شرط في المضاربة ان يكون لأحدهما شرام مقدرة . وانما العدل ان يشتركا فيا يرزقه الله من الناه ؛ لهذا جزء شنع ولهذا جزء شائع ، فيشتركان في المغم ، وبشتركان في المغم ، فان لم يحصل شيء ذهب نفع مال هذا ونفع بدن هذا .

وان انفسخت الأجارة بمونه او غير ذلك بطريق الأولى والأحرى .

الثانى: ان المعير او أذن فى الاجارة جازت الاجارة: مثل الاجارة فى الاقطاع، وولى الأمر بأذن للمقطعين فى الاجارة، وإنما أقطعهم لينتفعوا بها إما بالمزارعة وإما بالاجارة، ومن حرم الانتفاع بها بالمؤاجرة والمزارعة فقد أفسد على المسلمين دبيهم ودنيام : فإن المساكن كالحوانيت والدور وبحو ذلك لا ينتفع بها المقطع الا بالاجارة ، وأما الزارع والمسانسين فينتفع بها بالاجارة وبالمزارعة والمساقاة فى الأمر العام ، والمرابعة نوع من المزارعة ، ولا تخرج عن ذلك الا اذا استكرى باجارة مقدرة من يعمل المزارعة ، ولا تخرج عن ذلك الا اذا استكرى باجارة مقدرة من يعمل له فيها ، وهذا لا يكاد بفعله إلا قليل من الناس ؛ لأنه قد يخسر ماله ولا يحصل له شيه ؛ بخالاف المشاركة فأنها يشتركان في المغم والمغرم ؛ فهو أقرب الى العدل ؛ فلهذا تختاره الفطر السليمة وهذه المسائل لبسطها موضع آخر .

والمقصود هذا ان ولي الأمر إن أجبر أهل الصناعات على ما تحتاج اليه الناس من مناعاتهم كالفلاحة والحياكة والبناية فانه بقدر أجرة المثل : فلا يمكن المستعمل من نقص أجرة الصانع عن ذلك ، ولا يمكن المصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تعين عليه العمل : وحمدا من التسعير الواجب . وكذلك اذا احتاج الناس الى من يصنع لهم آلات الجهاد من سلاح وجسر للحرب وغير ذلك فيستعمل باجرة المثل ، لا

يمكن المستعملون من ظلمهم ولا العال من مطالبتهم بزيادة على حقهم مع الحاجة اليهم ، فهذا تسعير في الأعمال .

وأما في الأموال فاذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد فعــلي أهل السلاح أن ببيعوه بعوض الثل ، ولا يمكنون من أن يحبسوا السلام حتى يتسلط العدو أوجيذل لهـم من الأموال ما يختارون . والامام أو عين أهل الحباد للجهاد نمين عليهم : كما قال النبي صلى الله عليه وســــلم : ﴿ وَإِذَا اسْتَنْفُرْتُمْ فَانْفُرُوا ، أَخْرِجَاهُ فِي الصَّحِيْتِ. وفي الصَّحِيِّ أَيْضًا منه أنه قال : « عــلى المرء المسلم السمع والطاعــة في عـــر. وبسر. : ومنشطه ومكرهه وأثرة عليه » . فاذا وجب عليه أن يجاهـــد بنفسه وماله: فكيف لا يجب عليـه أن ببيع ما يحتاج اليه في الجهاد بعوض الثل ؟ والعاجز عن الجهاد بنفسه بجب عليه الجهاد بماله في أصح قولي العلماء ، وهو احدى الروابتين عن أحمـد ؛ فان الله أمر بالجهاد بالمــال والنفس في غير موضع من القرآن ، وقد قال الله نعالى : ( فاتقوا الله ما استطعتم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا أمريكم بشر فأتوا منه ما اسطعم » أخرجا. في الصحيحين . فمن عجز عن الجهاد بالبدن لم يسقط عنه الجهاد بالمال ، كما ان من عجز عن الجهاد بالمال لم بسقط عنه الجهـاد بالبدن. ومن أوجب عـلى المعضوب أن بخرج من ماله ما يحج به النير عنـه وأوجب الحج على المستطيـع بمـاله فقوله

من كانت له أرض فليزرعها . فان لم يزرعها فليمنحها أخاه . فان لم يمنحها فليمسكها ، وفى رواية فى الصحيح \* ولا يكريها ، . وفى رواية فى الصحيح \* نهى عن كراء الأرض » .

وقد ثبت ابضا في الصحيحين عن جابر قال : • نهى النبى مسنى الله عليه وسلم عن المحاقلة . والمذابنة ، والمعاومة ، والمخابرة ، وفى رواية في الصحيحين عن زبعد بن ابى أنيسة ، عن عطا ، عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، وأن بشترى النخل حتى بشقه : والاشتاه : أن يحمر او بصفر ، او يؤكل منه شي ، والمحاقلة : أن يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم . والمزابنة : أن يباع النخل بأوساق من النمر ، والمخابرة : الثلث والربع وأشباه ذلك . قال زبد : قلت لعطاء بن أبى رباح : أسممت جابراً بذكر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم » .

فهذه الأعاديث قد يستدل بها من يهى عن المؤاجرة والمزارعة : لأنه نهى عن كرائها ، والكراء بعمها ؛ لأنه قال : • فليزرعها ، أو ليمنحها أخاه . فان لم يفعل فليمسكها » فلم يرخص إلا فى أن يزرعها أو يمنحها لغيره ، ولم يرخص فى المعاوضة عنها ؛ لا بمؤاجرة ولا بمزارعة .

ومن يرخص في المزارعة \_ دون المؤاجرة \_ بقول : الكرا. هو

\_ وكانا قــد شــهدا بدرا \_ يحدثان أهــل الدار : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض. قال عبد الله : لقــدكنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وســـلم أن الأرض تكرى · ثم خشى عبـد الله أن بكون رسول الله صـلى الله عليـه وسلـم أحدث في ذلك شيئًا لم يعلمه ، فترك كرا. الأرض ، روا. مسلم . وروى البخاري قول عبد الله الذي في آخره عن رافع بن خديج عن عمه طّهـــير بن رافع ، قال ظهير : ﴿ لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بنا رافقاً. فقلت: وما ذاك ؟ ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق. قال : دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم · فقال : ما نصنعون بمحاقلكم ؟ فقلت : نؤاجرها يارسول الله على الربع أو على الأوسق من التمر والشعير . فال : فلا تفعلوا ، از رَعوها أو أزر ِعوها أو امسكوها . قال رافع : قلت : سمما وطاعة » أخرجاه في الصحيحين. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه . فان أبي فليمسك أرضه » أخرجاه ، وعن جابر بن عبد الله قال : «كانوا يررعونها بالثلث والربع ، فقال رسول الله صلى الله عليـه وســـلم : من كانت له أرض فليزرعهـا أو ليمنحه أخاه . فان لم يفعل فليمسك أرضه ، أخرجاه وهــذا لفظ البخاري . ولفظ مسلم : «كنا في زمان رسول الله مــلى الله عليــه وســلم نأخذ الأرض بالثلث أو الربــع بالماذيانات . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك . فقــال :

ينها كم عن الحقل ، ويقول : من استغنى عن أرضه فليمنحها أخاه او ليدع ، رواه أحمد وابن ماجه . وروى ابو داود قول النبي مسلى الله عليه وسلم ، زاد أحمد « وينها كم عن المزابنة ، والمزابنة : ان يكون الرجل له المال العظيم من النخل ، فيأتيه الرجل فيقول : أخذته بكذا وكذا وسقاً من تمر . والقصارة ماسقط من السنبل » .

وهكذا أخبر سعد بن أبي وقاص ، وجابر . فأخبر سعد : • أن أصحاب المزارع في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا بكرون مزارعهم بما يكون على السواقي من الزرع ، وما سعد بالماء مما حول البئر . فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختصموا في ذلك ، فنهام رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكروا بذلك ، وقال : اكروا بالذهب والفضة » رواه احمد وابو داود والنسائي . فهذا صربح في الاذن بالكراه بالذهب والفضة ، وان النهي انماكان عن اشتراط زرع مكان معين . وعن جابر رضي الله عنه قال «كنا نخابر علم عهد رسول الله عليه وسلم بنصب من القصري ومن كذا . فقال رسول الله عليه وسلم بنصب من القصري ومن كذا . فقال رسول الله عليه وسلم : من كانت له أرض فليزرعها ، او ليمنحها أخاه أو فليدعها » رواه مسلم .

او فليدعها » رواه مسلم .
فهؤلاء أصحاب النبي مسلى الله عليه وسلم الذين رووا عنه النهي قد أخبروا بالصورة التي نهي من أجلها . واذا

كان قد جاء فى بعض طرق الحديث: « أنه نهى عن كراء المزارع » مطلقا ، فالتعريف للكراء المهود بينهم . وإذا قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تكروا المزارع » فاتما أراد الكراء الذي يعرفونه كما فهمو. من كلامه ، وهم أعلم بمقصوده . وكما جاء مفسرا عنه : « انه

رخص في غـــير ذلك الكراء ، ومما بشبه ذلك ما قرن بــه النهــي من المزابنة ونحوها . واللفظ ـــ وان كان في نفسه مطلقاً ـــ فانه اذا كان

خطابا لمعين فى مثل الجواب عن سؤال · او عقب حكاية حال ونحو ذلك : فانه كثيراً ما يكون مقيداً بمثل حال المخاطب : كما لو قال المربض للطبيب : ان به حرارة . فقال له : لا تأكل الدسم . فانه يعلم ان

النهي مقيد بتلك الحال .
وذلك : ان اللفظ المطلق اذا كان له مسمى معهود ، او حال يقتضيه :
انصرف اليه . وان كان نكرة ، كالمتبايعين اذا قال احدما : بعتك بعشرة
درام ، فانها مطلقة في اللفظ ، ثم لا ينصرف الاالى المهود من الدرام ،
فاذا كان المخاطبون لا يتعارفون بينهم لفظ « الكراء » إلا لذلك الذي

كانوا يفعلونه ، ثم خوطبوا به : لم ينصرف الا الى ما يعرفون ، وكان ذلك من باب التخصيص العرفي ، كلفظ « الدابة » اذا كان معروفا بينهم أنه الفرس ، او ذوات الحافر . فقال : لا تأننى بدابة : لم ينصرف هذا المطلق الا الى ذلك . ونهي النبي صلى الله عليه وسلم لهم كان مقيدا

وصبره — من فعل المستحات البدنية والمالية ، كالحروج عن جميع ماله ، مثل ابى بكر الصديق — مالا يستحب لمن لم يكن حاله كذلك ، كالرجل الذي جاء ببيضة من ذهب ، فحذف بها ، فعلو أصابته لأوجعته . ثم قال : « يذهب أحدكم فيخرج ماله . ثم يجلس كلا على الناس » .

يدل على ذلك : ما قدمناه من رواية مسلم الصحيحة عن ثابت بن الضحاك : • أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة . وأمر بالمؤاجرة . وقال : لا بأس بها » وما ذكرناه من روايسة سعد بن ابي وقاص : • أنه نهام ان يكروا بزرع موضع مصين ، وقال : اكروا بالذهب والفضة » وكدلك فهمته الصحابة . فان رافع بن خديج قد روى ذلك وأخبر أنه : لا بأس بكرائها بالذهب والفضة .

وكذلك فقها، الصحابة : كزيد بن ثابت ، وابن عباس . ففي الصحيحين عن عمرو بن دبسار . قال : قلت . لطاوس : « لو تركت الخابرة ؟ فانهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها . قال : أي عمرو ، إني أعطيهم وأعيهم وإن أعلمهم أخبرتي \_ يعنى ابن عباس \_ ان النبي صلى الله عليه وسلم لم بنه عنه ؛ ولكن قال : إن عباس \_ ان النبي صلى الله عليه وسلم لم بنه عنه ؛ ولكن قال : إن يمنع احدكم أخاه خير له من ان يأخذ عليه خرجا معاوما ، وعن ابن عباس أيضا : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة ؛

ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض ، رواه مسلم مجملا والترمسذي . وقال : حديث حسن صحيح . وقد أخبر طاوس عن ابن عباس : ان التبي صلى الله عليه وسلم إنما دعام الى الأفضل ، وهو التسبرع ، فال : « وأنا اعينهم وأعطيهم » وأمر النبي مسلى الله عليه وسلم بلرفق الذي منه واجب ، وهو ترك الربا والغرر . ومنه مستحب ، كالعارية والقرض .

ولهذا لماكان التبرع بالأرض بـــلا أحرة من باب الاحسان كان السلم أحق به ، فقال : « لأن يمنح احدكم أخاه أرضه خير له من أن بأخد عليه خرجا معلوما » وقال : « من كانت له أرض فليزرعهــا . أو لبنجها أخاه ، أو ليمسكها ، فكان الأخ هو المنوح . ولماكان أهل الكتاب ليسوا من الاخوان عاملهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يمنحهم ؛ لاسيا والتبرع انما بكون عن فضل غني . فمن كان محتاحا إلى منفعة أرضه لم يستحب له المنيحة ، كما كان المسلمون محتاجين الى منفعة أرض خبر، وكما كان الأنصار محتاجين في أول الاسلام إلى أرضهم، حيث علملوا عليها المهاجرين . وقد توجب الشريعة التبرع حمد الحاجة ، كما نهام النبي صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الدافــة التي دفَّت ؛ ليطعموا الجباع ؛ لأن إطعامهم واجب . فلماكان المسلمون ً محتاجمين إلى منفعة الأرض وأمحابهما أغنياء عنها نهمام عن المعاوضة

الاجارة ، او المزارعة الفاسدة التي كانوا يفعلونها ؛ بخسلاف المزارعة الصحيحة التي ستأتى أدلتها ، التي كان النبي مسلى الله عليسه وسلم يعامل بها أهمل خير ، وعمل بها الخلف. الرائسدون بعمده . وسائر الصحابة .

بؤيد ذلك : ان ابن عمر الذي ترك كرا. الأرض لما حدثه رافع كان يروي حديث أهل خير رواية من يفتى به ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحافلة ، والمزابسة ، والخابرة ، والمعاومة . وجميع ذلك من انواع الغرر ، والمؤاجرة أظهر في الغرر من المزارعة ، كا تقدم .

ومن يجوز المؤاجرة دون المزارعة يستدل بما رواه مسلم في صحيحه عن ثابت ابن الضحاك : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حمى من المزارعة ، وأمر بالمؤاجرة . وقال : لا بأس بها » فهذا صريح في النهي عن المزارعة ، والأمر بالمؤاجرة . ولأنه سبأتى عن رافع بن خديج \_ الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم \_ « أنه لم ينهم النبي صلى الله عليه وسلم عن كرائها بشيء معلوم مضمون ، والما بهام عما كانوا بفعلونه من المزارعة ، .

وذهب جميع فقها. الحــدبث الجامعون لطرقه كلهم \_\_كأحمد بن

خبل، وأصحابه كلهم من المتقدمين والمتأخرين، واسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وسليان بن داود الهاشمي، وأبي خشمة زهير ابن حرب، وأكثر فقهاء الكوفيين. كسفيان الثوري، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليل ، وأبي يوسف ومحمد صاحبي أبي حنيفة، والبخاري صاحب الصحيح، وأبي داود، وجماهير فقهاء الحديث من المتأخرين؛ كابن المنسذر، وابن خزيمة، والخطابي، وغيرم، وأهل الظاهم، وأكثر أصحاب أبي حنيفة ـ الى جواز المزارعة والمؤاجرة وأمحابه، وما عليه السلف، وعمل جمهور المسلمين. وبينوا معاني وأمحابه، وما عليه السلف، وعمل جمهور المسلمين. وبينوا معاني الأماديث التي بظن اختلافها في هذا الباب.

فن ذلك معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خير هو وخلفاؤه من بعده الى ان أجلام عمر . فعن ابن عمر قال : « عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير بشطر ما يخرج منها من ثمر او زرع » أخرجاه . وأخرجا أيضاً عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى أهل خير على ان يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما خرج منها » . هذا لفظ البخاري ، ولفظ مسلم : « لما افتتحت خير سألت اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بقرم فيها على بعملوها على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع . فقال رسول الله بعملوها على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع . فقال رسول الله بعملوها على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع . فقال رسول الله

وصبره \_ من فعل المستجات البدنية والمالية ،كالحروج عن جميع ماله ، مثل ابى بكر الصديق \_ مالا يستحب لمن لم يكن عاله كذلك ، كالرجل الذي عامه ببيضة من ذهب ، فحذف بها ، فسلو أمانه لأوجعته . ثم قال : « يذهب أحدكم فيخرج ماله ، ثم يجلس كلا على الناس » .

يدل على ذلك : ما قدمناه من رواية مسلم الصميحة عن ثابت بن الضحاك : • أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة · وأمر بالمؤاجرة . وقال : لا بأس بها » وما ذكرناه من رواية سعد بن ابى وقاص : • أنه نهام ان يكروا بزرع موضع معيين · وقال : اكروا بالذهب والفضة » وكذلك فهمته الصحابة . فان رافع بن خديج قد روى ذلك وأخبر أنه : لا بأس بكرائها بالذهب والفضة .

وكذلك فقها، الصحابة : كزيد بن ثابت ، وابن عباس . ففي الصحيحين عن عمرو بن دينار . قال : قلت . لطاوس : « لو تركت الخابرة ؟ فانهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها . قال : أي عمرو ، إني أعطيهم وأعيهم ، وإن أعلمهم أحرى بعني ابن عباس \_ ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه ؛ ولكن قال : إن عباس \_ احدكم أغاه خير له من ان يأخذ عليه خرجا معلوما ، وعن ابن عباس أيضا : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة ؛

ولكن أمر أن يرفق بعضم ببعض ، رواه مسلم مجملا والترصدي . وقال : حديث حسن صحيح . وقد أخبر طاوس عن ابن عباس : ان الدي صلى الله عليه وسلم إنما دعام الى الأفضل ، وهو التسبرع ، قال : « وأنما الهيم وأعطيهم » وأمر الذي صلى الله عليه وسلم بارفق الذي منه واجب ، وهو ترك الربا والغرر . ومنه مستعب ، كالمارية والقرض

ولهذا لماكان التبرع بالأرض بـــلا أجرة من باب الاحسان كان السلم أحق به ، فقال : « لأن يمنح احدكم أخاه أرضه خير له من أن بأخذ عليه خرجا معلوما » وقال : « من كانت له أرض فليزرعهـا . أو لبنجا أخاه ، أو ليمسكها ، فكان الأخ هو المنوح . ولما كان أهل الكتاب ليسوا من الاخوان عاملهم النبي مـلى الله عليه وسلم ولم يمنحهم؛ لاسيا والتبرع انما بكون عن فضل غنى . فمن كان محتاجا إلى منفعة أرضه لم يستحب له النبحة ، كما كان المسلمون مختاجين الى منفعة أرض خير ، وكم كان الأنصار محتاجين في أول الاسلام إلى أرضهم ، حيث علملوا عليها المهاجرين . وقد توجب الشربعة النبرع عند الحاجة ، كما نهام النبي صلى الله عليه وسلم عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الدافــة التي دفيَّت ؛ ليطعموا الحياع ؛ لأن إطعامهم واجب. فلماكان المسلمون مختاجسين إلى منفعة الأرض وأمحابهما أغنياء غنها نهمام عن المعاوضة

بالعرف والسؤال وقد نقدم ما فى الصحيحين عن رافع بن خديج وعن ظهير بن رافع قال : « دعانى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما تصنعون بمحاقلكم ؟ قلت نؤاجرها بما على الربيع ، وعلى الأوسق من التمر والشعير قال : لا تفعلوا . ازرعوها او أزرعوها ، او أمسكوها ، .

فقد صرح بأن النهي وقع عماكانوا يفعلونه ، وأما المزارعة المحفة : فلم يتناولها النهي ، ولا ذكرها رافع وغيره فيها يجوز من الكراء : لأنها \_ والله أعلم \_ عندم جنس آخر غير الكراء المعتاد ؛ فأن الكراء اسم لما وجب فيه اجرة معلومة ، إما عين وإما دين . فأن كان دينا في الذمة مضموناً فهو جائز . وكذلك أن كان عينا من غير الزرع ، وأما أن كان عينا من الزرع لم يجز .

فأما المزارعة بجزء شائع من جميع الزرع فليس هو الكراء المطلق ؛ بل هو شركة محضة ؛ إذ ليس جعل العامل مكتريا للأرض بجزء من الزرع بأولى من جعل المالك مكتريا للعامل بالجزء الآخر ؛ وان كان من الناس من بسمى هذا كراء ايضا . فاتما هو كراء بالمنى العام الذي تقدم بيانه . فأما الكراء الحاص الذى تكلم به رافع وغيره فلا ، ولهذا السبب بين رافع احد نوعي الكراء الجائز ؛ وبدين النوع الآخر الذى نهوا عنه ، ولم يتعرض للشركة ، لأنها جنس آخر .

بقي ان يقال : فقول النبي صلى الله عليه وسلم : • من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ، وإلا فليمسكها ، أمر — اذا لم يفعل واحداً من الزرع والنبحة — ان يمسكها . وذلك يقتضى المنع من المؤاجرة ومن المزارعة كما تقدم .

فيقال: الأمر بهذا أمر ندب واستحباب؛ لاأمر ايجباب، او كان أمر ايجاب في الابتداء لينزجروا عما اعتادوه من الكراء الفاسد. وهذا كما أنه صلى الله عليه وسلم لما نهام عن لحوم الحمر الأهلية، قال في الآنية التي كانوا يطبخونها فيها: «أهريقوا ما فيها، واكسروها، وقال صلى الله عليه وسلم في آنية أهل الكتاب حين سأله عنها ابو تعلية الحتني: « ان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها، وان لم تجدوا غيرها فارحضوها بلما، وذلك لأن النفوس اذا اعتادت المصية فقد لا تنفطم غنها انفطاما جيدا الا بسترك ما بقاربها من المباح، كما قبل: «لا بملغ غنها انقوى حتى يجعل بينه وبين الحرام حاجزا من الحلال » كما أنها أحياناً لا نترك المعصية الا بتدريج؛ لا نتركها همنة.

فهذا يقع تارة ، وهذه يقع تارة . ولهذا يوجد في سنة النبي ملى الله عليه وسلم لمن خشي منه النفرة عن الطاعة : الرخصة له في أشــيا. يستغنى بها عن المحرم ، ولمن وثق بإيمانـه وصبره : النهي عن بعض ما يستحب له تركه مبالغة في فعل الأفضل . ولهذا يستحب لمن وثق بإيمانه

لجودوا بالتبرع ، ولم يأمرم بالتبرع عينا ، كما نهام عن الادخار . فان من نهى عن الانتفاع بماله جاد ببذله ؛ اذ لا يسترك بطالا ، وقد يهى النبي مسلى الله عليه وسلم ؛ بل الأثمة عن بعض أنواع المساح في بعض الأحوال ؛ لما في ذلك من منفعة النهي ؛ كما نهام في بعض المفازي (١) وأما ما رواه جار من نهيه صلى الله عليه وسلم عن الخارة : فهذه هي الحارة التي نهى عها . واللام التعريف العهد . ولم تكن الحارة عندم الا ذلك .

بيين ذلك ما في الصحيح عن ابن عمر قال : «كنا لا برى بالخبر بأساً حتى كان عام أول . فزعم رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم نبى عنه ، فتركناه من أجله ، فأخبر ابن عمر ان رافعاً روى النهي عن الحبر . وقد نقدم معنى حديث رافع . قال أبو عبيد : الحبر – بكسر الحاء – بمعنى المخارة . والمخارة : المزارعة بالنصف والثلث والربع ، وأقل وأكثر . وكان أبو عبيد بقول : لهذا سمي الأكار خبيراً ؛ لأنه يخابر على الأرض ، والمحابرة : هي المؤاكرة .

وقد قال بعجم: أصل هـذا من خيبر؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرها في أبديهم عـلى النصف، فقيل: خابره، أي عاملهم في خيبر لم ينه عنها قط،

(١) يباض بالاصلين قدر كلمتين او ثلاث .

بل فعلما الصحابة فى حياته وبعد مونه . وإنما روى حديث الخابرة رافع ابن خديج وجابر . وقد فسرا ماكانوا يفعلونه . والحبير : هو الفلاح ، مي بذلك لأنه يخبر الأرض .

وهذا ابضا ضعيف فانا قد ذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ما في الصحيح من انه « نهى عن المزارعة » كما « نهى عن المخابرة ، وكما " نهى عن كراء الأرض ، وهذه الالفاظ في أصل اللغة عامة لموضع نهيه ، وانما اختصت بما يفعلونه لأجل التخصيص العرفي لفظاً وفعلا، ولأجل القرينة اللفظية ، وهي لام المهد وسؤال السائل ؛ وإلا فقد نقل أهل اللغة: ان المخابرة هي المزارعة ، والاشتقاق بدل على ذلك .

## J----

ان يحمر او يصفر او بؤكل منه شيه . والمحافلة : ان يباع الحقل كبل من الطعام معلوم . والمزابسة : ان يباع النخل بأوسساق من النمر . والمخابرة : الثلث أو الربع ، وأشباه ذلك . قال زبد : قلت لعطاه : أسمت عابرا يذكر هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، وفيها عن ابى البختري . قال : سألت ابن ماس عن بيع النخل . فقال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى فقال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى بأكل منه ، او بؤكل ، وحتى يوزن . فقلت : ما يوزن ؟ فقال رجل عنده : حتى يحرز » وفي صحبح مسلم عن ابى هربرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله عليه وسلم : « ولا تتبايعوا الشمار حتى بيدو صلاحها ، ولا تتابعوا التمر بالتمر ،

وقال ابن المندر: أجمع أهل العسلم على ان بيع ثمر النخل سنين لا يجوز. قالوا: فاذا أكراه الأرض والشجر فقد باعه الثمر قبل ان يخلق. وباعه سنة او سنتين. وهذا هو الذي نهى عنه النبى مسلى الله عليه وسلم، ثم من منع منه مطلقا طرد العموم والقياس. ومن جوزه إذا كان قليلا قال: الغرر اليسير يحتمل فى العقود، كما لو ابتاع النخل وعليها ثمر لم يؤبر، أو أبر ولم يسد صلاحه. فانه يجوز، وان لم يجز إفراده بالعقد.

وهذا متوجه جداً على أصل الشافعي واحمــد وغيرهما من فقهـــاء

الحديث ، ولكن لا بتوجه على أصل أبى حنيفة ؛ لأنه لا يجوز ابتياع الثمر بشرط البقاء ، ويجوز ابتياعه قبل بدو صلاحه ، وموجب العقد : القطع فى الحال . فإذا ابتاعيه مسع الأصل . فإنما استحق إبقاءه ؛ لأن الأصل ملكه . وسنتكلم أن شاء الله على هذا الأصل .

وذكر أبو عبيد: ان المنبع من إجارة الأرض التي فيها شجر : إجماع .

والقول الثالث: أن يجوز استجار الأرض التي فيها شجر، ودخول الشجر في الاجارة مطلقا. وهذا قول ابن عقيل، وإليه مال حرب الكرماني، وهذا القول كالاجماع من السلف، وإن كان المشهور عن الأثمة المتبوعين خلافه. فقد روى سعيد بن منصور ورواه عنه حرب الكرماني في مسائله وقال حدثنا عباد بن عباد، عن هنام بن عروة، عن أبيه: ﴿ أَن أُسِد بن حضير توفي وعليه سنة آلاف درم فدعا عمر غرماه، وقبلهم أرضه سنين، وفيها النخل والشجر».

وأيضا: فان عمر بن الخطباب ضرب الخراج على أرض السواد وغيرها . فأقر الأرض التي فيها النخل والعنب في أيدى أهل الأرض و وجعل عملي كل جربب من أجربة الأرض السودا. والبيضاء خراجا من كانت له أرض فليزرعها . فان لم يزرعها فليمنحها أخاه . فن لم يمنحها فليمسكها ، وفى روابة فى الصحيح « ولا يكريها ، . وفى روابة فى المحيح « نهى عن كراء الأرض »

وقد ثبت ابضا في الصحيحين عن جابر قال : • نهى النبى مسلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة ، والمعاوسة ، والمحابرة ، وفى رواية في الصحيحين عن زيد بن ابى أنيسة ، عن عطاء ، عن جابر : وأن رسول الله عسلى الله عليه وسلم نهى عن المحافلة ، والزابنة ، وأن بشترى النخل حتى يشقه : والاشقاه : أن يحمر او يمفر ، او يؤكل منه شي ، والمحافلة : أن يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم . والمزابنة : أن يباع النخل بأوساق من النمر ، والمحابرة : الثلث علوم . والربع وأشباه ذلك . قال زيد : قلت لعطاء بن أبى رباح : أسممت جابراً بذكر هذا عن رسول الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم » .

فهذه الأعاديث قد يستدل بها من بهي عن المؤاجرة والمزارعة ؛ لأنه نهى عن كرائها ، والكراء يعمها ؛ لأنه قال : • فليزرعها ، أو ليمنحها أغاه . فان لم يفعل فليمسكها » فلم يرخص إلا فى أن يزرعها أو يمنحها لغيره ، ولم يرخص فى المعاوضة عنها ؛ لا بتؤاجرة ولا بمزارعة .

ومن يرخص في المزارعة ـــ دون المؤاجرة ـــ بقول : الكرا. هو

\_ وكانا قــد شــهدا بدرا \_ يحدثان أهــل الدار : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كرا. الأرض قال عبد الله : لقـد كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأرض نكرى · ثم خشى عبـد الله أن بكون رسول الله صـلى الله علبـه وسلــم أحدث في ذلك شيئاً لم يعلمه ، فترك كراه الأرض ، رواه مسلم . وروى البخاري قول عبد الله الذي في آخره عن رافع بن خديج عن عمة اللهسير بن رافع ، قال ظهير : ﴿ لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمر كان بنا رافقاً. فقلت: وما ذاك ؟ ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق. قال : دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم · فقال : ما نصنعون بمحاقلكم ؟ فقلت : نؤاجرها يارسول الله على الربع أو على الأوسق من التمر والشعير . قال : فلا تفعلوا ، از رَعوها أو أزر عوها أو المسكوها . قال رافع : قلت : سمعا وطاعة » أخرجاه في الصحيحين. وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه . فان أبي فليمسك أرضه » أخرجاه . وعن جابر بن عبد الله قال : «كانوا يزرعونها بالثلث والربع ، فقال رسول الله صلى الله عليـه وســلم : من كانت له أرض فليزرعهـا أو ليمنحـًا أخاه . فان لم يفعل فليمسك أرضه , أخرجا. وهـــذا لفظ البخاري . ولفظ مسلم : «كنا في زمان رسول الله صلى الله عليــه وســــام نأخذ الأرض بالثلث أو الربـــع بالماذيانات . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك . فقـــال :

ليجودوا بالتبرع، ولم يأمرهم بالتبرع عينا، كما نهام عن الادخار. فان من نهى عن الانتفاع بماله جاد ببذله: اذ لا يسترك بطالا، وقد بنهى النبى مسلى الله عليه وسلم: بل الأعمة عن بعض أنواع المباح فى بعض الأحوال؛ لما في ذلك من منفعة النهي : كما نهام فى بعض المغازي (١) وأما ما رواه جار من نهيه صلى الله عليه وسلم عن المخارة: فهذه هى المخارة التى نهى عنها. واللام تشريف المهد. ولم تكن المخارة عندم الا ذلك.

بيين ذلك ما في الصحيح عن ابن عمر قال : «كنا لا ترى بالخبر بأساً حتى كان عام أول . فزعم رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، فتركناه من أجله » فأخبر ابن عمر ان رافعاً روى النهي عن الحبر . وقد نقدم معنى حدبث رافع . قال أبو عبيد : الحبر – بكسر الحاه – بمعنى المحابرة ، والمحابرة : المزارعة بالنصف والثلث والربع ، وأقل وأكثر . وكان أبو عبيد بقول : لهذا سمي الأكار خبراً ؛ لأنه يخابر على الأرض ، والحابرة : هي المؤاكرة .

وقد قال بعضم: أصل هـذا من خيبر؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرها في أبديهم عـلى النصف، فقيل: خابره، أي عاملهم في خيبر ، وليس هذا بشيء؛ فان معاملته نخيبر لم ينه عنها قط،

بل فعلها الصحابة فى حياته وبعد مونه . وإنما روى حديث المخابرة رافع ابن خديج وجابر . وقد فسيرا ماكانوا يفعلونه . والحبير : هو الفلاح ، حي بذلك لأنه يخبر الأرض .

وهذا ابضا ضعف فانا قد ذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ما في الصحيح من انه « نهى عن المزارعة » كما « نهى عن المخابرة ، وكما « نهى عن كراء الأرض ، وهذه الالفاظ في أصل اللغة عامة لموضع نهيه وفيا اختصت بما يفعلونه لأجل التخصيص العرفي لفظاً وفعلا، ولأجل القرينة اللفظية ، وهي لام العهد وسؤال السائل ؛ وإلا فقد نقل أهل اللغة: إن المخابرة هي المزارعة ، والاشتقاق يدل على ذلك .

## . .\_\_\_\_

والذين جوزوا المزارعــة مهم من اشترط ان بكون البــــذر من المالك . وقالوا : هذه هي المزارعة . فأما ان كان البــــذر من العامل لم

<sup>(</sup>١) يياض بالاصلين قدركلمتين أو ثلاث .

لجودوا بالتبرع ، ولم يأمرهم بالتبرع عينا ، كما نهام عن الادخار . فان من نهى عن الانتفاع بماله جاد ببذله ؛ اذ لا يسترك بطالا ، وقسد بهى النبي مسلى الله عليه وسلم ؛ بل الأئمة عن بعض أنواع المباح فى بعض الأحوال ؛ لما في ذلك من منفعة النهي ؛ كما نهام فى بعض المفازي (١) وأما ما رواه جابر من نهيه صلى الله عليه وسلم عن الخابرة : فهذه هى المحابرة التى نهى عنها . واللام لتعريف العهد . ولم تكن الخابرة عندم الا ذلك .

بين ذلك ما في الصحيح عن ابن عمر قال : «كنا لا برى بالخبر بأساً حتى كان عام أول . فزعم رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، فتركناه من أجله » فأخبر ابن عمر ان رافعاً روى النهي عن الحبر . وقد نقدم معنى حديث رافع . قال أبو عبيد : الحبر \_ بكسر الحاه \_ بمعنى المحابرة ، والمحابرة : المزارعة بالنصف واللث والربع ، وأقل وأكثر . وكان أبو عبيد بقول : لهذا سمي الأكار خبراً ؛ لأنه يخابر على الأرض ، والمحابرة : هي المؤاكرة .

وقد قال بعضهم: أصل هـذا من خيبر ؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرها فى أيديهم عـلى النصف ، فقيل : خابرهم ، أي عاملهم فى خيبر . وليس هذا بشيء ؛ فان معاملته بخيبر لم بنه عنها قط،

(١) يباض بالاصلين قدركلمتين او ثلاث .

بل فعلها الصحابة فى حياته وبعد مونه . وإنما روى حديث المخابرة رافع ابن خديج وعابر . هو الفلاح ، ابن خديج وعابر . هو الفلاح ، مي بذلك لأنه يخبر الأرض .

وهذا ابضا ضعيف فانا قد ذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم ما في الصحيح من انه « نهى عن الحرارعة » كما « نهى عن الحرارة ، وكما « نهى عن كراء الأرض ، وهذه الالفاظ في أصل اللغة عامة لموضع نهيه ، وانما اختصت بما يفعلونه لأجل التخصيص العرفي لفظاً وفعلا، ولأجل القرينة اللفظية ، وهي لام العهد وسؤال السائل ؛ وإلا فقد نقل أهل اللغة : ان المخارة هي المزارعة ، والاشتقاق بدل على ذلك .

## I----

والذين جوزوا المزارعــة مهم من اشترط ان يكون البــذر من المالك . وقالوا : هذه هي المزارعة . فأما ان كان البــذر من العامل لم

يجز . وهذا إحدى الروايتين عن أحمد . اختارها طائفة من أصحاب وأصحاب مالك والشافعي ، حيث يجوزون المزارعة .

وحجة هؤلاه: قياسها على المضاربة ، وبذلك احتج احمد ابضا . قال الكرماني : قيل لابي عبد الله احمد بن محمد بن حنبل : رجل دفع أرضه الى الأكار عملي الثلث أو الربع ؟ قال : لا بأس بذلك ، إذا كان البندر من رب الارض والبقر والحديد والعمل من الأكار ، يذهب فيه مذهب المضاربة .

ووجه ذلك : ان البذر هو أصل الزرع ، كما ان المال هو أصل الربح . فلا بدان يكون البذر ممن له الأصل ، ليكون من أحدهما العمل، ومن الآخر الأصل .

والرواية الثانية عنه: لا يشترط ذلك ؛ بل يجوز ان بكون البذر من العامل ، وقد نقل عنه جماهير أصحابه \_ اكثر من عشربن نفسا \_ أنه يجوز ان يكري أرضه بالنلث أو الربع ، كما عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خبير .

فقالت طائفة من أصحابه \_ كالقاضي ابى بعلى \_ إذا دفع أرضه لمن بعمل عليها ببذره بجزء من الزرع للمالك ، فان كان على وجه الاجارة جاز ، وان كان على وجه المزارعة لم يجز ، وجعلوا هذا التفريق تقريراً

لمعوصه ؛ لأنهم رأوا في عامة نصوصه صرائح كثيرة جــدا في جواز كرا. الأرض بجزء من الخارج منها ، ورأوا أن هذا هو ظاهر مذهبه عنده ، من انه لا يجوز في المزارعة أن يكون البذر من المالك كالمضاربة . فغرقوا بين باب المزارعة والمضاربة ، وباب الاجارة .

وقال آخرون \_ مهم أبو الخطاب \_ معنى قوله فى رواية الجماعة: يجوز كرا. الأرض ببعض الخارج منها . أراد به : المزارعة والعمل من الأكار . قال ابو الخطاب ومتبعوه: فعلى هذه الرواية: إذا كان البدر من العامل فهو مستأجر للأرض ببعض الخارج مها ، وان كان من صاحب الأرض: فهو مستأجر للعامل بما شرط له . قال : فعلى هذا ما يأخذه صاحب البذر بستحقه ببذره ، وما يأخذه من الأجرة بأغذه ما شرط .

وما قاله هؤلاء من أن نصه على المكارى ببعض الحارج هو النزارعة ، على ان ببذر الأكار : هو الصحيح ، ولا يحتمل الفقه إلا هذا ، أوان بكون نمه على جواز المؤاجرة المذكورة بقتضي جواز الزارعة بطريق الأولى . وجواز هذه المعاملة مطلقا هو الصواب الذي لا بتوجه غيره أثراً ونظرا . وهو ظاهم نصوص احمد المتواترة عنه ، واختيار طائفة من أصحابه . والقول الأولى \_ قول من اشترط ان ببذر رب الأرض ، وقول

بجز . وهذا إحدى الروابتين عن أحمد ، اختارها طائفة من أصحاب وأصحاب مالك والشافعي ، حيث يجوزون المزارعة .

وحجة هؤلاء : قياسها على المضاربة ، وبذلك احتج احمد ابضا . قال الكرمانى : قيل لابى عبد الله احمد بن محمد بن حنبل : رجل دفع أرضه الى الأكار عملى الثلث أو الربسع ؟ قال : لا بأس بذلك ، إذا كان السندر من رب الارض والبقر والحديد والعمل من الأكار ، يذهب فيه مذهب المضاربة .

ووجه ذلك : ان البذر هو أصل الزرع ، كم آن المال هو أصل الربح . فلا بدان بكون البذر ممن له الأصل ، ليكون من أحدها العمل، ومن الآخر الأصل .

والروابة الثانية عنه: لا بشترط ذلك ؛ بل يجوز ان يكون البدر من العامل ، وقد نقل عنه جماهير أصحابه \_ اكثر من عشرين نفسا \_ أنه يجوز ان يكري أرضه بالثلث أو الربع ، كما عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر .

فقالت طائفة من أصحابه \_ كالقاضي ابى بعلى \_ إذا دفع أرضه لمن يعمل عليها ببذره بجزء من الزرع للمالك ، فان كان على وجه الاجارة جاز ، وان كان على وجه الزارعة لم يجز ، وجعلوا هذا التفريق تقريراً

لنمومه ؛ لأنهم رأوا في عامة نصومه صرائح كثيرة جــدا في جواز كرا. الأرض بجزء من الخارج منها ، ورأوا أن هذا هو ظاهر مذهبه عدم ، من انه لا يجوز في المزارعة أن يكون البذر من المالك كالمضاربة . فغرقوا بين باب المزارعة والمضاربة ، وباب الاجارة .

وقال آخرون \_ منهم أبو الخطاب \_ معنى قوله فى رواية الجماعة: يجوز كراه الأرض ببعض الخارج منها . أراد به : المزارعة والعمل من الأكار . قال ابو الخطاب ومتبعوه: فعلى هذه الرؤاية: إذا كان البدر من العامل فهو مستأجر للأرض ببعض الخارج منها ، وان كان من صاحب الأرض: فهو مستأجر للعامل بما شرط له . قال : فعلى هذا ما بأخذه صاحب البذر يستحقه ببذره ، وما بأخذه من الأجرة بأخذه بالشهرط .

وما قاله هؤلاه من أن نصه على المكارى بعض الحارج هو المزارعة ، على ان ببذر الأكار : هو الصحيح ، ولا يحتمل الفقه إلا هذا ، أو ان يكون نصه على جواز المؤاجرة المذكورة يقتضي جواز المزارعة بطريق الأولى . وجواز هذه المعاملة مطلقا هو الصواب الذي لا بتوجه غيره أثراً ونظرا . وهو ظاهم نصوص احمد المتواترة عنه ، واختيار طائفة من أصحابه .

والقول الأول ــ قول من اشترط ان يبذر رب الأرض ، وقول

من فرق بين أن يكون اجارة او مزارعة ـــ هو فى الضعف نظير من سوى بين الاجارة الخاصة والمزارعة ، أو أضعف .

أما بيان نص احمد: فهو انه إنما جوز المؤاجرة ببعض الزرع. استدلالا بقصة معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر، ومعاملته لهم انما كانت مزارعة؛ لم تكن بلفظ الاجارة. فمن الممتنع ان احمد لا يجوز ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم إلا بلفظ اجارة، ويمنسع فعله باللفظ المشهور.

وابضا فقد ثبت في الصحيح « ان النبي صلى الله عليه وسلم شارط أهل خير على ان بعملوها من أموالهم » كا تقدم ، ولم بدفع اليم النبي صلى الله عليه وسلم بذرا ، فاذا كانت المعاملة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم إنما كانوا يبذرون فيها من أموالهم ، فكيف يحتج بها احمد على المزارعة ، ثم يقيس عليها إذا كانت بلفظ الاجارة ، ثم يمنع الأصل الذي احتج به من المزارعة التي بذر فيها العامل ؟! والنبي على الله عليه وسلم قد قال اليهود : « نقركم فيها ما أقركم الله » لم يشترط مدة معلوسة ، حتى بقال : كانت إجارة لازمة ؛ لكن احمد بشترط كون البذر من بشترط كون البذر من المالك . فانما قاله متابعة لمن أوجه قياساً على المضاربة ، وإذا أفتى العالم بقول لحجة ولها معارض راجع لم بستحضر حينتذ ذلك المعارض

الراجع، ثم لما أفتى بجواز المؤاجرة بثلث الزرع استدلالا بمزارعة خير. فلابد ان يكون فى خيركان البدر عنده من العامل، والا لم بصح الاستدلال. فان فرضنا ان احمد فرق بسين المؤاجرة بجزه من الحارج وبين المزارعة ببدر العامل. كما فرق بينها طائفة من أصحابه، فستند هذا الفرق ليس مأخذاً شرعيا : فان احمد لا يرى اختلاف أحكام المفود باختلاف العبارات : كما يراه طائفة من أصحابه الذين مجوزون هذه المعاملة بلفظ الاجارة، ويمنعونها بلفظ المزارعة . وكذلك بجوزون بع مافى الذمة بيعا حالا بلفظ البيع، ويمنعونه بلفظ السنم ؛ لأنه يعير مافى الذمة بيعا حالا بلفظ البيع، ويمنعونه بلفظ السنم ؛ لأنه يعير

هذا الفرق ليس مأخذاً شرعيا ؛ فان احمد لا يرى اختلاف أحكام العقود باختلاف العبارات ؛ كما يراه طائفة من أصحابه الذين يجوزون هذه المعاملة بلفظ الاجارة ، ويمنعونها بلفظ المزارعة ، وكذلك يجوزون ببع مافى الذمة ببعا حالا بلفظ البيع ، ويمنعونه بلفظ السلم ؛ لأنه يعير سلماً حالا ، ونصوص احمد وأصوله تأبى هذا . كما قدمناه عنه في مسألة صنع العقود ؛ فان الاعتبار في جميع النصرفات القولية بللعانى لا يمل على الألفاظ ، كما تشهد به أجوبته في الأبحان والندور والوصايا وغير ذلك من النصرفات ، وان كان هو قد فرق بينها ، كما فرق طائفة من اصحابه ، فيكون هذا التفريق رواية عنه مرجوحة ، كالرواية المائعة من الأمرين .

وأما الدليل على جواز ذلك : فالسنة · والاجماع ، والقياس .

أما السنة : فما نقدم من معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خبر على ان يعتملوها من أموالهم ، ولم يدفع اليهم بذرا ، وكما عامل الأنصار المهاجرين عملى ان البدر من عنده ، قال حرب الكرمانى :

فان قيل بجواز ذلك ، فمن أخذ شيئا ملكه ، وعليه تحميسه: وان كان الامام لم يقل ذلك ، ولم يهبهم المغانم؛ بل أراد منها ما لا يسوغ بالانفىق. او قيل : انه يجب عليه ان يقسم بالعدل ، ولا يجوز له الاذن بالانتهاب.

فهنا المعانم مال مشترك بين العاعين ؛ ليس لغيرم فيها حق . فمن أخذ منها مقدار حقه جاز له ذلك . واذا شك في ذلك : فاما ان يحتاط وبأخذ بالورع المستحب . او يبنى على غالب ظنه . ولا يكلف الله نفسا الا وسعها .

وكذلك « المزارعة » على ان يكون البذر من العامل التي يسميها بعض الناس المحابرة . وقد تنازع فيها الفقهاء ؛ لكن ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة جوازها ؛ فانه عامل أهل خير بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع ، على ان يعمروها من أموالهم . واما نهبه عن المحابرة : فقد جاء مفسراً في الصحيح ؛ فان المراد به ان يشترط للمالك زرع بقعة بعينها . وكذلك كراء الأرض مجزء من الخارج منها . فجوزه أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد : في المشهور عنه ، ومهى مناك وأحمد في رواية . ونظائر ذلك كثيرة . فهذا بين .

« الامـــل الثاني » ان المـــلم اذا عامل معاملة بعتقـــد هو جوازها وقبض المال ، جاز لغير من المسلمين ان بعامله في مثل ذلك المال . وان لم يعتقــد جواز تلك المعاملة ؛ فانه قـــد ثبت ان عمر بن الخطاب

رضي الله عنه رفع اليه ان بعض عماله بأخذ خراً من أهل الذمة عن الجزية ، فقال قائل الله فلانا ، أما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «قائل الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها ، وأكلوا أثمانها » . ثم قال عمر : ولوم بيعها ، وخذوا منهم أثمانها . فامر عمر ان بأخذوا من أهل الذمة الدرام التي باعوا بها الحر ؛ لانهم بعقدون حواز ذلك في دنهم .

ولهذا قال الطاء: ان الكفار اذا تعاملوا بينهم بمعاملات يعقدون جوازها، وتقابضوا الأموال ثم أسلموا كانت نلك الأموال لهم حلالا، وان تحاكموا البنا أقررناها في أيديهم، سواء تحاكموا قبل الاسلام، او بعده. وقد قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا انقوا الله، وذروا ما بقى من الرباء ان كنتم مؤمنسين ) فامرم بترك ما بقى في الذمم من الربا، ولم يأمرم برد ما قبضوه ؛ لانهم كانوا بستحلون ذلك .

بها من يفتى من أصحاب أبى حنيفة ، وأخذ ثمنه ، او زارع على ان البذر من العامل ، او أكرى الأرض بجزء من الخارج منها ، ونحو ذلك ، وقبض المال جاز لغيره من المسلمين ان يعامله فى ذلك المال ، وان لم يعتقد جواز تلك المعاملة بطريق الأولى والأحسرى ، ولو انه نبين له فيا بعد رجحان التحريم لم يكن عليه اخراج المال الذي كسبه

والمسلم اذا عامل معاملات بعتقــد جوازها كالحيل الربوبة التي يفتي

من فرق بين أن يكون اجارة او مزارعة ـــ هو فى الضعف نظير من سوى بين الاجارة الحاصة والمزارعة ، أو أضعف .

أما بيان نص احمد: فهو انه إنميا جوز المؤاجرة ببعض الزرع . استدلالا بقصة معاملة النبي صلى الله عليه وسلم لأهل خيبر ، ومعاملته لهم انما كانت مزارعة ؛ لم تكن بلفظ الاجارة . فمن الممتنع ان احمد لا يجوز ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم إلا بلفظ اجارة ، ويمنسع فعله باللفظ المشهور .

وايضا فقد ثبت في الصحيح « ان النبي صلى الله عليه وسلم شارط أهل خير على ان يعملوها من أموالهم » كما تقدم ، ولم يدفع اليم النبي صلى الله عليه وسلم بذرا ، فاذا كانت المعاملة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم إنما كانوا يبذرون فيها من أموالهم ، فكيف يحتج بها احمد على المزارعة ، ثم يقيس عليها إذا كانت بلفظ الاجارة . ثم يمنع الأصل الذي احتج به من المزارعة التي بذر فيها العامل ؟! والنبي على الله عليه وسلم قد قال لليهود : « نقركم فيها ما أقركم الله » لم يشترط مدة معلومة ، حتى يقال : كانت إجارة لازمة ؛ من احمد يشترط كون البدر من المالك . فانما قاله متابعة لمن أوجه قياساً على المضاربة ، وإذا أفتى العالم بقول لحجة ولها معارض راجح لم يستحضر حينتذ ذلك المعارض

الراجع، ثم لما أفتى بجواز المؤاجرة بثلث الزرع استدلالا بمزارعة خير. فلابد أن يكون في خيبر كان البدر عنده من العامل، والا لم يصح الاستدلال. فإن فرضنا أن احمد فرق بسين المؤاجرة بجزء من الحارج وبين المزارعة بسدر العامل، كما فرق بينها طائفة من أصحابه، فستند هذا الفرق ليس مأخذاً شرعبا ؛ فإن احمد لا يرى اختلاف أحكام هذا الفرق ليس مأخذاً شرعبا ؛ فإن احمد لا يرى اختلاف أحكام هذه المعاملة بلفظ العبارات ؛ كما يراه طائفة من أصحابه الذين يجوزون هذه الماملة بلفظ الاجارة، ويمنعونها بلفظ المزارعة، وكذلك يجوزون ببع مافي الذمة بيعا عالا بلفظ البيع، ويمنعونه بلفظ السنم ؛ لأنه بصير سلماً عالا، ونصوص احمد وأصوله تأبي هذا . كما قدمناه عنه في مسألة صبغ العقود ؛ فإن الاعتبار في جميع التصرفات القولية بلماني لا بما يحمل عسلى الألفاظ ، كما تشهد به أجوبته في الأبحسان والندور والوصايا وغير ذلك من التصرفات ، وإن كان هو قد فرق بينها . كما

وأما الدليل على جواز ذلك : فالسنة · والاجماع ، والقياس ·

فرق طائفة من اصحابه ، فيكون هذا التفريق رواية عنه مرجوحة •كالرواية

المانعة من الأمرين .

أما السنة : فما نقدم من معاملة النبي صلى الله عليه وسلم 'لأهل خبر على ان بعتملوها من أموالهم ، ولم بدفع البهم بذرا ، وكما عامل الأنصار المهاجرين عـلى ان البـذر من عنــدم ، قال حرب الكرمانى :

الأرض أجرة أرضه، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما قضى بضد هذا ، حيث قال : « من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فجليس له من الزرع شي ، وله نفقته » فأخذ أحمد وغيره من فقهاه الحديث بهذا الحديث . وبعض من أخذ به يرى أنه خلاف القياس ، وأنه من صور الاستحسان ، وهمذا لما انعقد في نفسه من القياس المتقدم ، وهو ان الزرع تبع للبذر ، والشجر تبع للنوئ . وما جاءت به السنة هو القياس الصحيح الذي تدل عليه الفطرة ؛ فان إلقاء الحب في الأرض بمنزلة إلقاء المني في الرحم سواه ؛ ولهذا سمى الله النساء حرثا في قوله تعالى : (نساؤكم حرث لكم ) كما سمى الأرض المزروعة حرثا ، والمغلب في ملك الحيوان إنما هو جانب الأم ، ولهذا تبع الولد الآدمي أمه في الحربة والرق دون أبيه ، ويكون جنين الهيمة لمالك الأم ، دون مالك الفحل

فقد تبين أن هذه المعاملة اشتملت على ثلاثة أشياه : أصول باقية ، وهي الأرض وبدن العامل والبقر والحديد . ومنافع فانية . وأجزاه فانية أيضا ، وهي البيذر وبعض أجزاء الأرض وبعض أجزاء العامل وبقره . فهذه الأجزاء الفانية كالمنافع الفانية سواء . فتكون الحيرة اليها فيمن يبذل هذه الأجزاء ، ويشتركان على أي وجه شاءا . ما لم بغض الى بعض ما نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم من أنواع الغرر أو الربا وأكل المال بالباطل . ولهذا جوز أحمد سائر أنواع المشاركات التي تشبه المساقاة والمزارعة ، مثل أن يدفع دابته أو سفينته أو غيرها الى من يعمل عليها والأجرة بينها .

ولمـذا صاريظهر أن أجزاء الأرض في معنى المنافع ، يخـــلاف الحب

والنوى الملقى فيها ؛ فانه عين ذاهبة غير مستخلفة ولا بعوض عنها .

لكن هذا القدر لا يوجب ان يكون البذر هو الأصل فقط ؛ فان

العامل هو وبقره لا بد له مدة العمل من قوت وعلف يذهب أيضاً .

ورب الأرض لا يحتاج الى مثل ذلك ؛ ولذلك 'تفقوا عـــلى ان البذر

لا يرجع الى رب كما يرجع في القراض. ولو جرى عندم مجرى

الأصول لرجع .

## فعـــــل

وهــذا الذي ذكرناه من الاشارة الى حكمة بيــع الغرر وما بشبه

التي خلق منها الشجر والزرع أكثرها من التراب والماء والهواء ، وقد يؤثر ذلك في الأرض فتضم بالزرع فيها ؛ لكن لماكانت هذه الأجزاء نستخلف دائمًا \_ فان الله سبحانه لا يزال يمد الأرض بالماء والهواء وبالتراب ، إما مستحيلا من غيره . وإما بالموجود ، ولا يؤثر في الأرض نقص الأجزاء الترابية شيئاً ، إما للخلف بالاستحالة ، وإما للكثرة \_

الذي نهي من عسبه ؛ وذلك لأن الأجزاء التي استمدها من الأم أضعاف

الأجزاء التي استمــدها من الأب. وإنحا للأب حق الابتــداء فقط ٠

ولا ربب أنه مخلوق منها حميماً . وكذلك الحب والنوى ؛ فان الأجزاء

فان فى صحيح البخاري عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيسبر بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع، على ان بعمروها من أموالهم ، . والخارة النهى عنها لم بكن فيها بذر من العامل .

والمقصود هنا: ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاركة التي هي كرا. الأرض بالمعني العام، إذا اشترط لرب الأرض فيها ذرع مكان بعينيه ، والأمر في ذلك كما قال الليث بن سعيد \_ وهو في البخاري \_ ان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم شي. إذا نظر فيه ذو البصر بالحلال والحرام علم أنه حرام، او لما قال .

وذلك لأن المشاركة والمعاملة نقتضى العدل من الجانبين . فيشتركان في المغنم والمغرم ، بعد إن يسترجع كل منهما أصل ماله ، فاذا اشترط لأحدها زرع معين كان فيه تخصيصه بذلك ، وقد لا يسلم غديره . فيكون ظلما لأحد الشربكين ، وهو من الغرر ، والقمار ايضا . ففي معنى ذلك ما قاله العلماء وما أعلم فيه مخالفا : أنه لا يجوز ان يشترط لأحدها ثمرة شجرة بعينها ، ولا مقداراً محدوداً من الثمر ، وكذلك لا

بشترط لأحدها زرع مكان معين ، ولا مقداراً محدوداً من نماء الزرع ، وكذلك لا بشترط لأحدها ربح سلعة ، بعنها ولا مقدار محدود من الربح .

من الربح فأما اشتراط عود مثل رأس المال ، فهو مثل اشتراط عود الشجر والأرض . وفى اشتراط عود مثل البذر كلام ذكرته فى غير هذا الموضع ، فاذا كان هذا فى تخصيص أعدها بمعين ، او مقدار من النماء حتى بكون مشاعا بينهما ؛ فتخصيص أحدها بما ليس من النماء أولى: مثل ان بشترط أحدها على الآخر ان يزرع له أرضا أخرى ، او ببضعه بضاعة يختص ربها بربحها ، او بسقي له شجرة أخرى ، وبحو ذلك ، مما قد بفعله كثير من الناس .

فان العامل لحاجته قد بشترط عليه المالك نفعه فى قالب آخر، فيضاربه وببضعه بضاعة ، او يعامله على شجر وأرض ، وبستعمله فى أرض أخرى، او فى إعانة ماشية له ، او بشترط استعارة دوابه . او غير ذلك ؛ فان هـذا لا يجوز شرطه بلا نزاع أعلمه بين العلماء . فانه فى معنى اشتراط بعين او بقدر من الربح ؛ لأنه إذا اشترط منفقته ، او منفعة ماله ، بعين او بقدر من الربح ؛ لأنه إذا اشترط منفقته ، او منفعة ماله ، اختص أحدها باستيفاء هذه المنفعة ، وقد لا يحصل نماه ، او يحصل دون اختص أحدها للخدر قدد أخذ منفعة بالباطل ، وقامره وراباه ، فان فيه ربا وميسرا .

كما بينه رافع بن خديج فى الصحيحين أيضاً . ومن سمى المعاملة ببذر من المالك مزارعة ، ومن العامل مخابرة : فهو قول لا دليل عليه : بمنزلة الأسما. التي سماها هؤلا. وآباؤهم لم ينزل الله بها سلطانا .

فان فى محيح البخاري عن ابن عمر « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيسبر بنطر ما يخرج منها من ثمر وزرع، على ان بعمروها من أموالهم ، . والخارة النهى عنها لم يكن فيها بذر من العامل.

والمقصود هنا: ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاركة التي هي كرا. الأرض بلغني العام، إذا اشترط لرب الأرض فيها زرع مكان بعينه، والأمر في ذلك كما قال الليث بن سعد — وهو في البخاري — ان الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم شي. إذا نظر فيه ذو البصر بالحلال والحرام علم أنه حرام، او لم قال.

وذلك لأن المشاركة والمعاملة نقتضى العدل من الجانين . فيشتركان في المغنم والمغرم ، بعد ان يسترجع كل منهما أصل ماله ، فاذا اشترط لأحدها زرع معين كان فيه تخصيصه بذلك ، وقد لا يسلم غدره ، فيكون ظلما لأحد الشريكين ، وهو من الغرر ، والقمار ايضا . ففى منى ذلك ما قاله العلماء وما أعلم فيه مخالفا : أنه لا يجوز ان يشترط لأحدها ثمرة شجرة بعنها ، ولا مقداراً محدوداً من الثمر ، وكذلك لا

بشترط لأحدها زرع مكان معين ، ولا مقداراً محدوداً من نما. الزرع ، وكذلك لا بشترط لأحدها ربح سلعة ، بعنها ولا مقدار محدود من الربح .

فأما اشتراط عود مثل رأس المال ، فهو مثل اشتراط عود الشجر والأرض . وفى اشتراط عود مثل البذر كلام ذكرته فى غير هذا الموضع ، فاذا كان هذا فى نخصيص أحدها بمين ، او مقدار من النماء حتى بكون مشاعا بينهما ؛ فتخصيص أحدها بما ليس من النماء أولى : مثل ان بشترط أحدها على الآخر ان يزرع له أرضا أخرى ، او بيضعه بضاعة يختص ربها برمجها ، او بسقي له شجرة أخرى ، ونحو ذلك ، مما قد بفعله كثير من الناس .

فان العامل لحاجته قد بشترط عليه المالك نفعه في قالب آخر، فيضاربه وببضعه بضاعة ، او يعامله على شجر وأرض ، وبستعمله في أرض أخرى ، او في إعانة ماشية له ، او بشترط استعارة دوابه . او غير ذلك ؛ فان هذا لا يجوز شرطه بلا نزاع أعلمه بين العلماء . فانه في معنى اشتراط بدين او بقيدر من الربح ؛ لأنه إذا اشترط منفعته ، او منفعة ماله ، بحدين او بقيدر من الربح ؛ لأنه إذا اشترط منفعته ، او منفعة ماله ، اختص أحدها باستيفاء هذه المنفعة ، وقد لا يحمل نماه ، او يحمل دون ماظنه فيكون الآخير قيد أخيذ منفعته بالباطل ، وقامره وراباه ، فان

فيه ربا وميسرا.

فقيل: لا يجوز ؛ لأن المالك يختص بمنفعته قبل المضاربة ، فهو كما لو شرط عليه بيع سلعة أخرى .

وقيل: يجوز؛ لأن هذا البيع مقصوده مقصود المضاربة، فأشبه البيع الحاصل بعد العقد، والمال أمانة بيده فى الموضعين، وليس للمالك منفعة يختص بها زائدة على مقصود المضاربة. وفى المسألة نظر.

## وفال فدس الآ روحه

## نصــــــل

وأما ﴿ المزارعة » : فاذا كان البدر من العامل ، أومن رب الأرض . أوكان من شخص أرض ، ومن آخر بدر ، ومن ثالث العمل ، ففي ذلك روايتان عن احمد . والصواب أنها تصح في ذلك كله .

وأما اذاكان الذر من العامل، فهو أولى بالصحة، مما اذاكان

البذر من المالك . ﴿ فان النبي صلى الله عليه وسَم عامل أهل خيبر على أن يعمروها مِن أموالهم ، بشطر ما يخرج منها من ثمر وزرع » . رواه البخاري وغيره . وقصة أهل خيبر هي الأصل في جواز « المساقاة والمزارعة » وانما كانوا ببذرون من أموالهم لم يكن النبي صلى الله عليه

وسلم بعطيهم بذرا من عنده ، وهكذا خلفاؤه من بعده : مثل عمر ، وسعد بن ابي وقاص ، وعبد الله بن مسعود ، وغير واحد من الصحابة . كانوا يزارعون ببذر من العامل .

وقد نص الامام أحمد فى رواية عامة أصحابه فى أجوبة كثيرة جداً على أنه مجوز أن يؤجر الأرض ببعض ما يخرج منها ، واحتج على ذلك بقصة أهل خيبر ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم عاملهم عليها ببعض الخارج منها . وهذا هو معنى إجارتها ببعض الخارج منها إذا كان البذر من العامل ؛ فان المستأجر هو الذي يسذر الأرض ، وفى الصورتين للمالك بعض الزرع .

ولهذا قال من حقق هذا الموضع من أصحابه كأبى الحطاب وغيره: إن هذا مزارعة ، على ان البذر من العامل . وقالت طائفة من أصحابه ، كالقاضي وغيره : بل يجوز هذا العقد بلفظ الاجارة ، ولا يجوز بلفظ الزارعة ؛ لأنه نص فى موضع آخر : أن المزارعة يجب أن يكون فيها البذر من المالك . وقالت طائفة ثالثة : بل يجوز هذا مزارعة ، ولا يجوز مؤاجرة ؛ لأن الاجارة عقد لازم ؛ بخلاف المزارعة فى أحد الوجهين ؛ ولأن هذا بشبه قفيز الطحان .

وروي من النبي مـــلى الله عليــه وـــــلم : « أنه نهى عن قفيز

الطحان ، وهو : أن بستأجر ليطحن الحب بجزء من الدقيق .

والصواب: هو الطريقة الأولى؛ فان الاعتبار في العقود بالمعانى والمقاصد؛ لا بمجرد اللفظ. هذا أصل احمد، وجمهور العلماء، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي؛ ولكن بعض اصحاب احمد قد يجعلون الحكم يختلف بتعاير اللفظ، كما قد يذكر الشافعي ذلك في بعض المواضع، وهذا كالسلم الحال في لفظ البيع، والخلع بلفظ الطلاق، والاجارة بلفظ البيع، ونحو ذلك مما هو مبسوط في موضعه.

وأما من قال: ان المزارعة بشترط فيها ان بكون السدر من المالك فليس معهم بذلك حجة شرعة ، ولا أثر عن الصحابة ؛ ولكنهم قاسوا ذلك على المضاربة . قالوا : كما أنه في المضاربة يكون العمل من شخص ، والمال من شخص ، فكذلك المساقاة والمزارعة بكون العمل من واحد ، والمال من واحد ، والبدر من رب المال . وهذا قياس فاسد ؛ لأن المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ، ويقتسان الربح ، فنظيره الأرض أو الشجر بعود الى صاحبه ، ويقتسان الثمر والزرع ، وأما البدر فاتهم لا يعيدونه الى صاحبه ؛ بل بذهب بلابدل ، كما يذهب وأما البدر فاتهم لا يعيدونه الى صاحبه ؛ بل بذهب بلابدل ، كما يذهب عمل العامل وعمل بقره بلا بدل ؛ فكان من جنس النفع لا من جنس المال ، وكان اشتراط كونه من العامل أقرب في القياس ، مع موافقة هذا المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم ؛ فان منهم من كان يزارع ، والبدر من

الهامل ، وكان عمر يزارع على أنه ان كان البذر من المالك فله كذا ، وان كان من العامـــل فله كذا . وان كان من العامـــل فله كذا . ذكره البخاري . فجوز عمر هـــذا . وهذا هو الصواب .

وأما الذين قالوا: لا يجوز ذلك اجارة لنهيه عن قفيز الطحان ، فيقال: هذا الحديث باطل لاأصل له ، وليس هو في شيء من كتب الحديث المعتمدة ، ولا رواء امام من الأئمة ، والمدينة النبوية لم يكن بها لمحان بطحن بالاجرة ، ولا خباز يخبز بالاجرة .

وابضا فأهل المدينة لم بكن لهم على عهد النبي مسلى الله عليه وسلم مكيال بسمى القفيز ، وانما حدث هذا المكيال لما فتحت العراق ، وضرب عليهم الحراج ، فالعراق لم يفتح على عهد النبي مسلى الله عليه وسلم . وهذا وغيره مما ببين ان هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وانما هو من كلام بعض العراقيين الذين لا بسوغون مثل هذا ؛ قولا باجتهادم . والحديث ليس فيه نهيه عن اشتراط جزم مشاع من الدقيق ؛ بـل عن شيء مسمى : وهو القفيز ، وهو من الزارعة لو شرط لأحدها زرعه بقعة بعينها ، او شيئاً مقدراً ، كانت الزارعة فاسدة

وهذا هو الزارعة التي نهي عنها النبي صلى الله عليه وسلم في

م ۸ مجموعة ۲۰

حديث رافع بن خديج في حديثه المتفق عليه: « أُنهم كانوا يشترطون الروايتين ـــ أن يدفع الماشية الى من يعمل عليها بجز. من درهـــا ونسلها · ويدفع دود القز ، والورق الى من يطعمه ويخدمــه · وله جزء من القز . وأما قول من فرق بين المزارعة والاجارة بأن الاجارة عقد لازم: بخلاف المزارعة ، فيقال له : هذا يمنوع ؛ بل اذا زارصه حولا بعينه ، فالمزارعة عقد لازم ، كما نـــازم اذاكانت بلفظ الاجارة - والاجارة قد لانكون لازمة ، كما اذا قال : آجرنك هذه الداركل شهر بدرهمين؛

فسخ الاجارة .

والجِعالة في مغى الاجارة ، وليست عقداً لازماً . فالعقد المطلق الذي لا وقت له لا يكون لازماً ، وأما المؤقت فقد بكون لازماً .

فانها صحيحة في ظاهر مذهب أحمد ، وغيره ، وكلما دخل شهر فله

وأما اجرَة الأرض بجنس الطعام الخارج منهــا :كاجارة الأرض لمن يزرعها حنطة او شعيرا بمقدار معين من الخنطة والشعير : فهو ابضا جائز فى أظهر الروابتين عن احمد ، وهو مذهب ابى حنيفة ، والشافعي ،

لرب الأرض زرع بقعة بعيبها فنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . . وقد بسط الكلام على هذه المسائل في غير هذا الموضع. وبسين ان المزارعـة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة . وقــد تنازع المسلمون في الجميع ؛ فان المزارعة مبناها على العدل : ان حصل شيء فهو لهما ، وان لم يحصل شي. اشتركا في الحرمان . وأما الاجارة فالمؤجر بقبض الأجرة . والمستأجر على خطر : قد يحصل له مقصوده ، وقد لا يحصل ؛ فكانت المزارعة أبعد عن المخاطرة من الاجارة ؛ وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معـين ، حتى بشترط فيهـا العمل بالأجرة ؛ بل هي من جنس المشاركة :كالمضاربة ، ونحوها . واحمد عنده هذا الباب هو القياس .

ويجوز عنده ان يدفع الحيل والبغال والحمير والجمال الى من يكارى عليها . والكراء بين المالك والعامل ، وقد جاء في ذلك أحاديث في سنن أبي داود وغميره . ويجوز عنده أن يدفع ما بصطاد به العقر، والشباك ان يدفع الخطة الى من يطخها ، وله الثك ، او الربع . وكذلك الدقيق الى من بعجنه ، والغزل الى من ينسـجه · والثيــاب الى من يخيطها ، بجز. في الجميع من الناء . وكذلك الجــلود الى من يحـــذوها نعالاً ، وان حكى عنه في ذلك خلاف . وكذلك يجوز عنده \_ في أظهر

وفى الأخرى بنهي عنه ،كقول مالك .

حديث رافع بن خديج في حديثه المتفق عليه: « أنهم كانوا بشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعنها فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، .

وقد بسط الكلام على هذه المسائل فى غير هذا الموضع . وبين ان المزارعة أحل من المؤاجرة بأجرة مسماة . وقد تنازع المسلمون فى الجميع ؛ فان المزارعة مبناها على العدل : ان حصل شيء فهو لهما ، وان لم يحصل شيء اشتركا في الحرمان . وأما الاجارة فالمؤجر يقبض الأجرة ،

والمستأجر على خطر: قد يحصل له مقصوده ، وقد لا يحصل؛ فكانت المزارعة أبعد عن المخاطرة من الاجارة ؛ وليست المزارعة مؤاجرة على عمل معين ، حتى يشترط فيها العمل بالأجرة ؛ بل هي من جنس المشاركة : كالمضاربة ، ونحوها . واحمد عنده هذا الباب هو القياس .

ويجوز عنده ان يدفع الحيل والبغال والحمير والجال الى من يكارى عليها، والكراء بين المالك والعامل، وقد جاء فى ذلك أحاديث في سنن أبى داود وغيره . ويجوز عنده أن يدفع ما يصطاد به الصقر، والشباك والبهائم وغيرها الى من يصطاد بها ، وما حصل بينها . ويجوز عنده ان يدفع الحنطة الى من يطخها ، وله الثلث ، او الربع . وكذلك الدقيق الى من يعجنه ، والغزل الى من ينسجه ، والثياب الى من يخيطها ، بجزه فى الجميع من الناه . وكذلك الجلود الى من يحدوها نعالا ، وان حكى عنه فى ذلك خلاف . وكذلك يجوز عنده \_ فى أظهر نعالا ، وان حكى عنه فى ذلك خلاف . وكذلك يجوز عنده \_ فى أظهر

الروابتين ــ أن يدفع الماشية الى من يعمل عليها بجز. من درها ونسلها ، ويدفع دود القز ، والورق الى من يطعمه ويخدمه ، وله جز. من القز .

جره من السر .
وأما قول من فرق بين المزارعة والاجارة بأن الاجارة عقد لازم ؛
بخلاف المزارعة ، فيقال له : هذا تمنوع ؛ بل اذا زارعه حولا بعينه ،
فالمزارعة عقد لازم ، كما نازم اذا كانت بلفظ الاجارة ، والاجارة
قد لاتكون لازمة ، كما اذا قال : آجرتك هذه الداركل شهر بدرهمين ؛
فانها صحيحة في ظاهر مذهب أحمد ، وغيره ، وكما دخل شهر فله
فسخ الاجارة .

والجعالة في معنى الاجارة ، وليست عقداً لازماً . فالعقد المطلق الذي لاوقت له لا بكون لازماً . وأما المؤقت فقد بكون لازماً .

#### . .\_\_\_\_

وأما اجارة كأرض بجنس الطعام الخارج منها : كاجارة الأرض لمن يزرعها حنطة او شعيرا بمقدار معين من الخنطة والشعير : فهو ايضا حال في أنها الله التعديد الحديد من الحالم المعالم ال

جائز فى أظهر الروابتين عن احمد ، وهو مذهب ابى حنيفة ، والشافعي ، وفى الأخرى نهى عنه ،كقول مالك .

اشترك اثنان في عقد فمذهب الشافعي ان الشركة لا نحصل بعتد . ولا تحصل القسمة بعقد .

وأحمد تحصل الشركة عنده بالعقد والقسمة بالعقد، فيجوز شركة العنان مع اختلاف المالين وعدم الاختلاط، وإذا تحاسب الشركان عنده من غير افرازكان ذلك قسمة، حتى لو خسر المال بعد ذلك لم تجبر الوضيعة بالربح.

والشافعي لا يجوز شركة الأبدان ولا الوجوه ولا الشركة بدون خلط المالين ، ولا أن يشترط لأحدها ربحـاً زائداً على نصيب الآخر من ماله ، إذ لا تأثير عنـده للعقد ، وجوز المضـاربة وبعض المسقة والمزارعة تبعاً لأجل الحاجة لا لوفق القياس .

وأما ابو حنيفة نفسه فلا يجوز مساقاة ولا مزارعة ؛ لأنـــه رأى ذلك من باب المواجرة ، والمواجرة لا بد فيها من العلم بالاجرة .

ومالك فى هذا الباب اوسع منها ، حيث جوز المساقاة على حميع الثار ، مع تجويز الأنواع من المشاركات التى هي شركة العنان والأبدان لكنه لم يجوز المزارعة على الأرض البيضاء موافقة للكوفيين .

وأما قدماء أهل المدينة م وغيرم من الصحابة والتابعين فكانوا

بجوزون هــذا كله . وهــو قــول الليث : و [ ابن ] أبي اليلي ، وأبي يوسف : ومحمد : وفقهاء الحديث كاحمد بن حنبل وغيره .

إ يه والشبهة التي منعت اولئك المعاملة : أنهم ظنوا أن هـذه المعاملة المهارة ، والاجارة لا بد فيها من العلم بقـدر الأجرة · ثم استثنوا من العلم نقلك المضاربة لأجل الحاجة : إذ الدرام لا نؤجر ·

والصواب أن هذه المعاملات من نفس المشاركات . لا من جنس المعاوضات : فإن المستأجر يقصد استيفاء العمل كما يقصد استيفاء عمل الحياط والحياز والطباخ ونحوم . وأما في هذا الباب فليس العمل هو المقصود . بل هذا ببذل نفع بدنه وهذا ببذل نفع ماله . ليشتركا فيا رزق الله من ربح ، فاما بغنان جميعاً أو بغرمان جميعاً ، وعلى همذا عامل النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر : أن يعمروها من اموالهم بشطر ما نخرج منها من ثمر وزرع .

والذي نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم من كراء المزارعـة فى حرّب رافع بن خديج وغيره متفق عليه ، كما ذكره الليث وغيره ، فانه نهى أن بكرى بما تنبت الماذيانات والجـداول وشيء من النبن ، فربما غل هذا ولم بغل هذا ، فنهى أن بعين المالك زرع بقعة بعيها كما نهى فى المضاربة أن بعين العامل مقداراً من الربح وربح ثوب بعينه كما نهى فى المضاربة أن بعين العامل مقداراً من الربح وربح ثوب بعينه

المخارة كالك .

والصحيح ان المخارة المنهي عنها كما فسرها به رافع بن خديج ، وكذلك قال الليث بن سعد : الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء اذا نظر فيه ذو البصيرة بالحسلال والحرام علم أنه محرم . وهذا مذهب عامة فقهاء الحديث : كأحمد ، واسحق ، وابن المنسذر ، وابن خريمة وغيره .

والنبي صلى الله عليه وسلم حرم أشياه داخلة فيا حرمه الله في كتابه: فان الله حرم في كتابه الربا والميسر، وحرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الغرر، فانه من نوع الميسر، وكذلك بيع الثار قبل بدو صلاحها، وبيع حبل الحيلة. وحرم صلى الله عليه وسلم بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة الا مثلا بمثل، وغير ذلك مما يسدخل في الربا، فصار بعض أهمل العلم يظنون أنه دخل في العام، او علته العامة أشياء، وهي غير داخلة في يظنون أنه دخل بعضهم ضان البسانين حولا كاملا او أحوالا لمن يسقيها ذلك. كما أدخل بعضهم ضان البسانين حولا كاملا او أحوالا لمن يسقيها ويخدمها حتى تشمر، فظنوا ان هذا من باب بيع الثار قبل بدو صلاحها فحرموه؛ وانما همذا من باب بيع الثار قبل بدو صلاحها بيع الحب حتى يشتد، وجوز اجارة الأرض لمن يعمل عليها حتى تنبت. وكذلك نهى عن بيسع الثار قبل بدو صلاحها، ولم يسنه ان تضمن بيع المدر بحدمته على ملكه، وباتع الثمر وكدلك نهى من بيسع الثار قبل بدو صلاحها، ولم يسنه ان تضمن لمن يخدمته على ملكه، وباتع الثمر

قالوا: لأن المقصود بالاجارة هو الطعام، فهو في معى بيعه بجنسه. وقالوا: هو من المخابرة التي نهى عنها النبي صلى الله عليـه وسلم؛ وهو في معنى المزابنة؛ لان المقصود بيع الشيء بجنسه جزافاً.

والصحيح قول الجمهور ؛ لأن المستحق بعقد الاجارة هو الانتفاع بالارض ؛ ولهذا اذا تمكن من الزرع ، ولم يزرع وجبت عليه الاجرة ، والطعام انما يحصل بعمله وبذره . وبذره لم يعطمه إياه المؤجر ، فليس هذا من الربا في شيء .

ونظير هذا: ان بستأجر قوما ليستخرجوا له معدن ذهب او فعة ، او ركازا من الأرض بدرام او دنانير ، فليس هذا كبيع الدرام بدرام ، وكذلك من استأجر من بشق الأرض ، ويبذر فيها ويسقيها بطعام من هنده وقد استأجره على ان يبذر له طعاما ، فهذا مثل ذلك .

والمخابرة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم قد فسرها رافع راوى الحدبث بأنها المزارعة التي يشترط فيها لرب الارض زرع بقعة بعينها ؛ ولكن من العلماء من جعل المزارعة كلها من المخابرة ، كأبي حنيفة . ومنهم من قال : المزارعة على الأرض البيضاء من المخابرة ، كالشافعي . ومنهم من قال : المزارعة على ان يكون البذر من العامل من المخابرة . ومنهم من قال : كراء الأرض مجنس الحارج منها من

المخارة كالك .

قالوا : لأن المقصود بالاجارة هو الطعام ، فهو في معنى بيعه بجنسه . وقالوا : هو من المخابرة التي نهى عنها النبي صلى الله عليـه وسلم ؛ وهو في معنى المزابنة ؛ لان المقصود بيع الشيء بجنسه جزافا .

والصحيح قول الجمهور ؛ لأن المستحق بعقد الاجارة هو الانتفاع بالارض ؛ ولهذا اذا تمكن من الزرع ، ولم يزرع وجبت عليه الاجرة ، والطعام انما يحصل بمعله وبذره . وبذره لم يعطمه إياه المؤجر ، فليس هذا من الربا في شيء .

ونظير هذا: ان يستأجر قوما ليستخرجوا له معدن ذهب او فعة ، او ركازا من الأرض بدرام او دنانير ، فليس هذا كبيع الدرام بدرام وكذلك من استأجر من يشق الأرض ، ويبذر فيها ويسقيها بطعام من عند، وقد استأجره على ان يبذر له طعاما ، فهذا مثل ذلك .

والمحارة التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم قد فسرها رافع راوى الحديث بأنها المزارعة التي يشترط فيها لرب الارض زرع بقعة بعينها : ولكن من العلماء من جعل المزارعة كلها من المحارة ، كأبي حنيفة . ومنهم من قال : المزارعة على الأرض البيضاء من المحارة ، كالشافعي . ومنهم من قال : المزارعة على ان يكون البيدر من العامل من المحارة . ومنهم من قال : كراء الأرض بجنس الحارج منها من

والصحيح ان الخارة المنهي عنها كما فسرها به رافع بن خسديج ، وكذلك قال الليث بن سعد : الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم شي. اذا نظر فيه ذو البصيرة بالحسلال والحرام علم أنه محرم . وهذا مذهب عامة فقها. الحديث : كأحمد ، واسحق ، وابن المنسدر ، وان خريمة وغيره .

والنبي صلى الله عليه وسلم حرم أشياه داخلة فيا حرمه الله في كتابه: فان الله حرم في كتابه الربا والميسر، وحرم النبي صلى الله عليه وسلم بيع الغرر، فانه من نوع الميسر، وكذلك بيع الثار قبل بدو صلاحها، وبيع حبل الحبلة. وحرم صلى الله عليه وسلم بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة الامثلا بمثل، وغير ذلك مما يدخل في الربا، فصار بعض أهمل العلم يظنون أنه دخل في العام، او علته العامة أشياه، وهي غير داخلة في يظنون أنه دخل في العام، او علته العامة أشياه، وهي غير داخلة في ذلك. كما أدخل بعضهم ضان البسانين حولا كاملا او أحوالا لمن يسقيها ذلك. كما أدخل بعضهم ضان البسانين حولا كاملا او أحوالا لمن يسقيها ويخدمها حتى تثمر، فظنوا ان هذا من باب بيع الثار قبل بدو صلاحها فحرموه؛ وانما همذا من باب الاجارة الأرض لمن بعمل عليها حتى نست. يع الحب حتى يشتد، وجوز اجارة الأرض لمن بعمل عليها حتى نست. وكذلك نهى عن بيسع الثار قبل بدو صلاحها، ولم يسنه ان تضمن لمن يخدمها حتى تشر، ويحصل الثمر بخدمته على ملكه، وبائع الثمر

والزرع عليه سقيه الى كال صلاحه خلاف المؤجر ، فانه ليس يسقى ما لمستأجر من ثمر وزرع ؛ بل سقي ذلك على الضامن المستأجر . وعمر ابن الحطاب ضمن حديقة أسايد بن الحضير شلات سنين ، وتسلف كراءها فوفي به ديناكان عليه . ونظائر هذا البابكتيرة .

## وسئل

هل نصح المزارعة ، ام لا ؟ وإذا فرط المزارع فى نصف فدان ، فحلف رب الأرض بالطلاق الثلاث ليأخذن عوضه من الزرع الطيب ؟

فأجاب: الحمد لله . المزارع بنك الزرع ، او ربعه ، او غير ذلك من الأجزاء الشائعة : جائز بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل الخلفاء الراشدين ، وغيرم من الصحابة والتابعيين ، وهو قول عفقى الفقهاء .

وإذاكان العامل قد فرط حتى فات بعض المقصود، فأخذ المالك مثل ذلك من أرض أخرى، وجعل ذلك له بحيث لا يكون فيه عدوان لم يحنث في يمينه، ولا حنث عليه. والله أعلم.

# وسئل رحمہ الآ

عن رجل سلم أرضه الى رجل ليزرعها ، ويكون الزرع بينها بالسوية ، والبذر من الزارع ؛ لا من رب الأرض . فهل يجوز ذلك ويكون بينها شركة ؟ او لا يجوز ؟ .

فأجاب: الحمد لله . هــذا جائز فى أصح قولي العلماء ، وبه مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه الراشدين ، وغيرهم من أصحابه . فانه قد ثبت عنه فى الصحيح أنه عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها : من زرع ، وثمر . على ان بعمروها من أموالهم . فهذه مشاطرة فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم . والبدر من العامل لا من رب الأرض . وكذلك كان أصحابه بعده يفعلون : مثل المامل لا من رب الأرض . وكذلك كان أصحابه بعده يفعلون : مثل آلى بكر ، وآل على بن أبى طالب ، ومثل سعد بن أبي وقاص ، وعد الله بن مسعود .

والذين خالفوا ذلك لهم مأخذان ضعيفان :

أحــدها : أنهم ظنوا ان المزارعــة مثل المؤاجرة وليست من باب

المؤاجرة؛ فإن المؤاجرة بقصد منها عمل العامل، ويكون العمل معلوما؛ بل بشتركان هذا بمنفعة أرضه، وهذا بمنفعة بدنه وبقره، كسائر الشركاه. وأما ما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من الخابرة، فقد جاء مفسرا في الصحيح أنهم كانوا بشترطون لرب الأرض زرع بقعة معينة؛ فلهذا نهى عنها. ومن اشترط أن يكون البذر من المالك، فأنه شبهها بالمضاربة التي يشترط أن يكون المال من أحدهما، والعمل من الآخر، وظن أن البذر يكون من رب الأرض، وكلاهما مال. وهذا غلط؛ فأن رأس

المال بعود في هذه العقود الى صاحبه ، كما يعود رأس المال في المضاربة .

والأرض في المزارعة ، والأرض والشجر في المساقاة .

والعامل إذا بذر البذر وأمانه ، فلم بأخذ مثله ، صار البذر بجرى بحرى المنافع التي لا يرجع بمثلها ، ومن اشترط ان بكون البذر من المالك ، ولا يعود فيه ، فقوله في غابة الفساد ؛ فانه لوكان كرأس المال لوجب ان يرجع في نظيره ، كما يقول مثل ذلك في المضاربة

### وسئل رحم الله

عن رجل له أرض مزرعة وغيرها ، وجا. من بزرعها له مشاطرة والسنر وسائر ما يلحق الزرع من الأجر ، حتى إذا أخذ الحصادون

شيئًا أُخــٰذ صاحب الأرض مثله ، ونصف التــبن أيضاً . فهل يجوز ذلك ؟ ام لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . المزارعة على الأرض بشطر ما يخرج منها جائز ، سواه كان البدر من رب الأرض ، او من العامل . وهذا هو الصواب الذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسنة خلفائه الراشدين . فان النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها ، من ثمر ، وزرع ، على ان بعمروها من أموالهم ، وهذا مذهب أكثر الصحابة ، والنابعين .

وجواز المزارعة على الأرض البيضاء هو مذهب الثوري ، وابن أبى لبلى ، وأحمد بن حبل ، وأبي بوسف ، ومحمد ، والمحققون من أصحاب الشافعي العلماء بالحديث ، وبعض أصحاب مالك وغيرهم .

وكذلك يجوز على أصح القولين في مذهب أحمد وغيره ان يكون البذر من العامل ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خير ، وتشبيه ذلك بمال المضاربة فاسد ؛ فان البذر لا يعود إلى باذره ، كما يعود مال المالك .

# وسئل رضى الآعنہ

فأجاب : وكذلك إذا تعاملا بأن يكون من رجل أرض ، ومن آخر حب ، أو بقر ، او من رجل ماه ، ومن رجل حب ، وعنب ·

ففيه قولان ، ها روايتان عن احمد . والأظهر جواز ذلك .

عما إذا كان من احدها أرض ، ومن آخر حب . الخ ؟

وكذلك إذا استأجره ليطحن له طحينا بثلثه ، او ربعه ، او يخبز له رغيفا بثلثه ، او ربعه ، او يخيط له ثيابا بثلثها ، او ربعه ، او يقطف له ثمراً بثلثه ، او ربعه ، فهذا ومثله جائز في ظاهر مذهب احمد ، وغيره .

وكذلك إذا أعطماء ماءه ليسقي به قطنه ، او زرعه ، وبكون له ربعه ، او ثلثه . فان هذا . وهذا من هذا . وهذا من جنس الاعارة ، وهو نمزلة المساقاة : والمزارعة .

والصحيح الذي عليه فقهاء الحديث : ان المزارعـــة جائزة ، سواء كان البذر من المالك ، او من العامل ، او منها . وسواء كانت أرض

بيضاء ، او ذات شجر ، وكذلك المساقاة على جميع الأشجار . ومن منع ذلك ظن انه إجـــارة بعوض مجهول ، وليس كذلك ، بل هو مشاركة كالمضاربة ، والمضاربة على وفق القياس ، لاعلى خلافه ، فانهـــا ليست من جنس الاجارة ، بل من جنس المشاركات ، كما بسط الــكلام عــلى هذا في موضعه .

## وستُل رحم الله

في العام الثاني من غير عمل؟

عمن رابع رجلا . صورتها : أن الأرض لواحد ، ومن آخر البقر والبذر ، ومن المرابع العمل . على ان لرب الأرض النصف ، ولمذين النصف ، للمرابع ربعه ، فبقى فى الأرض فما نبت ، ونبت

فأجاب: ان كان هذا من الأرض، ومن الحب المشترك، ففيه قولان: «أحدها» أنه لصاحب الأرض فقط. و « الثاني » يقسم بينهم على قدر منفعة الأرض، والحب. وهذا أصح القولين.

# وحكّل رضى اللّه عنه

وكذلك إذا استأجره ليطحن له طحينا بثلثه ، او ربعه . او يخبز له رغيفا بثلثه ، او ربعه . او يخيط له ثيابا بثلثهـا ، او ربعهــا . او يسقى له زرعا بثلثه ، او ربعه . او يقطف له ثمراً بثلثه ، او ربعه .

ففيه قولان ، ها روايتان عن احمد . والأظهر جواز ذلك .

فهذا ومثله جائز في ظاهر مذهب احمد ، وغيره .

وكذلك إذا أعطاه ماه ليسقي به قطنه ، او زرعه ، وبكون له ربعه ، او ثلثه . فان هذا جائز ايضا . سواه كان الماه من هذا . وهذا من جنس المشاركة ؛ لا من جنس الاجارة ، وهو بمنزلة المساقاة ؛ والمزارعة .

من جلس المشارلة؛ لا من جلس الاجاره ، وهو بمرلة المسافاه؛ والمرارعة .
والصحيح الذي عليه فقهاء الحديث : ان المزارعــة جائزة ، سواء
كان البذر من المالك ، او من العامل ، او منها . وسواء كانت أرض

بيضاه ، او ذات شجر ، وكذلك المساقاة على جميع الأشجار . ومن منع ذلك ظن انه إجـــارة بعوض مجهول ، وليس كذلك ، بل هو مشاركة كالمضاربة ، والمضاربة على وفق القياس ، لاعلى خلافه ، فانهـــا ليست من جنس الاجارة ، بل من جنس المشاركات ، كما بسط الــكلام عــلى هذا في موضعه .

## وسكل رحم الله

في العام الثاني من غير عمل ؟

عمن رابع رجلا . صورتها : أن الأرض لواحد ، ومن آخر البقر والبذر ، ومن المرابع العمل . على ان لرب الأرض النصف ، ولمذين النصف ، للمرابع ربعه ، فبقى فى الأرض فما نبت ، ونبت

فأجاب: ان كان هذا من الأرض، ومن الحب المشترك، ففيه قولان: «أحدها» أنه لصاحب الأرض فقط. و « الثاني » يقسم بينهم على قدر منفعة الأرض، والحب. وهذا أصح القولين. \_

# وحنُل رضى اللّه عنه

عما إذا كان من احدها أرض ، ومن آخر حب . الخ ؟

فأجاب : وكذلك إذا نعاملا بأن بكون من رجل أرض ، ومن آخر حب ، أو بقر ، او من رجل ماء ، ومن رجل حب ، وعنب ، ففيه قولان ، هما روابتان عن احمد . والأظهر جواز ذلك .

وكذلك إذا استأجره ليطحن له طحينا بثلثه ، او ربعه . او يخبز

له رغيفا بثلثه ، او ربعه . او يخيط له ثيابا بثلثها ، او ربعها . او يستى له زرعا بثلثه ، او ربعه . فهذا ومثله جائز في ظاهر مذهب احمد ، وغيره .

وكذلك إذا أعطاء ماءه ليسقي به قطنه ، او زرعه ، ويكون له ربعه ، او ثلثه . فان هذا جائز ايضا . سواء كان الماء من هذا . وهذا من جنس المشاركة ؛ لا من جنس الاجارة ، وهو بمنزلة المساقاة ؛ والمزارعة .

من بيس مساوعه، د من بيس دعوره و وجوه ما المراوعة جائزة ، سواء كان المزارعــة جائزة ، سواء كان البذر من المالك ، او من العامل ، او منها . وسواء كانت أرض

بيضاء ، او ذات شجر ، وكذلك المساقاة على جميع الأشجار . ومن منع ذلك ظن انه إجارة بعوض مجهول ، وليس كذلك ، بل هو مشاركة كالمضاربة ، والمضاربة على وفق القياس ، لاعلى خلافه ، فانها ليست من جنس الاجارة ، بل من جنس المشاركات ، كما بسط الكلام على

## وسئل رحم الله

هذا في موضعه .

عمن رابع رجلا . صورتها : أن الأرض لواحد ، ومن آخر البقر والبدر ، ومن المرابع العمل . على ان لرب الأرض النصف ، ولمذين النصف ، للمرابع ربعه ، فبقى فى الأرض فما نبت ، ونبت فى العام الثانى من غير عمل ؟

فأجاب: ان كان هذا من الأرض ، ومن الحب المشترك ، ففيه قولان : «أحدها» أنه لصاحب الأرض فقط . و « الثاني ، يقسم بينهم على قدر منفعة الأرض ، والحب . وهذا أصح القولين .

او باجارة ، وانقضت مدنه ، اوكانت مطلقة ، فعملى صاحب الغراس الجرة المثل ، تقوم الأرض بيضاء لاغراس فيهما ، ثم تقوم وفيهما ذلك الغراس ، فما بلغ فهو اجرة المثل ، والله أعلم .

## وسئل رحم الة

عن جندي أقطع له السلطان اقطاعا ، وهو خراج أرض ، وتلك الأرض كانت مقطعة لجندي ــ توفى الى رحمة الله تعالى ــ بعد أن زرعها بندره وبقره ، فحكم له الدبواني السلطانى أن يأخذ شطر الزرع ، وورئة المتوفى شطره بعد ان يأخذ من جملة الزرع نصف العشر ، ثم يدفع لورثة المتوفى المزارع ربع الشطر الذي له ؛ لأن السلطان يأخذ لورثة المتوفى ربع الحراج ، وله ثلاثة أرباعه . فهل نجوز هذه القسمة ، ويجوز أخذ الحراج على هذه العورة . وإذا لم بكن ذلك جائزاً ، فكيف بكون أخذ الحراج على مقتضى الشرع الشريف ؟ ثم أن أهل الدبوان أمروه أن يأخذ من ورثته بذر هذه الأرض في السنة الآنية ، نكون عنده قرضاً بحجة برسم عمارة الاقطاع ، ويعيده لهم على سنتين ، فهل يجوز ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : هــذا الاقطاع ليس اقطاع بمجرد خراج الأرض كا ظنه السائل ؛ بل هو إقطاع استغلال ؛ فإن الاقطاع نوعان : اقطاع تمليك ،

### وسئل

عن رجل له أرض أعطاها لشخص مغارسة بجزء معلوم ، وشرط عليه عمارتها · فغرس بعض الأرض ، وتعطل مافى الأرض من الغرس . فهل يجوز قلع المغروس ؟ أم لا؟ وهل للحاكم أن بلزمهم بقلعه ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اذا لم يقوموا بما شرط عليهم كان لرب الأرض الفسخ ، واذا فسخ العامل ، اوكانت فاسدة ، فلرب الأرض ان يتملك نصيب العارس بقيمته ، اذا لم يتفقا على قلمه . والله أعلم .

#### وسئل

عن رجل غرس غراساً فى أرض بادن مالكها ، ثم توفى مالكها غها ، وخلف ورثة ، فوقفوا الأرض ملى معينين ، فتشاجر الموقوف عليهم وصاحب الغراس على الأجرة ، فماذا يلزم صاحب الأرض ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا كان الغراس قــد غرس باذن المالك باعارة

كما يقطع الموات لمن يحييه بتملكه . واقطاع استغلال : وهو إقطــاع منفعة الأرض لمن يستغلها . إن شــاء ان يزرعها ، وان شاء ان يؤجرها . وان شاء ان يزارع عليها .

وهذا الاقطاع هو من هذا الباب؛ فان المقطعين لم يقطعوا مجرد خراج واجب على شيء من الأرض بيده ،كالحراج الشرعي الذي ضربه أمير المؤمنين عمر على بلاد العنوة ، وكالأحكار التي تكون في ذمة من استأجر عقارا لبيت المال ، فمن أقطع ذلك فقد أقطع خراجاً . وأما هؤلاء فاقطعوا المنفعة .

واذا عرف هذا . فاذا انفسخ الاقطاع في أتساء الأمر : إما لموت المقطع ، وإما لغيره ، واقطع لغيره : كانت المنفعة الحادثة للمقطع الثانى، دون الأول : بحيث لوكان المقطع الأول قد أجر الأرض المقطعة ثم انفسخ اقطاعه انفسخت تلك الاجارة ، كما تنفسخ اجارة البطن الأول ، إذا انتقل الوقف الى البطن الثاني ، في أصح الوجهين .

واذا كان كذلك فان كان الاقطاع انتقل في نصف المدة. كان للثانى نصف المنفعة ، فان نصف المنفعة ، وان دان في ربعها الماضي كان له ربع المنفعة ، فان كان أهل الديوان أعطوا التاني ثلاثة أرباع المنفعة المستحقة بالاقطاع ، والأول الربع ؛ لكون الثانى قام بثلاثة الأرباع عائة ، استحق الاقطاع .

مثل ان يخدم ثلاثة أرباع المدة المستوفية للمنفعة، فقد عدلوا في ذلك.

ثم ان المقطع الأول لما ازدرعه بعمله وبدره وبقره ، وصار بعض المنفعة مستحقا لغيره ، صار مزدرعا في أرض الغير ؛ لكن ليس هو غاصاً يجوز اتلاف زرعه ؛ بل زرعه زرع محترم ،كالمستأجر . وأولى . فهنا للفقهاء ثلاثة أقوال :

أحدها: ان يكون الزرع للمزدرع ، وعليه اجرة المثل لمنفعة الثانى .
والثانى : ان يكون الزرع لرب الأرض ، وعليه ما أنفقه الأول على
زرعه . وهذان القولان معروفان . فمن زرع فى أرض غيره بغير إذنه :
هل الزرع للمزدرع ؟ او لرب الأرض يأخذه وبعطيه نفقته ؟ كما في
السنن عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من
زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، فليس له من الزرع شيء وعليه
نفقته على القولين . والمسألة معروفة .

وهذا الثانى مذهب أحمد وغيره . والأول مذهب الشافعي وغيره . والأدرع في صورة السؤال ليس غاصباً ؛ لكن بمنزلة أنه مما يعد ذرع فى أرض الغير بغير إذنه ، فهو كما لو اتجر في مال يظنه لنفسه ، فبان انه لغيره .

وفى هذه المسألة « قول ثالث » هو الذي حكم به أهل الديوان .

- ۱۲۹ - · م ۹ مجموعة ۳۰

جواز المضاربة .

ومسألة المزارعة كذلك ابضاً ، فان هذا ازدراع في الأرض يظنها

لنفسه ، فتبين أنها او بعضها لغيره ، فجعل الزرع بينها مزارعة . والمزارعة المطلقة نكون مشاطرة ، لهذا نصف الزرع ، ولهذا نصفه ؛ فلهذا جعل

للأول نصف الزرع كالعامل في المزارعة ، ويجعل النصف الثاني للمنفعة المقطعة . والأول قد استحق ربعها فيجعل له النصف ، وربع النصف ؛

بناء على ما ذكر . والنابى ثلاثة أرباع النصف . وهذا أعـدل الأقوال فى مثل هذه المسألة ؛ بل حقيقة الأمر أن المقطع النابى مخير : إن شاء أن يطالب من ازدرع فى أرضه بأجرة المثل ، وإن شــاء ان بجملها

مزارعة ، كما يخير ابتداء . وأما إذا قيل : بأن له أخذ الزرع ، وعليه نفقة الأول ، فهذا أبلغ .

وقد تضمن هذا الجواب ان المزارعة يجوز ان يكون البذر فيها من العامل ، وهـذا هو الصواب المقطوع به ، وان سماه بعض الفقهاء مخابرة ، فانه قد ثبت في الصحيح : « ان النبي مسلى الله عليه وسلم معامل أهل خير بشطر ما يخرج من الأرض من ثمر وزرع ، على ان

بعمروها من أموالهم ، وكذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جوزوا ذلك ، كما كانوا يزارعون ،كال ابى بكر ، وآل عمر ، وآل على بن ابى طالب ، وغيره .

فانه كان قد اجتمع عند أبي موسى الأشعري مــال للمسلمين بريد ان رسله الى عمر ، فمر به ابنا عمر . فقــال : انى لا أستطيع أن أعطيكما مثل المال ، فتكونان قد انتفعيًا ، والمال حصل عنده · مع ضانكما له . فاشتريا له بضاعة ، فلما قدما الى عمر قال : أكل العشر أقرم مثل ما أقركما ، فقالا : لا ، فقال ضعا الربح كلــه في بيت المال ، فسكت عبد الله . وقال له عبيد الله : أرأبت لو ذهب هذا المال أماكان علينا ضمانه ؟ فقال بلي ! قال : فكيف يكون الربح للمسلمين والضمان علينا ؟! فوقف عمر . فقال له الصحالة : اجعله مضاربة بينها ، وبين السلمين ، لهما نصف الربح وللمسلمين النصف ، فعمل عمر بذلك . وهذا أحسن الأقوال التي تنازعها الفقهاء في مسألة التجارة بالوديعة . وغيرها من مال الغير ، فان فيها أربعة أقوال في مذهب أحمد، وغيره. هل الربح لبيت المال بناء على أنه (١) المال ؟

وهو الذي قضي له عمر بن الخطاب في نظير ذلك ، وهو أصم الأقوال؛

ـ ۱۳۰ -

والذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من المخابرة إنماكانوا بعملونه ، وهو ان يشترطوا لرب الأرض زرع بقمة بعينها ، فهذا هو المنه عنه ، كا حاد مفسراً في الحديث الصحيح .

النهي عنه ، كما جاء مفسراً في الحديث الصحيح .
وأما القوة التي تجعل في الأرض فانها ليست قرضاً محضاً كما يظنه بعض الناس . فان القرض المطلق هو بما علىكه المقترض ، فيتصرف فيه كما شاء . وهذه القوة مشروطة على من يقبضها ان يندرها في الأرض ، ليس له التصرف فيها بغير ذلك ، فقد جعلت قوة في الأرض ينتفع كل من يستعمل الأرض من مقطع وعامل ؛ اذ مصلحة الأرض لا تقوم إلا بها ، كما لوكان في الأرض صهريج ماه ينتفع به ، ولهـــذا يقال : من دخل على قوة خرج على نظيرها . وإذا كان الصهريج ملآن ماه عند دخولك ، فاملاً و عند خروجك .

وحقيقة الأمرأن للسلطان ان يشترط على المقاطعة ان بـتركوا فى الأرض قوة ، وهذا من المصلحة ، وإذا كان الأول قد ترك فيها قوة ، والنانى محتاج اليها ، فرأى من ولى من ولاة الأمر ان يجمل عطاءها للأول بقسطه بحسب المصلحة ، كن ذلك جائزاً .

واذا جرت العادة بأن من دخل على قوة خرج على نظيرها ومن أعطى قوة من عنده استوفاها مؤجلة :كان اقطاع ولي الأمر لهـذا

الشرط ، وذلك جائز ؛ فان الزرع أنما ملكه بالاقطاع ، وأورث الأول ما استحقه قبل الموت .

وأما نصف العشر المذكور فلم بذكر وجهه، حتى بفتى به . واقطاع ولي الأمر هو بمزلة قسمته بيت مال المسلمين ؛ ليست قسمة الامام للاموال السلطانية . كالفي منزلة قسمة المال بين الشركاء ، المعنين ؛ فان المال المشترك بين الشركاء المعنيين كالميراث بقسم بينهم على صنف منه إن كان قبل القسمة ، وإلا سع وقسم ثمنه عند أكثر الفقهاء .

منه إنكان قبل القسمة ، وإلا بيع وقسم ثمنه عند أكثر الفقهاء . كالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة . وتعدل السهام بالأجزاء إن كانت الاموال

مَهَائلة :كالمكيل ، والموزون . وتعدل بالتقويم إن كانت مختلفة كأجزا. الأرض . وان كانت من المعدودات كالابل والبقر والغنم قسمت أبضا على

المحيح ، وعدلت بالقسمة .

وأما الدور المختلفة ففيها نزاع ، وليس لأحد الشريكين ان يختص بعنف وأما أموال الفيء فللامام ان يخص طائفة بصنف ، وطائفة

بمنف . بل وكذلك في المغانم على الصحيح ، ولو أعطي الامام طائفة إبلا ، وطائفة غنماً جاز . وهل يجوز للامام نفضيل بعض الغانين لزيادة منفعة ؟ على قولين للملماء : أصحها الجواز . كما ثبت عن النبي مسلى الله عليه وسلم « أنه نفل في بدايته الربع بعد الخمس ، وفي رجعته الثلث بعد الخمس » وثبت عنه أنه نفل سلمة بن الأكوع وغيره .

#### وسئل

عن صاحب إقطاع . هل له ان بأخذ من الزرع جزءاً معيناً ؟. وهل له إذا شاطره بجزه مشاع ، وعلم أنهم قد حابوه ان يأخذ زائداً على ذلك ؟ ام لا ؟ .

فأجاب: الحمد لله . تجوز المزارعة بجزء شائع سواء كان أفسل من النصف او أكثر من النصف . ولا فرق عند الأثمة الأربعة ونحوم : ان بزارع بالنصف ، او الثلث ، او الثلثين ، ونحو ذلك من الأجزاء الشائعة ، كثلاثة أخماس ، وخمسين . وقد ثبت جواز المزارعة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة بانفاق الصحابة ، وهي أعدل من التسجيل ، وإذا شرط عليه نصف الزرع فأخذوا زائدا على ذلك فله ان يأخذ منهم بقدر الزائد .

### وسئل رحم الله

عن رجل معه درام حرام فدفعها إلى والده ، وأخذ منه عوضها من دراهمه الحلال ، واشترى منها شيئًا يعود منه منفعة ؛ إما تتـــاج الابل والغنم ، وإما زرع ارض واستعملها . هل هي حرام ؟ أم لا ؟

فأجاب: متى اعتاض عن الحرام عوضاً بقدره . فحكم البدل حكم البدل منه ، فان كان قد نمى بفعله نماه من ريج اوكسب او غير ذلك ، ففيه خلاف بين العلماء . وأعدل الأقوال ان يقسم النماء بسين منفعة العالم ، وبين منفعة العالم ؛ يمنزلة المضاربة . كما فعل عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — في العال الذي أنجر منه أولاده من بيت العال ، وهكذا كل نماه بين أصلين . إذا بيع الأصل .

وأجاب ابضا: أعدل الأقوال في هذه المسألة وشبهها ، ان بقسط الزرع الحادث من منفسة الأرض والبدر والعامل والبقر أملى هذه الأصول ، فيكون قسط الحرام لمن يجب صرفه الله ، وقسط الحلال لمن يستحقه ،كسائر الحادث عن الأصول المشتركة .

متوفى لما هو حقه . وهو نظير ان يكون بينها دار فيها بنيان ، فيكن فيها أحدها عند امتناع الأول مما وجب عليه .

## وسئل رحمہ الآ

عن امرأة دفعت الى انسان مبلغ درام ليزرع شركة ، وقد ذكر انه ردع ، ثم بعد ذلك دفع اليها أربعين ، وذكر انه من الكسب ، ورأس المال باق ، ثم دفع لهما خمسين درها ، وقال : هذا من جملة مالك ، وبقى من الدرام مائة غارجا عن الكسب ، فطلبتها منه ، فقال : الأربعون من جملة المائمة ، ولم يبق لك سوى ستين ، فهل لهما ان نأخذ المبلغ ، وما تكسب شيئاً ؟

فأجاب : إذا دفعت اليه المال مضاربة ، وأعطاها شيئًا ، وقال : هذا من الربح كان لها المطالبة بعد هذا برأس المال . ولم يقبل قوله : ان تلك الزيادة كانت من رأس المال . والله اعلم .

#### وسئل

عمن زارع بعض الشركاء في الأرض المشاعـة في قدر حقه ، إذا امتنع الآخرون من الزرع ؟

فأجاب : إذا امتنع بعض الشركاء عن الانفاق الذي يحتاج اليه الزرع جاز لبعضهم ان يزرع في مقدار نصيبه ، ويختص بمـــا زرعه في قدر نصيبه ، والله أعلم .

#### وسئل

عن أرض مشتركة بين اتنين : طلب احدها من الآخر ان يررع معه فاذن ثم تغيب ، فزرع الأول فى أقل من حقه ، فطلب الأول أجرته ؟

فأجاب : إذا طلب احد الصربكين من الآخر ان يزرع معه او يهايئه ، وامتنع الآخر من ذلك ، فللأول ان يزرع فى مقدار حقه ، ولا اجرة عليه فى ذلك للشربك ؛ لأنه نارك لما وجب عليه ، والأول

## وسئل رحم الآ

عن قربة وقف على جهتين مشاعة بينها . فصرف العامل على احد الجهنين الى فلاحيها قدراً معلوماً من القمح وغيره برسم الزراعة . فزرعه الفلاحون فى الأرض المشتركة ، ولم يصرفوا بجهة أخرى شيئاً ، وقد طلب أرباب الجهة الأخرى مشاركتهم فيما حصل من البذر الذي صرف العامل الى الفلاحين . فهل لهمم ذلك ؟ ام لا ؟ وهل القول قول العامل فيما صرفه وادعى انه مختص باحدى الجهتين ؟ ام لا ؟ وإذا اختص الربع بأحد الجهتين . هل يجوز لأحد منازعتهم ؟ ام لا ؟ فأحاب : ليس لأرباب الجهة الأخرى مشاركة أرباب البذر ، كا

وجاب: ليس لارباب الجهة الاخرى مشارله ارباب البدر، كا يشاركونهم لو بذروا ؛ لكن إذا لم يمكن الفلاحين البدر وحده لشيوع الأرض، وامتناع الشركاء من المقاسمة ، والمعاونة . فالزرع كله لرب البذر، إذا زرع في قدر ملكه المشاع ، وإن جعل ما زرع في نصيب التارك مزارعة من ارباب البذر بالبذور من الآخر من الأرض، والعمل للعامل ، ويقسم الزرع بينهم ، كما لو اشتركا في هذا ، على ما جرى به العرف في مشل ذلك ؛ إذ العامل ليس بغاصب ؛ بــل مأذون له عرفا في الازدراع .

## وسئل

عن رجل شارك في قطعة أرض ليزرعها فأخر تحضيرها عن وقت استحقاقه تفريط منه ، فنقصت بسبب ذلك مقدار النصف . فهل للشربك النقس بسب ما فرط ؟

فأباب: إذا كان الشربك قد فرط في مال شربكه ، مثل ان يبدر في غير الوقت الذي يبدر مثله ، او فى أرض ليست على الوصف الذي اتفقا عليه ، ونحو ذلك . كان من ضمان شربكه ، وأقل ما عليه مثل رأس المال . والله أعلم

#### وسئل

عن عامل لرب الأرض فيها حب من العام الماضي يسمى الزربع ، علمله على سقيه ، على ان يكون الثلث بينهما ؟

فأجاب: ان هــذه معاملة صحيحة ، ويستحق العامل ما شرط له ، إذا كان المقصود حصول الزرع بعمله ، سواه كان العمل قليـــلا او كثيراً . والله أعلم .

### وسئل

عمن له في الأرض فلاحة لم ينتفع بها ؟

وسلل رحم اللم

فأجاب: له قيمتها بعد الفسخ حتى يحكم بلزومها ، او عدمه ؛ وليس كمامل المساقاة ؛ لعدم الجامع بينهما .

والفرق أن المعقود عليه في المساقاة الثمرة ، وهي معدومة ؛ لا العمل ، فاذا أعرض عن المعقود قبل وجوده لم يستحق منه شيئا ، وبهذا صرح الأصحاب : بأنه بعد وجود الثمرة على استحقاق نصيه فيها ، وبلزمه علم العمل . وفي الشركة المعقود عليه العال والعمل : فالعال لا بد من وجوده ، والعمل إن وجد بعضه استحق مع الفساد ، ولفسخ مؤجر أجرة عمله .

عن رجل يزرع من كسبه على بقرة بأرض السلطان ، او بأرض مقطع ، ويدفع العشر على الذي له ، والذي للمقطع . خل يحل له ان يسرق من وراء المقطع شيئاً ؟ أم لا ؟

فأجاب: إذا كان الفـلاح مزارعا: مـُـل ان بعمل بالثلث، او الربع، او النصف، فليس عليه ان يعشر الا نصيه، وأما نصب القطع فعشره عليه.

ومن قال : ان العشر جميعه على الفلاح ، والمقطع بستحق نصيه من الزرع ، فقد خالف إجماع المسلمين : ولكن للعملماء في المزارعة قولان :

أحدها: أنها باطلة، وان الزرع جميعه لصاحب البدر، وعليه العشر جميعه ، ولرب الأرض قيمة الأرض، فمن كان من القطمين يرى العشر كله على الفلاح، فتام قوله ان يعطيه الزرع كله، ويطاله بقيمة الأرض. والقول الثاني \_ وهو الصحيح الذي مضت به سنة رسول الله

# باب الاجارة

# سُل شيخ الاسلام ابن نيمية رحم الله

عن رجل أجر رجـ لا أرضا فيها شجر مشر ، بأجرة معلومة ، مدة معلومة ، وبياضا لا نساوى الأجرة ، واتما الأجرة بعضها يوازى البياض ، وبعضها فى مقابلة الثمرة . وكتباكتاب الاجارة بعقــ د الاجارة على الأرض مساقاة عــلى الشجر المثمر . فهــل يصح ذلك ؟ ام لا ؟ وإذا صح : فهل يدخل أشجار الجوز المثمر مع كونه مثمراً جميع ما له ثمرة ؟ فهــل للمؤجر ان يخصص البعض دون البعض مع كونه مثمراً ؟ ام لا ؟ وهــل إذا كان عقــ د المساقاة بجزه من الثمرة مما تعم به البلوى ورأى بعض الحكام جوازه فهل لغيره من الحكام إبطاله ؟ ام لا ؟.

فأجاب : ضان البسانيين التي فيها أرض وشجر مدة سنسين عمر المحيم الذي اختاره ابن عقيل ، وغيره . وثبت عن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب أنه ضمن حديقة لأسيد بن الحضير بعد مونه ثلاث سنين ، وهذه كثيرة لا تحتمل الفتيا تقريرها .

صلى الله عليه وسلم · وسنة خلفائه الراشدين ، وعليه العمل — ان المزارعة صحيحة . فعلى هـذا يكون للمقطع نصيبه ، وعليه زكاة نصيبه ، وللفلاح نصيبه ، وعليه زكانه . فاذا كانوا يلزمون الفلاح بالعشر الواجب على الجندي ، فيؤدي العشر على الجندي من مال الجندي · كا يظهر ذلك . فان هذا حق بين لا نزاع فيه بين العلماء ؛ ليس حقاً خفياً ، ولا يمكن الجندي بمحده . كا قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمروف ، فان وجوب النفقة للزوجة وللولد حق ظاهم ، لا يمكن أبا سفيان جحده .

وهذا مثل قوله: ﴿ أَدُ الْأَمَانَةُ إِلَى مِنَ التَّمَنَكُ ، وَلا تَحْنُ مِن خَانَكُ ، وَفَى رَوَايَة ﴿ إِن لِنَا جَبِرَاناً لا يدعون لنا شاذة ، ولا فاذة ، إلا أخذوها ، فاذا قدرنا لهم على شيء . أفتأخذه ؟ فقال : أد الأمانة الى من التمنك ، ولا تحن من خانك » لأن الحق هنا خفي ، لا يفونه الظلم . فاذا أخذ شيئاً من غير استحقاق ظاهر كان خيانة . والله سبحانه أعلم .